

جامعة الأميرة
عبد القادر للعالم الإسلامي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كَلِمَاتٌ

الاسلامية

جامعة الأمير

قال اللهُ تعالى :

﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُاذِنُ اللَّهُ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴾ .

سورة فاطر الآية : 32

عن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ((خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ)) .

صحيح البخاري

قال عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه :

(مَنْ جَمَعَ الْقُرْآنَ فَقَدْ حَمَلَ أَمْرًا عَظِيمًا ، وَقَدْ اسْتُدْرِجَتْ النُّبُوَّةُ بَيْنَ جَنَبَيْهِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُوحَى إِلَيْهِ ، وَلَا يَنْبَغِي لِصَاحِبِ الْقُرْآنِ أَنْ يَحِدَّ فِيمَنْ يَحِدُّ ، وَلَا يَجْهَلَ فِيمَنْ يَجْهَلُ ، وَفِي جَوْفِهِ كَلَامُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ) .

رواه الحاكم في المستدرک وصححه ووافقه الذهبي

إهداء

إلى من أنزل الله على قلبه القرآن ليكون للعالمين نذيراً : سيدي وحيبي رسول الله - هذه هديتي إليك - لا حرمني الله شربةً من يدك يوم القيامة .

ثم إلى والديّ العزيزين : من ربياني صغيراً ، وسهرأ على راحتي كثيراً ، أمي الطاهرة رحمها الله ووالدي الكريم حفظه الله ورعاه من تمّنيا وسعياً أن أكون في العلم كبيراً .

إلى زوجتي الغالية ورفيقتي الغالية " أم طه " من سهرت معي طويلاً ، وأخذت بيدي لإتمام البحث تسويداً وتسديداً ، فكانت مثال العون والرعاية ، نعم الرفيق والصديق لزوجها جزاها الله خيراً .

إلى أبنائي : طه عبد الودود ، وأحمد أيوب ، وثالثهم ' بسملتي ' هبة ربي الرائعة .

إلى إخوتي جميعاً ، وأقاربي وأرحامي وأهل بلدي - وادي سوف - براً وثناء وصلوة ووفاء .

إلى جميع شيوخني الفضلاء وأساتذتي الكرماء من علموني القراءة والفقه وزينوني بالحلم والأدب ورفعوا همّتي ورغبتني في طلب المعالي والقيم .

إلى جميع هؤلاء وكل من أحسن إليّ من قريب أو من بعيد .

أهدي هذا الجهد .. سائلاً المولى سبحانه وتعالى أن ينفعني به يوم ألقاه وأن يجزيهم عنّي خير الجزاء .

أبو طه

شكرٌ وعرْفانٌ^{٢٨}

الحمدُ لله والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد :

عملاً بالحديث الصحيح الذي ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم : (من لم يشكّرِ الناسَ لم يشكّرِ الله) ، فإنه يطيب لي ، وأنا في خاتمة هذه المسيرة العلمية ، واعترافاً بالفضل لأهله ، أن أشكر بعد الله عز وجلّ والدي الكريم صاحب الفضل الكثير ، والعتاء الجزيل ، أوّل المعلمين والشيخُ المربين : من تَمَنَّى وسعى أن يكون ولده - إبراهيم - في ركاب العلم والعلماء ، فلك يا والدي كل الشكر وجميل الثناء ومَتَّعك الله بالرضا وحسن العاقبة والخاتمة وطول البقاء .

ثم أتوجه بالشكر والتقدير والعرْفان لكل من كان سبباً في إتمام هذا البحث وإخراجه إلى النور .
وأخصُّ بالشكر :

أولاً : أستاذي الفاضل وشيخي الجليل الدكتور : رابح دفرور على تفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة وما تبع ذلك من جهد ووقت ، وما أبداه من رأي ونصح وملاحظات مفيدة أعانتي على بلوغ المقصود ، فله منّي كل معاني الشكر والثناء ، وله من الله أعظم العطاء وأفضل الجزاء :

لقد جادَ حتى جادَ في كلِّ ملةٍ وحتّى أتاهُ الحمدُ في كلِّ منطِقٍ .

ثانياً : الشكرُ موصول والثناءُ غير مقطوع لكل أساتذتي وشيوخي من كانوا سبباً في نبلي هذه الدرجة ، وتحصيل هذه المرتبة من العلم والمعرفة ، وأولهم شيخي : البخاري زلاسي من كان سبباً بعد الله تعالى في التزامي وتديني ، كما شكري وثنائي لا يُنسى لصفوة من شيوخي الفضلاء من أهل بلدي وهم كثيرٌ ، لكنّ أبرزهم السادة : محمود باي و عبد الكريم بالقط ، وأحمد بن موسى ، ولن أنسى أساتذتي النبلاء في الجامعة ومنهم : الدكتور عامر لعراي ، والشيخ محمد بوركاب ، وأستاذ النحو واللغة : سامي الكناني ، والأستاذ

المؤدّب والمؤدّب رمضان يخلف ، والشيخ نذير حمادو وغيرهم من يضيق السورق بذكرهم وإحصائهم ، فلهم جميعاً جزيل الشكر وعظيم الذكر والأجر ، فقد كان لهم بالغ الأثر على بنائي العلمي ، وما هذا البحث إلا أثر من آثارهم ، ودعوة من دعواتهم الصالحة بلّغهم الله ثوابه .

ثالثاً : والشكر والعرفان للزوجة الفاضلة والأستاذة الحاذقة : أم طه ، وأم أبنائي وبناتي من أعانتني بالليل والنهار ، وعملت ما بوسعها لتخفيف معاناة زوجها ، حتى بلغ البحث نهايته والجهد ثمرته فبارك الله جُهداً وسعيها ، ورفع مقامها وعظّم ثوابها .

كما لا يفوتني أن أوجه شكري وأسجل تقديري لجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ممثلةً في كلية أصول الدين وفي قسم الكتاب والسنة على ما يبذلونه من جهود لتيسير طريق العلم أمام طلابه فجزاهم الله خيراً ، وحفظَ الله جامعتنا ، وجعلها منبراً عامراً للعلم النافع ، ومشعلاً للهدى والرشاد .

وأخيراً خاتمة شكري للأستاذة الدكتوراة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة ، فبارك الله فيهم ، وتقبل منهم كل نصح وتوجيه وبيان ، سائلاً المولى سبحانه وتعالى أن يجزيهم خير الجزاء إنه سميع مجيب .
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .
وصل اللهم على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

إبراهيم بودوخته

مُقدِّمة

الحمد لله الذي أَوْثَرَ كِتَابَهُ مِنْ اصْطِفَاؤِهِ ، وَخَصَّ خِدْمَةَ قُرْآنِهِ مَنْ أَحَبَّهُ وَاجْتَبَاهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، خَلَقَ الْإِنْسَانَ وَعَلَّمَهُ الْبَيَانَ وَأَعَزَّهُ بِالْإِيمَانِ وَالْقُرْآنِ . وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَصَفِيُّهُ مِنْ خَلْقِهِ وَخَلِيلُهُ ، أَوَّلَ الْقُرَّاءِ وَالْمُعَلِّمِينَ ، وَإِمَامَ الْحِفَاطِ وَالْمُرْتَلِينَ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَالتَّابِعِينَ بِإِحْسَانٍ إِلَى الْيَوْمِ الدِّينِ أَمَّا بَعْدُ :

فَإِنَّ خَيْرَ مَا تَبَدَّلُ الْأَعْمَارُ فِيهِ ، وَأَفْضَلُ مَا تَصْرِفُ الْأَمْوَالَ وَالْجُهُودُ فِي تَعَلُّمِهِ وَتَعْلِيمِهِ : الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ الَّذِي هُوَ كِتَابُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى .

بِحُرِّ الْجَوَاهِرِ وَالْحَكْمِ ، وَخِزَانِ اللَّالِيِّ وَالنَّعْمِ ، وَأَنْهَارِ الْمَعَانِي وَالْقِيمِ ، الْمَعْجِزَةِ الْبَاهِرَةِ ، وَالْحِجَّةِ الْقَاهِرَةِ ، سِحْرٍ وَبَيَانٍ وَحِكْمَةٍ وَبِرْهَانٍ ، لَا تَنْتَهِي عَجَائِبُهُ ، وَلَا تَنْقُضِي غَرَائِبُهُ ، وَلَا يَشْبَعُ مِنْهُ الْعُلَمَاءُ ، وَ لَا يَخْلُقُ عَلَى كَثْرَةِ الرَّدِّ .

فَلَا يَزَالُ الْعُلَمَاءُ وَطَلَابُ الْمَعْرِفَةِ فِي كُلِّ عَصْرٍ وَمَصْرٍ يَنْهَلُونَ مِنْ عُلُومِهِ ، وَيَدْرُسُونَ أَحْكَامَهُ وَحِكْمَتَهُ ، وَيَضْبِطُونَ حُرُوفَهُ وَكَلِمَتَهُ ، وَيَسْتَنْبِطُونَ مَسَائِلَهُ وَلُطْفَهُ ، يُؤَلِّفُونَ الْكُتُبَ وَالنُّظُمَ وَالْمَتُونِ فِي شَتَّى الْعُلُومِ وَالْفُنُونِ الْمُرْتَبِطَةِ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى .

وَإِنَّ مِنْ أَمِّهِ تِلْكَ الْعُلُومَ ، وَأَرْفَعَهَا قَدْرًا وَشَرَفًا " عِلْمُ الْقِرَاءَاتِ " : قِرَاءَةً وَحِفْظًا وَتَجْوِيدًا وَأَدَاءً ، وَرِسْمًا وَضَبْطًا وَتَوْجِيهًا ..

فَالْمُسْلِمُونَ كَانُوا وَمَا زَالُوا يَشْتَغِلُونَ بِالْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ وَيَهْتَمُّونَ بِهَا حِفْظًا وَرَوَايَةً وَكِتَابَةً وَتَأْلِيفًا ، حَيْثُ انْتَصَبَ لَهَا أُمَّةٌ جَرَّدُوا أَنْفُسَهُمْ فِي سَبِيلِهَا وَتَنَاقَلُوهَا جِيلًا بَعْدَ جِيلٍ لَمْ يُهْمَلُوا مِنْهَا حَرْفًا وَلَا سُكُونًا وَلَا مَدًّا .

وَوَاكِبَ هَذَا الْإِهْتِمَامُ بِالرَوَايَةِ وَالنَّقْلِ ، اِهْتِمَامًا آخِرًا يُعْنَى بِالْجَوَانِبِ النَّظَرِيَّةِ لِهَذِهِ الْقِرَاءَاتِ ، عُنْوَانُهُ الدِّرَاسِيَّةُ وَمِيدَانُهُ الْحِكْمُ وَالْفَهْمُ ، إِضَافَةً إِلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالْقِرَاءَاتِ مِنْ حَيْثُ ثَبُوتُهَا وَتَوَاتُرُهَا ، وَالتَّعْرِيفُ بِرَجَالِهَا وَأَعْلَامِهَا ، وَضَبْطُ أَحْكَامِهَا الْمُخْتَلِفَةِ .

مُقدِّمة

اختص بهذا أيضا أئمةٌ ورجالٌ تفرغوا لها وأوقفوا أعمارهم وحياتهم لخدمتها وبيانها ، سهروا الليالي الطوال ، وقطعوا الفيافي والبحار ، وتوزَّعوا عبر الزمان والمكان ، بُنفوسٍ راضية ، وهمةٍ عاليةٍ ، وقلوبٍ متعبدةٍ بالقرآن علماً وعملاً ، كما هي متعبدة حفظاً ووعياً ، وأداءً وتجويداً .

وقد اشتهر أئمةٌ كثيرٌ في القراءات لا يُحصى لهم عدد ، توافقوا على نقلها وحفظها أو تدوينها وبسط معانيها ، كان لهم فضلُ السبق والحفظ وخدمة كتاب الله عز وجل بكل ما أُوتوا من قُوَّةٍ وجُهدٍ وحياءٍ من أجل أن تبقى كلماتُ الله في كتابه ، ونفحاتُ وحيه في قرآنه محفوظةً مَصونةً تقرؤها الألسنة وتتناقلها الأجيالُ وكأنَّها أنزلت من أولِّ يومٍ .. هؤلاء الأئمة : هم أهلُ الله وخاصَّته وصفوةُ خلقه وورثةُ كتابه وحفظةُ قرآنه .

وكان على رأس هؤلاء جميعاً شيخ القراء : الإمام ابن الجزري رحمه الله رحمةً واسعةً حيث كان عالماً ومُعَلِّماً ومُقرِّناً ومُؤَلِّفاً في القراءات ، أغنى المكتبة الإسلامية بتأليفٍ كثيرةٍ برعت قدرته فيها - أي القراءات - حيث لم يكتفِ بالنقل والرواية كعادة أئمة القراءات الذين سخرُوا أعمارهم كاملة للإقراء والتعليم بل كان رحالةً في طلب العلم والمعرفة ، ومع الطلبِ كان فاحِصاً ومُنظِّراً وجامعاً ومُحَقِّقاً ومُرَجِّحاً للكثير من فصولها وأبحاثها . حتى أنك تجد له رأياً واختياراً في كلِّ مسألة ، وترجيحاً في كلِّ بابٍ من علم القراءات كالأحرفِ والمصاحفِ وأصولِ القراءات والفَرَشِ وكيفية القراءة والأداء وأحكام الجمع والتركيب وغيرها . ينشرُ أقوال العلماء في المسألة ويُسْطِطها ويفصِّلها ثم يَخْتارُ ويرجِّحُ ويحَقِّقُ بما يعتمده من أدلة وحجج .

كلُّ ذلك وفق منهجٍ مُنضبطٍ ومُتكامل سار عليه الإمام رحمه الله ، وطريقةً ثابتةً تميَّزَ بها عن غيره من العلماء والقراء والمُحَقِّقين المدققين .

قد انتشرت آراؤه واختياراته على مجموع كتبه التي ألفها وكان أبرزها والجامع للكثير منها كتابه الفذُّ المسمَّى : **النشر في القراءات العشر** .

الذي يعتبر قِمةً ما كتبه ، وزُبدةً ما جمع من مسائل وأحكام ، وبذلك اعتُبرَ عمدة ما كُتِبَ في علم القراءات قديماً وحديثاً .

عنوان البحث :

وبناء على سبق ، ولما للإمام ابن الجزري من مكانة علمية بارزة ، ولكتابه النشر في القراءات العشر من قيمة متميزة وفريدة في علم القراءات ، فقد وقع عليه اختياري ليكون عنوان بحثي ومجال دراسي ونظري ، وقد وسمته بـ :

اختيارات ابن الجزري في القراءات من خلال كتابه النشر في القراءات العشر

- دراسة تحليلية مقارنة -

إشكالية البحث :

وهذا التميُّز لابن الجزري في القراءات يستدعي وقفةً فاحصةً ثاقبة ، ونظرةً بجَّاشةً مُحَقِّقةً تغورُ في كتابه النشر ، وتكشفُ آراءه واجتهاداته في هذه العلم .

فلقد كتب العديد من الأئمة والأعلام في علم القراءات وأحكامها وأبوابها ، وكانت لهم اجتهادات وترجيحات بما اجتمع لكل واحد منهم من أدلة وقرائن .

والإمام شمس الدين ابن الجزري من هؤلاء كانت له اختيارات وترجيحات في مسائل كثيرة من أبواب القراءات وافق بعض من سبقوه وسبق غيره بمسائل أخرى ، عارض بعضهم وصحح لبعض وجوهاً أخرى .

وقد جاء هذا البحث ليحيب عن هذا الإشكال ويعطي إجابة وافية لجملة من التساؤلات ومنها :

- ما هي آراء ابن الجزري واجتهاداته في القراءات التي انفرد بها أو شاركه فيها غيره.؟
- ما هي اختياراته في الأصول والفرش والأداء.؟
- هل يعتبر كتاب : النشر في القراءات العشر العمدة والجامع لآراء ابن الجزري واختياراته ؟
- ما منهجه في كل اختياراته ؟
- ما أثر اختياراته في علماء القراءات من بعده ؟

أهمية الموضوع وأسباب اختياره :

وقد كان الباعث لاختيار الموضوع الأمور التالية :

- 1- أهمية المؤلف والمؤلف ، فلا شك في المكانة العلمية العظيمة التي يتمتع بها الإمام ابن الجزري بين علماء القراءات وأئمة أهل الأداء والإقراء ، ومثل ذلك يعرف لكتابه " النشر في القراءات العشر .
- 2- تعلقي بشخصية الإمام ابن الجزري التي قرأت عنها كثيراً في كتب السير والتراجم وما زلت لم آخذ فهمي منها ، وتأثرت بقوة الرجل العلمي والعملية والروحية كانت دافعاً حثيثاً لا يقل عن غيره في اختيار الموضوع .
- 3- حرصي الشديد ورغبتي الكبيرة في خدمة القراءات وفي ذلك خدمة للقرآن الكريم .
- 4- جدّة الموضوع ، فلم أجد من صنّف أو ألّف في اختيارات ابن الجزري في القراءات ، حيث تتبعت ما يتعلق بكتاب النشر في القراءات العشر من بحوث ودراسات ، وبذلت وسعي في ذلك فلم أرَ باحثاً قد تعرّض لموضوع اختيارات ابن الجزري في كتابه النشر .
- 5- الحاجة الملحة في علم القراءات لدراسات أكثر عمقا وتحقّقا وتفصيلاً ، بعد أن اقتصر كثير من أهله على جانب التكرار والسرد والرواية فقط ، من غير اعتبار كبير لجانب التحقيق والدراية ، والذي يوازيه أهمية ومكانة ، تزيد علم القراءات فهما وأثراً .
- 6- وأما السبب المباشر في اختيار الموضوع فهو لأستاذي المشرف : الأستاذ الدكتور رابع دفرور ، الذي اقترح عليّ فكرته ، وتابعني بملاحظاته يوماً بيوم ، حيث نصحتني بقراءة كتاب النشر مرات ، فأخذت بتوجيهاته وجمعت اختيارات ابن الجزري الصريحة والواضحة ، ثمّ عرضتها عليه ، وفي كل مقابلة ومهاتفة فائدة جديدة تجمع عناصر البحث والدراسة ، حتى حزمته عنواناً وموضوعاً ، فكانت منه الموافقة

والقبول على المتابعة والإشراف ، فله مني ثناء كثير أثير ، وفضل لا ينسى إلى يوم الدين .

أهداف البحث : ونهدف من هذا الموضوع إلى :

1. إثبات أن ابن الجزري لم يكن قارئاً أو مؤلفاً فقط في القراءات بل كان مُرححاً ومحققاً ومن أهل الاختيار .
2. إثبات أن العلامة ابن الجزري كان له اختيارٌ تميّز به عن غيره من العلماء في القراءات .
3. بيان أن اختيارات ابن الجزري قد توزّعت على فصول وأبواب القراءات روايةً ودرايةً .
4. التأكيد على أن ابن الجزري كان يقرّر آراءه ويثبت اختياراته بما رجح عنده من أدلة وحجج .
5. تحقيق وتحليل الأدلة التي اعتمدها ابن الجزري في اختياراته .
6. الوصول إلى أبرز المعالم التي انتهجها ابن الجزري في اختياراته .

مجال البحث وحدوده :

يدور مجال البحث حول : اختيارات ابن الجزري وترجيحاته في علم القراءات التي احتواها كتابه المشهور : النشر في القراءات العشر .
حيث تُجمع هذه الاختيارات ثم تدرس وتُحلّل من خلال موازنتها باختيارات العلماء الآخرين من أمثاله عن طريق الرجوع إلى المصادر والمراجع التي تضمنت اختياراتهم وآراءهم .
وأما حدود البحث فيظهر من خلال العنوان أنها أربعة حدود ، وهي :

الحد الأول : اختيارات

مُقدِّمة

وسياتي تعريف الاختيار والترجيح إن شاء الله تعالى ، فيدخل في هذا البحث ما صرّح ابن الجزري فيه باختياره ، إمّا بلفظ صريح ، أو بإشارة أو عبارة يفهم منها ما يدل على الاختيار والترجيح .

الحد الثاني : ابن الجزري

فمدارُ البحث على اختياراته رحمه الله ، ولا يدخل في البحث ترجيحات واختيارات غيره إلا إذا اختارها ابن الجزري موافقا غيره ، أو ذُكرت في البحث من باب المقارنة بينه وبين غيره من العلماء .

الحد الثالث : في القراءات

بمجال الدراسة ما اختلف فيه أهل العلم وتعددت الأقوال والآراء فيه حول مسائل القراءات وأحكام التجويد والأداء . وما سوى ذلك مما لا علاقة له بالقراءات كالتفسير والأصول والفقه فلا يدخل ضمن الدراسة .

الحد الرابع : كتاب النشر في القراءات العشر

فاختيارات ابن الجزري التي هي موضع البحث والدراسة مقصورة على كتاب واحد فقط ، وهو كتاب : النشر في القراءات العشر ، فلا يدخل في الدراسة غيره من الكتب المنسوبة إليه إلا من باب التأكيد والاستئناس فحسب .

الجهود والدراسات السابقة:

إنّ المتأمل فيما سبق من الدراسات التي بحثت في الإمام ابن الجزري والقراءات ليجدها قليلة وربما نادرة ناهيك أن تبحث في اختياراته فيها .

مُقدِّمة

فعند القدامى لا تكاد تجد مؤلفاً اختص بالحديث عن الإمام ابن الجزري وعن العلوم التي برع فيها كالقراءات والحديث وغيرها ، وما دُونَ لم يخرج عمّا هو مدفون بين طيات كتب التراجم والسير التي لم تميزه عن باقي الأئمة والعلماء.

وأما بحوث المعاصرين فقد اطلعتُ على كتابٍ صغيرٍ لترجمة ابن الجزري بعنوان : شيخ القراء الإمام ابن الجزري للدكتور محمد مطيع الحافظ.

وأما في الدراسات الجامعية والعلمية فقد اعتنى بعض الباحثين بدراسة كتابه النشر من جوانب عدة منها ضبطه وتحقيقه ، ودراسة منهج ابن الجزري فيه ، ومن ذلك: منهج ابن الجزري في كتابه النشر لمؤلفه سالم محمد محمود أحمد الشنقيطي ، حيث جعل ضمن فهرس البحث فهرساً لاختيارات ابن الجزري عدّها سبعة وأربعين اختياراً ، كتبها رقماً لا حرفاً .

ولعل أجمل ما كُتب في القراءات وابن الجزري - جَمالاً وإجمالاً - أطروحةٌ للدكتور المشرف : رابح دفرور ، قدّمها بعنوان : ابن الجزري وجهوده في القراءات حيث وفّاه ترجمَةً بتفصيل لم يسبق إليه غيره ، وأحصاها بيانا لجهوده ومؤلفاته ، وأثراها مناقشةً للكثير من آرائه واجتهاداته . وما سوى ذلك فلم أحد من طرقَ موضوع : اختيارات ابن الجزري في القراءات بحثاً أو مناقشةً مستفيضةً ألمت بكل عناصر الموضوع .

وقد تأكد لي الأمر كذلك من خلال زيارات علمية قصيرة قمتُ بها إلى تونس والمغرب ، وكذلك المملكة العربية السعودية ، حيث اطلعتُ على مكاتبها الوطنية وبعض من دورياتها الجامعية المتاحة ، وكذلك البحث في العديد من دليل الرسائل في تخصص القراءات أو القرية منها كعلوم القرآن واللغة والتفسير ، ومثل ذلك من الجهد والبحث خصصته لمتابعة فهرس الكتب لعلي أظفِرُ بصيدٍ سمين .

وكذلك دَوامٌ متابعتي التي لا تكاد تتوقف لحظة على شبكة المعلومات العالمية / الانترنت ، وكشف المكتبات الإلكترونية المتعددة والوقوف على مواقع ومراكز البحوث والدراسات . إضافةً إلى استشارة أهل الاختصاص ومناقشة ومحاوره الباحثين من أساتذة وشيوخ مهتمين . كل ذلك أوصلني إلي نتيجة مفادها :

مُقدِّمة

أنَّ دراسةً علميةً أكاديميةً بهذا العنوان لم يكتب فيها ، ولم يسبق إليها أحدٌ من قبلي والله أعلم .

وصف عام للبحث :

وقد قسّمت الرسالة إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة :

المقدمة :

حيث نقدم للموضوع من ناحية العنوان والآفاق والأسباب والمنهج المتبع في الدراسة .

الفصل الأول :

حيث بسطت الحياة الشخصية والعلمية للإمام ابن الجزري ، وذكرت أمثلة من تلاميذه وشيوخه ومؤلفاته .

وجعلتُ المبحث الثاني من الفصل للتعريف بكتابه النشر في القراءات العشر الذي هو موضع البحث والدراسة ، فأشرت إلى أصوله وقيّمته العلمية قديماً وحديثاً ، وختمتُ بالدراسات والبحوث التي اهتمت به .

وفي المبحث الثالث فصلتُ القول في بيان مدلول الاختيار وحكمه وشروطه .

الفصل الثاني :

فقد خصصته لاختيارات ابن الجزري التي وردت في كتابه بلفظ الاختيار أو ما تصرف عنها ، فكان الفصل على خمسة مباحث ، حيث تنوعت مسائله : اختياراته في المدود ، واختياراته في أحكام بعض الحروف والكلمات ، وكذا اختياراته في عدد المخارج والرسم وغيرها .

الفصل الثالث :

مُقدِّمة

جمعتُ فيه ما بقيَ من اختيارات ابن الجزري وترجيحاته التي أثبتتها في كتاب النشر ، والتي وردت بلفظ غير لفظ الاختيار كقوله : الصحيح ، الصواب ، والأصح . . وغيرها ممَّا دلَّ من الإشارة والعبارة التي يفهم منها أنه اختيار له في مسألة من المسائل .

حيث قسمت الفصل إلى مجموعة من المباحث وعنوانتها حسب موضوعات القراءات ومسائلها مثل : اختياراته في الإظهار والإدغام ، اختياراته في الوقف والهمز ، اختياراته في أحكام الحروف والفرش والبيئات وغيرها .

الفصل الرابع :

وكشفتُ فيه معالم المنهج الذي اعتمده ابن الجزري في كل اختياراته حيث بيّنتُ مصطلحاته في الاختيار ، وكذا قواعد الترجيح والاستدلال التي سار من خلالها ، وسماته في عرض وبسط اختياراته .

ثم ختمتُ الفصل بالإشارة إلى قيمة هذه الاختيارات ، وتأثر ابن الجزري فيها بمن قبله كالشاطبي والدايني وتأثر من بعده به كالمتولي والحصري .

الخاتمة :

وفي الخاتمة أجملتُ القول ، وسجلتُ مجموع ما وصلتُ إليه من نتائج وفوائد ، كما قدمت عدداً من التوصيات لطلاب العلم والباحثين .

الصعوبات والعراقيل :

المفروض أن لا يخلو بحث من صعوبات وعراقيل وإلا ما استحق أن يُسمَّى بحثاً ، فبلوغُ المعالي دونها صعاب وأتعاب لا ينجو منها أحد .

الصعوبات التي أحاطت بي خلال مسيرة البحث :

منها صعوبات عامة نحو :

نُدرة المصادر في علم القراءات عامة ، وفيما تعلق ببحثي خاصة من حيث الدراسات التي نظرت في منهج ابن الجزري واختياراته وتوجيه أرائه المختلفة.

وصعوبة الالتقاء بالمشرف الدكتور : رابح دفرور لبعده المسافة بيني وبينه ، فالطالب في أم البواقي والمشرف في أدرار ، فلم يكن لقائي به إلا نادراً ومع ذلك ما بخل عليّ بتوجيهاته ونصائحه التي أعانني بها على تكملة البحث ، فأنارت لي الدروب ، وذللّت لي الصعاب والكروب ، فبارك الله فيه على ما نصح وأجاد .

ومنها ظروف شخصية وعوائق اجتماعية عديدة وارتباطات العمل والتدريس بالجامعة وغيرها ، فتقف هذه الأسباب مانعة ومُعيقّة في وجه كلّ طالب علم إلا من رحم ربك .

ومنها صعوبات علمية خاصة متعلقة بمادة البحث نفسها نحو :

عمق مضمون كتاب النشر في القراءات العشر ودقّته ، وكذا موسوعية فكر وعلم الإمام ابن الجزري ، ناهيك عن أسلوب ولغة المادة فكأنه - رحمه الله - كان يكتب لمن في مستواه . وكثرة تفرّيعات ابن الجزري رحمه الله تعالى للمسائل وتفصيله لكل الجزئيات في علم القراءات ، وقد لا يجمع جزئيات المسألة الواحدة في بابها .

وكذلك الآيات القرآنية كشواهد وأمثلة للأحكام في القراءة لا يمكن إحصاؤها لكثرتها ، فقد تجد ابن الجزري يستعمل عشرات الآيات في الموضوع الواحد الذي يمكن بيانه في مثال واحد . ومنها : أنّ دراسة منهج أي مؤلّف أو مؤلّف تتطلب قراءة الكتاب كله أكثر من مرة ، قراءة تأمل وتدبر واستخلاص ، وطبعة الكتاب - كتاب النشر في القراءات العشر - التي قامت عليها الدراسة رغم أنها متوسطة الحجم إلا أنّها لا تُعين على القراءة والنظر لا خطأً ولا ترتيباً ولا صورةً .

وأصعبُ الصعابِ وأشدُّ العوائق التي أُلّت بي في طريق البحث :

مُقدِّمة

أُتيتُ وجدتُ نفسي وأنا صاحب البضاعة المتواضعة المزجاة بعلم القراءات ، أسبحُ في بحر لا ساحل له ، وأخوض مغامرةً في أعماق من العلوم والمعارف المحكّمة بالألغاز والأسرار ، ويطلبُ منّي أن أحلّل رموزها واستخرج كنوزها فضلاً على أن أعقب على بعض اختيارات واجتهادات صاحبها وهو الموصوف : بأنّه كان عديمَ النظير ، طائرَ الصيت ، انتفع الناس بكتبه وسارت في الآفاق مسير الشمس ، وكتابه النشر البحر الجرار المحيط المدار الذي لم يصنف مثله .

ولكن يشفع لي في خوضي لهذه المغامرة التي لست كفؤاً لها ولا أهلاً لها رجائي أن أكون بعلمي المتواضع هذا قد ساهمت في كشف ما كان مغموراً في النسيان وتبسيط ما كان غائباً عن الفهوم والأذهان .

وساعدني في ذلك - بعد عون الله وتوفيقه - ما شحذ همّتي وقوى عزيمتي من سير العلماء وصبرهم في نيل المعالي ، وسلوّتي ببعض قولهم نحو (فإن قلت ما حملك على هذا التطفل ؟ قلتُ : ارتكابه أفضل من التطفل) .

وما أنا في الحقيقة إلا طالب أحدِ أمرين : إما تحصيلُ أجرٍ أو أجرين .

فإن أصبت كان حظي من الجزاء أجران ، وإن أخطأت شُرِّفتُ مع الصحبة بأقل الثواب والإحسان .

فعلمتُ أنني غير خاسر في كلتا الحالتين ، وهَيأتُ لخوض غمار المنافسة ، وتشرّبتُ همم السابقين مكابدة لعلني أنال بالمشاهدة كرامة .

منهج البحث :

اعتمدتُ في هذا البحث على:

- المنهج الاستقرائي القائم على استقراء أبواب كتاب النشر في القراءات وجمع اختياراته فيها ، وهو ما اعتمدته في الفصلين الثاني والثالث .

- ثم رَدِّتُ بالمنهج التحليلي المشتمل على دراسة هذه الاختيارات دراسةً علميةً ، تتضمن مقارنتها باختيارات الأئمة ، ومنه استنتاج ما تميَّز به منهج ابن الجزري في اختياراته من سماتٍ ومعالمٍ وهو الذي غلبَ بيانهُ في الفصل الأخير من البحث .

والترمتُ في كتابة البحث الخطوات التالية :

- 1- استخرجتُ اختيارات الإمام ابن الجزري وترجيحاته في كتاب النشر في القراءات العشر كلها .
- 2- جعلتُ عنواناً مختصراً يدل على مضمون المسألة .
- 3- ذكرتُ اختيار ابن الجزري في كل موضع بنصبه وبخطٍ عريض .
- 4- درستُ اختيار ابن الجزري في كل موضع دراسةً علميةً ، وذلك من خلال النقاط التالية :

- أقدمُ بتمهيد يسير قبل ذكر المسألة ، مراعاةً لمصلحة فهم القارئ ، وربطاً لمسائل العلم ببعضها .
- ذكر مذاهب العلماء في المسألة بالأدلة والنصوص المعتمدة عندهم .
- توثيق الآراء والمذاهب والأقوال وعزوها لمصادر أصحابها الأصلية .
- ذكر اختيار ابن الجزري ودليله الذي اعتمده في المسألة .
- المقارنة بين اختيار ابن الجزري واختيار غيره في المسألة المبسوطه .
- ذكر النتيجة التي توصلتُ إليها من صحة اختيار ابن الجزري أو رجحان قولٍ غيره ، مع ذكر باعث الترجيح وسببه .
- استنتاج قواعد وسمات الاختيار عند ابن الجزري في كل مبحثٍ أو مطلبٍ ما توفر ذلك وبان .

- 5- عند ورود آية من القرآن الكريم أو بعض آية فإني أذكر اسم السورة ، ورقم الآية في الهامش ، وكتابتها برواية حفص عن عاصم ، دون أن أنسى ضبطها بالشكل الصحيح .
- 6- وثقتُ نسبة القراءات القرآنية بعزوها إلى كتب القراءات - ما أمكنني ذلك - مع بيان درجتها من حيث التواتر .
- 7- خرَّجتُ الأحاديث من الكتب المعتمدة من خلال ذكر الكتاب والباب ورقم الحديث فإن كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما اكتفيتُ به لصحتهما ، وإلا ذكرتُ من خرَّجه من الأئمة ، مع الحكم عليه من خلال كلام العلماء .
- 8- ترجمتُ للأعلام الوارد ذكرهم في صلب الرسالة ترجمة مختصرة ، ولم أستثنِ إلا المشهورين منهم المعروفين في علم القراءة والأداء ، وأحلتُ كل ترجمة إلى بعض كتب التراجم المعتمدة لكلِّ علَم .
- 9- عرَّفتُ بالمصطلحات التي تحتاج إلى تعريف وبيان .
- 10- ضبطتُ بالشكل ما يحتاج إلى ضبطٍ مما تُشكِّلُ قراءته ، ويلتبسُ نُطقه .
- 11- إذا حذفْتُ شيئاً من النص المنقول وضعتُ مكانه ثلاثُ نُقَطٍ ، هكذا (...) .
- 12- ذكرتُ المراجع التي اعتمدت عليها في بحثي وجمعتها مرتبةً حسب ترتيب حروف الهجاء في فهرس خاص في آخر البحث .
- 13- التزمتُ التوثيق العلمي فذكرتُ في أول موضع مصدر المعلومة ومرجعها وكلُّ ما يتعلق بها من المعلومات المتوفرة لدي من حيث : اسم الكتاب ، واسم المؤلف ، والمحقق إن وجد ، والناشر ، وعدد الطبعة ، وسنة النشر ، وغير ذلك ثم لا أكررها بعد ذلك .
- 14- ذيلتُ البحث بفهارس كاشفة لتيسير الوصول إلى المعلومة ، وهي كالتالي :
 - فهرس الآيات القرآنية .
 - فهرس الأحاديث النبوية والآثار .

- فهرس الأعلام
 - فهرس المصطلحات التجويدية .
 - فهرس المصادر والمراجع .
 - فهرس الموضوعات .
- 15- الحرص على الموضوعية في البحث ، من التزام المقصود الأصلي منه ، وتحرير المراد ، وتحقيق المسائل ، دون أحكام مسبقة في غير موضعها .
- 16- أفردتُ صلب الرسالة لموضوعات البحث الأصلية وجعلتها مقسّمة إلى فصول والفصول مفرّعة إلى مباحث ، والمباحث إلى مطالب ثم إلى فروع ومسائل ، مجتهداً ما استطعت في مقارنة الحجم بين الفصول والمباحث ، وخصصت الهامش للمسائل الفرعية أو لزيادة الشرح والبيان .
- وفي الختام :** يبقى هذا العمل جهداً بشرياً يعتريه كثير من النقص والزلل والتقصير والخلل ، ولا شك أني لو أعدتُ النظر فيه مرات عديدة لوجدت في كل مرة ما يحتاج إلى تعديل ، من : تبديل أو تقديم ، أو تأخير ، وهذا من طبيعة البشر ، فالكمال لله وحده ، وحسي أني توخيتُ بجهدتي الخدمة والنفع لأهل العلم وأهله .
- وإني أحمدُه سبحانه تمام الحمد ، وأثني عليه كل الثناء أن منّ علي من التيسير في إتمام البحث ، والتوفيق والسداد في دراسة سيرة وحياة عالم من علماء القراءات والبحث في كتابه واختياراته دراسة منهجية علمية شاملة ، آملاً أن أكون قد شاركت بهذا العمل المتواضع في وضع لبنةٍ من لبنات إحياء هذا التراث العظيم الخالد في بلادنا الجزائر خاصة .
- كما أشكر كل من مدّ لي يد العون ، أو أسهم بأي جهد أو نصح أو مشورة من أساتذتي الكرام وزملائي الأوفياء .
- فلجميع هؤلاء وغيرهم الشكر والدعاء ، شكر معترفٍ بالفضل لأهله ، ودعاء عاجزٍ عن أداء دين لهم في عنقه ، لا يرى وفاء دينه إلا برضاه عن دعواتي لهم في الإعلان والخلوات .
- وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الفصل الأول :

ترجمة ابن الجزري والتعريف

بكتابه النشر ومصطلح

الاختيار

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول : التعريف بابن الجزري

المبحث الثاني : التعريف بكتابه "النشر في القراءات العشر"

المبحث الثالث : التعريف بمصطلح الاختيار

تمهيد :

حين يُذكر ابن الجزري - رحمه الله - تُذكر معه القراءاتُ علماً وتحقيقاً وتدقيقاً وتأليفاً ، فهو الحافظُ الحجّةُ شيخُ القراء وعمدة أهل الأداء وصاحب التصانيف التي لم يسبق مثلها . وقبل البدء في الحديث عن اختياراته وآرائه في علم القراءات ، رأيتُ لا بد - وبطريقة موجزة - أن أُشير إلى أهمّ ما يميّز شخصيته العلمية ، وأذكرُ نُتفاً من سيرته العطرة لتتصور فضله ومقامه ، إذ معرفة أي إمام - وقبل النظر فيما كُتب وقال - فرعٌ عن تصور حقيقة سيرته وحياته .

وقد نصّفتُ المبحثَ الأولَ نصفين : شطره للتعريف بحياته الشخصية ، وشرطه الثاني للتعريف بحياته العلمية ومكانته بين العلماء .

وفي المبحث الثاني عرفت بكتابه " النشر في القراءات العشر " الذي يُعدُّ خلاصة جهود ابن الجزري وزبدة نظره وبجته وتحقيقاته في علم القراءات بجزئياتها وكلياتها ، بأصولها وفرشها .

ولأن الكتاب هو محل دراسة : اختيارات ابن الجزري في علم القراءات ، فقد عرفت بالكتاب ، والتذكير بالغاية من تأليفه ، ومنهج المؤلف في سرد مفرداته وغيرها .

وفي آخر مباحث هذا الفصل سلّطت الضوء على مصطلح الاختيار، والاختيار كلمة تتردد كثيراً على ألسنة المقرئين والدارسين وفي مؤلفاتهم قديماً وحديثاً ، واشتهر المصطلح كذلك عند القراء ، ولأن موضوع البحث هو : اختيارات ابن الجزري في علم القراءات كان ولا بد أن نبين حقيقة هذا المصطلح ومعناه وشروطه .

وتفصيل هذه المباحث كالتالي :

المبحث الأول : ترجمة بابن الجزري

في هذا المبحث نذكر بعض من ترجمة الإمام ابن الجزري المتعلقة بشخصه ونشأته وأسرته وكذلك سيرته العلمية ذات الصلة بشيوخه وتلاميذه وآثاره والتي بيّناها كالتالي :

المطلب الأول : حياة ابن الجزري الشخصية

نخصص المطلب الأول من الترجمة والتعريف لحياة ابن الجزري الشخصية والخاصة باسمه ونسبه وأسرته ووفاته .

الفرع الأول : اسمه ونسبه وموطنه

اسمه :

هو محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف¹ .

¹ - ينظر في ترجمة ابن الجزري :

- غاية النهاية في طبقات القراء : محمد بن الجزري ، عني بنشره ج - برجستراسر، دار الكتب العلمية- بيروت لبنان- الطبعة الأولى - 2006م/ 1427 هـ : 217/2 .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب : ابن العماد الحنبلي ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير ، بيروت لبنان - الطبعة الأولى - 1413هـ / 1993م : 298 / 9 - 299 .
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع : شمس الدين محمد بن عبد الرحمان السخاوي ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت- لبنان : 255 / 9 .
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع : محمد الشوكاني ، تحقيق محمد حسن حلاق ، دار ابن كثير دمشق بيروت ، الطبعة الأولى ، سنة 1427هـ / 2006 : 812 .
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم : أحمد بن مصطفى الشهرير بطاش كبرى زاده ، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - ط الأولى - 1405هـ / 1985م : 47 / 2 - 50 .
- إنباء الغمر بأنباء الغمر في التاريخ : ابن حجر العسقلاني ، تحقيق محمد عبد المعيد خان ، دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الثانية، سنة 1406هـ / 1986م : 248 - 245 / 8 .

وزاد الحافظ ابن حجر في إنباء الغمر (محمدًا) رابعا قبل علي¹ .

نسبه :

يقال للإمام : ابن الجَزَرِي بفتح الجيم والزاي وكسر الراء ، والعُمَرِي بضم العين وفتح الميم، والدمشقي ، والشيرازي ، والقرشي ، وكذلك السَّلْفِي . فالجَزَرِي اشتهر بها أكثر من غيرها وهي نسبةٌ إلى جزيرة عبد العزيز بن عمر ببلاد ديار بكر بالقرب من الموصل² .

وبذلك تبين أن الشيخ ينسب إلى هذه الجزيرة كما ينسب إليها كثير من العلماء كحال بني الأثير الأدباء³ .

كما سمي العُمري نسبةً إلى جزيرة ابن عمر المذكورة سابقاً⁴ .
وأما الدمشقي ثم الشيرازي⁵ فالأولى باعتبار مولده فقد ولد بدمشق والثانية باعتبار انتقاله

-
- شمس الدين ابن الجزري: فهرس مؤلفاته ومن ترجم له: محمد مطيع الحافظ، مقال مسجل من آفاق الثقافة والتراث-العدد(3) - رجب 1414هـ-ديسمبر 1993 م .
- شيخ القراء الإمام ابن الجزري : محمد مطيع الحافظ، دار الفكر-دمشق-سوريا، الطبعة الأولى سنة 1416هـ/1995م:7 .

- ¹ - انظر كتاب إنباء الغمر : 245/8 .
² - قال ابن خلكان: (والجزيرة المذكورة أكثر الناس يـقولون: إنها جزيرة ابن عمر، ولا أدري من ابن عمر وقيل إنها منسوبة إلى يوسف بن عمر الثقفي أمير العراقيين ، ثم إنني ظفرت بالصواب في ذلك، وهو أن رجلاً من أهل برقيعد من أعمال الموصل بناها وهو عبد العزيز بن عمر فأضيفت إليه ، ورأيت في بعض التواريخ أنها جزيرة ابني عمر أوسٍ وكاملٍ، ولا أدري أيضاً من هما) .
وقال : (وجزيرة ابني عمر: مدينة فوق الموصل على دجلتها، سميت جزيرة لأن دجلة دحلتها بحيطتها بها ، قال الواقدي: بناها رجل من أهل برقيعد يقال له عبد العزيز بن عمر) .
أنظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - ابن خلكان - تحقيق إحسان عباس - دار صادر بيروت لبنان : 143/4 و 349/3 .

- ³ - معجم البلدان ياقوت الحموي دار صادر بيروت لبنان: 138 / 2 .
⁴ - الضوء اللامع : 255 /9 .
⁵ - شيراز : بالكسر ، وآخره زاي ، بلد عظيم مشهور معروف مذكور ، وهو قسبة بلاد فارس في الإقليم الثالث ، قيل : شُبّهت بجوف الأسد لأنه لا يحمل منها شيء إلى جهة من الجهات ويُحمل إليها ، دفن فيها جماعة من التابعين معجم البلدان : 380 / 3 .

إليها ومكوته فيها زمنا طويلا كما سيأتي بيانه لاحقا .
وأما القرشي فهي نسبة إلى قبيلة قريش المشهورة .
وأما نسبة السلفي فهي نسبةً للسلف رضوان الله عليهم ، فقد سُمِّي نفسه بذلك في قصيدته
المشهورة المسماة : " الهداية في علم الرواية " :
يقول راجي عفو رب رؤفٍ محمدُ بن الجزريِّ السلفي¹ .

لقبه وكنيته :

لقب ابن الجزري بشمس الدين ، كما لقب بالإمام الأعظم² ، لِمَ حظيَ به من إمامة
وعلم ، وقبول من الناس ، وأعمال ووظائف جمعها لم تُجمع لغيره في زمانه .
وأما كنيته فهي : أبو الخير ، والخيرُ أحدُ أبنائه ، كما يكنى أيضا (أبا محمد) لأن أكبر
أبنائه محمد ، لكن المشهور هو الأول .

موطنه :

كانت دمشق مسقط رأسه، و موطن نشأته وترعرعه ، ومحور انتقالاته ، حيث انتقل رحمه
الله بين بلدان كثيرة وغلب عليه السفر والترحال إلى أوطان عديدة كمصر ، وبلاد الروم³
، ومكة ، والعراق وغيرها حتى كاد ينسب لكل قطر ومصر .

الفرع الثاني : مولده ونشأته وأسرته

مولده :

ولد يوم الجمعة ليلة السبت الخامس والعشرين من شهر رمضان المعظم سنة إحدى

¹ - البيت الأول من المنظومة ، والتي قام بشرحها السخاوي وسمى شرحه "الغاية في شرح الهداية" مطبوع في
مجلدين ، بتحقيق: محمد سيدي الأمين.

² - الضوء اللامع : 255/9 .

³ -

وخمسين وسبعمائة الموافق لـ الثلاثين من شهر نوفمبر سنة 1350 م ، داخل خط
القصاصين بين السوريين بدمشق¹ .

ويُحكى أن والده كان تاجراً ، فحج سنة ثمان وأربعين وسبعمائة وشرب من ماء زمزم²
وسأل الله تعالى أن يرزق ولداً ذكراً عالماً من أهل القرآن ، فولد له ابنه محمد هذا بعد
صلاة التراويح³ .

نشأته :

نشأ رحمه الله في مسقط رأسه دمشق في بلاد الشام وتربى بها ، وترعرع في جوٍّ من حب
العلم والحرص على التعلم وحفظ القرآن ، فأكمل حفظ القرآن وهو ابن ثلاث عشرة سنة
عام 764هـ وصلى بالناس إماماً وهو ابن أربع عشرة.

وقد ساعده والده وتولى رعايته حيث كان تاجراً صالحاً يحب العلم والقرآن والمتلقن لهما
من الشيوخ والأئمة القراء حيث ذكر ابن الجزري في ترجمة شيخه الحسن السروجي⁴
رحمه الله فقال : (شيخي وشيخ والدي رحمه الله .. ولقن والدي القرآن)⁵ .

وإذا كان هذا حال والده فليس غريباً ولا عجبياً ، أن يأخذ الوالد الصالح القارئ ولده
ويحضره بين يدي العلماء في سنٍّ مبكرة ليتعلم منهم العلوم ، وإتقان القرآن وحفظه .
وهكذا تتجلى شذرات من نشأة ابن الجزري منذ الصغر، وملامح مجالسته للعلماء والقراء
حيث حفظ القرآن وأتقنه حتى برز في القراءات ، وتعلم الفقه ، وجدَّ في طلب الحديث

¹ - انظر غاية النهاية : 2 / 217 .

² - ورد عن العديد من العلماء والصالحين شربهم من ماء زمزم المبارك من أجل الاستشفاء وطلب الحاجات ، ومنهم
من شربه بنية طلب العلم ، فابن حجر العسقلاني شربه ليصل إلى مرتبة الإمام الذهبي في الحفظ ، وشربه الحاكم
لينال حسن التصنيف ، وكذلك شربه السيوطي والشافعي وغيرهم لنفس الغرض فنالوا ما أرادوا، وبلغوا بإذن
الله تعالى ما طلبوا . انظر فضل ماء زمزم سائد بكداش دار البشائر الإسلامية بيروت لبنان الطبعة السادسة سنة
1421 هـ : 140 - 144 .

³ - الضوء اللامع : 255/9 ، البدر الطالع : 813 .

⁴ - انظر ترجمته وغيره من شيوخه في مطلب شيوخه : 17 .

⁵ - غاية النهاية : 1 / 199 .

وسمعه من شيوخ عصره حتى بلغت هِمَّتُه به أن يسمع من أصحاب الفخر ابن البخاري¹ وغيره .

أسرته :

لم تذكر الكتب والتراجم شيئاً مفصلاً عن أسرة ابن الجزري إلا ما جاء عن والده أنه كان تاجراً وقصد الحج و تعلم القرآن عن بعض الشيوخ .

أو ما جاء أن له أختاً اسمه : علي بن محمد بن محمد بن يوسف العلاء الدمشقي ابن الجزري وقد كان عالماً مقرئاً² .

أو ما ذكره الشيخ رحمه الله عن نفسه وأولاده فقد رُزِقَ تسعة من الأبناء وهم :

- أبو الفتح محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن الجزري : كان من حفاظ القرآن

و كتب القراءات كالشاطبية والرائية ، وله اشتغال بالفقه والحديث واللغة حتى

أجازه شيوخه بالإفتاء³ .

- أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن الجزري : أجازه الشيوخ بالقراءات

كما أجازه والده شمس الدين ابن الجزري ، وكان كثير الترحال معه ، وصلى

بالناس⁴ .

- أبو بكر أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن الجزري : حفظ القرآن وصلى به ،

شرح بعض كتب والده كطيبة النشر والمقدمة ، ومقدمة علم الحديث⁵ .

- علي بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن الجزري : ذكره والده مرتين في

¹ - الفخر بن البخاري هو : أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد الرحمن السعدي المقدسي الصالحي الحنبلي أحد

المشايخ الأكابر ولد في آخر سنة 595 هـ ، و توفي في ضحى الأربعاء ثاني شهر ربيع الآخر سنة 690 هـ

ودفن عند والده بسفح قايسون. انظر شذرات الذهب : 15 / 5 .

² - الضوء اللامع : 23 / 6 .

³ - الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية طاش كبري زاده دار الكتاب العربي بيروت لبنان سنة : 1395 هـ

1975 م : 27 / 1 .

⁴ - المرجع نفسه : 27 / 1 .

⁵ - المرجع نفسه : 27 / 1 .

غاية النهاية¹ وقال : إنه سمع على محمد بن سلامة المصري وأحمد السويدي .

- سلمى بنت محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن الجزري : كانت آية في الحفظ ، وعلامة في الإتقان يتحدث عنها والدها قائلاً : (وحفظت مقدمة التجويد وعرضتها ، ومقدمة النحو ، ثم حفظت طيبة النشر الألفية وحفظت القرآن وعرضته حفظاً بالقراءات العشر .. بحيث وصلت في الاستحضار إلى غاية لا يشاركها أحد في وقتها .. وقرأت بنفسها الحديث)² .
- وأما بقية أولاده الذين ذكرتهم المصادر دون ترجمة لهم :
- أبو البقاء إسماعيل بن محمد بن محمد بن محمد بن الجزري .
- أبو الفضل إسحاق بن محمد بن محمد بن محمد بن الجزري .
- فاطمة بنت محمد بن محمد بن محمد بن الجزري .
- عائشة بنت محمد بن محمد بن محمد بن الجزري .

وقد ذكر صاحب كتاب مفتاح السعادة أن هؤلاء الأبناء كانوا جميعاً من القراء الجودين فقال : (جميع هؤلاء من القراء الجودين المرتلين ، ومن الحفاظ المحدثين ، طاب أصل هؤلاء فروعهم وطوبى لفروع هذا أصلهم ، ويا حبذا بيت هؤلاء أهله وفخرا لساكن مثل هذا البيت محله ، رضي الله عنهم وأرضاهم)³ .
وتشير بعض المصادر إلى خال جده وهو العالم المقرئ : محمد بن إسماعيل الخباز الذي أجازته⁴ .

كما يوجد عدد من أحفاد ابن الجزري الذين أشارت إليها مصادر أخرى⁵ .
ليتضح دون أدنى شك أن أسرة ابن الجزري الصغيرة والمتكوّنة من الأبوين ، وكذلك

¹ - غاية النهاية : 245 / 2 ، 48 / 1 .

² - غاية النهاية : 310 / 1 .

³ - مفتاح السعادة : 51 / 2 .

⁴ - غاية النهاية : 247 / 2 .

⁵ - الشقائق النعمانية : 29 / 1 .

الكبيرة - على قلة ما بلغنا من أخبارها - هي أسرة خير وصلاح ، وأن حب القرآن والقراءات متأصل فيهم أصولاً وفروعاً .
كما يظهر جلياً حرص ابن الجزري الشديد على تربية أبنائه وبناته التربية الموصولة بالقرآن والعلوم الشرعية والآداب الإسلامية .
كما نلمسُ حرصه على علو الإسناد ، والأخذ عن الشيوخ المسندين الكبار لنفسه ولأولاده حيث كان يرحل بهم ليحضرُوا ويسمعُوا على مَنْ بَقِيَ مِنْ كبار العلماء ، ويحصلُوا بركة مجلس العلم¹ .

الفرع الثالث : صفاته ووفاته

صفاته :

لم تروِ كتب التراجم عن ابن الجزري شيئاً يذكر من صفاته ومميزات شخصيته إلا عبارات نادرة ، أو بعض ما استخلصه المترجمون لحياته وأقواله ومن ذلك أنه :
كان أبيض اللون ، مُشْتَرَباً مُجْمَرَةً ، حَسَنَ الهيئة ، مهيب المطلع ، صاحب ثراءٍ ومال ، فصيحاً بليغ المنطق² .
وكان مثرياً وشكلاً حسناً وفصيحاً بليغاً .
وكان تاجراً ماهراً ، كم من بلاد دخلها يريد التجارة فعلم أهلها القراءات والحديث³ وخرج منها بأرباح كثيرة .
وكان سريع الحفظ ، قوي الذاكرة منذ كان مراهقاً لم يبلغ الحلم بعد حيث ذكر في ترجمة شيخه عبد الوهاب بن السلال⁴ : (وهو أول شيخ انتفعت به ولازمته وصححت عليه

¹ - انظر ترجمة أولاده ومرافقتهم له ، وحرصه على تعليمهم في غاية النهاية : 521 / 2 ، 252 / 2 ، 129 / 1 ، 310 / 1 ، 245 / 2 .

² - إنباء الغمر بأبناء العمر 8 / 246 ، شذرات الذهب : 9 / 299 ، الضوء اللامع 9 / 255 .

³ - إنباء الغمر : 8 / 246 .

⁴ - عبد الوهاب بن السلال ، أبو محمد ولد سنة 698 هـ ولي المشيخة الكبرى بدمشق ، كان

الشاطبية دروساً و عرضاً وتلوت عليه ختمة بقراءة أبي عمرو فأجازني وأنا مراهق دون البلوغ بكثير)¹ .

وكان كثير الترحال من أجل نشر العلم وتعليم كتاب الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم بعد أن رحل في أول حياته متعلماً .. فقد تقدمت به السن وهو يتمنى لو باستطاعته مواصلة الرحلات لنشر العلم حيث قال في جواب لأحد تلاميذه : (وأعجب من ذلك أن بينكم وبيننا يا معشر القراء هذه المسافة القريبة ولا يكون لكم همّة أن يرحل فيأخذ القراءات بهذا التحقيق ..

ثم قال : وإني لأقسم الله تعالى أني لو تمكنت من الخروج لخرجت إليكم إلى غيركم ليؤخذ عني هذا العلم الشريف العزيز الذي لا أعلم أحدا اليوم على وجه الأرض يعرفه إلا من قرأه علي)² ، وكان عمر المؤلف حينئذ سبعين سنة . انتهت إليه رئاسة القضاء والإقراء والتدريس في كثير من البلدان .

وفاته :

بعد حياة عامرة بالعلم وخدمة كتاب الله وأهله ، ونشره بالرحلة والتعليم والتأليف والكتابة ، وفي ضحوة يوم الجمعة الخامس من ربيع الأول سنة 833 هـ أخذت المنية شيخنا ابن الجزري رحمه الله على عمر تجاوز الثمانين سنة ، وهو بمدينة شيراز حيث دفن بدار القرآن التي أنشأها بها .

وكانت جنازته مشهودة إذ علم الناس بموته فخرجوا يشيعونه مزدحمين عليه يتسابقون إلى حملها وتشيعها .

قال ابن حجر : وكان قد ثقلَ سمعه قليلاً ولكن بصره صحيح ، يكتب الخط الدقيق على

ثقة ، صحيح النقل ، إماماً خيراً جامعاً للكثير من الفنون كالنحو والفقه والتفسير ، توفي سنة 782 هـ غاية

النهاية : 430 / 1 - 431 ، شذرات الذهب : 474 / 8 .

¹ - غاية النهاية : 431 / 1 .

² - جامع أسانيد ابن الجزري : 20 / أ نقلاً عن منهج ابن الجزري في كتابه النشر في القراءات العشر رسالة دكتوراه

من إعداد سالم محمد أحمد الشنقيطي جامعة محمد بن سعود الإسلامية الرياض سنة 1421 هـ : 32 .

عادته .. وبلغتنا وفاته من مكة في شهور سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة¹ .
وعموته عَظُمَت البلية في الناس وفقدوا عِلْمًا عالما صالحا ، كما أندرس بموته كثير من مهام
الإسلام² .

¹ - المعجم المؤسس للمعجم المفهرس ابن حجر العسقلاني تحقيق يوسف عبد الرحمان المرعشلي دار المعرفة بيروت

لبنان الطبعة الأولى سنة 1415 هـ / 1994 م : 3 / 229 .

² - غاية النهاية : 2 / 217 .

المطلب الثاني : حياة ابن الجزري العلمية

في هذا المطلب بيانٌ للحياة العلمية لابن الجزري من طلبه للعلم وشيوخه ورحلاته ، وما يتبع ذلك من آثار في تلاميذه ومؤلفاته ، لتكون خاتمة المطلب الإشادة بمكانته العلمية وأقوال فيه .

الفرع الأول : طلبه للعلم وشيوخه

طلبه للعلم :

كانت نشأة ابن الجزري - كما ذكرنا سابقا - نشأة متميزة غلب عليها تفرغه لطلب العلم حيث تعلق قلبه بتحصيله والرغبة فيه منذ كان طفلا صغيرا وشابا مراهقا ، ولعلها تحققت فيه أمنية والده الذي قصد الحج يوما وشرب من ماء زمزم ليكون ولده من أهل العلم والقرآن¹ .

واتجهت نفسه إلى تلقي القراءات وعلومها من شيوخ زمانه وعلماء بلده بداية ، فجالس الكثير منهم ، وقرأ عليهم أفرادا وجمعا ، ولم يكتفِ بالقراءات بل طلب علوما أخرى كالحديث والفقه والأصول واللغة ، فسمع الحديث من جماعة ، وأخذ الفقه عن عدد من العلماء ، وقرأ الأصول والمعاني والبيان ، كان رحمه الله ينتقل من ميدان إلى ميدان ومن علم لآخر ، ومن مكان إلى مكان فمن المدينة المنورة إلى مصر إلى القاهرة إلى الإسكندرية حيث أقام فيها مدةً يتلقى من علمائها .

قال ابن الجزري في ترجمة شيخه عبد الوهاب بن محمد القروي الإسكندري : (وكان صالحاً خيراً من أعيان من أدركناه بالإسكندرية قرأت عليه بمضمن الإعلان بثغر الإسكندرية)² .

فقد نال الإجازة في الحديث وخاصة منها مسند الشافعي ، ومسند أحمد وأبي داود

¹ - الضوء اللامع : 255 / 9 .

² - غاية النهاية : 482 / 1 .

والترمذي ، وكان يحدّث بهم¹ .

وتلقى علم الفقه في أيام الطلب ، حيث أخذه عن الأسنوي² ،

والبلقيني³ والبهاء أبي البقاء السبكي⁴ ، وتلقى الأصول والمعاني والبيان عن الضياء القرمي⁵ ، ولكنه لا اشتغاله بالقراءات وحرصه عليها لم يصل في علم الفقه إلى الدرجة التي بلغها في غيره .

قال ابن حجر : (وليس له في الفقه يدٌ بل فنه الذي مهر فيه القراءات وله عمل في الحديث ونظم وسط)⁶ .

وقال السيوطي : (لا نظير له في القراءات في الدنيا في زمانه حافظاً للحديث وغيره أتقن منه ولم يكن له في الفقه معرفة)⁷ .

والحق أن ابن الجزري كان مُحدّثاً وفتياً وعالماً جامعاً للعديد من العلوم والفنون إلا أن شهرته كانت في علم القراءة والإقراء أكثر من غيرها ، حيث لم يشتهر في الفقه كاشتهاره في القراءات وإلا فقد أذِنَ له بالإفتاء عددٌ من شيوخه وذلك في أيام شبابه ، كالحافظ ابن

1 - اجمع المؤسس : 229 / 3 ، الضوء اللامع : 257 / 9 .

2 - عبد الرحيم بن الحسن بن علي الشيخ جمال الدين الأسنوي ، نزيل القاهرة ، المحدث والفتية والأصولي المحقق صاحب الفنون ، مع العلم الغزير عُرف بحبه للخير وحسن خلقه ورحمته بالضعفاء توفي سنة 772 هـ الدرر الكامنة : 147 / 3 .

3 - عمر بن رسلان ، أبو حفص العسقلاني ، شيخ الإسلام البلقيني ، حفظ القرآن في سن السابعة ، درس في القاهرة على يد كبار علماء عصره ، ذاع صيته وعرف بذكائه وكثرة محفوظاته وسرعة فهمه وصار شيخاً للشافعية ، وصنف كتباً كثيرة ، واشتغل بالقضاء توفى في شهر ذي القعدة سنة (805 هـ) . انظر الضوء اللامع : 192/3 ، إنباء الغمر : 107 / 5 .

4 - هو محمد بن عبد البر ، أبو البقاء السبكي ، ولد سنة 708 هـ تولى القضاء ، كان فقيهاً محدّثاً عالماً ورعاً كان يثبت في أحكامه ، وكان ذا محاضرة مفيدة ومنظوم ومثور ، سمع وجمع وأفاد وألف ونفع ومات وهو على قضاء طرابلس في صفر سنة 769 هـ انظر إنباء الغمر : 138 / 1 والدرر الكامنة : 237 / 5 .

5 - الضوء اللامع : 259 / 9 .

6 - اجمع المؤسس : 229 / 3 ، الضوء اللامع : 257 / 9 .

7 - فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات ، عبد الحي الكتاني ، تحقيق إحسان عباس دار الغرب الإسلامي - بيروت لبنان الطبعة الثانية سنة : 1982 م . : 304 / 1 .

كثير الذي أذن له سنة 774 هـ ، والشيخ ضياء الدين القرمي الذي أذن له سنة 778 هـ ، والبلقيني الذي أذن له سنة 785 هـ¹ .
ثم لم تتوقف همته عند حدود بلده على الرغم من كثرة ما فيها من العلم وأهله فتاقت نفسه إلى الرحلة في طلب العلم والانتقال إلى بلدان و أمصار قريبة وبعيدة يحصل منها ما غاب عنه من علماء بلده أو يثبت ويعمق ما تعلمه منهم .
وبذلك يكون ابن الجزري قد طلب القراءات والعلوم الشرعية الأخرى من شيوخ كثر في بلدان متنوعة منذ بداية تعلمه جعلته أهلاً للصدارة في الإقراء والحديث والإفتاء ، وهو لم يبلغ العشرين من عمره .

رحلاته :

كان ابن الجزري رحالة زمانه دون منازع حيث رحل إلى بلاد كثيرة ، وكانت رحلاته على أقسام :

- فمنها رحلات لطلب العلم ، حيث رحل إلى مصرَ مرات عديدة لأجل طلب العلم ومجالسة العلماء² .
- وأخرى للحج والعمرة : حيث رحل في سنة (768 هـ) مثلاً إلى بلاد الحجاز لأداء فريضة الحج³ .
- وثالثة للتجارة : حيث رحل ابن الجزري إلى بلاد اليمن، فأكرمه ملكها ، وسمع عليه الحديث ، وأنعم عليه بمال ، وأطلق له كثيراً من تجارته بغير مكسها، ورجع في البحر كما سافر منه، وعجب الناس من شدة حرصه مع كثرة ماله وعلو سنه⁴ .

1 - غاية النهاية : 248 /2 والضوء اللامع : 256 /9 والشقائق النعمانية : 99 /1 .

2 - غاية النهاية : 385 - 386 .

3 - غاية النهاية : 385 /1 ، والضوء اللامع : 239 /4 .

4 - إنباء الغمز : 342 /3 ، الضوء اللامع : 257 /9 .

- ورابعة هرباً من الظلم وخوفاً من بطش الظالمين : حيث هرب من القاهرة إلى بلاد الروم ، قال ابن حجر : (وكانت بيده عدة وظائف بدمشق وتدرّس الصلاحية ببيت المقدس ، وكان السبب في هروبه أنّه كان يتحدث عن قتلوبك¹ بالشام في مستأجراته ومتعلقاته بدمشق، فزعم أنه تأخر عنده مال كثير فتحاكم معه عند السلطان فرسم عليه فهرب)² .

- وخامسة قسرية حيث وقع في الأسر ، وأخذ عنوة إلى ما وراء النهر فأقام في بكش وسمرقند ، حينما هاجم المغول على مملكة آل عثمان³ .

ويمكن القول أن الشيء المشترك في هذه الرحلات كلها التي استنفدت شطراً كبيراً من حياة ابن الجزري هو طلب العلم : تعلماً وتعليماً .
وعليه مجمل رحلاته :

رحلته إلى المدينة المنورة ، ومنها لأداء فريضة الحج مع والده سنة 768هـ فقرأ القراءات على خطيبها وإمامها يومئذ الشيخ محمد بن عبد الله الخطيب .

ثم رحل إلى الديار المصرية رفقة ولده أبو الفتح محمد سنة 788هـ ، وحقق فيها ما تحرقت نفسه إليه من جمع القراءات على ابن الصائغ⁴ وابن البغدادي ، وسمع الحديث .. وأخذ الفقه عن الشيخ عبد الرحيم الأسنوي وغيرهم .

ثم كانت له رحلة الثانية إليها - أي مصر - سنة 770هـ منفرداً ، ليكمل تحصيله العلمي .

وكان رحمه الله شغوفاً بمصر وعلمائها حيث لم تنقطع ضلته بها ، فهو إلى جانب قيامه

1 - عُثْمَانُ بن قتلوبك بن طور ، أمير التركمان بديار بكر ، ويعرف بقرايلوك ، كان أبوه من جملة الأمراء ، كان صاحب حروب ومعارك ، رمي نفسه في خندق فوقع على حجر فشدخ رأسه وكان ذلك سبب موته سنة : 839 هـ . انظر الضوء اللامع : 135 / 5 .

2 - إنباء الغمز : 510 / 1 .

3 - إنباء الغمز : 58 / 5 ، وشذرات الذهب : 85 / 5 .

4 - محمد بن عبد الرحمان بن الصائغ ، قرأ القراءات على تقي الدين الصائغ ، والعريية على أبي حيان ومهر في العلوم ، رحل إليه ابن الجزري مرتين من أجل القراءة عليه ، كان بارعاً فاضلاً ، قوي المبادرة دمته الأخلاق توفي سنة 776 هـ . غاية النهاية : 145 / 2 شذرات الذهب : 246 / 6 .

ببعض الوظائف الرسمية التي تتطلب تدرجه إلى القاهرة رحل بأبنائه ليقروا على علماء الديار المصرية فرحل بهم أولاً سنة 788هـ ، ورحل بهم رحلة أخرى سنة 792هـ¹ . ودخل بلاد الروم سنة 798هـ ثم سمرقند ثم خراسان حيث كان ناشراً للحديث والقراءات² ، مشغلاً إلى جانب التدريس بالكتابة والتأليف . ثم حاول الرحلة إلى اليمن وواسط وبغداد ولكن والديه لم يأذنا له بذلك ، وتوقف عن الرحلات زمناً وبين سبب ذلك بنفسه حيث قال : (وصممت على الرحلة بنفسى وتمادت بي الأحوال وشغلتنى كثرة من ينتابني للقراءة والأخذ عني وأنا ابن تسع عشرة سنة ونحوها)³ .

شيوخه :

تتلمذ ابن الجزري رحمه الله وتلقى تعلمه على أبرز شيوخ عصره الذين قد يكون من العسير حصرهم لكثرة عددهم واختلاف بلدانهم وتباين معارفهم ، إذ لم يكن - رحمه الله - عالماً في التجويد والقراءات وبارعاً فيها فحسب بل كان جامعاً لكثير من العلوم من تفسير وحديث وفقه وأصول وبلاغة وغيرها .

حيث حظي في كل علم من هذه العلوم بصحبة العلماء والشيوخ ، ونيل الإجازات والأسانيد .

وأما شيوخه⁴ في القراءات فإن شيخه الأول هو : والده حيث قال رحمه الله تعالى : (فأما الشيخ الأول فهو والدي رحمه الله فإني قرأت عليه القرآن العظيم مرات ، وسمع من لفظي الروايات كرات)⁵ .

1 - غاية النهاية : 1 / 118 و 2 / 2 و 2 / 220 - 221 .

2 - البدر الطالع : 812 .

3 - جامع أسانيد ابن الجزري : 14 / ب نقلاً عن منهج ابن الجزري في كتابه النشر في القراءات العشر : 27 .

4 - شيوخ ابن الجزري كثر لا يمكن حصرهم لذلك ركزت على بعض شيوخه الذين تلقى منهم القراءات رواية ودراية ، ثم ذكرت بعض شيوخه المشهورين في العلوم الأخرى ، وللتوسع في معرفة شيوخه يُرجع إلى : جامع أسانيده وكتاب : شيخ القراء الإمام ابن الجزري ل محمد مطيع حافظ وغيرها من المراجع .

5 - جامع أسانيد ابن الجزري ورقة : 11 / ب نقلاً عن : تحفة الأخوان في الخلف بين الشاطبية والعنوان ابن الجزري

ومن شيوخه :

- إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن فلاح الاسكندراني الأصل الدمشقي ، كان جدّه من أكابر القراء توفي سنة 778 هـ ، تلقى عنه ابن الجزري كتاب الكامل لابن جبارة الهذلي بالجامع الأموي¹.
- إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد ابن عبد المؤمن الشامي الحريري ، نزيل القاهرة المتوفى سنة 800 هـ ، تلقى عنه ابن الجزري كتاب الإعلان للإمام المصفرأوي سنة 769 هـ بقراءته عليه².
- إبراهيم بن عبد الله أبو إسحاق الحموي ، قرأ بحماه على العماد إسماعيل النحوي، نزل دمشق يعلم الصبيان ، استفاد منه ابن الجزري كثيرا حيث قال فيه : ترددت إليه كثيراً ومنه استفدت علم التجويد ودقائق التحرير وعليه أرتاض لساني بالتحقيق وقرأت عليه جمعاً للسبعة إلى قوله تعالى : ﴿ وَأذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ ﴾³ ، ولم تر عيناى من شيوخى أعلم بالتجويد منه ولا أصح تلفظا وتحريراً . توفي سنة 771 هـ⁴.
- أحمد بن إبراهيم بن داود بن محمد المنبجي الدمشقي المعروف بابن الطحان ، قال ابن الجزري : قرأت عليه نحو ربع القرآن لابن عامر والكسائي ثم جمعت عليه الفاتحة وأوائل البقرة بالعشر واستأذنته في الإجازة فتفضل وأجاز ولم يكن له بذلك عادة توفي سنة : 782 هـ⁵.

تحقيق أحمد بن حمود بن حميد الرويثي ، دار كنوز إشبيليا ، المملكة العربية السعودية الرياض ، الطبعة الأولى 1430 هـ / 2009 م : 21 .

¹ - الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة ابن حجر العسقلاني تحقيق محمد عبد المعيد خان - مجلس دائرة المعارف العثمانية الهند ، سنة 1392 هـ / 1972 م : 05 / 1 غاية النهاية : 11 / 1 النشر : 92 / 1 .

² - غاية النهاية : 14 / 1 النشر : 99 / 1 الدرر الكامنة : 09 / 1 .

³ - سورة البقرة الآية : 203 .

⁴ - غاية النهاية : 1 / 23 .

⁵ - غاية النهاية : 1 / 35 ، النشر : 100 / 1 .

ولقد جرت العادة ألا يُمنح الطالب الإجازة إلا بعد الفراغ من الختمه سواء كان إفراداً لإحدى الروايات أو جمعاً لأكثر من رواية ، لكنّ الشيخ حين أنس من ابن الجزري مقدرةً وكفاءةً وإتقاناً أجازه قبل أن يختم عليه .

- أحمد بن رجب بن الحسن بن محمد السلامي أبو العباس البغدادي الشيخ الصالح الكبير القدر ، نزيل دمشق ، وهو والد الحافظ أبي فرج ابن رجب الحنبلي ، قال ابن الجزري : قرأت عليه بعض القرآن بالقراءات وكثيراً من كتب القراءات، وذكر منها في النشر الكثر والكفاية والشفعة . توفي سنة : 775 هـ¹ .
- أحمد بن محمد الأصبحي العنابي النحوي قدم القاهرة من بلد العناب ، ونزل دمشق فتصدر بها للقراءة مدة كبيرة ، كان بارعاً في العربية وانتفع به الناس ، أخذ عنه ابن الجزري كتاب الإقناع في القراءات السبع ، توفي سنة 776 هـ² .
- أبو بكر بن أيد غدي بن عبد الله الشمسي الشهير : بابن الجندي ، شيخ مشايخ القراء بمصر ثقة ، عالم ، شديد الاستحضر ، جمع ابن الجزري عليه القراءات بمضمن العنوان والتيسير والشاطبية وغيرها ولما وصل إلى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ﴾³ .
- توفي ابن الجندي ، وورد عنه رحمه الله تعالى أنه استجازه فأجازه وأشهد عليه قبل وفاته ، وكانت وفاته سنة 769 هـ⁴ .
- عبد الوهاب بن محمد بن عبد الرحمان بن يحيى القروي الإسكندري ابن السلار ، إمام مقرئ محقق كامل عارف صالح ، كان عالماً جامعاً لفنون من العلم كالنحو والفقه والتفسير ، قال ابن الجزري : وهو أول شيخ انتفعت به ولازمته وصححت عليه الشاطبية دروساً وعرضاً وتلوت عليه ختمة بقراءة أبي عمرو فأجازني وأنا مراهق دون البلوغ بكثير وختمت بقراءة حمزة .. توفي سنة : 782 هـ⁵ .

انظر شرح طيبة النشر في القراءات ، أبو الخير ابن الجزري ، ضبطه وعلق عليه: الشيخ أنس مهرة ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة: الثانية، 1420 هـ - 2000 م : 164 .

¹ - غاية النهاية : 53/ 1 ، النشر : 113 / 1 ، الدرر الكامنة : 150/ 1 .
² - غاية النهاية : 115 / 1 ، النشر : 88 / 1 ، الدرر الكامنة : 354 / 1 .
³ - سورة النحل الآية : 90 .
⁴ - غاية النهاية : 162 / 1 ، النشر : 3 / 1 ، 84 ، الدرر الكامنة 240 / 3 .
⁵ - غاية النهاية : 429 / 1 ، الدرر الكامنة : 335/ 1 .

- محمد بن أحمد بن علي بن الحسن بن جامع أبو المعالي بن اللبان الدمشقي ، أستاذ ضابط محرر طلب القراءات وضبطها وتقدم فيها حتى تولى مشيخه الإقراء بالدار الأشرافية و بجامع التوبة والجامع الأموي و بترية أم الصالح بدمشق لأن من شرطها أن يكون أعلم شيوخ البلد بالقراءات ، فلم يكن في زمانه أحسن استحضاراً منه للقراءات ولا أعلم منه ، بل من قوة ضبطه كان يحفظ الشوارد منها ، توفي سنة : 776 هـ¹ .

محمد بن صالح بن إسماعيل المقرئ شيخ الإقراء بالمدينة ، انتهت إليه القراءة علواً بالحجاز ثقة صالح عارف خير ، باشر الخطابة والإمام بالمدينة الشريفة زمناً وقرأ عليه ابن الجزري كتاب الكفاية بمضمونه جمعاً إلى قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ من البقرة² وذلك في شهر ذي القعدة الحرام سنة 768 هـ بالحرم الشريف النبوي بالروضة تجاه الحجر الشريفة توفي سنة 785 هـ³ .
وأما شيوخه من غير القراءات فنذكر ومنهم :

الإمام المفسر المحدث الحافظ المؤرخ أبي الفداء إسماعيل بن كثير:

ولد سنة 701 هـ في قرية من أعمال بصرى الشام ، ورحل في طلب العلم ، وتوفي بدمشق سنة 774 هـ .

وهو أول من أجاز له بالإفتاء والتدريس سنة 774 هـ⁴ .

جمال الدين الإسنوي:

هو عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي المصري ولد بقرية إسنا سنة 704 هـ ، من مشايخ الشافعية بالقاهرة ، توفي سنة 727 هـ⁵ .

¹ - غاية النهاية : 66 / 1 ، الدرر الكامنة : 71 / 5 .

² - سورة البقرة الآية : 25 .

³ - غاية النهاية : 137 / 1 ، النشر : 69 / 1 ، الدرر الكامنة : 200 / 5 .

⁴ - انظر إنباء الغمز : 39 / 1 والدرر الكامنة : 373 / 1 .

⁵ - والدرر الكامنة : 354 / 2 ، وشذرات الذهب : 224 / 6 .

سمع منه ابن الجزري وأعجب به لما جمع من القراءات وغيرها من العلوم ، ودعا له بطول العمر¹ .

عمر بن رسلان بن نصير ، البلقيني الشافعي :

عمر بن رسلان سراج الدين أبو حفص العسقلاني ، ولد ببلقينة إحدى قرى مدينة المحلة الكبرى سنة (724 هـ) ، درس في القاهرة على يد كبار علماء عصره ، صنف كتباً كثيرة ، توفي في شهر ذي القعدة سنة 805 هـ وقد أُذِنَ له بالتحديث والإفتاء سنة 785 هـ² .

قاضي القرم عبد الله بن سعد بن محمد :

ضياء بن سعد بن محمد بن عثمان القزويني ، الفقيه الشافعي يعرف بقاضي القرم ، كان ماهراً في الفقه والأصول والمعاني والبيان كثير الإحسان إلى الطلبة سليم الباطن توفي سنة 780 هـ³ .

ابن قدامة المقدسي الحنبلي محمد بن أحمد بن إبراهيم :

عالم الشام في زمانه ، وكان إمام الحنابلة بجامع دمشق ، صاحب التصانيف الكثيرة ، والعلوم الفريدة ثقة حجّة له هيبة ووقار بين الناس توفي سنة 620 هـ⁴ .
قال ابن الجزري:

(صحبته وترددت عليه من سنة 770 هـ أسمع عليه الحديث ، فلم أترك شيئاً من مسموعاته فيما علمت إلا قرأته أو سمعته عليه ، وأخذت عنه المسند كاملاً بقراءتي وقراءة غيري في نحو سبع سنين)⁵ .

الفرع الثاني : تلاميذه وآثاره العلمية

¹ - غاية النهاية : 164 / 2 ، شرح طيبة النشر للنويري : 34 / 1 .

² - شذرات الذهب : 15 / 7 .

³ - الدرر الكامنة : 2 / 368 إنباء الغمر : 182 / 1 .

⁴ - الدرر الكامنة : 5 / 31 وسير أعلام النبلاء : 16 / 149 .

⁵ - المصعد الأحمدي في ختم مسند الإمام أحمد ابن الجزري ، تحقيق مكتبة التوبة ، المملكة العربية السعودية ، طبع عام 1410 هـ / 1990 م : 37 .

تلاميذه :

لقد تميزت مسيرة حياة ابن الجزري العلمية بعوامل أصبح بها قبلة للناس إذ يأتونه ويقبلون عليه من كل فج عميق ، ويتقاطرون عليه من كل أقطار الدنيا يطلبون علمه وقربه ، هذه العوامل هي :

1 - جلوسه مبكراً للإقراء والتدريس والتعليم بإذن من شيوخ زمانه ، وهم أصحاب الصدارة والمقامة في ذلك الزمان .

2 - رحلاته الكثيرة : فهو رحالة زمانه من أجل العلم تعلماً وتعليماً وكفى بها منقبة .

3 - علو سنده وخاصة في آخر عمره .

4 - جمعه بين صلاح ظاهره وباطنه ، فقرة ورعه وشدّة صلاحه لنفسه وقلبه كانت لها عظيم الأثر في قبوله عند الناس .

فهذه العوامل كانت تُعري طلاب العلم وتدفعهم للسماع والقراءة والأخذ من الشيخ في شتى العلوم والفنون .

فلهذه الحضوة التي نالها ابن الجزري ، فزادت من مكانته العلمية في القراءات خاصة وغيرها من العلوم ، فإن تلاميذه ورواده لا يمكن حصرهم ، وهم من الكثرة التي لا مبالغة فيها . وسأقتصر هنا على ذكر بعض تلاميذه الذين ترجم لهم في كتابه غاية النهاية :

- أحمد بن محمد بن أحمد الأشعري العبدلي شيخ زيد في الإقراء :

قال ابن الجزري : (ولما دخلت اليمن لازمني كثيرا .. وسمع مني تحبير التيسير والطبية والتقريب ونحو النصف من كتاب النشر وغير ذلك ، ورأيتيه كثير الاستحضار ، أفضل من رأيت باليمن واستجاز مني القراءات فأجزته ، وسمع عليّ كثيراً من القراءات العشر)¹ .

- أبوبكر بن أحمد بن مصبح الحموي المتوفى سنة 798 هـ :

قال ابن الجزري : صاحبنا مقرئ متصدر ، قدم دمشق ، فقرأ بها عليّ للعشرة ،

¹ - غاية النهاية : 1 / 96 .

ورجع إلى بلده فتصدر بها ، وأقرأ جماعة السبع والعشر ، ولم يزل حتى توفي سنة 798 هـ ، ولم يترك بحماسة مثله¹ .

- صدقة بن سلامة بن حسين الضرير ، شيخ القراء بدمشق ، المتوفى سنة 825 هـ ، قال ابن الجزري : معلم أولادي ، مقرئ ناقل ، قرأ عليّ للعشر² .

- طاهر بن عرب بن إبراهيم بن أحمد أبو الحسين الأصفهاني : قالت سلمى بنت الإمام ابن الجزري : (أخذ القراءات عن والدي وقرأ عليه ختمات كاملات جمع فيها القراءات العشر وغيرها ، وكان ملازماً للوالد سافراً وحضراً ، فأفاد واستفاد ، وكان من أحص الناس وأعزهم عند الوالد ، وكنتُ أعرضُ عليه القراءات أولاً ثم على الوالد ، وسمع عليه الحديث ، وقرره الوالد أن يجلس مكانه بدار القرآن التي أنشأها بشيراز وان يكون خليفته فيها)³ .

- محمد بن أحمد بن شهريار ، المنعوت بأمين الدين⁴ : قال ابن الجزري : (مقرئ مستحضر .. ودخل الروم فلقيني بأنطاكية متوجهاً إلى الشام ، فقرأ عليّ للعشرة بعض القرآن وأجزته ، ثم توجه إلى مدينة لارنדה فأقام بها يقرئ الناس)⁵ .

- محمد بن محمد بن ميمون أبو عبد البلوي المتوفى 793 هـ : قال ابن الجزري : (صاحبنا .. قدم علينا دمشق سنة اثنتين وسبعين ، فقرأ عليّ للعشرة وحفظ قصيدتي اللامية .. وأقام عندنا سنين يقرئ ويسمع ..)⁶

1 - غاية النهاية : 329 / 1 - 341 .

2 - غاية النهاية : 304 / 1 .

3 - غاية النهاية : 338 - 339 / 1 .

4 - غاية النهاية : 301 / 1 .

5 - غاية النهاية : 64 / 2 .

6 - غاية النهاية : 255 / 2 .

- مظفر بن أبي بكر بن مظفر المتوفى سنة 803 هـ :
قال ابن الجزري : (أخذ عني قليلا .. وكان عدم النظر زاهداً ورعاً بلغني أنه
توفي سنة ثلاث وثمانمائة)¹

- محمد بن علي بن محمد الرومي
قدم من الروم فقراً على ابن الجزري في دمشق ، فحقق وحصل ورجع إلى
الروم ، ولما رحل ابن الجزري إلى الروح التقى به هناك ونال منه إكراماً في
غاية الحسن والمقام² .

- كما أن من أبرز تلاميذه رحمه الله أولاده ومنهم :
- أحمد بن محمد بن محمد أبو بكر بن الجزري³ .
 - سلمى بنت محمد بن محمد أم الخير⁴ .
 - محمد بن محمد بن محمد بن محمد أبو الفتح بن الجزري⁵ .
 - محمد بن محمد بن محمد بن محمد أبو الخير بن الجزري⁶ .

آثاره العلمية :

يعتبر الإمام ابن الجزري رحمه الله موسوعة علمية متميزة ومتنوعة التصانيف ، حيث كان

-
- 1 - غاية النهاية : 301 / 2 .
 - 2 - غاية النهاية : 324 / 2 - 325 .
 - 3 - غاية النهاية : 324 / 2 - 325 .
- حفظ القرآن في سنة واحدة وصلّى به ، حفظ الشاطبية والرائية ، قرأ على والده كتبه النشر والتقريب والطبية ، شرح العديد من كتب أبيه بأحسن شرح وبيان . غاية النهاية : 118 / 1 .
- 4 - حفظت الكثير من كتب أبيها ، وعرضت القرآن حفظاً بالقراءات العشر ، قوية الاستحضار إلى غاية لا يشار إليها بشاركتها أحد في وقتها ، كما كانت ذات اهتمام بالعربية والخط . غاية النهاية : 271 / 1 .
 - 5 - من حفاظ القرآن ، اشتغل بالفقه وعلوم الحديث والعربية ، أذن له بالإفتاء والتدريس من طرف العديد من شيوخه ، تولى وظائف والده بدمشق لما رحل والده إلى الروم ، مات بالطاعون سنة 814 هـ .
غاية النهاية : 221 / 2 .
 - 6 - كان حافظاً للقرآن بالقراءات والعديد من كتب والده ، شارك والده في الكثير من رحلاته المختلفة .
غاية النهاية : 221 / 2 .

رحمه الله تعالى كثير العلم غزير الإنتاج والتأليف ، فكثرة مصنفاته التي تجاوزت السبعين وتنوع موضوعاتها تدل على مكانته العلمية وتبحره في العديد من العلوم والفنون ، فإلى جانب تأليفه في القراءات وعلوم القرآن أَلَّفَ في الحديث والفقه واللغة والسِّيَر وغيرها ، وكثرتها تُثبت سِعة علمه وكثرة اطلاعه ومعرفته .

ففي القراءات مثلاً يورد رحمه الله في أول كتاب النشر قائمة تقرب من ستين كتاباً في القراءات ويذكر أنه أُخْبِرَ بها وقرأها أو سمعها وقرأ القرآن بمضمن كل كتاب منها على بعض شيوخه ، ويذكر أسانيده بهذه الكتب إلى مؤلفيها¹ .

وطلباً للاختصار فإني سوف أقصر على ذكر مصنفاته في القراءات فقط² :

— أصول القراءات³ ، ومنه نسخة مخطوط في جامع صنعاء (34) ورقة⁴

— النشر في القراءات العشر ، وسيأتي التعريف به .

— تقريب النشر في القراءات العشر ، وهو مختصر لكتاب النشر في القراءات العشر ، وهو مطبوع⁵ .

— طيبة النشر في القراءات العشر ، منظومة ألفية نظمها في شعبان سنة 799 هـ ، وهو مطبوع⁶ .

— المقدمة⁷ فيما على قارئ القرآن أن يعلمه ، المشهورة بـ: "المقدمة الجزرية" : وهي وهي

¹ - النشر في القراءات العشر : 1 / 58 .

² - انظر مؤلفات ابن الجزري المختلفة في دراسة أعدها الدكتور : محمد مطيع حافظ بعنوان : ملحق دراسة مؤلفات ابن الجزري ومصادر ترجمته في كتاب القراءات وكبار القراء في دمشق ص : 276 - 362 وكذلك رسالة الدكتور رايح دفرور : ابن الجزري وجهوده في علم القراءات والتي جمع فيها كل مؤلفات ابن الجزري قام بدراستها دراسة شافية جامعة .

³ - كشف الظنون : 1 / 81 ، هدية العارفين : 2 / 187 .

⁴ - انظر : فهرس مؤلفاته : 08

⁵ - غاية النهاية : 1 / 130 والضوء اللامع : 9 / 257 .

⁶ - غاية النهاية : 1 / 130 والضوء اللامع : 9 / 257 .

⁷ - المرجع نفسه : غاية النهاية : 1 / 130 والضوء اللامع : 9 / 257 .

- أرجوزة في 110 أبيات في التجويد ، لها شروح كثيرة ، ومطبوعة¹ .
- التمهيد في علم التجويد ، فرغ من تأليفه 769 هـ ، وهو مطبوع² .
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين³ ، رسالة في سبعة أبواب عن القراءات والأحرف ، وهو مطبوع .
- السبعة ، وهو من أنفس كتب الشيخ فرغ من تأليفه سنة 773 هـ .
- تحبير التيسير في القراءات العشر ، وهو مطبوع⁴ .
- الإعلام في أحكام الإدغام⁵ ، شرح فيه أرجوزة أحمد المقرئ التي أولها : الحمد والشكر بغير حصر ..
- ألباز⁶ : وهي عبارة عن قصيدة همزية في القراءات ، وشرحها في مؤلف عنوانه : العقد الثمين ، وهو مخطوط ، منه نسخة في المكتبة الظاهرية ، وأخرى في الأزهرية⁷ الأزهرية⁷
- تحفة الإخوان في الخُلف بين الشاطبية والعنوان ، وهو محقق ومطبوع⁸ .
- التقييد في الخُلف بين الشاطبية والتجريد⁹ .

1 - لقد تجاوزت شروحها الخمسين شرحاً منذ عصر المؤلف حتى وقتنا الحاضر ، ومن أشهرها : الحواشي المفهومة في شرح المقدمة لابن الناظم ، والطرازات المعلمة في شرح المقدمة لعبد الدائم الحديدي ، الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية لتركيا الأنصاري وغيرها .

2 - النشر : 1/ 209 وغاية النهاية : 1/ 395 والضوء اللامع : 9/ 257 .

3 - كشف الظنون : 2/ 1859 .

4 - التيسير في القراءات السبع هو كتاب لأبي عمرو الداني جمع فيه مذاهب القراء السبعة وما اشتهر من طرق وروايات ، فأضاف إليه ابن الجزري القراءات الثلاث المكملة للعشر وسماه : تحبير التيسير في القراءات العشر ، وقد ألفه بعدما انتهى من نظم الطيبة انظر كشف الفنون : 1/ 520 هدية العرفين : 2/ 187 .

5 - كشف الظنون : 1/ 81 هدية العارفين : 2/ 187 .

6 - كشف الظنون : 1/ 150 هدية العرفين : 2/ 187 .

7 - انظر : فهرس مؤلفاته : 09 .

8 - التمهيد في علم التجويد : 18 .

9 - غاية النهاية : 1/ 374 .

- التذكار في رواية أبان بن يزيد العطار¹: عبارة عن نظم ، وهو مخطوط² .
- التوجيهات في أصول القراءات³ .
- جامع الأسانيد في القراءات، ذكر فيه أسانيد في قراءة القرآن⁴ .
- الدرّة المضية في قراءات الأئمة الثلاثة المرضية⁵ ، منظومة في 241 بيتا فرغ من نظمها سنة 823 هـ ، وهو مطبوع .
- فتح القريب المجيب في قراءة حمزة بن حبيب .
- رسالة في الوقف على الهمز لحمزة وهشام⁶ ، توجد منه نسخ في دار الكتب الظاهرية بدمشق⁷
- حاشية على طيبة النشر⁸ .
- اعتراض المبدى لوهج التاج الكندي⁹ .
- الدرّ النظيم لروايات حفص¹⁰ ، ومن نسخة في القاهرة¹¹ .
- الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء¹² ، وهو مخطوط¹³ .

-
- 1 - غاية النهاية : 30 / 1 و : 251 / 2 وطبقات المفسرين للداوودي دار الكتب العلمية بيروت لبنان (راجع النسخة لجنة من العلماء) : 65 / 2 .
 - 2 - انظر تحفة الإخوان : 48 .
 - 3 - التمهيد في علم التجويد : 189 و 234 ، وهدية العارفين 187 / 2 .
 - 4 - فهرس مؤلفاته : 17 .
 - 5 - غاية النهاية : 250 / 2 .
 - 6 - خزانة التراث - فهرس مخطوطات من إصدار مركز الملك فيصل : 63 / 207 .
 - 7 - انظر مقدمة كتاب تحبير التيسير :
 - 8 - غاية النهاية : 130 / 1 .
 - 9 - هدية العرفين : 187 / 2 .
 - 10 - فهرس مؤلفاته : 18 .
 - 11 - انظر فهرس مؤلفاته : 19 .
 - 12 - النشر : 224 / 1 .
 - 13 - انظر : تحفة الإخوان في الخُلف بين الشاطبية والعنوان لابن الجزري ، تحقيق أحمد بن حمود بن حميد الرويثي دار كنوز اشبيليا المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، 2009 : 48 .

- هداية المهرة في ذكر الأئمة العشرة المشتهرة¹.
- هداية البررة في تمة العشرة² ، منظومة أولها : ألا قد حمدت الله في النظم أولاً ..توجد منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية³.
- إعانة المهرة في الزيادة على العشرة⁴ : ويسمى أيضا غاية المهرة في زيادة العشرة .
- نهاية البررة فيما زاد على العشرة⁵ : (نظم) أو يسمى نهاية البررة في قراءات الأئمة الأئمة الثلاث : ابن محيصة والأعمش والحسن البصري ، وهو مخطوط ، منه عدة نسخ⁶
- كفاية الأملعي في قوله تعالى: ﴿يَأْرَضُ أَبْلَعِي﴾ ، وهي في القراءات المختلفة للآية 46 من سورة هود⁷ .
- نهاية الدرايات في أسماء رجال القراءات⁸ ، أو الطبقات الكبير .
- غاية النهاية في أسماء رجال القراءات ، ويسمى غاية النهاية في طبقات القراء ، أو الطبقات الصغير⁹ .
- مسألة : آآن¹⁰ ، ومنه نسخة خطية بالجامع الكبير بصنعاء¹¹
- إمالات قتيبة بن مهران .

-
- 1 - كشف الظنون : 2042 / 2 ، هدية العارفين : 188 / 2 .
 - 2 - التمهيد : 18 .
 - 3 - انظر تحبير التيسير في القراءات العشر لابن الجزري ، تحقيق محمد مفلح القضاة ، دار الفرقان للنشر ، الأردن الطبعة الأولى سنة 2000 م . : 50
 - 4 - الضوء اللامع : 257 / 9 ، غاية النهاية : 251 / 2 ، هدية العارفين : 188 / 2 .
 - 5 - خزنة التراث - فهرس مخطوطات : 572 / 78 .
 - 6 - انظر فهرس مؤلفاته : 31 ، 50 .
 - 7 - كشف الظنون : 1497 / 2 ، هدية العارفين : 188 / 2 .
 - 8 - غاية النهاية : 3 / 8 ، الضوء اللامع : 257 / 9 ، وهدية العارفين : 188 / 2 .
 - 9 - غاية النهاية : 1 / 3 و 2 / 251 و 403 ، وقد نشر بعناية المستشرق برجستراسر سنة 1351 هـ / 1932 م وطبعته دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الثالثة سنة : 1402 هـ / 1982 م .
 - 10 - انظر فهرس مؤلفاته ومن ترجم له : 33 .
 - 11 - انظر فهرس مؤلفاته : 33 .

- الإسعاد في الخلف بين الكفاية والإرشاد .
- البيان في خط عثمان¹ ، وهو مخطوط ، منه نسخة بعهد البيروني بطشند²
- الفوائد المجمع في زوائد الكتب الأربعة³ ، توجد منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية⁴ .

الفرع الثالث : مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

نال ابن الجزري - بفضل الله عليه - مكانة علمية رفيعة بين علماء عصره ، وخاصة في علم القراءات الذي يعد كل من جاء بعده عالمة عليه .
شهد بذلك القاصي والداني في زمانه وإلى يومنا بهذه المكانة ، ولعل إيدان شيوخه له بالإفتاء والإقراء والتدريس كالحافظ ابن كثير والبلقيني وغيرهما لدليل قاطع على أهليته لتلك المكانة العلمية البارزة .
وقد أثنى عليه كثير من علماء عصره ومن بعدهم الثناء الجم :

فمن ثناء معاصريه :

قال الحافظ ابن حجر : (الحافظ الإمام المقرئ ، ولد بدمشق ، وتَفَقَّه بها ، وَلَهَجَ بطلب الحديث والقراءات ، وبرز في القراءات ، وعَمَّرَ مدرسةً للقراء سماها "دار القرآن" وأقرأ الناس ، وعُيِّنَ لقضاء الشام مرة ، وكتب توقيعه عماد الدين بن كثير)⁵ .
وقال في موضعٍ آخر : (وقد انتهت إليه رئاسة علم القراءات في الممالك ... وكان يلقب في بلاده الإمام الأعظم)⁶ .

1 - هدية العارفين : 187 / 2 .

2 - انظر كتاب شيخ القراء الإمام ابن الجزري ، محمد مطيع الحافظ : 27 .

3 - التمهيد في علم التجويد : 20 .

4 - انظر تحفة الإخوان : 49 .

5 - إنباء الغمر بأبناء العمر : 8 / 245 .

6 - المصدر السابق : 581/2 و582 .

وقال أيضاً: (وعَجِبَ النَّاسُ مِنْ شِدَّةِ حِرْصِهِ ، مَعَ كَثْرَةِ مَالِهِ وَعِلْوِ سَنِهِ ، وَكَانَ كَثِيرَ الْإِحْسَانِ لِأَهْلِ الْحِجَازِ)¹.

ومن ثناء تلاميذه ومن جاء بعده :

قال تلميذه الإمام النووي²: (واعتنى بعلوم القراءات والحديث فأتقنها وبهر فيها ، حتى برع ومهر ، وفاق غالب أهل عصره ، وتفقه على الشيخ عماد الدين بن كثير ، وهو أوّل من أذن له في الفنون والتدريس)³.

وقال تلميذه الإمام السخاوي: (وأذن له غير واحد بالإفتاء والتدريس والإقراء بالعادية ، ثم مشيخة دار الحديث الأشرفية ، ثم مشيخة تربة أم الصالح بعد شيخ ابن السلار ، وعمل فيه إجلاساً بحضور الأعلام كالشهاب بن حجّي ، وكان درساً جليلاً)⁴.

وقال في موضع آخر: (تفرد بعلو الرواية ، وحفظ الأحاديث والجرح والتعديل ، ومعرفة الرواة المتقدمين والمتأخرين)⁵.

ثناء علماء آخرين عليه :

قال الإمام السيوطي: (لا نظير له في عصره في الدنيا ، حافظاً للحديث ... ألف "النشر في القراءات العشر" لم يُصنّف مثله ، وله أشياء أُخر ، وتخرّج في الحديث ، وعمل جيّد ، وصفه ابن حجر بالحفظ)⁶.

1 - المصدر السابق : 529/2 .

2 - هو أبو القاسم محب الدين ، فقيه مالكي عالم بالقراءات وكان ورعا ، من تصانيفه : شرح طيبة النشر في القراءات العشر لشيخه الحافظ ابن الجزري وغيرها ، توفي 857 هـ .

الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين خير الدين الزركلي دار العلم للملايين بيروت لبنان ط 15 سنة 2002 م : 48 / 7 .

3 - شرح طيبة النشر : 33 / 1 .

4 - الضوء اللامع : 255/9 .

5 - ذكره الطاوسي في مشيخته الضوء اللامع : 258 / 9 .

6 - ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي لتلميذه الحافظ أبي المحسن الحسيني الدمشقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان :

وقال ابن العماد في شذرات الذهب : فإنه كان عديم النظر طائر الصيت انتفع الناس بكتبه وسارت في الآفاق مسير الشمس¹ .

قال الشوكاني : (وقد تفرّد بعلم القراءات في جميع الدنيا ، ونشره في كثير من البلاد ، وكان من أعظم فنونه وأجل ما عنده)² .

وقال عنه الضباع³ : (إن في كتاب النشر في القراءات العشر ، لأصدق التبشير وأوضح الأدلة على نباهة مؤلفه وعلو شأنه ، وسمو مرتبته في هذا الفن الجليل حتى لقب بحق إمام المقرئين ، وخاتمة الحفاظ المحققين : فهو الإمام الحجّة الثابت المحقق المدقق ، شيخ الإسلام ، سند مقرئي الأنام)⁴ .

وقال العلامة المقرئ محمد متولي⁵ : (فهو رحمه الله نخبة المحققين وخيرة الجهابذة المدققين ، العلم الكبير والعالم الشهير ، حامل رواية الكتاب المنير ، وحافظ سنة التبشير النذير شمس الملة والدين وشيخ الإسلام والمسلمين)⁶ .

وغير ذلك من الأقوال المنقولة عن الأئمة في الثناء على الإمام ابن الجزري ، والمبثوثة في كتب السير والتراجم ، مما يوضح منزلته ومكانته.

: 377 .

1 - شذرات الذهب : 299 / 9 .

2 - البدر الطالع : 813 .

3 - هو علي بن محمد بن حسن بن إبراهيم الملقب بالضباع ، علامة وإمام في علم التجويد والقراءات والرسم والضبط كان رجلا تقيا زاهدا عابدا متواضعا .. له تأليف كثيرة منها : شروح للشاطبية ، تذكرة الإخوان ، إضاءة في بيان أصول القراءة توفي : 1346هـ .

انظر القاري إلى تجويد كلام الباري عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي مكتبة طيبة المدينة المنورة ط2 : 680 .

4 - النشر في القراءات العشر شمس الدين ابن الجزري أشرف على تصحيحه ومراجعته محمد علي الضباع دار الكتب العلمية بيروت لبنان : المقدمة : د .

5 - محمد بن أحمد بن الحسن بن سليمان الشهير بالمتولي ، ولد سنة 1248 هـ ، علامة محقق وضابط متقن له مؤلفات كثيرة في علم القراءات ، انتهت إليه مشيخة المقارئ والإقراء بالديار المصرية توفي سنة : 1313 هـ انظر ترجمته في كتاب : الإمام متولي وجهوده في علم القراءات : 79 .

6 - الروض النضير في تحرير أوجه الكتاب المنير محمد المتولي تحقيق خالد حسن أبو الجود سنة 1425 هـ 2004م : 89 .

وفي خاتمة هذا التعريف الموجز الذي هو دون مكانة الشيخ ومقامه - نسأل الله سبحانه وتعالى أن يرفع مقامه في عليين - يمكن القول أن الشيخ ابن الجزري رحمه الله قد عاش ثمانين سنة قضى معظمها في طلب العلم ونشره والتأليف فيه ، وغلب عليه اهتمامه واشتغاله بعلم القراءات ، واحتل مكانة فيه في زمانه وفي العصور والأجيال التي جاءت من بعده وقد أسهم في هذه المكانة وكذا في شهرته أربعة أمور :

- . مؤلفاته التي جاوزت السبعين كتابا ، في علم القراءات والحديث والعربية والتاريخ ، وأشهرها في زماننا كتاب : النشر في القراءات العشر ، وكتاب : غاية النهاية في طبقات القراء ، واشتهر من نظمه : طيبة النشر في القراءات العشر ، والمقدمة في ما على قارئ القرآن أن يعلمه .
- . رحلاته الكثيرة والمتنوعة التي كانت بغرض طلب العلم بداية ثم تحولت إلى نشر العلم والقراءات ، ومعلوم ما في الرحلة من فوائد ومعارف فابن الجزري لم يترك مكانا ذا قيمة إلا نزل فيه : من بلاد الحجاز إلى الديار المصرية إلى بلاد الروم وبلاد ما وراء النهر والعراق واليمن وغيرها .
- . أولاده ، فقد رُزقَ بعدد منهم ، فاعتنى بتربيتهم وتعليمهم ، واشتهر كثير منهم بالعلم والتأليف فيه ، وفي مقدمتهم أبوبكر بن الجزري الذي شرح المقدمة وشرح الطيبة
- . تلاميذه ، فقد كان له تلاميذ كثير ، في كل البلدان التي رحل إليها ونزل فيها .. هؤلاء كان لهم دور بارز في نشر علم الشيخ وكتبه وشرحها .

المبحث الثاني :تعريف كتاب النشر في القراءات العشر

كتاب : النشر في القراءات العشر

هو موضوع الدراسة في هذه الرسالة ، لذلك كان ولا بد من تعريفه من ناحية : هدف التأليف وزمانه ومكانه ، ومميزاته ومصادره ، ومن ناحية خدمته وضبطه ، وكذلك مكانة الكتاب عند أهل الفن ، وهذا التعريف يفصل في المطالب الآتية :

المطلب الأول : تسمية الكتاب والغاية من تأليفه

تُبينُ في هذا المطلب تسميات كتاب النشر ونسبته لمؤلفه والغاية من تأليفه وكذلك وزمان ومكان كتابته .

الفرع الأول : تسمية الكتاب ونسبته إلى مؤلفه

تسمية الكتاب :

اشتهر هذا الكتاب باسم : النشر في القراءات العشر¹ ، غير أن ابن الجزري رحمه الله قد أطلق على الكتاب تسميات أخرى منها :

- نشر العشر : حيث قال في مقدمة الكتاب : (.. فهو في الحقيقة نشر العشر)² كما ذكره في الطيبة³ :

ضممتها كتاب نشر العشر⁴

¹ - أنباء الغمز : 8 / 245 ، الضوء اللامع : 9 / 259 .

² - النشر في القراءات العشر : 1 / 469 .

³ - طيبة النشر في القراءات العشر : متن فريد في باب القراءات من تأليف ابن الجزري ، حيث شرع في تأليفه في مدينة بورصة .. وأنتهى منه في رجب سنة 98 هـ ، يحتوي ألف بيت ، لم يؤلف مثله قبله ، ولا يزال المسلمون في مغارب الأرض ومشارقتها يتلقون القراءات بمضمونه ، تولى شرحه كثر منهم : ابن الناظم والنويري قبل وفاة ابن الجزري ، ونال رعاية واهتماما وتحقيقا وشروحا في زماننا كثيرة منها : الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر والكشف عن علل القراءات وتوجيهها للدكتور محمد سالم محيسن وغيره .

⁴ - طيبة النشر البيت رقم : 60 .

- نشر القراءات العشر : وقد ذكر هذه التسمية في نهاية الكتاب ، وهي موافقة لما ذكره في كتاب تقريب النشر¹ .

- النشر : هكذا مفردة كما جاءت في كتاب غاية النهاية² .
والحقيقة أنه لا اختلاف بين هذه التسميات لأن المعنى والمراد واحد ، غير أن ابن الجزري كان يكثر من استعمال تسمية : نشر القراءات العشر .

نسبة الكتاب إلى مؤلفه :

لا شك في نسبة كتاب : النشر في القراءات العشر إلى مؤلفه : ابن الجزري .
- فالمؤلف رحمه الله تعالى يُنسب إليه في كل مؤلفاته كالنشر والتقريب وغاية النهاية وغيرها .

- الذين ترجموا له قد أجمعوا على ذلك كابن حجر والسخاوي³ وابن العماد⁴ وغيرهم .
- الذين اشتغلوا بعلم القراءات من تلاميذه والذين جاءوا من بعده ونقلوا من كتابه كالسخاوي ، والقسطلاني⁵ ، والمتولي وغيرهم يثبتون له الكتاب⁶ .

¹ - تقريب النشر في القراءات العشر ابن الجزري دار الكتب ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ، سنة 1433 هـ / 2002م : 21 .

² - غاية النهاية : 251 / 2 .

³ - محمد بن عبد الرحمان بن محمد ، شمس الدين السخاوي مؤرخ حجة ، وعالم بالحديث والتفسير ، مولده بالقاهرة سنة 821 هـ ، ساح في البلدان سياحة طويلة ، له مؤلفات عديدة منها : الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع المقاصد الحسنة وغيرها توفي بالمدينة سنة 902 هـ . شذرات الذهب في أخبار من ذهب : 76 / 1 .

⁴ - عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي ، ولد في صالحية دمشق سنة 1032 هـ ومات بمكة حاجاً سنة 1089 هـ من مؤلفاته : شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، وشرح متن المنتهى .. الأعلام للزركلي : 290 / 3 .

⁵ - أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني ، من علماء الحديث ، مولده ووفاته بالقاهرة (851 هـ - 932 هـ) من مؤلفاته : إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ، لطائف الإشارات في علم القراءات وغيرها شذرات الذهب في أخبار من ذهب : 313 / 7 .

⁶ - ذكره ابن الجزري في غاية النهاية : 251 / 2 ، والسخاوي في الضوء اللامع : 257 / 9 ، وابن العماد في شذرات الذهب : 205 / 7 ، وطاش كبرى زاده في مفتاح السعادة : 56 / 2 ، وصاحي كشف الظنون وهديّة العارفين ، أنظر كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة مكتبة المثنى بغداد سنة 1941 م

وعليه فإن كل محاولة من أجل إثبات أن النشر هو لابن الجزري هي مضيعة للوقت ومحاولة لا طائل منها.

الفرع الثاني : هدف الكتاب وتاريخ كتابته

الغاية من تأليفه :

إن هدف المؤلف ابن الجزري رحمه الله من تأليفه كتابه النشر في القراءات العشر هو رغبته في بعث علم القراءات من جديد وإحياء معالمه ، بعدما قصرت همم الباحثين وخوت عزائم الطالبين له .

قال رحمه الله تعالى : (وإني لما رأيت الهمم قد قصرت ، ومعالم هذا العلم الشريف قد دثرت ، وخلت من أتمته الآفاق ، وأقوت¹ من موقف يوقف على صحيح الاختلاف والاتفاق ، وتترك لذلك أكثر القراءات المشهورة ، ونُسي غالب الروايات الصحيحة المذكورة ، حتى كاد الناس لم يثبتوا قرآناً إلا ما في الشاطبية² و التيسير³ ولم يعلموا قراءات سوى ما فيهما من الترتير اليسير ، وكان من الواجب عليّ التعريف بصحيح القراءات ، والتوقيف على المقبول من منقول مشهور الروايات ، فعمدتُ إلى أن أثبت ما وصل إليّ

2 / 1952 ، وانظر هدية العارفين : أسماء المؤلفين وآثار المصنفين دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان : 188 .

1 - أقوت : أي حلت من القي، بالكسر والتشديد: فعل من القواء، وهي الأرض القفر الخالية، والفعل : أقوت الأرض وأقوت الدار إذا حلت من أهلها . أنظر لسان العرب ابن منظور دار صادر بيروت لبنان الطبعة الثالثة سنة 1414 هـ : 211 / 15 ، ومختار الصحاح الرازي تحقيق يوسف الشيخ محمد المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا الطبعة الخامسة، 1420 هـ / 1999 م : 263 / 1 .

2 - يراد بـ الشاطبية : حرز الأماني ووجه التهاني للإمام القارئ المقرئ العلم ابن فيرة الشاطبي ، نظم من ألف بيت ألفه في القراءات السبع المتواترة أشهر باسم صاحبه : الشاطبية ، من الكتب التي اعتمد عليها ابن الجزري في كتابه النشر أنظر النشر : 61 / 1

3 - يراد بـ التيسير : التيسير في القراءات السبع للإمام أبي عمرو الداني ، كتاب جمع فيه القراءات السبع بأصولها وفرشها ، من الكتب التي اعتمد عليها ابن الجزري في كتابه النشر أنظر النشر : 58 / 1 .

من قراءاتهم ، وأوثق ما صح لديّ من رواياتهم ، من الأئمة العشرة قراء الأمصار،
والمقتدى بهم في سالف الأعصار)¹.

تاريخ ومكان تأليف الكتاب

لقد ألف ابن الجزري هذا الكتاب في غضون ثمانية أشهر فقط .
إذ بدأه في أوائل شهر ربيع الأول سنة تسع وتسعين وسبعمائة للهجرة النبوية بمدينة برصة²
وفرغ منه في ذي الحجة من السنة نفسها .
قال ابن الجزري في نهاية النشر : (وهذا آخر ما قدر الله جمعه وتأليفه من كتاب نشر
القراءات العشر ، وابتدأت في تأليفه في أوائل شهر ربيع الأول سنة تسع وتسعين وسبعمائة
بمدينة برصة ، وفرغت منه في ذي الحجة الحرام من السنة المذكورة)³ .

¹ - النشر في القراءات العشر : 1 / 54 .

² - برصة : مدينة عظيمة بالأناضول ، وقد تسمى : برصا ، أو بروسة ، أو بروسا ، وهي عاصمة السلطان العثماني
بازيد بن مراد بن أرخان بن عثمان ، وبويع بالسلطة بعد وفاة أبيه في شهر رمضان 791هـ ، وكان - بازيد
- من خيار ملوك الأرض يحب العلم والعلماء ويكرم أهل القرآن أنظر إنباء الغمز : 2 / 81 - 1 / 278
والضوء اللامع : 4 / 239 .

³ - النشر في القراءات العشر : 2 / 469 .

المطلب الثاني : منهج ابن جزري في كتابه والمصادر التي اعتمد عليها

لابن الجزري طريقةً اختصَّ بها في سرد موضوعات ومسائل كتابه : النشر ، كما أنه استعان في جمع مادة مؤلفه على مصادر كثيرة .
بيان ذلك كله وفق التفصيل الآتي :

الفرع الأول : موضوعات ومنهج ابن الجزري في كتابه النشر

موضوعات كتاب النشر

بقراءة مسترسلة لكتاب النشر نجده ينقسم إلى أربعة عناوين كبرى :

1 - مقدمة في علم القراءات¹

حيث تحدّث فيها المصنّف عن العناصر التالية :

- فضل القرآن ومترلته مستعرضا جملة من النصوص من القرآن والسنة وأقوال الصحابة .
- ذكر أسماء القراء زمن الوحي وعرّج بالحديث عن جمع القرآن في عهدي أبي بكر وعثمان رضي الله عنهما ودواعي ذلك وطريقة الجمع .
- انتشار المصاحف والقراء في المدن شرقا وغربا .
- فصلّ القول في شروط القراءة الصحيحة ومسألة التواتر واختلاف أهل العلم فيها وكذا معنى الأحرف السبعة بأدلتها ثم فائدة اختلاف القراءات .
- ثم ذكر القراء المشهورين ورواتهم .

2- كتب القراءات²

حيث ذكر في هذا القسم : الكتب التي اعتمد عليها في روايته لها ، وعددها (64) مصنفا ، هم من أهمّ مصادره في هذا الكتاب ، إلا أن له مصادر أخرى من كتب القراءات لم يذكرها في هذه القائمة .

¹ - النشر : 1 / 1 - 57 .

² - النشر : 1 / 58 - 98 .

وُيُنْبَه هنا إلى أن من بين هذه القائمة (36) كتاباً تعتبر هي أصول هذه الكتاب ، ويطلق عليها : أصول النشر .

3 - أسانيد ابن الجزري¹

وذكر فيه الأسانيد التي أدت القراءة لأصحاب الكتب الذي ذكرت في القسم السابق من الطرق المذكورة والرويات الصحيحة وفق ما صح عنده من أخبار الأئمة قراءة قراءة ورواية رواية وطريقاً طريقاً .

4 - أحكام القراءات مفصلة بأصولها وفرشها²

وفي هذا القسم الرابع والأخير من الكتاب تحدّث ابن الجزري عن الأحكام التفصيلية والفرعية ذات العلاقة بالقراءات والاختلافات المتعددة بين الأئمة القراء في الوجوه والأداء ومنها :

- مخارج الحروف وصفاتها .
- أحكام القراءة ومراتبها .
- الميم الساكنة .
- الوقف والابتداء .
- باب الاستعاذة والبسملة .
- سورة الفاتحة وما فيها من أحكام .
- ميم الجمع .
- الإدغام الكبير .
- هاء الكناية .
- باب المد والقصر .
- باب الهمز : المفرد ، المزدوج ، الوقف على الهمز عند هشام وحمزة .
- الإدغام الصغير وفيه : المتماثلان والمتقاربان والمتجانسان .

¹ - النشر : 1 / 99 - 197 .

² - النشر : 1 / 198 - 2 / 469 .

- أحكام النون الساكنة والتنوين .
- الغنة .
- الفتح والإمالة .
- ترقيق وتفخيم الرءاءات .
- ترقيق وتغليظ اللامات .
- الوقف على مرسوم الخط .
- ياءات الإضافة وياءات الزوائد .
- جمع القراءات وإفرادها .
- فرش الحروف .
- باب التكبير في القراءة وما يتعلق به .
- آداب وفضائل ختم القرآن الكريم .

منهج ابن الجزري في النشر

من خلال قراءة أولية لكتاب النشر في القراءات العشر يمكن حصر بعض ملامح منهج المؤلف في سرد وترتيب موضوعات الكتاب وهي مجملة في العناصر التالية :

- لا شك أن ابن الجزري كان ملتزماً بالمنهج العلمي في تأليفه لكتابه ، فقد كان رحمه الله يمتاز بالموضوعية البعيدة عن العاطفة والهوى ، إذ يبسط المعلومة ويحررها وينقد صاحبها ، ويستدل على منهجه ومذهبه .
- بين منهجه في الحديث عن القراء والرواة من أصحاب القراءات المتواترة فقال : (واقتصر عن كل إمام براويين، وعن كل راوٍ بطريقتين وعن كل طريق بطريقتين : مغربية ومشرقية، مصرية وعراقية، مع ما يتصل إليهم من الطرق، ويتشعب عنهم من الفرق)¹.
- مما سار عليه والتزمه في منهجه تفصيل المسائل ، وتحقيق الآراء بدقتها ودقيقتها

¹ - النشر : 45 / 1 .

حيث قال : (لم أدع من هؤلاء الثقات الأثبات حرفاً إلا ذكرته، ولا خلفاً إلا أثبته، ولا إشكالاً إلا بينته وأوضحته، ولا بعيداً إلا قربته، ولا مفرقاً إلا جمعته ورتبته، منبهاً على ما صح عنهم وما شذ ، ما انفرد به منفرد وفذ ملتزماً للتحرير والتصحيح والتضعيف والترجيح معتبراً للمتابعات والشواهد ، رافعاً لإهام التركيب بالعزو المحقق إلى كل واحد جمع طرق بين الشرق والغرب، فروى الوارد والصادر بالغرب ، وانفرد بالإتقان والتحرير)¹ .

— ذكر أبواب أصول القراءات ، وهي القواعد الكلية المطردة ، والتي تكون قاعدة يسار عليها ، وبدأ هذا القسم بالاستعاذة فالبسمة فسورة أم القرآن - الفاتحة - فالإدغام الكبير إلى آخر الأصول ، وقد خصص لها ما يزيد عن عشرين باباً ، هي الأبواب المعروفة في أصول القراءات ، وهو بهذا التقسيم اتبع منهج المتقدمين في طريقة التصنيف حيث جعل لأصول القراءات قسماً ، وللفرش قسماً آخر ، وهذه الطريقة ورثت عن الإمام ابن مجاهد² .

— ومن المسائل التي زادها ابن الجزري في مصنفه دون سببق من غيره : باب أفراد القراءات وجمعها ، حيث بين فيه شروط جمع القراءات وآدابه وأنواع الجمع³ .

— فرش الحروف وقد سار في الباب على ترتيب المصحف مبتدئاً بسورة الفاتحة حتى انتهى إلى سورة الناس ، وأما سورة الفاتحة فقد سبق له بيان ما فيها من قراءات في الأصول⁴ .

¹ - النشر: 56 / 1 .

² - أحمد بن موسى بن العباس التميمي ، أبوبكر بن مجاهد كبير العلماء بالقراءات في عصره ، أول من سبغ القراءات وازدحم عليه طلبه في زمانه من كل مكان ، من أهل بغداد ولد سنة 245 هـ كان حسن الأدب ، رقيق الخلق فطنا جواداً من كتبه : السبعة في القراءات ، توفي سنة 324 هـ . غاية النهاية : 193 / 1 ، الأعلام للزركلي : 261 / 1 .

³ - انظر النشر ج : 2 / 194 .

⁴ - انظر باب سورة ((أم القرآن)) النشر : 1 / 271 .

الفرع الثاني : المصادر التي اعتمد عليها

الكتب التي اعتمد عليها ابن الجزري في كتابه النشر واستفاد منها كثيرة جدا ومتنوعة المعارف والعناوين ، ولكني سأخص بالذكر والبيان المصادر المتعلقة بالقراءات فقط ، والتي تسمى أصول النشر، لأنها هي التي اعتمد عليها في القراءات العشرة سندا ورواية وطرقا¹ .

فقد وجدت دراستين تتناولان التعريف بكتاب النشر ، وكذا التعريف بأصول النشر وهما :

§ منهج ابن الجزري في كتابه النشر مع تحقيق قسم الأصول² .

§ والنشر في القراءات العشر دراسة وتحقيق من أول باب فرش الحروف إلى آخر الكتاب³ .

ومن خلاهما سأضع تعريفا موجزا لهذه المصادر وهي :

- الإرشاد في القراءات السبع :

تأليف أبي الطيب عبد المنعم بن عبد الله بن غلبون (ت 389 هـ) .

أخذ المؤلف عن هذا الكتاب طريقتين فقط ، إحداهما عن ورش ، والثاني عن قنبل ، والكتاب مفقود .

- الإرشاد في القراءات العشر :

1 - الكتب التي أسند إليها ابن الجزري لها مروياته وأسانيده وآرائه واختياراته تجاوزت الستين عنوانا بعضها سمى فيها عنوان الكتاب ، وبعضها يذكر مؤلفه فقط ، وقد ينقل من غير ذكر العنوان أو صاحبه ، أما الذي ذكرها رحمه الله عيانا وتحديدا والتي عددها (36) كتابا فقد أشرنا إليها بالتفصيل والبيان بغية استكمال صورة التعريف وصورة التوصيف لكتاب النشر الذي هو محل دراستنا ، ومقصد طلبنا في هذا البحث .

2 - رسالة السالم محمد محمود أحمد الشنقيطي ، إشراف الدكتور : إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري لنيل درجة الماجستير قسم القرآن وعلومه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، المملكة العربية السعودية سنة : 1421 هـ : 156 - 225 .

3 - رسالة للطالب محمد بن محفوظ بن محمد أمين الشنقيطي ، إشراف الدكتور : عبد القيوم عبد الغفور السندي لنيل درجة الماجستير في علم القراءات بجامعة أم القرى المملكة العربية السعودية سنة : 1425 هـ / 2004 م : 59 - 63 .

- تأليف أبي العز محمد بن الحسين بNDAR القلانسي الواسطي (ت 521 هـ)¹ .
أخذ منه المؤلف (28) طريقاً .
- الإعلان في القراءات السبع :
- تأليف أبي القاسم عبد الرحمان بن إسماعيل بن عثمان بن يوسف الصفراوي (ت 636 هـ) .
عدد الطرق التي أخذها المؤلف منه (20) طريقاً .
وهو مفقود .
- التبصرة في القراءات :
- تأليف مكّي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ) ، في القراءات السبع .
استقى منه المؤلف (06) طرق ، و الكتاب مطبوع .
- التجريد لبغية المرید :
- تأليف أبي القاسم عبد الرحمان بن أبي بكر عتيق بن خلف الصقلي المعروف بابن الفحام (ت 516 هـ) ، في القراءات السبع ، وقد أخذ منه المصنّف (51) طريقاً .
وقد حُقق في رسالة علمية في الجامعة الإسلامية .
- التذكار في القراءات العشر :
- تأليف أبي عبد الفتاح عبد الواحد بن الحسين بن أحمد بن عثمان بن شيطا البغدادي (ت 445 هـ) .
استقى المؤلف منه (19) طريقاً ، والكتاب مفقود .
- التذكرة في القراءات الثمان :
- تأليف أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن عبد الله بن غلبون الحلبي (399 هـ) .
أخذ منه المصنّف (10) طرق ، وقد طُبِع أكثر من مرة بتحقيقات مختلفة
- التلخيص في القراءات الثمان :

¹ - اسمه كاملاً : إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر وهو مطبوع .

- تأليف أبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري (ت 478 هـ) .
أخذ المؤلف منه (19) طريقاً ، والكتاب مطبوع .
- تلخيص العبارات بلطيف الإشارات :
- تأليف أبي علي الحسن بن خلف بن عبد الله بن بليمة الهواري (ت 514 هـ) ، في
القراءات السبع .
أخذ منه المصنف (30) طريقاً ، وهو مطبوع طبعة مليئة بالسقط والأخطاء .
- التيسير في القراءات السبع :
- تأليف الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت 444 هـ) ، في القراءات السبع .
أخذ المؤلف جميع طرق الكتاب وعددها (15) طريقاً ، عن كل راو من رواة القراء
السبعة طريقاً ، إلا عن شعبة عن عاصم فعنه طريقان .
وأخذ المصنف كل طرق التيسير يدل على مكانة الداني ، وكتبه عند ابن الجزري .
الكتاب مطبوع ، كما حقق في رسالة علمية بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة .
- الجامع في القراءات العشر وقراءة الأعمش :
- تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن فارس الخياط البغدادي (ت 450 هـ) .
استقى المؤلف منه (34) طريقاً ، والكتاب قيد الطبع بتحقيق الدكتور أيمن سويد .
- كتاب الجامع في القراءات العشر وعللها :
- تأليف أبي الحسين نصر بن عبد العزيز بن أحمد الفارسي (ت 461 هـ) .
أخذ منه المؤلف (07) طرق ، والكتاب مفقود .
- الروضة في القراءات الإحدى عشر :
- تأليف أبي علي الحسن بن محمد بن إبراهيم البغدادي المالكي (ت 438 هـ) ، وهو في
القراءات العشر وقراءة الأعمش .
أخذ المؤلف منه (28) طريقاً ، وقد حُقق من الكتاب : من أوله إلى قسم الأصول بجامعة
الإمام .
- كتاب الروضة :
- تأليف أبي عمر أحمد بن عبد الله بن لب الطلمنكي الأندلسي (ت 429 هـ)

ولا يُعلم إن كان في السبعة أو أكثر ، وقد أخذ المصنف رحمه الله منه طريقاً واحداً عن قالون ، والكتاب مفقود .

- كتاب الجامع للأداء - روضة الحافظ - :

تأليف أبي إسماعيل موسى بن الحسين بن إسماعيل ، المعروف بالمعدّل (ت 470 هـ) ، وهو في القراءات الخمسة عشر .

استقى منه المؤلف (12) طريقاً .

- كتاب السبعة :

تأليف أبي بكر بن مجاهد التميمي (ت 324 هـ) ، وهو أول من سبّع السبعة استقى منه المؤلف (06) طرق ، والكتاب مطبوع محقق .

- حرز الأمازي ووجه التهاني المعروفة بالشاطبية :

تأليف القاسم بن فيره بن خلف الشاطبي (ت 590 هـ) .

حيث أخذ المصنّف (15) طريقاً ، عن كل راوٍ من الرواة السبعة طريقاً واحداً ، إلا عن شعبة عن عاصم فله طريقان ، والنظم مطبوع .

- العنوان في القراءات السبع :

تأليف أبي طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري الأندلسي (ت 455 هـ) ، في القراءات السبع .

مجموع الطرق التي استقاها المؤلف من العنوان (09) طرق .

وقد حقق في رسالة علمية في جامعة أم القرى .

- كتاب الغاية :

تأليف أبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني (ت 381 هـ) ، وهو في القراءات الإحدى عشر وقراءة أبي حاتم السجستاني .

أخذ المصنّف منه (18) طريقاً .

والكتاب مطبوع ، محقق في رسالة علمية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

- غاية الاختصار :

تأليف أبي العلاء العطار الهمداني (ت 569 هـ) في القراءات العشر .

تأليف أبي محمد بن عبد الله بن علي بن أحمد المعروف بسبط الخياط (ت 541 هـ) ، وهو يشمل على قراءات نافع وابن كثير وأبي عمرو وعاصم والكسائي وخلف صاحب الاختيار .

أخذ المصنف منه (16) طريقاً ، والكتاب لا يزال مخطوطاً .

- المبهج في القراءات الثمان وقراءة ابن المحيصر والأعمش واختيار خلف واليزيدي :

تأليف أبي محمد عبد الله بن علي بن أحمد المعروف بسبط الخياط (ت 541 هـ) .
أخذ المصنف منه (41) طريقاً .

وقد حقق مرتين في جامعتي الإمام وأم القرى .

- كتاب المجتبى :

تأليف أبي القاسم عبد الجبار بن أحمد بن عمر الطرسوسي (ت 420 هـ) ، واسمه :

الجامع لقراءات الأئمة ، والظاهر أنه في القراءات السبع .

أخذ منه المؤلف (12) طريقاً ، وهو مفقود .

- المستنير في القراءات العشر :

تأليف أبي طاهر أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر بن سوار البغدادي (ت 496 هـ) .

ومجموع الطرق الذي أخذها المؤلف من المستنير هي (115) طريقاً .

وقد حُقق الكتاب في رسالة علمية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

- المصباح في القراءات العشر البواهر :

تأليف أبي الكرم المبارك بن الحسن بن أحمد بن علي بن فتحان الشهرزوزي البغدادي

(ت 550 هـ) .

أخذ المؤلف منه (97) طريقاً .

وقد حُقق قسم الأصول منه في رسالة علمية بجامعة الإمام .

- المفتاح في القراءات العشر :

تأليف ابن خيرون محمد بن عبد الملك أبي منصور البغدادي (ت 539 هـ)

استقى المؤلف منه (18) طريقاً ، وهو مفقود .

- مفردة يعقوب :

تأليف أبي القاسم عبد الرحمان بن أبي بكر عتيق بن خلف الصقلي المعروف بابن الفحام (ت 516 هـ) ، صاحب كتاب التجريد .

استقى المؤلف منه (05) طرق ، والكتاب مخطوط .

- الموضح في القراءات العشر :

تأليف ابن خيرون محمد بن عبد الملك أبي منصور البغدادي (ت 539 هـ) ، صاحب كتاب المفتاح .

أخذ منه المؤلف (14) طريقاً ، والكتاب مفقود .

- كتاب الهادي :

تأليف أبي عبد الله محمد بن سفيان القيرواني المالكي (ت 415 هـ) ، في القراءات السبع .

استقى المؤلف من الكتاب (05) طرق فقط ، طريق واحدة عن كل من : قالون ، والدوري ، وابن ذكوان ، وخلاد ، أبي الحارث .

وقد حقق في رسالة علمية في جامعة أم القرى وغيرها .

- كتاب الهداية :

تأليف أبي العباس أحمد بن عمار بن المهدي (ت 340 هـ) ، في القراءات السبع .

استقى منه المؤلف (09) طرق ، وهو مفقود .

- كتاب الوجيز في أداء القراءات الثمان :

تأليف أبي علي الحسن بن علي بن إبراهيم الاهوازي (ت 446 هـ) ، وهو في

القراءات الثمان ، ذكر له المؤلف ثلاثة طرق فقط عن كل من : ابن ذكوان ، وحفص ، وخلف .

فهذه الكتب هي أصول كتاب النشر ، وهي التي روى منها المصنّف رحمه الله القراءات دون

سواها ، هذه الكتب : بعضها مفقود ، وبعضها ما زال مخطوطاً ، وبعضها محقق ، وقسم كبير

منها مطبوع .

المطلب الثالث : مكانة كتاب النشر العلمية ومميزاته

حُدِمَ كتاب النشر مرات عديدة ، من المخطوط إلى التحقيق إلى المختصرات ثم الدراسات العلمية والأكاديمية التي اهتمت به منهجا وأسلوبا ولغة وكذلك التي درست بعض أجزائه ، هذه الخدمة والرعاية للكتاب دليل ما حظي به من مكانة وما حواه من قيمة علمية .
في هذا المطلب بيان لذلك :

الفرع الأول : الدراسات التي أجريت على كتاب النشر

كتاب النشر المخطوط

توجد من هذا الكتاب نسخ مخطوطة كثيرة تناثرت في خزائن المخطوطات العالمية منها المكتبة الظاهرية بدمشق ، والمكتبة الأزهرية بالقاهرة ، والمكتبة المحمدية بالمدينة المنورة ، وغيرها من المكتبات والخزائن في اليمن وتونس وتركيا .

وقد سبق الدكتور رباح دفرور في الحديث عن مخطوطات وطبعات كتاب النشر في رسالته المعنونة بـ : جهود ابن الجزري في علم القراءات¹ وأنا سأنقل ما كتب دون أن أزيد عليه لما فيه من الإلمام والكفاية حيث ذكر في مخطوطاته أنه توجد :

- نسخة في المكتبة الظاهرية بدمشق مسجلة برقم: 291 علوم القرآن عدد أوراقها: 297 ، ونسخت في سنة 829هـ.

- نسخة في مكتبة تشستريتي بدبلن مسجلة برقم: 4727 عدد أوراقها: 268 ، ونسخت في سنة 861هـ.

- نسخة في مكتبة طوبقوبو سراي باستانبول مسجلة برقم: (168/8/1664) عدد

¹ - انظر : - رسالة دكتوراة بعنوان : ابن الجزري وجهوده في علم القراءات للطالب : رباح دفرور قسم

الكتاب والسنة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، سنة 2003 م ، قسنطينة / الجزائر .

- الإمام شمس الدين ابن الجزري فهرس مؤلفاته ومن ترجم له محمد مطيع الحافظ ، مطبوعات مركز

جمعة المساجد للثقافة والتراث ، دبي الإمارات العربية المتحدة سنة 1414هـ /

1994 م : 46- 50 .

- أوراقها :389 ، ونسخت في سنة 877هـ.
- نسخة في المكتبة الأزهرية بالقاهرة مسجلة برقم: (65)4470 عدد أوراقها :387 ، ونسخت في سنة 895هـ.
- نسخة في الجامع الكبير بصنعاء مسجلة برقم: 1554 عدد أوراقها :225 ، ونسخت في سنة 914هـ.
- ونسخة في المكتبة العبدلية بتونس (جامع الزيتونة) الجزء الأول ، مسجل برقم: 426 عدد أوراقها :264 ، والجزء الثاني مسجل برقم: 427 ، عدد الأوراق : 222 وكلاهما نسخ في سنة 1095هـ.
- نسخة في المكتبة الأزهرية بالقاهرة مسجلة برقم: (62)3365 عدد أوراقها ج1: 214 ج2: 191 ، ونسخت في سنة 1114هـ.
- نسخة في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة مسجلة برقم: (49/223) عدد أوراقها :376 ، ونسخت في سنة 1260هـ.
- وأما طبعاته فقد ذكر الدكتور منها :
- طبع بمطبعة التوفيق بدمشق، بتحقيق أحمد دحمان ، سنة 1345هـ/1926م في مجلدين .
- طبع بمطبعة مصطفى محمد بالقاهرة بتحقيق علي محمد الضباع سنة 1360هـ/1940م.
- وطبع مصورا على هذه الطبعة بالمكتبة المصرية بالقاهرة سنة:1396هـ/1976م. وطبع بمكتبة القاهرة بتحقيق محمد سالم المحيسن سنة 1396هـ/1976م في ثلاثة أجزاء .
- وطبع بدار الكتب العلمية ببيروت مصورا على الطبعة التي حققها الشيخ الضباع مرات عديدة في السنوات : 1981م- 1985م - 1987م- 1989م .
- وطبع بدار الفكر ببيروت مصورا أيضا في السنوات : 1980م- 1983م- 1986م- 1989م.
- وطبع بدار الكتاب العربي ببيروت بتحقيق أحمد أمين سنة 1406هـ/1986م في مجلدين

كتاب النشر المنظوم

- فقد نظمه مصنفه ابن الجزري نفسه في " طيبة النشر في القراءات العشر " وقد بدأ نظمها آخر رجب سنة 799 هـ ، أي أثناء تصنيفه لكتاب النشر في القراءات العشر الذي بدأه في ربيع الأول من نفس السنة ، وأنهى نظم " الطيبة " في شعبان من السنة المذكورة ، أي كانت المدة التي استغرقها لذلك هي : شهر واحد .
وقال رحمه الله فيها :

وَمَا هُنَا تَمَّ نِظَامُ الطَّيِّبَةِ * * * أَلْفِيَّةٌ سَعِيدَةٌ مُهَذَّبَةٌ

بِالرُّومِ مِنْ شَعْبَانَ وَسَطَ سَنَةِ * * * تِسْعٍ وَتِسْعِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ¹

وقد اشتملت " الطيبة " على كل القراءات الواردة في " النشر " مع حذف الإنفردات والأسانيد والطرق والكتب² .

- كما اختصره المؤلف في مؤلف سماه " تقريب النشر "³ .

1 - الطيبة بيت رقم : 1011 - 1012 .

2 - قال أحمد - ولد ابن الجزري : (كان الشروع فيها في مدينة بورصة تحت ملك سلطائها بايزيد ابن الملك مراد ، فوصلها في أواخر شهر رجب ثمان وتسعين ، وحضر معه حصار مدينتي الغلطة وقسطنطينة الكبرى في شوال ، ثم حضر معه قتال عساكر الكفر الذين اجتمعوا معه مع ملك الأنكروش برومية الكبرى قاطع البحر الرومي بنحو شهر) . انظر شرح طيبة النشر في القراءات العشر أحمد ابن الجزري ضبطه وعلّق عليه الشيخ أنس مهرة دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الثانية سنة 1420 هـ / 2000 م : 338 .

3 - كتاب " تقريب النشر في القراءات العشر " لابن الجزري هو تأليف اختصره لكتابه " النشر في القراءات العشر " وسماه (التقريب) قال في مقدمته : (وبعد فلما كان كتابي " النشر في القراءات العشر " مما عُرف قدره واشتهر بين الطلبة ذكره ، ولم يسع أحداً منهم تركه ولا هجره ، غير أنه في الإسهاب والإطناب ربما عزّ تناولته على بعض الأصحاب ، وعَسُرَ تحصيله على كثير من الطلاب ، أُلْتَمَسَ مِنِّي أَنْ أَقْرَبَهُ وَأَيْسَرَهُ واقصره على ما فيه من الخلاف ، فاختصرته لثقل لفظه ويسهل حفظه ، ويروق رشفه ويهون كشفه ، ويكون نشراً للطيبة وبشرى لكلماتها الطيبة ، فاستخرت الله تعالى في ذلك سالكاً فيه أقرب المسالك ، والله ينفع في الحال والمآل ، ويجعله لوجهه من خالص الأعمال) . انظر تقريب النشر في القراءات العشر ابن الجزري وضع حواشيه عبد الله محمد الخليلي دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى سنة 1423 هـ / 2002 م : 21 .
كما اختصره القاضي أبو الفضل محمد بن محمد ابن الشحنة الحلبي المتوفى سنة 833 هـ . انظر كشف الظنون : 1952 / 1953 .

- نظمه تلميذه طاهر بن عرب في ألفية سماها : "القصيدة الطاهرية"¹ حيث قال في مقدمتها :

على ما هو المشروحُ في نشر شيخنا إمام الهدى شمسِ العدالة والعُلا
محمد المدعوُّ بالجزري مــــن هو الآية الكبرى هو الحسنُ الملا²

الأبحاث والدراسات :

للمكانة العلمية الفائقة والمتقدمة التي حظي بها كتاب "النشر" في جانب القراءات وتحقيق أصولها وفرش أحكامها وجزئياتها ، لذلك كان مصدراً ومرجعاً رئيساً للبحاث والدارسين قديماً وحديثاً ، بين ناقل منه ، ومستشهد به ، ومحقق له ، ودارس لأحكامه وأبوابه وهكذا . ومن الأمثلة التي أحصيتها على سبيل الاستشهاد والتمثيل لا على سبيل الحصر والتحقيق :

- فالإمام عمر بن قاسم النشار³ من أئمة القراءات في القرن التاسع قد اعتمد على كتاب النشر في مواضع كثيرة من كتابه "البدور الزاهرة"⁴ .

- الإمام جلال الدين السيوطي فقد استفاد منه في بعض كتبه منها : "الإتقان في علوم القرآن" و "التحبير في علم التفسير" و "معتك الأقران"⁵ .

1 - القصيدة الطاهرية ، منظومة لامية في 1153 بيت، في القراءات العشر، قال أحمد بن الجزري في غاية النهاية : (نظم قصيدة في قراءات العشر على وزن الشاطبية ورواها استحسناها الوالد وطالعها وسماها بالطاهرة) غاية النهاية : 340 /1 ، هدية العارفين : 431 /1 .

2 - رقم البيت : 28 - 29 ، انظر القصيدة الطاهرة في القراءات العشر ، عرض ودراسة : سالم بن غرم الله الزهراني ، مجلة البحوث والدراسات القرآنية ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، العدد : 11 سنة السابعة والثامنة .

3 - عمر بن قاسم بن محمد بن علي الأنصاري أبو حفص، سراج الدين النشار: مقرر شافعي مصري. والنشار حرفته له كتب منها البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة توفي سنة 938 هـ الأعلام للزركلي : 59 /5

4 - انظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة سراج الدين النشار تحقيق على محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود عالم الكتب بيروت لبنان الطبعة الأولى سنة : 1412 هـ / 2000 م : 2 / 193 - 224 /2

5 - الإتقان في علوم القرآن : السيوطي ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، طبعة: 1974 م : 1 / 166 - 259 - 289 ، معتك الأقران : السيوطي دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان الطبعة الأولى 1408 هـ / 1988 م : 1 / 122 - 126 / 197 .

- أحمد بن محمد القسطلاني ، صاحب " لطائف الإشارات " فقد اعتمد في كتابه السابق الذكر على " النشر " في كل ما يتعلق بالقراء والقراءات بكل أصولها وفرشها¹ .
- مصطفى بن عبد الرحمان الأزميري² ، له " تحرير النشر " .
- الشيخ متولي صاحب كتاب " الروض النضير " ومن شدة تأثره وموافقته لابن الجزري حتى سميَّ به (ابن الجزري الصغير)³ .
- الشيخ أحمد البناء الدميّاطي⁴ ألف كتاب " إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر " وكاد أن يكون نسخة مطابقة لكتاب النشر إذا ما استثنينا القراءات الأربعة الزائدة على العشر ، وتوجيه القراءات⁵ .
- هذا وقد قام بعض الباحثين المعاصرين بدراسات حول كتاب النشر في القراءات العشر ، بعضها مختصر في بعض أبوابه ، وبعضها الآخر في الكتاب كله ومنها :
- بحث بعنوان : منهج ابن الجزري في كتابه النشر مع تحقيق قسم الأصول : من أول الكتاب إلى نهاية باب أفراد القراءات إعداد : سالم محمد محمود أحمد الشنقيطي سنة 1421 هـ .

¹ - انظر لطائف الإشارات لفنون القراءات شهاب الدين القسطلاني تحقيق عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة سنة : 1392 هـ / 1972 م : 1 / 42 - 75 - 98 - 107 وغيرها .

² - مصطفى بن عبد الرحمن بن محمد الإزميري: عالم بالقراءات ، من كتبه: عمدة العرفان في وجوه القرآن وشرحه بدائع البرهان ، وتحرير النشر من طريق العشر و تقريب حصول المقاصد في تخريج ما في النشر من الفوائد توفي سنة 1156 هـ ، الأعلام للزركلي: 7 / 236 .

³ - انظر الروض النضير في أوجه الكتاب المنير محمد متولي تحقيق محمد إبراهيم سالم المكتبة الأزهرية للتراث 2006 م : 45 - 69 - 128 .

⁴ - أحمد بن عبد الغني الدميّاطي ، شهاب الدين الشهير بالبناء : عالم بالقراءات ، ولد ونشأ بدمياط ، وأخذ عن علماء القاهرة والحجاز واليمن ، وأقام بدمياط ، من كتبه : إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر واختصار السيرة الحلبية وغيرها ، توفي سنة : 1117 هـ الأعلام للزركلي : 1 / 240 .

⁵ - انظر إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر أحمد البناء ، تحقيق شعبان محمد اسماعيل ، عالم الكتب بيروت لبنان الطبعة الأولى سنة 1407 هـ / 1987 م : 1 / 70 - 71 - 103 وغيرها .

- دراسة وتحقيق لكتاب النشر في القراءات العشر : من أول فرش الحروف إلى آخر الكتاب من إعداد : محمد بن محفوظ بن محمد أمين الشنقيطي سنة 1425 هـ .
- رسالة ماجستير بعنوان : منهج ابن الجزري في كتابه النشر في القراءات العشر كلية الشريعة بالأردن لنادر بن محمد بن غازي بن عبد الرحيم العنبتاوي .
- مبدأ التصحيح والتضعيف عند ابن الجزري من خلال كتابه النشر في القراءات العشر إعداد : الهلالي إبراهيم بكلية الآداب بوجدة المغربية .
- مرويات الحافظ ابن الجزري في الوقف والابتداء من كتاب التمهيد والنشر ، دراسة وتحقيق فرغلي سيد عرباوي.

تحريرات النشر

- يراد بتحرير القراءات : هو تنقيح القراءات القرآنية التي ذكرت في كتاب النشر وتهذيبها ، وتلخيص القراءات المختلف فيها من التركيب ، وذلك بنسبة الطرق إلى أصحابها بحيث لا ينسب حرف لغير مَنْ وَرَدَ عَنْهُ¹ .
- ومن تحرير كتاب النشر مايلي :
- تلخيص النشر للشيخ محمد العوفي المتوفى 1050 هـ .
- تحرير النشر للشيخ مصطفى بن عبد الرحمان الأزميري المتوفى 1156 هـ
- نظم مقرب التحرير للنشر والتحبير وشرحه للشيخ محمد بن عبد الرحمان الخليجي المتوفى 1389 هـ .

الفرع الثاني : المكانة العلمية لكتاب النشر

يعد كتاب النشر في القراءات العشر من أجّل كتب القراءات وأعظمها فائدة ، حيث جمع

¹ - انظر معجم مصطلحات علم القراءات عبد العلي المسؤول دار السلام القاهرة الطبعة الأولى سنة 1428 هـ / 2007 م : 119 ، ومختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات الدوسري دار الحضارة الرياض الطبعة الأولى سنة : 1429 هـ / 2008 م : 42 ، والنشر : 193 / 1 .

فيه ابن الجزري رحمه الله معظم مسائل علم القراءات مع دراستها تحقيقا ونقدا وترجيحا بطريقة لم يسبق إليه غيره ، وبذلك احتل هذا الكتاب مكانة متميزة ودرجة متقدمة عن باقي المراجع في علم القراءات والتجويد ، وتظهر هذه المكانة جليّة وواضحة بثناء العلماء ومدحهم لهذا الجهد العلمي قديما وحديثا .

ومن الذين أثنوا على كتاب النشر:

- الحافظ ابن حجر حيث قال : (جمع - ابن الجزري النشر في القراءات العشر وجوده)¹ .
النويري² حيث قال : (وكتابه النشر لم تسمح الأعصار بمثله)³ .
القسطلاني حيث قال : (النشر الجامع لجميع طرق ما ذكرناه وفرائد فوائدها الذي لم يسبق إلى مثله)⁴ .
والسيوطي حيث قال : (لم يصنف مثله)⁵ .
البناء الدمياطي حيث قال : (لم يُسبق - النشر - بمثله)⁶ .
الإمام الضباع⁷ حيث قال : (فهو كتاب حقيق أن تشد إليه الرحال، لما حواه من صحيح

1 - إنباء الغمز في أنباء العمر: 467 / 3 .

2 - المُحب أبو القاسم بن الفاضل الشُّمس النويري ، فقيه مالكي عالم بالقراءات ، ولـد في الميمون (من قرى الصعيد بمصر) وتعلم بالقاهرة، قرأ على شيوخ كثير منهم ابن الجزري ، له تصانيف منها: شرح المقدمات الكافية في النحو والصرف والعروض والقافية ، و شرح طيبة النشر في القراءات العشر وهي لشيخه ابن الجزري كانت وفاته بمكة سنة: 857 هـ . الضوء اللامع : 248 / 9 .

3 - شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محب الدين التُّويّري تحقيق: الدكتور مجدي سرور سعد باسلوم ، دار الكتب العلمية - بيروت لطبعة: الأولى، 1424 هـ / 2003 م : 15 / 1 .

4 - لطائف الإشارات لفنون القراءات شهاب الدين العسطلاني تحقيق عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين القاهرة طبعة 1392 هـ / 1972 : 91 / 1 .

5 - طبقات الحفاظ جلال الدين السيوطي دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى سنة : 1403 هـ : 549 / 1 .

6 - إتخاف فضلاء البشر البناء الدمياطي : 05 .

7 - علي بن محمد بن حسين الضباع المصري ، تلقى القراءات عن كثيرين أمثال حسن الكتي ، وعبد الرحمان الخطيب ، تولى الضباع مشيخة عموم المقارئ بمصر ولجنة مراجعة المصحف ، لـه مؤلفات منها : صريح

النقول وفصيح الأقوال، جمع فيه مؤلفه رحمه الله تعالى من الروايات والطرق ما لا يعتره وهن ، ولا يتطرق إليه شك ولا طعن ، على تواتر محكم، وسند متصل معلم، فهو البقية المغنية في القراءات، بما حواه من محرر طرق الروايات ، وهو البستان الجامع والروضة الزاهية، والإرشاد النافع والتذكرة الواقية¹ .

الشيخ متولي حيث قال : (كتاب النشر ، وهو أشهر من أن يذكر)² .
فهذا بعض ما قيل في كتاب النشر وربما ما لم نذكره كثير بل لا يسع المقال لإحصائهم ..
كلهم قد شهدوا بالقيمة العلمية لكتاب النشر وأثنوا عليه وعلى صاحبه الذي قدّم لمدرسة القراءات مرجعا جليلا قد أحيا به علم القراءات ومحررا لمسائله وأحكامه ومميزا ما فيها من صحيح وضعيف .

الفرع الثالث : مميزات كتاب النشر

يتميز كتاب النشر بمميزات كثيرة منها :

1. يعتبر هذا الكتاب من أهم كتب ابن الجزري و من أصح ما ألف في علم القراءات إذ ضم بين دفتيه تحقيرا وتحريرا لفصوله وأصوله ، وتصحيحا وترجيحا لمسائله ودقائقه ، وبيانا شافيا لكل إشكالاته وما اختلف فيه .
وبذلك أصبح المعتمد في الإقراء والحكم الفصل في القراءات المتواترة والشاذة ، وكل ما ألف بعده في علم القراءات فهو عالية عليه .
2. يتميز كتاب النشر بأنه الجامع لجميع مسائل القراءات وفروعها ، حيث حوى القراءات العشر من ثمانين طريقا تحقيقا ، أربعة طرق عن كل راو من الرواة العشرين تتشعب هذه الطرق إلى قرابة الألف طريق³ .

النص ، وإرشاد المرید .. توفي سنة 1376م ، انظر مقدمة كتاب مختصر بلوغ الأمانة لعلي الضباع

تحقيق جمال محمد شرف دار الصحابة للتراث طنطا مصر الطبعة الأولى سنة 1425 هـ / 2005 م : 08 .

¹ - النشر في القراءات العشر : المقدمة : ب .

² - الروض النضير : 11 .

³ - قال ابن الجزري : (وجملة ما تحرر عنهم من الطرق بالتقريب نحو ألف طريق وهي أصح ما يوجد اليوم في الدنيا

كما حوى الخلاف بينها في الأصول والفرش وما يحتاجه القارئ والمقارئ من مبادئ وأصول في علم التجويد والرسم والوقف وغيرها .

فكان بمثابة : موسوعة شاملة لجميع أقوال القراء العشر ورواقتهم ، وبيان مفصل لكل ما اختلفوا فيه من وجوه ، وقد انتبه مصنفه إلى ما امتاز به " النشر " من تفصيل وفروع وغزارة جعلته يحتاج إلى اختصاره لحاجة الطلاب لذلك ، وهو ما فعله في كتابه : تقريب النشر في القراءات العشر .

3. كثرة المراجع والمصادر التي اعتمد عليها ابن الجزري في تحرير وتأصيل مادة كتابه النشر وبخاصة كتب القراءات التي تجاوزت الستين كتابا ، مع ما صاحب تلك المصادر من منقولات شفوية عن شيوخه .

بالإضافة إلى مصادر في الحديث والفقہ واللغة والأصول والسيرة وعلم الرجال وغيرها مما يدل على مادته العلمية الوافرة ، كما يدل على الجهد العظيم الذي بذله المصنف في جمع وتوزيع وتحقيق مادة هذا الكتاب .

قال النووي - وهو تلميذ ابن الجزري - في شرح طيبة النشر : (ومن نظر أسانيد القراءات وأحاط بتراجم الرواة وسند القراءات عرف قدر ما حرر المصنف - ابن الجزري - ونقح واعتبر وصحح .. فقد أحيى من هذا العلم ما كان قد اندرس)¹ .

4. أن هذا الكتاب بما رزقه الله تعالى من القبول حسم مسألة الخلاف في القراءات العشر : هل هي متواترة أم لا ؟ .

فأصبحت القراءات العشر معتمدة عند جميع المسلمين على اختلاف مشاربهم وتباين أماكنهم من طرق هذا الكتاب المبارك² .

5. من أبرز مميزات هذا الكتاب أيضا أن مصنفه هو : الإمام المحقق ابن الجزري

وأعلاه لم نذكر فيها إلا من ثبت عندنا أو عند من تقدمنا من أئمتنا عدالته، وتحقق لقيه لمن أخذ عنه وصحت

معاصرته، وهذا التزام لم يقع لغيرنا ممن ألف في هذا العلم (النشر : 1 / 192 - 193 .

¹ - شرح طيبة النشر ابن الناظم : 1 / 208 .

² - انظر النشر : 1 / 13 - 14 .

الذي عُرف بإتقانه لعلم القراءات على شيوخ عصره ، وعُرف بعلو إسناده إذ لا يوجد اليوم إسناده أعلى من إسناده ولا ما يساويه .

وغيرها من المميزات والخصائص التي لا يمكن حصرها لكتاب النشر في القراءات العشر الذي ألفه ابن الجزري بعد أن قارب الخمسين واكتملت شخصيته العلمية وبلغ درجة عالية في النظر والتحقيق ، حينها عكف على تأليفه ليكون كتاب النشر هو خلاصة وزبدة ما حرره رحمه الله .

المبحث الثالث : معنى الاختيار

لَمَّا كان موضوع البحث هو : النظر والمتابعة والدراسة لاختيارات ابن الجزري في القراءات ، هذه الاختيارات التي احتواها كتابه النشر في القراءات العشر ، فقد جعلنا هذا المبحث خاصاً لمصطلح الاختيار تعريفاً وحكما وشروطاً وأمثلةً ، وقد توزعت عناوينه على المطالب التالية :

المطلب الأول : تعريف الاختيار لغة واصطلاحاً

مصطلح الاختيار له معنى في لسان العرب ، وله معانٍ وتعريفات متعددة عند علماء القراءات ، والبداية بالمعنى اللغوي :

تعريف الاختيار لغة :

أصل مادة (خ ي ر) في اللغة تدل على العطف والميل¹ .
يقول ابن فارس² : (الخاء والياء والراء أصله العطف والميل ، ثم يحمل عليه ، فالخير : خلاف الشرّ ، لأن كل أحدٍ يميل إليه ويعطف على صاحبه ...)³ .
ويوضح الراغب⁴ معنى الاختيار بقوله : (والاختيار طلب ما هو خير ، وقد يقال لما يراه

¹ - وردت مادة (خ . ي . ر) في القرآن الكريم ستاً وتسعين ومائة مرة (196) بصيغ مختلفة ، فوردت بصيغة الماضي نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِهِ ﴾ سورة الأعراف الآية : 155 ، وبصيغة المضارع من الافتعال نحو قوله تعالى : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ﴾ سورة القصص الآية : 68 وغيرها ، انظر المعجم الفهرس لألفاظ القرآن الكريم فواد عبد الباقي ، دار الحديث القاهرة 1364 هـ : 249 .

² - أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي من أئمة اللغة والأدب ، من مواليد سنة : 929 هـ في قزوين من تصانيفه : مقاييس اللغة ، الجمل ، جامع التأويل وغيرها توفي سنة 395 هـ .
انظر الأعلام للزركلي : 1 / 193 .

³ - معجم مقاييس اللغة أحمد بن فارس ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر سنة 1399 هـ / 1979 م : 2 / 232 .

⁴ - هو الحسين بن محمد بن الفضل ، أبو القاسم الأصفهاني المعروف بالراغب : أديب ، من الحكماء العلماء ، من

الإنسان خيرا ، وإن لم يكن خيرا)¹.

وقال صاحب المعجم الوسيط : (اِخْتَارَهُ : انتقاه واصطفاه وَالشَّيْءَ عَلَى غَيْرِهِ فَضَلَهُ عَلَيْهِ)².

والاختيار - على وزن افتعال - مصدر من الفعل الخماسي: اختار يختار اختياراً ، أو هو : اسم للشئ المختار ، وتدور معانيه على الاصطفاء والانتقاء والميل والتفضيل وكلها معانٍ متقاربة .

فإنك إذا انتقيت الشيء فقد اصطفيته وملت إليه ، وغالبا ما تكون فضلته على غيره . قال الزبيدي³ : (وخار الشيء انتقاه واصطفاه .. واخترته عليهم عُدِّيَ بَعْلَى لَأَنَّهُ فِي مَعْنَى فَضَّلْتُهُ)⁴.

ومن هنا يتضح لنا أن الاختيار في اللغة يطلق على معنيين :

أحدهما : الانتقاء والاصطفاء⁵ ، أي طلبُ الخير وذلك بترجيح أمرٍ على أمرٍ وهو على هذا

أهل أصبهان ، له تآليف كثيرة منها : محاضرات الأدباء الذريعة إلى أحكام الشريعة ، الأخلاق .. توفي سنة : 502 هـ - الأعلام: 255 / 2 .

1 - المفردات في غريب القرآن الراغب الأصبهاني : 161 .
2 - القاموس المحيط أبو طاهر الفيروزآبادي تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي مؤسسة الرسالة بيروت - لبنان الطبعة الثامنة، سنة 1426 هـ / 2005 م : 264 .
3 - محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي، أبو الفيض، الملقب بمرتضى: علامة باللغة والحديث والرجال والأنساب، من كبار المصنفين. أصله من واسط - في العراق - ومولده بالهند - في بلجرام - ومنشأه في زيد - باليمن - سنة 1145 هـ من كتبه : تاج العروس في شرح القاموس ، وإتحاف السادة المتقين في شرح إحياء العلوم للغزالي ، وأسانيد الكتب الستة توفي سنة 1205 هـ .
الأعلام للزركلي : 70 / 7 .

4 - تاج العروس من جواهر القاموس محمد مرتضى الزبيدي ، تحقيق عبد الكريم العزباوي ، مطبعة حكومة الكويت سنة 2004 م: 11 / 241-242 .

5 - يقول ابن فارس في الانتقاء : (النون والقاف والحرف المعتل أصل يدل على نظافةٍ وخلوصٍ ، منه نَقَّيْتُ الشَّيْءَ : خلصته مما يشوبه ، تنقيةً وكذلك يقال : أَنْتَقَيْتُ الشَّيْءَ كأنك أخذت أفضله ، وأخلصه ، والنقاوة : أفضل ما انتقيت من الشيء) ، وقال في الاصطفاء : (الصاد والفاء والحرف المعتل أصل واحد يدل على خلوص ما

المعنى : مصدر اختار يختار ويرادفه التخيّر فهو بمعناه ، واختار وتخيّر بمعنى .
والمعنى الآخر للاختيار: أنه اسم الشيء المختار ، وهو على هذا المعنى : اسم المفعول أي المختار .

تعريف الاختيار اصطلاحاً :

من خلال ما بحثت في كتب القراءات للمتقدمين في تعريف الاختيار من ناحية الاصطلاح فإني لم أجد تعريفاً واضحاً ودقيقاً له عند القراء ، ولعل ذلك راجع - والله أعلم - لأن المصطلح كان معروفاً عندهم ، فلم يكونوا في حاجة إلى توضيحه وبيان شروطه ، ونشأته .. وغيرها من المباحث المتعلقة بعنوان الاختيار .
وأما المعاصرون فكل واحد منهم حاول تعريفه باجتهادٍ منه ، ومن ثمّ اختلفت التعاريف وتفرقت التعابير¹ .

ومن هاته التعاريف منسوبة لأصحابها :

مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ) : (الاختيار ما اختاره قارئٌ من بين مروياته ، ومما قرأ به وروي قراءة تُنسبُ إليه)² .

كل شوبٍ من ذلك الصفاء ، وهو ضد الكدر ، يقال صفا يصفو إذا خلص) .
انظر معجم مقاييس اللغة : 292 /3 و 464 /5 - 465 .

1 - من كتب المعاصرين التي تحدّثت عن مصطلح الاختيار :

- مدخل في علوم القراءات للسيد رزق الطويل المكتبة الفيصلية الطبعة الأولى 1405هـ / 1985م : 55 .
- الاختيار في القراءات والرسم والضبط محمد بالوالي طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالمملكة المغربية سنة 1418 هـ / 1997 : 09 .
- علم القراءات : نشأته أطواره أثره في العلوم الشرعية لإبراهيم بن سعيد الدوسري مكتبة التوبة الرياض السعودية الطبعة الأولى سنة 1421 هـ / 2000 م : 30 .

2 - الإبانة عن معاني القراءات مكي بن أبي طالب ، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار فحضة مصر للطبع والنشر : 69 .

أبو الفضل الرازي (ت 454 هـ) ¹ : (الاختيار هو ما إذا اختار إمام من أئمة القراء حروفاً وجرّد طريقاً في القراءة بشرط الاختيار) ² .

القرطبي (ت 671 هـ) : (وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة القراء ، وذلك أن كل واحد منهم اختار فيما روى ، وعلم وجهه من القراءات ما هو أحسن عنده والأولى ، فالتزمه طريقة وأقرأ به واشتهر عنه وعرف به ونسب إليه) ³ .

وهذه التعاريف الثلاثة الأقدم في معنى الاختيار اصطلاحاً يدور معناها على أن الاختيار هو :

انتقاء قارئ من القراء ما هو أولى عنده من الوجوه والقراءات ، واعتماده طريقة في القراءة عُرف بها واشتهر .

وأما من تعريفات المعاصرين للاختيار :

طاهر الجزائري (ت 1338 هـ) : (الاختيار عند القوم - يقصد القراء - أن يعمد من كان أهلاً له إلى القراءات المروية ، فيختار ما هو الراجح عنده ، ويجرّد من ذلك طريقاً في القراءة على حدة) ⁴ .

وأرى أن هذا التعريف جيدٌ ومن أفضلهم لو أن صاحبه أشار إلى مقاييس هذا الاختيار .

عبد الهادي الفضلي : (أنه الحرف الذي يختاره القارئ من بين مروياته مجتهداً في اختياره) ⁵ .

¹ - هو عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن ، أبو الفضل الرازي ، الإمام المقرئ ، مؤلف كتاب جامع الوقوف وغيره ، كان ثقة جوالاً ، إماماً في القراءات ، صاحب شعر رائق ، ولد سنة : 371 هـ ، ومات سنة : 454 هـ انظر غاية النهاية : 361 / 1 .

² - فتح الباري شرح صحيح البخاري بن حجر العسقلاني ، دار المعرفة - بيروت ، سنة 1379 م : 32 / 9 .

³ - الجامع لأحكام القرآن أبي عبد القرطبي دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الخامسة 1417 هـ / 1996 م : 1 / 35 .

⁴ - التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتيان طاهر الجزائري دار البشائر الإسلامية بيروت لبنان الطبعة الرابعة سنة 1425 هـ : 121 .

⁵ - القراءات القرآنية للفضلي : 119 .

ومما يلاحظ على التعريف :

- اشتمل على لفظ (الحرف) وهو يحتاج إلى تفسير وتوضيح ، والخلاف فيه معروف في تاريخ القراءات والحروف .

- أنه جعل الاختيار للقارئ حيث قال (الذي يختاره القارئ) ، ومصطلح القارئ - عند القراء ينقسم إلى ثلاثة أقسام مبتدئ ومتوسط ومنته¹ ، فليس من حق كل قارئ أن يختار . السيد رزق الطويل : (إسناد كل حرف من حروف القراءة إلى صاحبه من الصحابة فمن بعدهم ، يعني : أنه كان أضبط لهذا الحرف ، أكثر قراءة وإقراءً به ، ومــــلازمة له وميلاً له)² .

ومما يلاحظ في التعريف :

- المعرف جعل الصحابة من أصحاب الاختيارات ، والمشهور عند العلماء أن زمن الاختيار كان متأخراً عن زمن الصحابة .

- أن مجرد إسناد الخلاف لا يعتبر اختياراً .. حتى ولو ضبطه ولازمه ..

وبالخلاصة يمكن القول :

1- أن عدم تعرض المتقدمين لتعريف الاختيار بالدقة ، وعدم وضوح معالنه لدى المعاصرين بالتحديد هو الذي جعل الدكتور عبد الصبور شاهين يعترف بعدم استطاعته الكشف عن معناه بصورة أجلى ، حيث قال :

(ربما لا نستطيع أن نكشف عن معنى الاختيار بأجلى صورة إلا إذا تتبعنا المراحل التي مرت بها القراءة في المجتمع الإسلامي منذ عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أن جاء جيل تابعي التابعين)³ .

¹ - فالمبتدئ : من أفرد رواية إلى ثلاث روايات ، والمتوسط : من أفرد إلى أربع خمس روايات ، والمنتهي : من عرف من القراءات أكثرها وأشهرها .

انظر المنجد : 49 ، إرشاد المريد : 5 ، مناهل العرفان : 421 / 1 .

² - في علوم القراءات سيد رزق الطويل ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، سنة : 1405 هـ / 1985 م : 55 .

³ - أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (أبو عمرو بن العلاء) : 98 .

ثم بيّن تلك المراحل ، وبعدها تكلم عليها في أكثر من ثلاث صفحات قال : (وهذا هو معنى الاختيار) ، رغم أنه لم يعرفه اصطلاحياً بالدقة !

2- أن هذه الجهود المباركة من التحرير والتحقيق في بيان مصطلح : الاختيار لأهلها وأصحابها الثواب والأجر بما بلغوه من اجتهاد ، ولا ينكر فضل أهل الفضل رغم أنهم لم يصلوا لتعريف جامع مانع شامل لكل جزئيات المصطلح ، مما يعني أن باب الاجتهاد لم يغلق .

التعريف المقترح للاختيار اصطلاحاً :

مدلول الاختيار حتى يكون تام البيان والتعريف لا بد أن يشمل العناصر التالية :
أهلية الاختيار : ويراد بها أن يكون صاحب الاختيار أهلاً لذلك ، وهو الذي عبّر عنه طاهر الجزائري بقوله : (أن يعمد من كان أهلاً له إلى القراءات المروية) ، ولا شك أنه العالم بالقراءات وبوجوهها وهو من بلغ مرتبة عالية في النقل واللغة وعلوم الشريعة .
قال العلامة الضباع : (وأما المقرئ : فهو من علم القراءات ورواها مشافهة عن شوفه بها ، وشرطه : أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً ثقة مأموناً ضابطاً متزهاً عن أسباب الفسق ومسقطات المروءة)¹ .

فمن كانت له هذه المكانة العلمية كان أهلاً للاختيار .
أوجه الاختيار : لقد اختلف القراء والعلماء في المراد بالحرف في الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ، ومال أكثر القراء في معناه إلى : الوجه .

وهو اختيار ابن الجزري والرازي وغيرهما كما سيأتي بيان وتفصيل ذلك في الفصل الثالث من هذا البحث : من اختيارات ابن الجزري .
والوجوه تشمل الخلافات الأصولية والفرشية ..

مقاييس الاختيار : وتعني جملة المعايير والأسس التي بني عليها القراء اختياراتهم من وجه في اللغة أو شهرة أو قوة تأويل غيرها، وقد ذكرتها في آخر هذا المطلب .

¹ - إرشاد المرید فی مقصود القصید محمد الضباع ، دار الصحابة للتراث بطنطا : 5 .

ملازمة الاختيار والتمسك به

ومن خلال هذه المحددات التي ينبغي أن يقوم عليها التعريف الجامع لمصطلح الاختيار ،
وجمعاً لكل التعاريف السابقة أقول بالله التوفيق أن الاختيار هو :

انتقاء القارئ الضابط وجوها من مروياته التي تلقاها عن شيوخه ، وفق مقاييس رجحت
عنده ، فألزمها ونُسبت إليه طريقة ، وعُرف بها .

مصطلح الاختيار واختيارات ابن الجزري في النشر

لم يكن ابن الجزري رحمه الله تعالى صاحب قراءة مشهورة ، ولم يُعرف بذلك في زمانه .
وإنما الذي عُرف به واشتهر ، ونال به قصب السبق هو قوة تحريره للوجوه وتحقيق مسائل
القراءات بجزئياتها و كلياتها .

ومن نظر كتبه كلها ، ومؤلفاته التي حررها وعلى رأسها كتاب النشر في القراءات العشر
الذي هو قمة عطائه وتاج ذكائه وتحقيقه لأدرك : أن اختيارات ابن الجزري لم تكن
بالمعنى الاصطلاحي الذي ذكرناه سابقا .

لم يكن له رحمه الله اختيار رغم ما أُوتي من شروط الاختيار وحظي به من مرتبة علمية
متميزة في النقل والحفظ والرواية .

وكأني به قد تأسى بالإمام ابن مجاهد قبله لما سأله بعض تلاميذه - وقد بهرتهم سعة روايته
للقراءات وعلمه بوجوهها وضبط حروفها فقليل له : لم لا تختار لنفسك قراءة تُحملُ
عنك ؟ .

فقال ابن مجاهد : (نحن إلى أن نُعملَ أنفسنا في حفظ ما مضى عليه أئمتنا أحوجُّ منه إلى اختيار حرف يقرأ به من بعدنا)¹ .

فهو - رحمه الله - وهبَ نفسه ووقته وجهده للوقوف على القراءات فاستوعبها وحررها وحقق أصولها وفهومها ، ولم يفكر في أن ينفرد لنفسه بقراءة أو اختيار يشتهر ويعرف به ، ولو فكر لاستطاع .

لكنه - رحمه الله تعالى - حصر اختياره واقتصره في المعنى اللغوي الذي يشترك فيه القراء وغير القراء ، وهو : الاصطفاء والانتقاء والتفضيل .

فحين يقول الفقهاء مثلاً : هذه اختيارات فلان الفقهية فإنهم يعنون الآراء والأقوال التي اصطفاه وانتقاه وفضلها ورجحها .

وحيث يقول النحويون أو الأصوليون : واختاره فلان ، وهذا اختيار فلان ، والاختيار كذا فإنهم يعنون الراجح ، والوجه المنتقى والمصطفى² .

وهذا المعنى نفسه استخدمه القراء في كتبهم فيقولون : اختار فلان كذا أي اصطفى وجه كذا ، والمختار كذا ، أي المصطفى .

ومن هؤلاء ابن الجزري رحمه الله تعالى :

فيقول - رحمه الله - عند حديثه عن أحكام الميم الساكنة : (الثاني الإخفاء عند الباء ، على ما اختاره الحافظ أبو عمرو الداني وغيره من المحققين ، وذلك مذهب أبي بكر بن مجاهد وغيره ، وهو الذي عليه أهل الأداء بمصر والشام والأندلس وسائر البلاد الغربية وذلك نحو: يعتصم بالله، وربهم بهم ... وقد ذهب جماعة كأبي الحسن أحمد بن المنادي³

1 - السبعة في القراءات ابن مجاهد : 24 .

2 - المؤلفات التي تعالج اختيارات العلماء في اللغة والفقه والأصول والتفسير كثيرة وفي معظمها دراسات وبحوث معاصرة ومن أمثلة ذلك : اختيارات السيوطي في همع الهوامع ، و اختيارات ابن القيم في التفسير ، واختيارات القرطبي الفقهية وغيرها .

3 - إمام مقرر جليل غاية في الإثقان، فصيح اللسان، عالم بالآثار، نهاية في علم العربية ، صاحب سنة بغداد الأصل والمولد ، حيث ولد سنة 257 هـ له تصانيف توفي سنة 336 هـ .

انظر غاية النهاية: 1 / 44 ، وشذرات الذهب: 2 / 343.

وغيره إلى إظهارها عندها إظهاراً تاماً وهو اختيار مكّي القيسي¹ وغيره ، وهو الذي عليه أهل الأداء بالعراق وسائر البلاد الشرقية. وحكى أحمد بن يعقوب التائب² إجماع القراء عليه .

قلت - الكلام لابن الجزري - والوجهان صحيحان مأخوذ بهما إلا أن الإخفاء أولى للإجماع على إخفائها عند القلب ، وعلى إخفائها في مذهب أبي عمرو حالة الإدغام في نحو: ﴿ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ ﴾ (سورة الأنعام 53)³ .

فواضح جداً من خلال المثال المذكور : أن ابن الجزري استخدم لفظ (اختاره ، والاختيار ، والمختار ، واختياري ...) بمعنى : اصطفاه ، والمصطفى ، والمفضل ، والأفضل .. وهو المعنى اللغوي للاختيار .

وكتاب " النشر في القراءات العشر " لابن الجزري الذي هو موضوع هذه الدراسة والبحث لم يخرج عن هذا المعنى للاختيار ولم يتجاوز مدلول التفضيل والترجيح بين مسائل القراءات ووجوهها .

الفرق بين القراءة والاختيار

القراءة في اللغة : مصدر قرأ ، يقال قرأ الكتاب أو قرأ الشيء : جمعه وضمه ، وقرأ القرآن : تلاه⁴ .

وأما في مصطلح أهل القراءات : هي الكيفية التي تؤدي بها ألفاظ القرآن معزوة لناقلها¹ .

¹ - مكّي بن أبي طالب بن حيوس القيسي القيرواني، ثم الأندلسي القرطبي، الإمام العلامة المحقق أستاذ القراء والمجودين، كان من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية، حسن الفهم، كثير التأليف في علوم القرآن، توفي سنة 437 هـ.

انظر: غاية النهاية : 2 / 309 - 310 و شذرات الذهب : 3 / 260 - 261 .

² - هو أحمد بن يعقوب الأنطاكي ، يعرف بابن التائب ، إمام في القراءات، ضابط ثقة، بصير ، له كتاب حسن في القراءات السبع مات سنة: 330 هـ انظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة جلال الدين السيوطي ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية - لبنان صيدا : 1 / 400 .

³ - النشر في القراءات العشر : 1 / 222 .

⁴ - المفردات في غريب القرآن : 669 ومختار الصحاح : 249 .

ومن المعروف أن القراءة تنسب إلى الإمام التي اشتهر بها ، فيقال مثلا : قراءة نافع ، أو قراءة عاصم ..

ومن خلال المقارنة بين مصطلح القراءة السابق الذكر وبين مدلول الاختيار الذي عرفناه في أول المبحث فإننا نجد من العلماء من ذهب إلى ترادف المصطلحين (القراءة والاختيار) ومنهم من يمنع ذلك .

من الذين قالوا بالترادف :

- فابن مجاهد يقول مثلا : (كان لابن محيصة اختيار في القراءة على مذهب العربية فخرج به عن إجماع بلده فرغب الناس عن قراءته ، وأجمعوا على قراءة ابن كثير لاتباعه)² ، فقد نعت قراءة ابن محيصة بالاختيار وهي من القراءات المعروفة عند أئمة القراءات .

- وإضافة ابن الجزري مثلا : الاختيار إلى نافع وحزمة وأبي عمرو والكسائي وخلف في غاية النهاية³ ، وفي النشر⁴ .

وهؤلاء من الذين ألف في قراءاتهم كتابه : النشر في القراءات العشر .

من الذين قالوا بعدم الترادف :

- يقول الأندرابي⁵ : (إن القراءة أن يكون للمقري قراءة مجودة على حرف واحد من أول القرآن إلى آخره ، وأما الاختيار فهو أن يأخذ القارئ من مجموع القراءات التي

1 - انظر إتخاف فضلاء البشر : 06 .

2 - غاية النهاية : 167 / 2 .

3 - غاية النهاية : 126 ، 162 / 1 .

4 - النشر في القراءات العشر : 38 / 1 .

5 - هو أبو عبد الله بن أبي عمر المعروف بالأندرابي (بفتح الدال) نسبة إلى أندرابه بلدة بين غزني وبلخ

صاحب الإيضاح في القراءات توفي بعد سنة 500 هـ .

غاية النهاية: 93 / 1 .

رواها حروفا يفضلها لسبب يذكره أو لا يذكره ، قد يكون حرف من قراءة حين يكون الحرف الآخر من قراءة أخرى ، وهكذا إلى آخر القرآن¹ .

- تأليف العلماء والأئمة الكتب التي جمعت القراءات ، وفيها ما يدل على التفريق بين مصطلحي القراءة والاختيار ، ومن ذلك كتاب : المبهج في القراءات الثمان وقراءة ابن محيظن والأعمش واختيار خلف واليزيدي لسبط الخياط .

وهذا يفهم منه أن كلمة (القراءة) - عند هذا الفريق - كان يراد بها الطريقة التي قرأ بها كل واحد من علماء الصحابة والتابعين ، مثل قراءة زيد بن ثابت ، وقراءة ابن مسعود ، وقراءة أبي بن كعب .

وأن مصطلح (الاختيار) أُطلق للدلالة على تأليف علماء القراءة من التابعين قراءة من قراءات الصحابة ، وتأليف علماء تابعي التابعين قراءة من قراءات التابعين ، بحيث لا يخرج أحد منهم عن شيء مما روي من قراءات الصحابة² .

فمصطلح (القراءة) غلب استعماله عند المتقدمين ، ومصطلح (الاختيار) غلب عند المتأخرين .

لأن الصحابة الذين تلقوا قراءة واحدة من النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين الذي أخذوا عنهم لم يكونوا يعرفون إلا قراءة واحدة ، هؤلاء لا يمكن إطلاق لفظ الاختيار على قراءاتهم .

لكن الذي قرأ بأكثر من حرف وتلقى عدة روايات فمصطلح (الاختيار) أقرب إليه من الأول ، مثلما أُطلق الاختيار على ما فعله ابن مجاهد في انتقاء السبعة أو غيره ممن جمعوا عدداً معيناً من القراء وقراءاتهم .

وإذا ذُكر لفظ " الاختيار " في تصانيف العلماء والقراء فإنما يراد به الحرف الذي اختاره ذلك القارئ والتزامه ، ولعل إطلاق العلماء لفظ الاختيار على القراءات المنسوبة إلى أحد

¹ - قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين الأندرابي : 28- 29 .

² - انظر : أبحاث في علوم القراءات غانم قدوري حمد ، دار عمار ، عــــمان الأردن الطبعة الأولى ، سنة :

1426 هـ / 2006 م : 45 .

الصحابة أو غيرهم من القراء لبيان نسبة القراءة إليه ، كان نوعاً من التوسع والتسامح في استخدام الكلمة فليل مثلاً : قراءة نافع ، وقراءة حمزة ، وقراءة الكسائي .. ولا شك أن هذا الاستعمال أدى في الغالب إلى إطلاق مصطلح "قراءة" على اختيار كل من السبعة ، ومصطلح "الاختيار" على قراءة يعقوب الحضرمي وخلف بن هشام¹ .

وخلاصة لذلك يمكن القول :

أنّ الأقرب والموافق إلى تعريف المصطلحين (القراءة والاختيار) اللذين سبق بيانهما هو مذهب من يرى وجود فرق بينهما .

¹ - المرجع السابق : 45 .

المطلب الثاني : نشأة الاختيار

ظهر الاختيار في القراءات منذ نشأة القراءات والترخيص بها ، فكان الناس يختارون حروف القراءة انطلاقاً من قول النبي صلى الله عليه وسلم :

(إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقروا ما تيسر منه)¹ حيث تعددت في البيئة العربية الألسنة الناطقة ، واللهجات المتباينة ، فتعذر مع هذا التعدد والتباين سلامة النطق بالكلمات القرآنية فكان التيسير مطلباً لتعلم القرآن وتحصيله .
قال أبو جعفر الطبري : (الأمة أُمِرَتْ بحفظ القرآن ، وخيِّرَتْ في قراءته وحفظه بأي تلك الأحرف السبعة شاءت)² .

والصحابية رضوان الله عليهم قد تعلموا القرآن بالأحرف المتزلة من الرسول صلى الله عليه وسلم ، فكان كل واحد منهم يقرأ الحرف الذي أخذه منه صلى الله عليه وسلم فالتزمه وداوم عليه .

ولذلك نسبت بعض الأحرف إلى بعض الصحابة ، فيقال : حرف أبيّ ، وحرف ابن مسعود وغيرهما .

وملازمة الحرف والمدوامة عليه قراءة وإقراءً وتعليماً ، يُعَدُّ : اختياراً لصاحبه كما كان عبد الله بن مسعود يملئ المصاحف في خلافة عمر³ .

¹ - حديث متواتر اللفظ والمعنى ، لا يخلو كتاب معتمد من كتب الحديث أو التفسير أو علوم القرآن أو القراءات منه ، رواه البخاري في كتاب في فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف رقم الحديث: رقم الحديث : 4992 ، ومسلم في كتاب في صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن نزل على سبعة أحرف رقم : 270 .

² - المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز أبو شامة ، تحقيق طيار آلي قولاج ، دار صادر - بيروت ، سنة 1395 هـ / 1975 م : 139 .

³ - وردت قصة عبد الله بن مسعود مع الخليفة عمر بن الخطاب في صحيح ابن خزيمة : (فقد جاء رجلاً إلى عمر، وهو بعرفة، فقال: يا أمير المؤمنين جئت من الكوفة، وتركت بها رجلاً يملئ المصاحف عن ظهر قلبه قال: فغضب عمر، وأنتفخ حتى كاد يملأ ما بين شُعْبَتَيْ الرَّحْلِ، فقال: من هو ويحك؟

ذكر ابن حجر العسقلاني أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنكر على ابن مسعود قراءته (عتي حين) أي (حتى حين)¹ وكتب إليه أن القرآن لم يتزل بلغة هذيل ، فأقربى الناس بلغة قريش ، ولا تقرئهم بلغة هذيل² .

وكان ذلك قبل أن يُجمع الناس في زمن عثمان رضي الله عنه على قراءة واحدة . قال ابن عبد البر : (يحتمل أن يكون هذا من عمر على سبيل الاختيار ، لا أن الذي قرأ به ابن مسعود رضي الله عنه لا يجوز .

وقال : إذا أبيحت قراءته على سبعة أوجه أنزلت جاز الاختيار فيما أنزل)³ . وقد رسم المصحف دون نقط، ولا شكل، ولا تشديد، ولا تخفيف، ولا ألف ولا ياء ليكون محتملاً لكل القراءات الصحيحة المتواترة جامعاً لها . قال صاحب الإبانة : (وكان المصحف العثماني قد كتب على حرف واحد وخطه محتمل لأكثر من قراءة إذ لم يكن منقوطة ولا مضبوطة)⁴ .

قال: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ قَالَ: فَمَا زَالَ يُسْرَى عَنْهُ الْغَضْبُ وَيُطْفَأُ حَتَّى عَادَ إِلَى حَالِهِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا، ثُمَّ قَالَ: وَيْحَكَ، مَا أَعْلَمُ بَقِي أَحَدٍ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْهُ، وَسَأُحَدِّثُكَ عَنْ ذَلِكَ، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا يَزَالُ يَسْمُرُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ الْبَيْتَةَ كَذَلِكَ فِي الْأَمْرِ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّهُ سَمَرَ عِنْدَهُ ذَاتَ لَيْلَةٍ، وَأَنَا مَعَهُ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ يَمْشِي، وَخَرَجْنَا مَعَهُ فَإِذَا رَجُلٌ قَائِمٌ يَصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْمَعُ قِرَاءَتَهُ، فَلَمَّا كِدْنَا أَنْ نَعْرِفَ الرَّجُلَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَطْبًا كَمَا أَنْزَلَ فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ أُمِّ عَبْدِ) قَالَ: ثُمَّ جَلَسَ الرَّجُلُ يَدْعُو فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (سَلْ تُعْطَى) مَرَّتَيْنِ، قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَأُغْدُونَ إِلَيْهِ فَلَأُبَشِّرُهُ، قَالَ: فَغَدَوْتُ إِلَيْهِ لَأُبَشِّرُهُ، فَوَجَدْتُ أَبَا بَكْرٍ قَدْ سَبَقَنِي إِلَيْهِ، فَبَشَّرُهُ، وَلَا وَاللَّهِ مَا سَابَقْتَهُ إِلَى خَيْرٍ قَطُّ إِلَّا سَبَقَنِي الْحَدِيثُ إِسْنَادَهُ صَحِيحٌ أَنْظَرَ صَحِيحُ ابْنِ خَزِيمَةَ تَحْقِيقٌ: مُحَمَّدٌ مِصْطَفَى الْأَعْظَمِي، الْمَكْتَبُ الْإِسْلَامِي - بيروت : 186 / 2 .

1 - من قوله تعالى: ﴿ فَتَنْزَبُوا بِهِ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ سورة المؤمنون الآية : 25 .

2 - فتح الباري شرح صحيح البخاري ابن حجر دار المعرفة - بيروت، 1379 : 27 / 9 .

3 - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ابن عبد البر تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري نشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب عام 1387 هـ : 279 / 8 .

4 - الإبانة : 33 بتصرف .

وكان أئمة القراءة يقرءون على شيوخ كثيرين ، فكانوا ينتخبون من قراءات أولئك الشيوخ قراءة يستمرون عليها ، وقد حدث ذلك منذ وقت مبكر¹ .

فينقل ابن الجزري أن ابن عباس (ت 86هـ) :

(كان يقرأ القرآن على قراءة زيد بن ثابت إلا ثمانية عشر حرفاً أخذها من قراءة ابن مسعود)² .

وهذا يعني أن الاختيار بدأ منذ عصر صغار الصحابة رضي الله عنهم .

وكان نافع بن أبي نعيم (ت 196 هـ) يقول :

(قرأت على سبعين من التابعين فنظرت إلى ما اجتمع عليه اثنان منهم فأخذته وما شذ فيه أحد تركته ، حتى ألفت هذه القراءة من هذه الحروف)³ .

وهذا اختيار في زمن التابعين⁴

وكان اختيار ابن مجاهد في كتابه (السبعة في القراءات) :

حيث يعد زمان ابن مجاهد مرحلة حاسمة وفاصلة في اختيار القراءات والروايات ، حيث تجلّى الاختيار بمعناه الاصطلاحي إذ كان غرض ابن مجاهد حفظ ما كان موجوداً من القراءة وضبطه بالحجة والدليل⁵ .

فاختار سبعة من القراء بضوابط معينة واشترط فيهم الضبط والإتقان وطول العمر

¹ - رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية لغانم قدوري الحمد ، طبع اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر ، المجري الجمهورية العراقية ، الطبعة الأولى ، سنة 1402 هـ / 1982 م : 625 .

² - النشر : 52/1 .

³ - السبعة في القراءات أبو بكر بن مجاهد البغدادي تحقيق: شوقي ضيف دار المعارف - مصر الطبعة الثانية سنة : 1400هـ : 61 و الإبانة : 73 .

⁴ - لقد حدد الدكتور عبد الهادي الفضلي عصر نشأة الاختيارات بقوله : (في النصف الثاني من القرن الأول الهجري ، والنصف الأول من القرن الثاني الهجري كانت مرحلة نشوء الاختيار في القراءات ، حيث قام كل فرد من القراء في تلك الفترة بالنظر فيما روى من حروف قرائية مختلفة ، واختار من بينها حروفه على أساس من مقياس معين انتهجه في الموازنة والاختيار ، . ثم بعد اختياره يتبناه فينسب إليه ، ويُسمى : اختياره وحرفه) انظر القراءات القرآنية للفضلي : 119 .

⁵ - السبعة في القراءات مقدمة التحقيق : 17 - 19 .

والاشتهار بالقراءة واختار من كل مصر واحدا ، من الكوفة عاصما وحمزة والكسائي ، ومن مكة ابن كثير ، ومن المدينة نافعا ، ومن البصرة أبا عمرو بن العلاء ، ومن الشام ابن عامر¹ .

وبعد ابن مجاهد ظهر أئمة أعلام في القراءة قد نذروا أنفسهم لهذا العلم جمعا ودراسة ورواية ودراية ، ورحلة وتحقيقا وتمحيصا فألفوا الكتب وحققوا الروايات واجتهدوا واختاروا ومنهم : طاهر ابن غلبون² ، ومكي بن أبي طالب القيسي ، وأبو عمرو الداني ، والإمام ابن جبارة الهذلي³ ، وأبو معشر الطبري⁴ ، والشاطبي وغيرهم من كبار القراء وحقاقهم ومحريهم وأئمتهم.

فهؤلاء وغيرهم هم الذين اعتمدت أقوالهم فيما بعد في التحقيق والتمحيص لقراءات الأئمة القراء وكانت لهم اختيارات واجتهادات وآراء في علم القراءات .

1 - قال ابن مجاهد بعد أن ذكر الأئمة السبعة للقراءات : (فَهؤُلاءِ سَبْعَةٌ نَفَرٌ مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ وَالشَّامِ خَلَفُوا فِي الْقِرَاءَةِ التَّابِعِينَ وَأَجْمَعَتْ عَلَى قِرَائَتِهِمُ الْعَوَامُ مِنْ أَهْلِ كُلِّ مِصْرٍ مِنْ هَذِهِ الْأَمْصَارِ الَّتِي سُمِّيَتْ وَغَيْرِهَا مِنْ الْبُلْدَانِ الَّتِي تَقْرُبُ مِنْ هَذِهِ الْأَمْصَارِ إِلَّا أَنْ يَسْتَحْسِنَ رَجُلٌ لِنَفْسِهِ حَرْفًا شَاذًا فَيَقْرَأُ بِهِ مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي رُوِيَ عَنْ بَعْضِ الْأَوَائِلِ مُتَّفَرِّدَةً فَذَلِكَ غَيْرُ دَاخِلٍ فِي قِرَاءَةِ الْعَوَامِ . وَلَا يَنْبَغِي لِذِي لُبٍّ أَنْ يَتَجَاوَزَ مَا مَضَتْ عَلَيْهِ الْأَيْمَّةُ وَالسَّلَفُ بِوَجْهِ يَرَاهُ جَائِزًا فِي لُغَرِيَّةٍ أَوْ مِمَّا قَرَأَ بِهِ قَارِئٌ غَيْرُ جَمْعٍ عَلَيْهِ) السبعة في القراءات : 87 .

2 - طاهر بن عبد المنعم بن غلبون بن ، أبو الحسن بن أبو الطيب ، ولد في حلب ، وسكن مصر ، من كتبه : التذكرة في القراءات ، أخذ القراءات عن والده ، وأخذها عنه الداني ، توفي بها سنة : 399 هـ انظر : النشر 1/ 72 وغاية النهاية 1/ 339 ، معرفة القراء الكبار : 1/ 207 .

3 - بن جبارة ، أبو القاسم الهذلي المغربي البسكري ، طاف البلاد من أجل القراءات ، وتجاوز شيوخه المائة ، ألف كتاب الكامل ، كانت وفاته سنة 465 هـ . انظر : شذرات الذهب : 3/ 324 ، غاية النهاية : 2/ 397-401 ، معرفة القراء الكبار : 1/ 239 .

4 - عبد الكريم بن عبد الصمد ، أبو معشر الطبري ، المقرئ صاحب التصانيف ، صنف في القراءات كتاب سوق العروس فقال : فيه ألف وخمسة مئة طريق ، والدرر في التفسير ، مات سنة 478 هـ انظر لسان الميزان ابن حجر العسقلاني تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة دار البشائر الإسلامية الطبعة الأولى سنة : 2002 م : 238 /5 .

المطلب الثالث : أسباب الاختيار وشروطه

الاختيار في القراءات مثله الاختيار في أي باب من أبواب العلم وفن من فنون المعرفة : له من الأسباب الدافعة لتحصيله ، وله من الشروط الضابطة لقبوله وتقديمه عن غيره .
في هذا المطلب ذكرٌ لأسباب الاختيار وشروطه في علم القراءات .

أسباب الاختيار :

إن أبرز الأسباب التي دفعت الأئمة إلى الاختيار في القراءات هي :

- ثبوت نزول القراءات ورخصة التخيير في القراءة بأي حرف من الأحرف السبعة ، وعمل الصحابة رضي الله عنهم بها ، حتى اشتهرت بعض الروايات والأحرف بأسماء بعض الصحابة ، فمثلاً : حرف ابن مسعود ، وحرف أبي ..¹
- كثرة القراء من الصحابة رضي الله عنهم ، وانتشارهم في الآفاق ، وكثرة الآخذين عنهم ، ثم كثرة الآخذين عن من أخذ عنهم من التابعين ، ثم تابعيهم .. مما جعل طرق القراءات تتشعب وتزداد وفي ذلك يقول ابن الجزري مبيناً سبب اجتهاد الأئمة في تمييز القراءات الصحيحة من غيرها : (ثم إن القراء بعد هؤلاء المذكورين كثروا وتفرقوا في البلاد وانتشروا وخلفهم أمم بعد أمم ، عرفت طبقاتهم ، واختلفت صفاتهم ، فكان منهم المتقن للتلاوة المشهور بالرواية والدراية ، ومنهم المقتصر على وصف من هذه الأوصاف ، وكثر بينهم لذلك الاختلاف ، وقلَّ الضبط ، واتسع الخرق ، وكاد الباطل يلتبس بالحق ، فقام جهابذة علماء الأمة ، وصناديد الأئمة ، فبالغوا في الاجتهاد وبنوا الحق المراد وجمعوا الحروف والقراءات ، وعزوا الوجوه والروايات ، وميزوا بين المشهور والشاذ ، والصحيح والشاذ ، بأصول أصولها ، وأركان فصلوها)² .

فكثرت الطرق وتشعبها في القراءات ساق الأئمة سوقاً إلى الاختيار فاختاروا ما صح عندهم وتلقوه وتركوا الآخر ، فنشأت بذلك اختيارات لهم في القراءة تنسب إليهم .

¹ - المراد حديث : (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأفرؤوا ما تيسر منه) رواه البخاري ومسلم .

² - النشر : 1 / 9 .

- التسهيل على آخذي القرآن والتخفيف على التلاميذ ، واختيار ما يناسب بعضهم دون بعض لأنه قد يصعب على كثير منهم ضبط اختلافات القراءة ، من هنا نظر بعض الأئمة إلى هذا الأمر فاختار من القراءات اختياريًا وحرص على حمل الناس على إظهاره والقراءة به تسهيلات عليهم .
- تبخر بعض القراء في اللغة والنحو ، حتى صاروا أئمة أيضًا في النحو واللغة ، وبلغوا مرتبة عالية في علوم اللغة ، وهذا بدوره جعلهم يختارون من القراءات الثابتة ما كان أقوى عندهم وجهًا في العربية مما ثبت .
- ومما يوضح هذا السبب قول أبي يعقوب الأزرق : (إن ورشًا لما تعمق في النحو ، اتخذ لنفسه مقرئًا يسمى : (مقرئ ورش) ، فلما جئت لأقرأ عليه قلت له : يا أبا سعيد : إني أحب أن تقرئني مقرئًا نافعًا خاصًا ، وتدعني مما استحسنت لنفسك ، قال فقلدته مقرئًا نافعًا¹ .
- الترجيح بين الروايات واختيار أشهرها وأكثرها روايةً ونقلًا ، لأنهم كانوا يتتبعون ما عليه أكثرهم ، ويتجنبون ما انفرد به بعض الرواة ، أو شذ به واحد ، فهذا الإمام نافع المدني رحمه الله : طلب السماع والتلقي من أكثر الشيوخ ، حتى سمع من سبعين من التابعين لكنه لم يقرئ بكل ما سمعه من شيوخه ، بل قال : (فنظرتُ إلى ما اجتمع عليه اثنان منهم فأخذته ، وما شذ فيه واحدٌ تركته ، حتى ألفت هذه القراءة في هذه الحروف)² .

شروط الاختيار :

شروط الاختيار قسمان :

شروط لصاحب الاختيار

¹ - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار الذهبي ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، سنة 1417 هـ /

1997م : 160 .

² - السبعة في القراءات لابن مجاهد : 62 .

وهو الأهلية ، من ذلك قول العلامة طاهر الجزائري الذي سبق ذكره في التعريف وفيه :
(أن يعمد من كان أهلا له)¹.

فقد قيّد أن يكون صاحب الاختيار أهلا للاختيار ، هذه الأهلية تتحقق بأن يكون جامعا للقراءات عالما بكل وجوهها ، إماما مقرّنا معتبرا ، بلغ مرتبة عالية في النقل وعلوم الشريعة واللغة².

شرط المختار:

فقد قال الإمام مكي بن أبي طالب القيسي : (وأكثر اختياراتهم إنما هو في الحرف إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء : قوة وجهه في العربية ، وموافقته للمصحف ، واجتماع العامة عليه)³.

وبهذا رسم لنا شروطا ثلاثة للاختيار ، وهي المعروفة عند أهل الفن بشروط قبول القراءة عند المتقدمين .

وينظّمُ إليها ما أضافه الباحث عبد الحلّيم قابة من شرط رابع وهو: أن لا يؤدي الاختيار إلى اجتماع أوجه متنافرة وثقيلة على السامع أو القارئ تذهب بروق القرآن وتفضي إلى التعسير بدل التيسير⁴.

ومن أمثلة ذلك :

1 - التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن : 121 .

2 - معجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات إبراهيم بن سعيد الدوسري جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض المملكة العربية السعودية الطبعة الأولى سنة 1425 هـ / 2004 م : 21-22 .

3 - الإبانة ص : 89 ، وذكر فيه أن المراد باجتماع العامة عليه عندهم : (اتفاق أهل المدينة وأهل الكوفة ، فذلك عندهم حجة قوية توجب الاختيار ، وربما أرادوا من اجتماع العامة عليه : اجتماع أهل الحرمين ، وربما جعلوا الاختيار ما اتفق عليه نافع وعاصم ..) .
وانظر التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن للجزائري : 122 .

4 - القراءات القرآنية عبد الحلّيم قابة ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة : 1999م : 266 .

1- الفرش مثلا : قُرِئَتِ الكَلِمَتَانِ (آدَمُ ، كَلِمَاتٍ) في قوله تعالى: ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾¹ برفع : آدَمُ ، ونصب : كلمات للقراء كلهم، حاشا ابن كثير، فإنه نصب آدَمَ ورفع كَلِمَاتُ ، فلو قرأ القارئ الآية برفع آدَمَ وكلمات يكون قطعاً قد رفع مفعولاً حقه النصب.

ولو نصبهما يكون فعلاً قد نصب فاعلاً حقه الرفع.

وجمع الأوجه بهذه الكيفية جمع لأوجه متنافرة في معنى ، ناهيك أن فيها مخالفة للرواية .

2 - في الأداء : كالجمع بين تغليظ اللام وتحقيق الإمالة عند ورش في بعض كلمات رؤوس الآي نحو : ﴿ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴾² وغيرها ، فإنها ثقيلة أداءً وسماعاً .

3- ومثل ذلك الخلط بين المدود في القراءة الواحدة : المنفصل والمتصل والبدل وغيرها عند التركيب بين الروايات المختلفة فإن ذلك من شأنه أن يذهب برواق التلاوة وحسن القراءة المطلوبة للخشوع والتدبر .

لذلك فإن من العلماء كابن الجزري والنويري والضباع والأزميري³ وغيرهم قد حذروا من التركيب والتلفيق في القراءة ، وجعل ذلك من شروط المختار : ألا يترتب على اختياره التركيب والتلفيق⁴ .

1 - سورة البقرة الآية : 109 .

2 - سورة الأعلى الآية : 15 .

3 - هداية القارئ إلى تجويد كلام البارئ : 1 / 299 .

4 - التركيب والتلفيق : عبارة عن خلط القراءات ببعضها بعض ، دون تمييز بين قراءة وأخرى أو رواية ورواية أو طريق وطريق وأقوال العلماء في ذلك من حيث الجواز وعدمه مختلفة وملخصها: أنه حرام إن كانت قراءتان مرتبطتان ببعضهما البعض معنى وإعراباً ، وكذب من حيث الإقراء والرواية ، ومعيب في غير ذلك على أهل العلم وطلابه ، والجواز للعوام بناءً على عدم المعرفة ، وللضرورة أحكام ... فهي قد تبيح المحظورة .

انظر : القراءات القرآنية لعبد الحليم قابة : 36 - 37 / 219 ، ومعجم المصطلحات للدوسري : 42 ، وأيسر المنفصل لرواية الإمام حفص بقصر المنفصل عبد القيوم السندي ، الطبعة الأولى 1423 هـ : 22 .

فالمركبُ للقراءة أو الملفق لها : يقوم بخلط الطرق بعضها ببعض ، تركيب الروايات دون تمييز بين أصحابها وناقليها ، فيكون بهذا الاختيار قد وقع فيما لا يجوز وقراءة ما لم يُنزل ، وخالف منهج القراء في متابعة الآخر للأول لأن القراءة سنة متبعة .
من هنا كان هذا الشرط في غاية الأهمية ، حيث نبه عليه المتقدمون والمتأخرون وحذروا منه فابن الجزري شدد في الحكم حال تعلق القراءات ببعضها البعض .

فقال : (إن كانت إحدى القراءتين مترتبة على الأخرى فالمنع من ذلك منع تحريم ، كمن يقرأ (فتلقى آدم من ربه كلمات) بالرفع فيهما أو بالنصب آخذاً رفع آدم من قراءة غير ابن كثير ورفع كلمات من قراءة ابن كثير .. وشبهه مما يركب بما لا تجيزه العربية ولا يصح في اللغة)¹.

كذلك رحمه الله قد فرّق بين التركيب في مقام الرواية ، والتركيب في مقام النقل والتلاوة ، فجعل الأولى كذباً في الرواية وتخليطاً على أهل الدراية ، والثانية جائزة وصحيحة بين الأئمة العارفين بأوجه القراءات ، لا بين الأئمة والعوام²
جاء في غيث النفع للصفافسي³ : (يجب على القارئ الاحتراز من التركيب في الطرق ، ويميز بعضها من بعض ، وإلا وقع فيما لا يجوز ، وقراءة ما لم يتزل ، وقد وقع في هذا كثير من المتأخرين)⁴ .

ولعلي أجمل تلك الشروط على ضوء ما سبق بيانه فيما يلي :

1. أن يكون صاحب الاختيار مقرئاً معتبراً .
2. أن تتوفر في اختياره شروط قبول القراءة الثلاثة المعتبرة⁵ .

1 - النشر في القراءات العشر : 19 / 1 .

2 - المرجع نفسه : 19 / 1 .

3 - علي بن محمد بن سالم ، أبو الحسن النوري الصفافسي : مقرئ من فقهاء المالكية ، من أهل صفافس ، رحل إلى تونس ومنها إلى المشرق ، فصنف كتباً منها " غيث النفع في القراءات السبع ، و تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين وغيرها مات سنة : 1118 هـ انظر الأعلام للزركلي : 14 / 5 .

4 - غيث النفع في القراءات السبع النوري الصفافسي تحقيق : أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى ، 1425 هـ / 2004 م : 66

5 - وهي الشروط المعروفة بـ : التواتر ، وموافقة وجه من وجوه اللغة ، وموافقة رسم أحد المصاحف

3. أن لا يكون في الاختيار اجتماع أوجه متنافرة أو ثقيلة على السماع تم جمعها عن طريق التركيب والتلفيق.

ووفق هذه الشروط يمكن القول : أنه لا يجوز الاختيار خارج ما روي عن القراء العشرة للإجماع على قبول قراءاتهم ولشذوذ ما خرج عنها .. ولعل هذا هو سبب خلود اختيار القراء العشرة .

وهذه - القراءات العشر المتواترة - الأولى بالالتزام بالإتباع ، واجتناب الاشتغال بما لا فائدة منه .

وإذا كان من الأئمة من توفرت فيه شروط الاختيار ولم يختار كابن مجاهد وابن الجزري وغيرهم فإن من دونهم أولى بمتابعة وحفظ ما مضى عليه الأئمة والقراء الذين شهدتهم الأمة بالقبول والرضا .

المطلب الرابع : أعلام الاختيار ومقياس اختيارهم

عُرف كثيرٌ من الأعلام والرجال القدامى خاصة بالاختيار في القراءات ، وقد لكل واحد منهم معايير ومقاييس اختار بها وجوها في القراءة .
في هذا المطلب ذكرٌ لأمثلة من أولئك الأعلام من أجل تعميقٍ وزيادة الشرح لمصطلح الاختيار عند القراء .

أعلام الاختيار :

عندما نتحدث عن أعلام الاختيارات إنما نقصد ما نص عليه العلماء ونسبوه إلى قارئ معين فقالوا : اختيار فلان ، ولم يصفوه بالشذوذ ، ولقد نسب ابن الجزري في كتابه " غاية النهاية في طبقات القراء " الاختيار للعديد من الأعلام والرجال ، حيث ترجم لهم وذكر مصنفاتهم التي احتوت ما اختاروه من أحرف ووجوه .
ولا شك أن على رأس هؤلاء أئمة القراءات العشر المشهورين ورواتهم المعروفين .
لذلك سوف أغضُّ الطرف عن ذكرهم ، وأختصر البيان في تبين من دون شهرتهم ومنهم :

- عبد الله بن قيس أبو بحرية السكوني¹ .
- مجاهد بن جبر² .
- طلحة بن مصرف³ .
- عون العقيلي⁴ .
- قتادة بن دعامة السدوسي البصري⁵ .

1 - غاية النهاية : 382 / 2 .

2 - المصدر نفسه : 41 / 2 .

3 - المصدر نفسه : 343 / 1 .

4 - المصدر نفسه : 606 / 1 .

5 - المصدر نفسه : 25 / 2 .

- جويّة بن عاتك الكوفي¹ .
- مسلمة بن عبد الله الفهري² .
- يحيى بن الحارث الذّمّاري³ .
- محمد بن الحسن أبو جعفر الرّؤاسي الكوفي⁴ .
- العباس بن الفضل⁵ .
- عثمان بن سعيد المصري الملقب ب: بورش⁶ .
- أيوب بن المتوكل الأنصاري⁷ .
- يحيى بن المبارك اليزيدي⁸ .
- عبد الله بن يزيد أبو عبد الرحمان القرشي⁹ .
- محمد بن سعيد بن عمران الكوفي¹⁰ .
- محمد بن سعدان الكوفي النحوي¹ .

-
- 1 - المصدر نفسه : 199 / 1 .
 - 2 - المصدر نفسه : 298 / 2 .
 - 3 - المصدر نفسه : 368 / 2 وهو تلميذ عبد الله بن عامر قارئ أهل الشام ، له اختيار في القراءة خالف فيه ابن عامر .
 - 4 - المصدر نفسه : 116 / 2 .
 - 5 - المصدر نفسه : 1 / 489 و 381 .
 - 6 - المصدر نفسه : 1 / 502 أحد رواة قراءة نافع المشهورين ، له اختيار خالف فيه نافعاً .
 - 7 - المصدر نفسه : 172 1 .
 - 8 - المصدر نفسه : 2 / 375 أخذ القراءة عن أبي عمرو البصري ، وهو الذي خلفه بالقيام بها ، وله اختيار اختيار خالف فيه أبا عمرو في حروف يسيرة .
 - 9 - المصدر نفسه : 1 / 463 .
 - 10 - المصدر نفسه : 2 / 144 له اختيار معروف ، وكان قد اختار من رواية خلف وخلاد - راويي حمزة الزيات - رواية يُقرئُ بها .

- أحمد بن حنبل² .
- إبراهيم بن زاذان³ .
- أحمد بن الصباح بن أبي سرح⁴ .
- عبد الرحيم بن حبيب البغدادي⁵ .
- نُصَيْرُ بن يوسف النحوي⁶ .
- هارون بن يزيد الفارسي⁷ .
- أبو عبيد القاسم بن سلام⁸ .
- محمد بن عيسى بن إبراهيم بن رزين⁹ .
- سهل بن محمد بن عثمان أبو حاتم السجستاني¹⁰ .

-
- 1 - المصدر نفسه : 143 / 2 .
 - 2 - المصدر نفسه : 112 / 1 .
 - 3 - المصدر نفسه : 14 / 1 .
 - 4 - المصدر نفسه : 63 / 1 .
 - 5 - المصدر نفسه : 381 / 1 .
 - 6 - المصدر نفسه : 340 / 2 أخذ القراءة عرضاً عن الكسائي ، وهو من جملة أصحابه وعلمائهم .
 - 7 - المصدر نفسه : 348 / 2 .
 - 8 - المصدر نفسه : 18 / 2 قال ابن الجزري : (له اختيار وافق العربية والأثر) ، وقد دوّن أبو عبيد اختياره في كتابه الذي ألفه في القراءات ، وهو كتاب مفقود وردت الإشارة إليه في بعض المصادر، انظر كتاب جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن السلام في علوم القراءات وتحقيق اختياره في القراءة أحمد بن سالم السلوم دار ابن حزم بيروت لبنان الطبعة الأولى ، سنة 1427 هـ / 2006 م : 229 .
 - 9 - المصدر نفسه : 223 / 2 قال ابن الجزري عنه : (إمام في القراءة كبير ، مشهور ، له اختيار في القراءة أوّل وثان .. و صنف كتاب الجامع في القراءات) .
 - 10 - المصدر نفسه : 148 / 1 قال ابن الجزري : (إمام البصرة في النحو والقراءة واللغة والعروض .. وكان إمام جامع البصرة ، وله تصانيف كثيرة ، وأحسبه أول من صنف في القراءات .. وله اختيار في القراءة رويناه عنه ولم يخالف مشهور السبعة إلا في قوله في آل عمران: ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴾ (الآية : 120)

- محمد بن جرير أبو جعفر الطبري¹ .

مقياس الاختيار

من خلال النظر والمتابعة لأقوال ونصوص من اشتهروا بالاختيار من الأئمة والقراء يتبين أن هناك جملة من المعايير والأسس التي بنيت عليها اختيارات هؤلاء الأئمة ، وقد اختصرها الأستاذ " محمد بالوالي في النقاط التالية :

- 1- النقل عن الأئمة .
- 2- موافقة العربية .
- 3- موافقة المصحف .
- 4- كثرة القراء .
- 5- قوة الوجه في العربية .
- 6- الميل إلى قراءة أهل الحرمين (مكة والمدينة) ولا سيما إذا كان معهم غيرهم .
- 7- أن تكون القراءة أصح في التأويل .
- 8- الاعتماد على القرآن .
- 9- الاعتماد على الحديث² .

ثم نبه إلى أن هذه الأسس ليس من الضروري أن تجتمع في كل اختيار ، ولكن لا بد أن يتوفر كل اختيار على الحد الأدنى من المعايير التي تجعله مقبولاً .
علماً أن الحد الأدنى ليس محل اتفاق بين الأئمة بل إن ماهية بعض الأسس ليست كذلك محل اتفاق³ .

ولا شك أن المعول عليه ، والذي لا اختلاف فيه بين أئمة الأمة أن الأساس في الاختيار

¹ - المصدر نفسه : 106 / 2 و 72 / 1 .

² - الاختيار في القراءات : 143 - 144 .

³ - المصدر نفسه : 144 .

بين القراءات والروايات والطرق والوجوه وقبل الحديث عن أي مقياس هو أن تتوفر الشروط الثلاثة للقراءة الصحيحة المتواترة من (تواتر ، وموافقة المصحف ولو احتمالاً ، وموافقة وجه من وجوه اللغة العربية)¹.

فإذا توفرت هذه الشروط كانت المقاييس الأخرى من باب التفضيل ، والبحث عن التيسير ، والالتزام بالأشهر والأصح في التأويل .. وكل ذلك اجتهاد لا يخرج عن دائرة الجواز ، ولا يتجاوز النص والإجماع .

¹ - النشر في القراءات العشر : 44 / 1 .

الفصل الثاني :

اختيارات ابن الجزري بلفظ :

الاختيار

وفيه المباحث الآتية

- المبحث الأول : اختياراته في المدود .
- المبحث الثاني : اختياراته في المقطوع والموصول .
- المبحث الثالث : اختياراته في بعض الحروف والكلمات .
- المبحث الرابع : اختياراته في المخارج والرسم والسكت وغيرها .

تمهيد :

لما كان مدلول الاختيار في العلوم والمعارف عموماً ، وفي علم القراءات خاصة يعني مجموع الآراء التي مال إليها الباحث أو العالم أو المجتهد ورجحها دون سواها لما ثبت عنده من أدلة وشواهد وقرائن تدعم رأيه وترجح كفة ما اختاره .

كان لابد من التذكير والتنويه بأن الآراء المختارة قد يُعبّر عنها بعدة صيغ مختلفة ، منها ما يكون واضح الدلالة ، صريح العبارة ، ومنها ما دون ذلك .

وابن الجزري في كتابه : النشر في القراءات العشر قد حوى اختيارات عديدة ، فبعضها جاء بلفظ : الاختيار وما يتصرف عنه ، وهي قليلة معدودة ، و اختيارات أخرى وردت بغير هذا اللفظ ، وهي كثيرة معلومة .

وفي هذا الفصل فصلنا القول وخصصناه لاختياراته التي وردت في كتابه بلفظ : اختار وما تصرف عنه .

المبحث الأول : اختياراته في المد والقصر

لقد كانت لابن الجزري اختيارات واضحة وصريحة في باب المدود كاختياره في المد اللازم ومد التعظيم وغيرها ، وبيان هذه الاختيارات كالتالي :

المطلب الأول : اختياره في المد اللازم

المد اللازم : هو أن يأتي بعد حروف المد ساكن لازم وصللاً ووقفاً في كلمة أو حرف من الحروف المقطعة ، ويقال له مدُّ العدل لأنه يعدل حركة ، ومن أمثله : دآبة¹ ، صآحة¹ . فمن القراء من ذهب إلى أنه يمدُّ أقلّ من ستّ حركات أي دون الإشباع .

فقد نقل حامد بن علي بن حسنويه² نقلاً عن أبي بكر بن مهران¹ حيث قال : (والقراء مختلفون في مقداره ، فالحققون يمدون على قدر أربع ألفات ، ومنهم من يمد على قدر ثلاث

¹ - قال ابن الجزري في جزريته :

فلازمٌ إن جاء بعد حرفٍ مد ساكن حاليين وبالطول يُمدّ .

وهذا المد إما أن يكون في كلمة أو في أحد الحروف المقطعة ، وكل منهما إما منقل أو مخفف ، وعليه فقد قسمه العلماء المتأخرون إلى أربعة أقسام هي :

- المد اللازم الحرفي المخفف : ويكون في ثمانية حروف في فواتح السور المجموعة في عبارة : (نقص عسلكم) ، كاللام من (ألر) والكاف والعين والصاد من (كهيعص) وقاف (ق) ونون (ن) ، وسين (طسن) ، و (يس) و (حم - عسق) .

- المد اللازم الحرفي الثقيل : وهو أن يوجد حرف من فواتح السور، هجاؤه ثلاثة أحرف أو وسطها حرف ساكن ، فإذا أدغم هذا الحرف الثالث الساكن بما بعده كان لازماً مثقلاً، نحو: مد اللام في (الم) .

- المد اللازم الكلمى المخفف : وهو ما كان فيه حرف المد مع ساكن مظهراً في كلمة نحو : (محيآي) .

- المد اللازم الكلمى الثقيل : وهو ما كان فيه حرف المد مع ساكن مدغماً في كلمة واحدة نحو : (حآدّ) ، (بتمآسا) .

أنظر : متن الجزرية ابن الجزري بيت رقم : 70 ، وشرح الوجيز على المقدمة الجزرية غـائم قدوري حمد ، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي ، جـدة السعودية، الطبعة الأولى سنة 1430 هـ / 2009 م :

106 - 107 ، و جهد المقل المرعشي ، تحقيق سالم قدوري الحمد ، دارعمار ، المملكة الأردنية الطبعة الثانية

سنة : 1429 هـ / 2008 م : 218 ، النشر في القراءات العشر : 314 / 1 .

² - هو حامد بن علي بن حسنويه ، أبو الفخر الجاحاني القزويني ، مؤلف كتاب : حلية القراء وزينة الإقراء ، إمام بارع أتى في كتابه هذا بفوائد وأسند القراءات عن أبي بكر محمد بن حامد الأصبهاني ، وروى كثيراً من كتب القراءات

وذهب جمهور القراء إلى مدّه مدّاً مشبّعاً .
ومنهم ابن الجزري رحمه الله تعالى حيث قال : (فإن القراء يجمعون على مده مشبّعاً قدراً واحداً
من غير إفراط لا أعلم بينهم في ذلك خلافاً سلفاً ولا خلفاً)² .
وقال في التحبير : (اتفقوا على مدّه مشبّعاً نحو : الضالين³ وأتجاجوني⁴ وألم⁵ ون⁶ وحم⁷
قدراً واحداً)⁸ .
وهو ما نصّ عليه في طبيته⁹ .
إلا أنّ الجمهور الذين أجمعوا على إشباع المد اللازم اختلفوا في تعيين هذا القدر المجمع عليه على
ثلاثة مذاهب :

ففریق ذهب أنّه : دون ما مُدّ للهمز كما أشار إليه الأستاذ العلامة أبو الحسن السخاوي في
قصيدته بقوله:

والمد من قبل المسكن دون ما قد مد للهمزات باستيقان¹⁰
يعني أنه دون المراتب وفوق التوسط)¹¹ .

1 - تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع : ابن بليمة ، تحقيق سبيع حمزة حـاكمي ، دار البقعة ،
جدة السعودية الطبعة الأولى سنة 1409 هـ / 1988 م : 26 ، وعبارته هي : (وكذلك بمدون - أي القراء -
هذه الألف إذا جاء بعدها حرف مشد ساكن نحو : يوأذون و يآذون والصفات والصّاحة ..) .

2 - النشر : 318 / 1 .

3

4

5

6

7

8 - تحبير التيسير في القراءات العشر : ابن الجزري ، تحقيق أحمد محمد مفلح القضاة ، دارالفرقان - الأردن / عمان ،
الطبعة الأولى ، سنة 1421 هـ / 2000 م : 208 .

9 - قال ابن الجزري في طبيته النشر في البيت رقم : 174

وأشبع المدّ لساكينٍ لزم

10 - المنظومة السخاوية : 08 .

11 - النشر : 318 / 1 .

أي طول مد عاصم لا حمزة¹ .

وذهب فريق : فقالوا هو أطول ما مُدَّ للهمز ، أي إطلاق تمكين المد فيه ، ومن أصحاب هذا الفريق مكّي القيسي² .

وذهب فريق ثالث إلى قول : يمد قدر ما مُدَّ الهمز أي بالإشباع ، و إليه ذهب الداني³ .

واختار ابن الجزري رأي الجمهور بتمده مدا مشبعا حيث قال :

(لا أمنع التفاوت في المد اللازم على ما قدمت إلا أني أختار ما عليه الجمهور)⁴ .

هذا كلامه بحرفه في النشر .

أما في التمهيد فقال : (واختياري التفعيل ، ففي نحو (أتجأوني) و (هاتين) مذهب أبي عمرو ، وفيما سكونه لازم غير المشدد نحو (ن - م - س - ل -) في فواتح السور مذهب مكّي ، وفيما سكونه عارض للوقف نحو (نستعين) و (كارهون) أنصار مذهب السخاوي)⁵ .

وعليه فيمكن تحصيل اختيار ابن الجزري في المد اللازم أنه : الإشباع بتمده ست حركات كمنهـب الحققين .

1 - التمهيد في علم التجويد : ابن الجزري ، تحقيق غانم قدوري حمد ، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان الطبعة الأولى سنة 1421هـ/2001م : 174 .

2 - النشر : 318 / 1 ، التمهيد : 174 .

3 - التمهيد : 174 وجامع البيان في القراءات السبع أبو عمرو الداني جامعة الشارقة - الإمارات الطبعة الأولى ، 1428 هـ / 2007 م : 481 .

4 - النشر : 334 / 1 .

5 - التمهيد : 174-175 .

المطلب الثاني : اختياره مد التعظيم

من أسباب المد الزائد عند القراء : السبب المعنوي ، إذ يقصد به المبالغة في النفي للتعظيم ، وهو سبب قوي ومقصود عند العرب¹ .
ومن أنواعه : مد التعظيم.

والذي يعني : أن تمدَّ حرف المدَّ " الألف " إذا جاء بعده لفظ (إله) .
والمدُّ هنا مقداره أربع حركات ، وهو التوسط² ، لقصور سببه عن الهمز .
ومحلُّه (لا) النافية للجنس الواردة في كلمة التوحيد خاصة نحو (لا إله إلا الله) و (لا إله إلا هو) و (لا إله إلا أنت)³ .
ويسمى : مد المبالغة .

¹ - إتخاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر : عبد الغني الدمياطي ، تحقيق أنس مهرة دار الكتب العلمية - لبنان الطبعة الثالثة، 2006م / 1427هـ : 59 .

² - انظر شرح طيبة النشر في القراءات العشر : الثَّوَيَّرِي ، تحقيق الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى ، سنة 1424 هـ / 2003 م : 174 / 2 - 175 ، والهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر : محمد سالم محيسن دار الجليل - بيروت الطبعة الأولى سنة 1417 هـ / 1997م 174 / 1

³ - سورة محمد : 19 و الحشر : 22 والأنبياء : 87 .

قال ابن مهران في كتاب المدات : (إنما سمي مد المبالغة لأنه طلب للمبالغة في نفي إلهية¹ سوى الله سبحانه ، وهذا معروف عند العرب لأنها تمد عند الدعاء وعند الاستغاثة وعند المبالغة في نفي شيء ، ويمدون ما لا أصل له بهذه العلة ، والذي له أصل أولى وأحرى)² .
فمذهب العرب المدُّ مبالغة ، وإن لم يكن في الكلمة مدًّا .

وقد ورد مد التعظيم عن أصحاب القصر في المنفصل وهم : قالون³ ، والأصبهاني عن ورش ، وعن أبي عمرو من روايته ، وعن يعقوب ، وعن هشام من طريق الحلواني ، وعن حفص من طريق عمرو⁴ .

ومن العلماء الذين ورد عنهم المدُّ للتعظيم : أبوبكر بن مهران ، وأبو القاسم الهذلي⁵ ، وعبد الكريم الطبري وغيرهم .

قال ابن الجزري رحمه الله تعالى : (ونص على ذلك أبو معشر الطبري وأبو القاسم الهذلي وابن مهران والجاجاني وغيرهم ، وقرأت به من طريقهم وأختاره)⁶ .

¹ - أصل كلمة الألوهية أو الإلهية أو الإلاهة في لغة العرب : المعبود ، لأن كلمة " إله " مشتقة من إله يأله إلهة وألوهة بمعنى العبادة ، فالإله هو المعبود وعليه فالألوهية والإلهية كلاهما مشتقان من الفعل إله ، وهي صفة ثابتة لله عز وجل من اسمه (الله) واسمه (الإله) فلا فرق بينهما أيضا في المعنى الشرعي كما هو المعنى اللغوي أنظر بدائع الفوائد : ابن القيم ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان 1 / 116 ولسان العرب : 12 / 467 - 469 .

² - النشر : 1 / 321 المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية : ملا محمد القارئ ، مكتبة ومطبعة مصطفى البلي الحلبي وأولاده مصر الطبعة الأخيرة سنة 1367 هـ / 1948 م : 56 - 57 .

³ - لكن قال الأزميري : (وليس لنافع المدُّ للتعظيم في قوله تعالى : ﴿ لَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ سورة محمد الآية 19 / من

غاية ابن مهران ، وإنما هو لابن كثير فقط ، ولا من تلخيص أبي معشر ، وإنما هو لابن كثير ويعقوب فقط) .
تحريير النشر : محمد الأزميري ، تحقيق خالد السعيد أبو الجود ، دار أضواء السلف ، الرياض المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى سنة 1428 هـ / 2008 م : 64 .

⁴ - النشر : 1 / 321 .

⁵ - يوسف بن علي بن جبارة ، أبو القاسم الهذلي البسكري ، الأستاذ الكبير ، الرحال والحوال من أجل العلم ، طاف البلاد في طلب القراءات ، وتجاوز شيوخه الثلاثمائة شيخا وكان مقدما في النحو والصرف وعلل القراءة من مؤلفاته : الكامل والوجيز والهادي مات سنة : 465 هـ . غاية النهاية : 2 / 297 - 290 .

⁶ - النشر : 1 / 345 .

وقال في التقريب : (وقد مدّه لهذا المعنى جماعة عمن روى قصر المنفصل كالطبري وأبي معشر والهذلي وابن مهران وغيرهم ، وبه قرأت من طريقهم عن أصحاب القصر ، وهو حسن وإياه أختار)¹ .
وأشار إليه في طيبته فقال :

والبعضُ للتعظيم عن ذي قصرٍ مدٌ²

وعليه يكون ابن الجزري رحمه الله ممن اختار مد التعظيم كما نصّ على ذلك .
وحجته في ذلك ما كان عليه سلف الأمة من استحباب مد الصوت بـ : (لا إله إلا الله) ،
حيث قال رحمه الله تعالى : (وقد استحَب العلماء المحققون مد الصوت بلا إله إلا الله إشعاراً بما
ذكرناه وبغيره)³ .

كما استند ابن الجزري إلى رأي الشيخ محي الدين أبي زكريا النووي رحمه الله تعالى الذي نقل
قوله من كتاب الأذكار حيث قال فيه : (ولهذا كان المذهب الصحيح المختار استحباب مد
الذاكر قوله (لا إله إلا الله) لما ورد فيه من التدبر)⁴ .
وهذه حجة ثانية اعتمد عليها ابن الجزري في مد التعظيم أنّها تعين على تحقيق التدبر كما ذكر
النووي .

وهكذا يتبين أن مد التعظيم قد اختاره ابن الجزري واستحسنه العلماء ونص عليه الفقهاء
وثبت روايةً لا نصاً⁵ .

¹ - تقريب النشر في القراءات العشر : ابن الجزري ، دار الكتب ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ، سنة 1433
هـ 2002م : 53 .

² - منظومة طيبة النشر بيت رقم : 165 .

³ - النشر : 1 / 345

⁴ - الأذكار : لنووي ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان سنة 1414
هـ / 1994 م : 13 / 1 .

⁵ - ذكر ابن الجزري رحمه الله أنه قد روي في مد التعظيم حديثين مرفوعين أحدهما عن ابن عمر : ((من قال لا إله إلا
إلا

الله ومد بما صوته أسكنه الله دار الجلال داراً سمي بها نفسه : فقال ذو الجلال والإكرام ، ورزقه النظر إلى وجهه)) ،
والآخر عن أنس : ((من قال لا إله إلا الله ومهدا هدمت له أربعة آلاف ذنب)) . وأشار إلى ضعفهما ، وفي

فلم يثبت نصاً لأن الأحاديث التي وردت في فضل مد التعظيم ضعيفة واهية لكن القراءة به ثبتت رواية عند الأئمة والقراء ، كما استحسناه لما فيه من زيادة التعظيم لاسم الله سبحانه تعالى .

المبحث الثاني : اختياراته في المقطوع والموصول

من اختيارات الإمام ابن الجزري الصريحة والتي جاءت بلفظ : (اختار) اختياراته في باب المقطوع والموصول ومنها : اختياره في قراءة (أَيَّا مَا) ، و (ما ل) ، (ويكأنه ..

المطلب الأول : اختياره في قراءة (أَيَّا مَا)

من أحكام القراءات : المفصول والموصول¹ .

ففي هذا الباب وقع اختلاف بين أهل الأداء في بعض الكلمات منها :

حيث أهل الأداء في وصل المقطوع رسماً في (أَيَّا مَا) التي وردت في قوله تعالى : ﴿ أَيَّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾² .

فجماعة منهم ذهبوا إلى الوقف على (أَيَّا) دون (ما) عن حمزة والكسائي ورويس³ .

الحقيقة هما من الأحاديث الموضوعية والمكذوبة ، أنظر تنزيه الشريعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعية - نور السدين ابن عراق الكناي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، وعبد الله محمد الصديق الغماري دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى، 1399 : 325 / 2 .

¹ - المراد بالمقطوع : الكلمة التي تفصل عما بعدها في رسم المصحف الشريف نحو (أن لن) من قوله تعالى : ﴿ فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ ﴾ سورة الأنبياء الآية : 87 ، فإن كلمة ولن كلمة أخرى .

والمراد بالموصول : الكلمة التي توصل بما بعدها في الرسم كذلك نحو (أن لن) من قوله تعالى : ﴿ أَلَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ﴾ سورة القيامة الآية : 03 ، فالن هنا كلمة واحدة . وفي حالة الوقف - عند القراء - يجب إتباع الرسم في كل من المقطوع والموصول فيوقف على كل من الكلمة الأولى والثانية في المقطوع ، ولا يوقف إلا على الكلمة الثانية في الموصول وجوباً للاتصال الرسمي ولا يجوز فيه الفصل إلا برواية صحيحة .

انظر هداية القارئ : 415 ، أحكام قراءة القرآن الكريم الحصري المكتبة المكية ودار البشائر : 266 .

² - سورة الإسراء الآية : 110 .

³ - أمّا ابن شريح فقد ذكر الخلاف فقط عن حمزة والكسائي دون غيرهما ، وأمّا ابن غلبون فزاد الخلاف عن رويس دون غيرهم . أنظر الكافي في القراءات السبع ابن شريح تحقيق جمال الدين محمد شرف دار الصحابة للتراث طنطا مصر سنة

وهو مذهب أبي عمرو الداني وابن غلبون ، وابن شريح وغيرهم¹ .
وجماعة أخرى منهم لم يتعرضوا إلى ذكر المسألة أصلاً بوقف أو ابتداء ، أو قطع أو وصل وهو
مذهب الجمهور كالمهدوي² والمكي من المغاربة .
وكأبي معشر والأهوازي³ من المصريين والشاميين ، وكابن مهران وابن سوار⁴ من العراقيين⁵ .

-
- 1427هـ / 2006م : 128 والتذكرة في القراءات الثمان ابن غلبون تحقيق أيمن سويد الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم جدة السعودية الطبعة الأولى سنة 1412هـ / 1991م : 2/ 408 .
- 1 - التيسير في القراءات السبع أبو عمرو الداني تحقيق أوتو تريزل دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة الثانية، سنة 1404هـ / 1984م : 16 / 1 ، التذكرة : 410 ، الكافي : 128 .
- 2 - أحمد بن عمار بن أبي العباس الإمام أبو العباس المهدي بنسبه إلى المهدي بالمغرب أستاذ مشهور ، وألف تأليف منها : التفسير المشهور والهداية في القراءات السبع ، توفي بعد 430هـ غاية النهاية : 92 / 1 .
- 3 - الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز الأستاذ أبو علي الأهوازي شيخ القراء في عصره و إمام كبير محدث، ولد سنة 362هـ بالأهواز، وقرأ بها وتعلم على شيوخ عصره ، ثم قدم دمشق واستقر فيها وأخذ القراءات والروايات عن شيوخها ، وأصبح له فيها وجهة ومقامة ، توفي سنة : 446هـ غاية النهاية : 222 / 1 .
- 4 - أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر بن سوار الأستاذ أبو طاهر البغدادي الحنفي صاحب كتاب : المستنير في القراءات العشر ، إمام كبير محقق ثقة ، توفي سنة : 496هـ غاية النهاية : 86 / 1 .
- 5 - أنظر :
- المهجع في القراءات الثمان سبط الخياط دراسة وتحقيق الطالبة وفاء عبد الله قزمار إشراف الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شليبي بحث مقدر لنيل درجة الدكتوراة في اللغة العربية بجامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 1404هـ : 601 .
- التبصرة في القراءات العشر مكي بن أبي طالب القيسي تحقيق محمد غوث الندوي دار السلفية الهند الطبعة الثانية سنة 1402هـ / 1982م : 567 .
- السبعة في القراءات ابن مجاهد تحقيق شوقي ضيف دار المعارف مصر الطبعة الثانية سنة 1400هـ : 387 .
- الغاية في القراءات العشر ابن مهران تحقيق جمال الدين محمد شرف دار الصحابة للتراث طنطا مصر سنة 2003م : 94 .
- إرشاد المبتدئ وتذكرة المنتهي أبي العز القلانسي تحقيق جمال الدين محمد شرف دار الصحابة للتراث طنطا مصر سنة 2003م : 127 .
- العنوان في القراءات السبع أبي طاهر دراسة وتحقيق الطالب عبد المهيمن طحان إشراف الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شليبي رسالة بحث مقدمة لنيل درجة الماجستير في الكتاب والسنة بجامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 1403هـ : 405 .

وعلى مذهب الجمهور : لا يكون في الوقف عليها خلاف بين الأئمة القراء ، وامتناع الخلاف يدل على جواز الوقف على كل منهما : على (أيًا) و على (ما) لأنهما كلمتان انفصلتا رسماً كسائر الكلمات المنفصلة¹ .

وهو اختيار ابن الجزري رحمه الله تعالى وقد عبّر عنه بآته : (الأقرب إلى الصواب ، وهو الأولى بالأصول ، وهو الذي لا يوجد عن أحد منهم نصّ بخلافه)² .

وقال في موضع آخر من كتابه النشر مؤكداً اختياره باللفظ قائلاً : (فظهر أنّ الوقف جائز لجميعهم على كل من كلمتي (أيًا) و(ما) كسائر الكلمات المفصولات في الرسم ، وهذا الذي نراه ونختاره ونأخذ به تبعاً لسائر أئمة القراء)³ .

على أنّ ابن الجزري رحمه الله قد تتبع نصوص العلماء فلم يجد ما يخالف ما اختاره وأقرّه ، ولا سيما في هذا الموضع .

ومن النصوص التي نظر فيها والتي ثبتت الوقف فيها على (أيًا) :

- ما رواه ابن الأنباري⁴ عن ابن سعدان⁵ قال : كان حمزة وسليم يقفان جميعاً على (أيًا) ، ثم قال ابن سعدان : والوقف الجيد على (ما) لأن (ما) صلة لـ (أي) ⁶ .

- المستنير في القراءات العشر ابن سوار تحقيق جمال الدين محمد شرف شرف دار الصحابة للتراث طنطا مصر سنة 2003م : 315 .

- تلخيص العبارات : 112 .

- التجريد : 503 .

1 - النشر : 145 / 2 .

2 - النشر : 145 / 2 .

3 - النشر : 146 / 2 .

4 - محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن أبو بكر بن الأنباري ، البغدادي الإمام الكبير والأستاذ الشهير ، كان ثقة صدوقاً حافظاً ، وكان زاهداً متواضعاً في مَن مؤلفاته : الوقف والابتداء والبياض توفي سنة 328 هـ ببغداد غاية النهاية : 231 / 2 .

5 - محمد بن سعدان أبو جعفر الضرير الكوفي النحوي ، إمام كامل، له اختيار في القراءات لم يخالف فيه المشهور، ثقة عدل ، قيل : صنف في العربية والقراءات ، ومنها : الجامع والمجرد وغيرهما ، أخذ القراءة عرضاً عن سليم عن حمزة ، وعن يحيى بن المبارك البيهقي وعن إسحاق بن محمد المسيبي، مات سنة : 231 هـ غاية النهاية : 496 / 1 .

6 - إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ابن الأنباري تحقيق محي الدين عبد الرحمان رمضان مطبوعات مجمع اللغة

- وكذلك نص قتيبة عن الكسائي : حيث قال الداني : .. حدثنا قتيبة قال : كان الكسائي يقف على الألف من (أَيًّا)¹ .
- قال الداني على إثر ذكر هذه الرواية في جامعه : (والنص عن الباقيين معدوم في ذلك ، والذي نختاره في مذهبهم الوقف على (ما) ، وعلى هذا يكون حرفاً زيد صلة للكلام ، فلا يفصل من (أي) .
- قال : وعلى الأول يكون اسماً لا حرفاً ، وهي بدل من (أي) فيجوز فصلها وقطعها منها)² . وانطلاقاً من هذه النصوص والروايات التي بلغت ابن الجزري ونظر فيها كانت محصلة النظر والتحقيق الآتي :
1. أن النصوص التي فيها الوقف على (أَيًّا) محصورة فقط في حمزة والكسائي معدومة في غيرهما .
 2. أن اختيار الداني - وهو شيخ ابن الجزري - الوقف على (ما) من أجل كون (ما) صلة لا غير .
 3. الوقف على (ما) لا يعني عدم جواز الوقف على (أَيًّا) لأهمها مفصولان رسماً ، ولا فرق بينه وبين ﴿ مَثَلًا مَّا ﴾³ و ﴿ أَيِّنَ مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ ﴾⁴ و ﴿ أَيِّنَ مَا كُنْتُمْ تُشْرِكُونَ ﴾⁵ فالكل من المفصولات رسماً .
- ولذلك كان اختيار ابن الجزري هو جواز الوقف على كل منهما على (أَيًّا) ، وعلى (مَّا) وفق ما ذكر من اعتبارات وروايات .

العربية بدمشق سنة 1291هـ / 1971م : 331 / 1 .

1 - جامع البيان : 377 .

2 - جامع البيان : 377 .

3 - سورة البقرة الآية : 26 .

4 - سورة الأعراف الآية : 37 .

5 - سورة غافر الآية : 73 .

المطلب الثاني: اختياره في القراءة بالوقف على (ما) من كلمة (مَالِ)

وقد وردت (مَالِ) في أربعة مواضع وهي :

﴿ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْفَؤْمِ ﴾¹ ، و ﴿ مَالِ هَذَا الْكِتَابِ ﴾² ، و ﴿ وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ ﴾³ ، و ﴿ فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾⁴ .

واختلف أهل الأداء في الوقف على (ما)⁵ .

فذهب الجمهور إلى الوقف على (ما) : رواية عن أبي عمرو البصري باتفاق ، والكسائي باختلاف بينهم⁶ ، وزاد بعضهم عن يعقوب ، وعن ورش⁷ ، وعن رويس⁸ .

¹ - سورة النساء الآية : 78 .

² - سورة الكهف الآية : 39 .

³ - سورة الفرقان الآية : 07 .

⁴ - سورة المعارج الآية : 36 .

⁵ - إذا جاز الوقف على (ما) أو على (اللام) عند ضيق نفس أو عند امتحان أو غير ، فإنه لا يجوز الابتداء باللام في

المواضع الأربعة ، بل يتعين الابتداء بـ : (ما) ، انظر أحكام قراءة القرآن العظيم للحصري : 284 .

⁶ - جامع البيان : 376 ، التجريد : 391 ، الإرشاد : 76 ، المستنير : 249 ، الكافي : 84 ، التلخيص : 246 .

⁷ - انظر الجامع في القراءات العشر وقراءة الأعمش رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه للطالب : عبد الرحمان العبيسي ، تحت إشراف مصطفى أبوبال ، جامعة أم القرى ، قسم القراءات ، المملكة العربية السعودية ، سنة : 1434 هـ : 318 .

⁸ - الكفاية الكبرى في القراءات العشر لأبي العز مراجعة وتعليق جمال الدين محمد شرف ، دار الصحابة للتراث بطنطا مصر الطبعة الأولى سنة 2003م : 152 .

وأصحاب هذا الفريق هم : الجمهور من المغاربة والمصريين والشاميين والعراقيين : كالداني ، وابن الفحام ، وأبي العز وغيرهم .
قال ابن الجزري رحمه الله :

(وأما الوقف على (ما) عند هؤلاء فيجوز بلا نظر عندهم على الجميع ، للانفصال لفظاً وحكماً ورسماً ، وهذا هو الأشبه عندي بمذاهبهم ، والأقيس على أصولهم)¹ .
وهو ما اختاره رحمه الله تعالى حيث قال : (وهو الذي اختاره أيضاً وأخذ به فإنه لم يأت عن أحد منهم في ذلك نص يخالف ما ذكرنا)² .

وذهب غيرهم من القراء إلى الوقف على (اللام) ، إذ لم تذكر الروايات ، ولا كتب المؤلفين خلافاً عن أحد القراء في الوقف على غيرها³ .
وعند هؤلاء اللام في (مَالِ) لام جر وقد كتبت مفصولة عما بعدها .
وذلك يحتمل أمرين :

الأول : الوقف عليها كما كتبت لجميع القراء إتباعاً للرسم ، حيث لم يأت فيها نص .
قال ابن الجزري : (وهو الأظهر قياساً)⁴ .

الثاني : ألا يوقف عليها من أجل كونها لام جر ، ولام الجر لا تقطع ما بعدها .
وهكذا يتبين اختيار ابن الجزري رحمه الله تعالى في مسألة الوقف على (مَالِ) في المواضع السابقة الذكر ، فهو يرى جواز الوقف على الوجهين أي الوقف على (ما) وعلى (اللام) .
صرح بأخذه للوجه الأول وذكر بأنه اختياره .

¹ - النشر : 147 / 2 .

² - النشر : 146 / 2 .

³ - احتج ابن الجزري لأصحاب هذا القول القائلين بالوقف (اللام) بأن كتب المؤلفين فيالقراءات والروايات لم تذكر خلافاً خلافاً

في المسألة ، من أمثال أبي محمد مكي القيسي ، وابن بليمة ، أبي طاهر ، وابن غلبون ، وابن مهران وغيرهم ، وهو ما يفهم منه - عند ابن الجزري - أنهم ممن لا يذهبوا مذهب الوقف على (ما) أنظر النشر : 147 / 2 .

⁴ - النشر : 146 / 2 .

ورغم تصريجه بالأخذ والاختيار لأحد الوجهين إلا أنه كان مدافعاً ومناصرًا للوجهين ، وأهما قد ثبتا عن القراء والرواة بالنص وبالقياس وبالنظر فيشيرُ ابن الجزري قائلاً :
(فأما الكسائي : فقد ثبت عنه الوقف على (ما) وعلى (اللام) من طريقين صحيحين ، وأما أبو عمرو البصري : فجاء عنه بالنص على الوقف على (ما) أبو عبد الرحمن وإبراهيم ابنا اليزيدي

قال ابن الجزري : (وذلك لا يقتضي أن لا يوقف على (اللام) ولم يأت من روايتي الدوري والسوسي في ذلك نص)¹ ، وكل ذلك قياس منه - ابن الجزري - ونظر .
عن ورش : قال إسماعيل النحاس² : كان أبو يعقوب³ صاحب ورش يعني الأزرق يقف على (فمال) ، (وقالوا مال) وأشباهه كما في المصحف ، وكان عبد الصمد⁴ يقف على (فما) ويطرح اللام⁵ .

قال ابن الجزري : (فدل هذا على جواز الوجهين جميعاً عنه)⁶
- كما اعتمد رحمه الله على كلام شيخه الداني القائل : (وليس عن الباقيين في ذلك نص سوى ما جاء عنهم من إتباعهم لرسم الخط عند الوقف .

¹ - النشر : 147 / 2 .

² - إسماعيل بن عبد الله بن عمرو بن سعيد بن عبد الله أبو الحسن النحاس ، شيخ مصر ، محقق ثقة كبير جليل ، قرأ على الأزرق صاحب ورش وهو أجل أصحابه توفي سنة بضع وثمانين ومائتين .
غاية النهاية : 465 / 1 .

³ - يوسف بن عمرو بن يسار أبو يعقوب المدني ثم المصري المعروف بالأزرق ، ثقة ، محقق ضابط ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن ورش وهو الذي خلفه في القراءة والإقراء بمصر روى القراءة عنه عرضاً إسماعيل بن عبد الله النحاس توفي في حدود 240 هـ .
غاية النهاية : 402 / 2 .

⁴ - عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة أبو الأزهر العتقي المصري ، صاحب الإمام مالك راوٍ مشهور بالقراءة متصدر ثقة ، أخذ القراءة عرضاً عن ورش ، مات في رجب سنة : 231 هـ .
غاية النهاية : 389 / 1 .

⁵ - جامع البيان : 816 / 2 - 817 .

⁶ - النشر : 147 / 2 .

قال : وذلك يوجب في مذهب من روي عنه أن يكون وقفه على (اللام)¹ ورفض منه تضييقه لمراد كلامه : فإن متابعة الرسم منهم تعني الوقف على (اللام) فقط ، فقال رحمه الله : (فما المانع من أنهم يقفون أيضاً على (ما) بل هو أولى وأحرى لانفصالها لفظاً ورسمياً)².

فدل هذا على جواز الوجهين جميعاً عند ابن الجزري رحمه الله تعالى .

من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج قاعدة من قواعد الاختيار والترجيح عند ابن الجزري في باب الموصولات والمفصولات :

فالكلمتان المنفصلتان لفظاً وحكما ورسمياً مثل (ما ل) جاز الوقف على الأولى منها أي الوقف على (ما) لأنها كلمة برأسها لفظاً وحكما ، ولأن الرسم يساعد على الفصل . وهي قاعدة تخص المواضع الأربعة السابقة الذكر دون غيرها .

¹ - جامع البيان : 376 .

² - النشر : 147 / 2 .

المطلب الثالث : اختياره في قراءة ويكأن - ويكأنه

(ويكأن) و (ويكأنه) كلاهما ورد في قوله تعالى : ﴿يَقُولُونَ وَيَكُنَّ اللَّهُ يَسُطُّ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْ لَأَنَّ اللَّهَ عَلِيمًا لَخَسَفَ بَنَاءُ وَيَكُنُّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾¹.

وقد أجمعت المصاحف على كتابتهما كلمة واحدة موصولة .

واختلف في الوقف على هاتين الكلمتين (ويكأن .. ويكأنه) في أي موضع تكون ، وهل هي كلمة واحدة ، أو مركبتان من كلمتين ؟ .

فروى جماعة من أهل الأداء عن الكسائي :

أنه يقف على الياء من (ويكأن - ويكأنه) مقطوعة من الكاف ، هكذا (وَيَ) ، ويتدئ بالكاف (كأن الله - كأنه) على التعجب .

كما رووا عن أبي عمرو البصري : أنه يقف على الكاف مقطوعة من الهمزة هكذا (وَيَكْ) . ويتدئ بالهمزة (أَنَّ اللَّهَ - وَأَنَّه)² .

¹ - سورة القصص الآية : 82 .

² - قال صاحب الإتحاف : (وقف فيهما الكسائي على الياء وافقه الحسن وابن محيصن من المفردة المطوعي، وعن أبي عمرو الوقف على الكاف فيهما وافقه اليزيدي وابن محيصن من المبهج، ووقف الباقون على الكلمة برأسها والابتداء عند

روى ذلك مكّي ، والداني ، وأبي العز ، وسبط الخياط وغيرهم¹ .
وروى بعضهم قول أبي عمرو البصري قوله : (ويكأن الله - ويكأنه : مقطوعة في القراءة
موصولة في الإمام .

قال الداني : وهذا يدل على أنه يقف على الياء منفصلة² .

قال ابن الباذش : (وما روي عن الكسائي كان أشبه بأبي عمرو ؛ لأنها عند الخليل³ وسيبويه⁴
"وي" دخلت على "كأن" التي للتشبيه، فلعل الكسائي أخذ ذلك عن الخليل ، وما روي عن أبي
عمرو كان أشبه بالكسائي ؛ لأنها عند الفراء محذوفة من "ويلك" .

قال سيبويه : " وأما المفسرون فقالوا: { أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ } " ، ولعل أبا عمرو تلقى قول المفسرين
على ما رواه في الوقف على الكاف، مع أنه لا يظهر من قول المفسرين أحد الوجهين، وإنما هو
تفسير المعنى مجردا من أحكام اللفظ)⁵ .

وذهب فريق ثانٍ :

الكسائي ومن معه بالكاف وعند أبي عمرو ومن معه بالهمزة، وما ذكر عن الكسائي وأبي عمرو في ذلك من الوقف
والابتداء حكاية جماعة، وأكثرهم بصيغة التحريض، ولم يذكر ذلك عنهما بصيغة الجزم غير الشاطبي وابن شريح،
والأكثر لم يذكروا في ذلك شيئا فالوقف عندهم على الكلمة بأسرها لاتصالها رسما بالإجماع (إتخاف فضلاء البشر :
142 .

¹ - التبصرة : 625 ، التيسير : 403 ، الإرشاد : 165 ، المبهج : 707 - 708 .

² - جامع البيان : 377 .

³ - الخليل بن أحمد الفراهيدي ، أبو عبد الرحمن من أئمة اللغة والأدب ، وواضع علم العروض ، وهو أستاذ سيبويه النحوي
ولد سنة 100 هـ في البصرة ومات فيها سنة 170 هـ، عاش فقيرا صابرا ، له كتب منها : العين ومعاني الحروف
وجملة آلات والعروض وغيرها الأعلام للزركلي : 314 / 2 .

⁴ - عمرو بن عثمان بن قنبر ، أبو بشر، الملقب سيبويه إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو. ولد في إحدى قرى شيراز في
سنة 148 هـ ، وقدم البصرة ، فلزم الخليل بن أحمد ففاهه. وصنف كتابه المسمى " كتاب سيبويه في النحو، لم يصنع
قبله ولا بعده مثله ، كان أنيقا جميلا، توفي شابا سنة 180 هـ الأعلام للزركلي : 81 / 5 .

⁵ - الإقناع في القراءات السبع ابن الباذش دار الصحابة للتراث : 261 / 1 .

إلى خلاف ذلك ، حيث أنهم لم يذكروا شيئاً من ذلك عن أبي عمرو البصري والكسائي ، يعني الرواية عندهم : الوقف على الكلمتين (ويكأن الله - ويكأنه) بكاملها ، على ما هما في المصحف .

وهو مذهب ابن سوار ، وأبي طاهر ، وابن مهران وغيرهم¹ .

واختيار ابن الجزري رحمه الله تعالى ما ذهب إليه الفريق الثاني الذي يرى بالوقف على الكلمتين بأسرها .

لأنّ هذا الاختيار هو مذهب الجمهور من أهل الأداء ، والقياس الصحيح يدعّمه .

قال رحمه الله تعالى : (وهذا هو الأولى والمختار في مذاهب الجميع اقتداء بالجمهور وأخذاً بالقياس الصحيح)² .

ولعلّ مما يدعم ما اختاره ابن الجزري كون الروايات والنقول التي جاءت عن الإمامين القارئين

أبي عمرو والكسائي ، قد جاءت بصيغة التضعيف والتمريض هكذا (رُوِيَ ..)³ .

كما أن الروايات التي نقلت فيها اضطراب واضح : فقد ثبت أن بعض الروايات من نفس الأسماء تؤكد قراءة الجمهور ، وفي بعضها اختلاف في نسبة الروايات⁴ .

لذلك تمسك ابن الجزري رحمه الله تعالى باختياره لأنه أصل مطرد في كل ما كتب موصولاً ،

مُقعداً قاعدة في الباب : لا يجوز الفصل بوقف إلا برواية صحيحة ، فلا تكفي الرواية فقط ،

بل لا بد من الصحة فيه⁵ .

¹ - العنوان : 477 ، تلخيص العبارات : 134 ، التحريد : 573 ، المستنير : 361 .

² - النشر : 151 / 2 .

³ - التيسير : 403 ، التبصرة : 627 ، الإرشاد : 165 .

⁴ - قال ابن الجزري في النشر عن اليزيدي الذي نقل عن أبي عمرو البصري : (قال أبو طاهر : لا أدري عن أي ولد

اليزيدي ذكره . ثم روى عنه من رواية اليزيدي أنه يقف عليهما موصلتين) النشر : 153 / 2 .

⁵ - النشر : 152 / 2 .

المبحث الثالث : اختياراته في الحروف والكلمات

اختيارات ابن الجزري الصريحة كذلك كانت من نصيب مجموعة من الحروف والكلمات القرآنية وقد قسمتُ بيانها إلى مطلبين أحدهما يخص بعض الكلمات ، وثانيهما يخص بعض الحروف .

المطلب الأول : اختياراته في قراءة بعض الكلمات

من الكلمات التي كان لابن الجزري فيها اختيار صريح وواضح كلمة : كتابيه إني ظننت ، وتأمنا و النبي وغيرها ، وبيان هذه الكلمات كالتالي :

الفرع الأول : اختياره في قراءة كتابيه إني ظننت

وردت في قوله تعالى : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهٗ اِنِّي ظَنَنْتُ اَنْي مُلِقِ حِسَابِيَهٗ ﴾¹ .
وقع فيها الاختلاف عن ورش بين ثلاثة مذاهب² .

¹ - سورة الحاقة الآيات : 19 - 20 .

² - الاختلاف في (كتابيه إني ظننت) يتفرع عنه اختلاف في موضع (ماليه هلك) من نفس السورة حيث اختلف القراء في هذا الأخير بين الإظهار والإدغام :

المذهب الأول :

يرى بإسكان الهاء وتحقيق الهمزة ، لأن هاء السكت لا يلحقها النقل فالأصل فيها الإسكان ، وهو رأي جمهور القراء¹ .

وهو ما ذكره الداني في التيسير حيث قال : (واستثنى أصحاب يعقوب عن ورش من ذلك حرفا واحداً في الحاققة وهو قوله تعالى : كتابيه إني ظننت ، فسكنوا الهاء وحققوا الهمزة بعدها على مراد القطع والاستئناف)² .

وأضاف قائلاً : (وبذلك قرأت على مشيخة المصريين وبه آخذ)³ .

ونسبه قراءةً إلى : أبي الفتح⁴ وابن غلبون⁵ ، والحقاني⁶ .
وهو الذي رجحه الشاطبي وغيره⁷ .

-
- فالذين قالوا في الموضع الأول بقاء السكت وتحقيق الهمزة لزمه الإظهار في (ماله هلك) من أحل أن الأول من المثلين (هاء) سكت ، وهو أن يوقف عليها وقفة لطيفة من غير قطع .
 - ومن قال في الموضع الأول بالنقل لزمه الإدغام في (ماله هلك) وفق القاعدة العامة أي : أن أول المثلين ساكن وليس حرف مد ، والثاني متحرك .

أنظر الروض النظير : 502 ، وهداية القاري إلى كلام الباري : المرصفي دار الصحابة للتراث ، المدينة المنورة : 237 / 1 .

- 1 - النشر : 317 / 1 .
- 2 - التيسير في القراءات السبع للداني : 157 .
- 3 - المرجع السابق : 157 .
- 4 - فارس بن أحمد بن موسى بن عمران ، أبو الفتح الحمصي ، المقرئ الضريز ، أحد الحذاق في القراءات ، قرأ عليه أبو عمرو الداني ، وقال : لم ألق مثله في حفظه وضبطه ، توفي بمصر سنة : 401 هـ ، وله ثمان وستون سنة ، أنظر معرفة القراء الكبار : 1 / 212 .
- 5 - طاهر بن عبد المنعم بن عبيد بن غلبون ، أبو الحسن الحلبي المقرئ ، أحد الحذاق المحققين ، ومصنف التذكرة في القراءات ، أخذ القراءات عن والده ، وبرع في الفن ، قرأ عليه القراءات أبو عمرو الداني ، وقال : لم نر في وقته مثله ، في فهمه وعلمه مع فضله وصدق لهجته ، كتبنا عنه كثيراً ، توفي بمصر سنة : 399 هـ ، غااية النهاية : 339 / 1 ، معرفة القراء : 1 / 207 .
- 6 - جامع البيان في القراءات السبع للداني : 636 / 2 .
- 7 - فقد ذهب الشاطبي رحمه الله إلى أن الإسكان أصح من النقل حيث قال في الشاطبية :

المذهب الثاني :

يرى النقل كسائر الباب ، حيث لم يفرقوا بينه وبين غيره¹ .
وبه قطع غير واحد من طريق الأصبهاني² ، وهو ظاهر نصوص العراقيين له³ .
وهو أحد الوجهين للأزرق من الشاطبية ، والهداية ، والكافي ، والتجريد ، والكامل ، والداني في غير التيسير⁴ .
وهو المقدم عند مكّي القيسي ، وأنّ وجه النقل تركه أحسن وأقوى⁵ .

المذهب الثالث :

سوى بين الوجهين حيث قال بالنقل وتركه .
وهو مذهب أبي العباس المهدي⁶ .

..... وكتابه * * بالإسكان عن ورش أصح تقبلا

- أنظر الشاطبية : 19 ، وإبراز المعاني من حرز الأمان: أبو شامة ، دار الكتب العلمية : 1 / 423 - 424 .
- ¹ - النقل لغة : التحويل . واصطلاحا : تحريك الحرف بحركة الهمز الذي بعده ثم حذف الهمز من اللفظ ، وهو لغة لبعض العرب واختص بكثرته ورش ، بشروط هي :
- أن يكون الحرف المنقول إليه ساكنا - أن يكون صحيحا
 - أن يكون الساكن الصحيح قبل الهمز
 - أن يكون منفصلا عن الهمز في كلمة أخرى .
- أنظر النجوم الطوالع على الدرر اللوامع : 66 .
- ² - محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن شبيب ، أبو بكر الأصبهاني ، المقرئ شيخ القراء في زمانه ، حذق في معرفة حروف نافع ، فكان إمام عصره ، في رواية ورش لم يناعه في ذلك أحد من نظرائه . انظر غاية النهاية : 169 / 2 - 170 ومعرفة القراء الكبار : 1 / 135 .
- ³ - النشر : 1 / 317 .
- ⁴ - الروض النظير : 1 / 502 .
- ⁵ - التبصرة : 309 - 310 ، إبراز المعاني : 1 / 423 .
- ⁶ - النشر : 1 / 317 .

واختار ابن الجزري رحمه الله ما ذهب إليه الجمهور .

حيث قال : (وترك النقل فيه هو المختار عندنا والأصح لدينا)¹ .

محتجاً بأنه الأقوى في العربية ، فهاء السكت حكمها السكون فلا تحرك إلا في ضرورة الشعر على ما فيه من قبح² .

وأما حجته الثانية : أن هاء السكت لا تثبت إلا في الوقف ، فإذا أثبتناها وصلاً تحركت وكانت مخالفة للأصل .

فقال : (وأيضاً فلا تثبت إلا في الوقف فإذا خولف الأصل فأثبتت في الوصل إجراء له مجرى الوقف لأجل إثباتها في رسم المصحف فلا ينبغي أن يخالف الأصل من وجه آخر وهو تحريكها)³ .

ويرجح أيضاً اختيار ابن الجزري ويتقدم عن أصحاب المذهب الثاني القائلين بالـ————نقل في (كتابيه إني) بأمر منها :

- أن النقل في هذا الموضع ضعيف⁴ .
 - وأن رواية عدم النقل أكثر من رواية النقل وهو ما بينه ابن الجزري نفسه في كتابه النشر .
 - وأن هاء السكت في غير القرآن تثبت إذا وقفت وتحذفها إذا وصلت⁵ ، وهي مكتوبة في المصحف " هاء " فلا يوصل لأنه يلزم في حكم العربية إسقاط الهاء في الوصل .
- فإثباتها إذا وصلت مخالفة للعربية ، وحذفها مخالفة للمصحف ، فيكون الوقف عليها بالإسكان ودون نقل فيه إتباع للمصحف والعربية معاً .

¹ - النشر : 317 / 1 .

² - المرجع السابق : 317 / 1 .

³ - المرجع السابق : 317 / 1 .

⁴ - إبراز المعاني من حرز الأماني : أبو شامة ، دار الكتب العلمية : 164 .

⁵ - أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية / تاج العروس نموذجاً : الدكتور عبد الرازق بن حمودة القادوسي رسالة دكتوراه بإشراف الأستاذ الدكتور رجب عبد الجواد إبراهيم - قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة حلوان عام النشر : 1431هـ / 2010م : 140 - 144 .

ويظهرُ في هذه المسألة اعتماد ابن الجزري على الأقوى من الأوجه والأحكام في اللغة العربية كقاعدة من قواعد الاختيار والترجيح عنده .

الفرع الثاني : اختياره في قراءة كلمة (تأمناً)

وردت الكلمة في سورة يوسف من قوله تعالى : ﴿ قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُ لَنَصِحُونَ ﴾¹ ، والأصل فيها (تأمناً) على وزن تضمنا بنونين مظهرتين الأولى مرفوعة وهي لام الفعل ، والثانية مفتوحة وهي نون المتكلم . فلما اجتمع فيها حرفان من جنس واحد استقلوا اجتماعهما ، فسكّنا الأول وأدغموا في الثاني . وقد أجمعت المصاحف على كتابتها بنون واحدة على خلاف الأصل² . وأجمع القراء على الإدغام فيها ، واختلفوا في اللفظ به : فقرأ أبو جعفر بإدغامه ، إدغاما محضاً ، من غير إشارة ، بل يلفظ بالنون المفتوحة مشددة . وقرأ الباقر بالإشارة³ . ثم وقع الخلاف بين القائلين بالإشارة⁴ : ففريق يرى يجعلها رَوْماً⁵ ، فتكون حين إذن إخفاءً ، ولا يتم معها الإدغام الصحيح .

1 - سورة يوسف الآية : 11 .

2 - هداية القارئ : 260 .

3 - النشر : 1 / 304 .

4 - الإقناع : 535 ، ورسالة المحقق ابن يالوشة في المقدم في الأداء في أحد الوجهين أو الوجوه للأئمة السبعة ص 46 بماش النجوم الطوالع ط تونس ، وجامع البيان : 286 / 2 ، إبراز المعاني : 532 - 533 ، النشر : 1 / 304 .

5 - الروم : عبارة عن النطق ببعض الحركة ، وقدره بعضهم بثلاثها ، وعند الداني هو تضعيف الصوت بالحركة حتى

يذهب معظمها ، فتسمع له صوتاً خفياً ، يدركه الأعمى بحاسة السمع .

والإشمام : عبارة عن الإشارة بالحركة من غير تصويت ، وقال بعضهم : أن تجعل شفتيك على صورتها إذا لفظت بالضممة ، وعند بعضهم إطباق الشفتين بعيد السكون من غير صوت مسموع كهيئتها عند التقبيل ، والأعمى لا يدرك الإشمام من غيره ، لأنه مما يُرى ولا يسمع .

أنظر القواعد الإشارات في أصول القراءات : الحموي تحقيق عبد الكريم بن محمد الحسن بكار دار القلم

وبعضهم يعبر عن الإخفاء بـ : الاختلاس¹ أي اختلاس ضمة النون الأولى وحينئذ يمتنع إدغام النون الأولى في الثانية مطلقاً لتعذر الإتيان به لأن من شرط الإدغام تسكين المدغم ، وهو هنا النون الأولى وهي لا تزال متحركة وإن كانت حركتها غير كاملة بسبب اختلاسها فلا تكون مدغمة².

وذهب إلى هذا الرأي الشاطبي حيث قال في قصيدته :

..... وتأمنا لكل يُخفي مفصلاً³.

وقال أبو شامة في شرحه : (الإخفاء هو المعبر عنه بالروم ، و (مفصل) أي يفصل إحدى النونين عن الأخرى بخلاف حقيقة الإدغام)⁴.

وهو اختيار الداني، وقال : (إنه الذي ذهب إليه أكثر العلماء من القراء والنحويين .. وهو قول أبي محمد البيهقي⁵ ، وأبي حاتم النحوي⁶ ، وأبي بكر بن مجاهد ، وأبي الطيب أحمد بن يعقوب النائب¹ ، وأبي طاهر بن هشام² ، وأبي بكر بن أشنة³ ، وغيرهم من الجلة .. وبه ورد النص عن نافع من طريق ورش)⁴.

دمشق الطبعة الأولى، سنة : 1406 هـ / 1986 م : 51 ، النشر : 1/ 296 و 2/ 221 ، الإضاءة في بيان أصول القراءة علي الضباع المكتبة الأزهرية للتراث الطبعة الأولى سنة : 1422 هـ / 1999 م : 51- 52 ، العنوان في القراءات السبع : 64 .

1 - الاختلاس : هو إسراع بالحركة ليحكم السامع بدهابها، وهي كاملة الوزن والصفة، والاختطاف بمعناه ، وكذا الإخفاء، فهي مترادفات وقدّر البعض الحركة بالثلثين، أنظر القواعد والإشارات في أصول القراءات للقاضي الحموي : 52، و الإضاءة : 39 - 40.

2 - هداية القارئ : 260 .

3 - الشاطبية : 61 .

4 - إبراز المعاني : 532 .

5 - إبراهيم بن يحيى بن المبارك ، أبو إسحاق بن أبي محمد البيهقي البغدادي ، ضابط شهير نحوي لغوي ، له مؤلفات كثيرة منها : كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه ، وكتاب مصادر القرآن وصل فيه إلى الحديد ومات قبل تكميله مات : سنة غاية النهاية : 1/ 29 .

6 - هو محمد بن إدريس بن المنذر ، أبو حاتم الحنظلي الرازي الحافظ الكبير، روى الحروف سماعا عن أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري وعن الفضل وخلاد، وعنه أحازه أبو بكر بن مجاهد. توفي سنة : 275 هـ، غاية النهاية : 2/ 97.

وفريق يرى يجعلها إثمًا ، فيشير إلى ضمّ النون بعد الإدغام فيصح معه حينئذٍ الإدغام⁵ .
 وذهب إلى هذا الرأي سائر أئمة أهل الأداء من مؤلفي الكتب ، وحكاها الشاطبي حيث قال في
 قصيدته :

6 وأدغم مع إثمائه البعض عنهم

7 . ونقل ابن مجاهد اتفاق القراء بذلك .

8 وقول أبي الحسن الحوفي⁸ والمكي⁹ وغيرهم .

وأما ابن الجزري رحمه الله فقد اختار ما ذهب إليه أصحاب الفريق الثاني القائل بالإثمام مع
 الإدغام حيث قال بعد ذكر آراء الفريقين : (وهو اختاري) أي القول الثاني¹⁰ .

1 - أحمد بن يعقوب النائب ، أبو الطيب الأنطاكي ، مقررٌ حاذق ، روى القراءة عن بكر بن سهل الدميطي ، وقرأ أيضاً
 على عبيد الله بن صدقة ومحمد بن حفص الخشاب صاحب السوسي وعلى إسحاق بن أحمد الخزاعي ، توفي بانطاكية
 سنة : 340 هـ - غاية النهاية : 1 / 151 .

2 - عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم أبو طاهر البغدادي ، المقرر أحد الأعلام قرأ القراءات على ابن مجاهد
 وتصدر للإقراء في مجلسه ، وقصده الأكابر ، كان ثقة أميناً ، مات في شوال سنة : 349 ، أنظر غاية النهاية :
 475 ، 476 .

3 - محمد بن عبد الله بن محمد بن اشتة ، أبو بكر الأصبهاني ، أستاذ كبير ، إمام شهير ونحوي محقق ، ثقة ، سكن
 مصر ، عالم بالعربية ، بصير بالمعاني ، حسن التصنيف ، صاحب سنة ، له كتاب في الشاذ ، قرأ على علي بن
 مجاهد ومحمد الكسائي ومحمد المعدل والنقاش ، قرأ عليه خلف بن إبراهيم وعبد المنعم بن غلبون ومحمد بن
 عبد الله المؤدب ، مات سنة 360 هـ ، معرفة القراء : 1 / 321 ، وغاية النهاية : 2 / 184 .

4 - جامع البيان : 2 / 286 التيسير : 320 .

5 - النشر : 1 / 304 .

6 - الشاطبية : 61 .

7 - حيث قال ابن مجاهد : (كلهم قرأ (لا تآمناً) بفتح الميم وإدغام النون الأولى في الثانية ، والإشارة إلى إعراب
 النون المدغمة بالضم اتفاق) ، السبعة في القراءات : ابن مجاهد : 345 .

8 - حماد بن أحمد بن حماد ، أبو الحسن الكوفي الضرير ، مقررٌ مصدر ، قرأ على القاسم بن أحمد الخياط ومحمد بن
 الحسين بن علي الكوفي ، وقرأ القاضي محمد بن عبد الله الجعفري ، وزيد بن علي وأبو بكر الشذائي وأبو بكر بن
 مهرا ن أنظر غاية النهاية : 1 / 257 .

9 - إبراز المعاني : 532 .

10 - النشر : 1 / 304 .

محتجاً بأُمور أربعةٍ وهي :

- أنه لم يجد نصاً يقتضي خلافه .
- ولأنه الأقرب إلى حقيقة الإدغام .
- وأنه أصرح في إتباع الرسم .
- وبه ورد نص الأصبهاني¹ .

وعند التدقيق في اختيار ابن الجزري وحججه في المسألة نقف عند الملاحظات الآتية :

1. فعادة ابن الجزري في كتابه " النشر في القراءات العشر " الأخذ بما عليه أكثر أهل العلم من القراء والنحاة لكنّه في هذه المسألة خالف ذلك ، فأصحاب المذهب الأول هم الأكثر كما قال الدايني .

2. احتج ابن الجزري بقوله (لم يجد نصاً يقتضي خلافه) أي ما اختاره من وجه الإدغام مع الإشمام في (تأمناً) ، ولا شك أن خلافه هو القول في المذهب الأول ، فقد نُقل عن أبي محمد اليزيدي ، وأبي حاتم النحوي ، وأبي بكر بن مجاهد ، وأبي الطيب أحمد بن يعقوب النائب وأبي طاهر بن هشام ، أبي بكر بن أشنة ، وغيرهم من الجلة . وبه ورد النص عن نافع من طريق ورش² ، ولعل ابن الجزري اعتمد على الاتفاق الذي نقله

ابن مجاهد في المسألة³ .

3. من خلال ما سبق تبين أن عمدة ابن الجزري في اختياره في هذه المسألة هو : متابعة وملازمة رسم المصحف فهو أقوى ما يسنده ، فكلمة (تأمناً) رسمت في جميع المصاحف بنونٍ واحدة .

ولا شك أن متابعة رسم المصحف من قواعد الاختيار والترجيح عند ابن الجزري .

1 - المصدر نفسه : 304 / 1 .

2 - جامع البيان : 286 / 2 ، التيسير : 320 .

3 - السبعة في القراءات ابن مجاهد : 345 .

حيث قال رحمه الله في موضع آخر :
(وقد أجمع أهل الأداء ، وأئمة الإقراء على لزوم مرسوم المصاحف فيما تدعو الحاجة إليه ،
اختياراً واختياراً واضطراً)¹ .

الفرع الثالث : اختياره في قراءة كلمة " النبي " من سورة الأحزاب

ففي باب الهمزتين المجتمعتين من كلمتين أشار ابن الجزري في قسم المتفقتين كسراً بأن من
المختلف فيه موضعي : ﴿ لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ ﴾² و ﴿ بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا ﴾³ في قراءة نافع⁴ .

¹ - النشر : 128/2 .

² - سورة الأحزاب الآية : 50 .

³ - سورة الأحزاب الآية : 53 .

⁴ - انظر النشر : 383 /1 .

فقالون والجزري في المكسورتين سهلاً الأولى منهما مع تحقيق الثانية أينما وجدت ، وأختلف عنهما في كلمة : النبي¹ التي وردت في الموضوعين السابقين من سورة الأحزاب . حيث ذهب بعض أهل الأداء بأن تُجعل الهمزة فيهما (بين بين) في مذهب قالون وهو رأي أبي العز² وأبي شامة³ . فقالون : يقرأ بالتسهيل في (النبي) لأنه يقرأ بهمز النبي على أصل نافع فلا تجتمع الهمزتان فيه إلا على قراءته .

وذهب جمهور القراء إلى الإدغام . بمعنى إبدال الهمزة إلى ياء ثم تدغم في الياء الأولى فتصبح ياءً واحدة مشددةً هكذا (للنبي - النبي) .

ووجه رواية قالون : أنه إذا خفف الهمزة من النبي لم يجتمع همزتان ، فإن شاء حقق الهمزة المكسورة من (إلا) ومن (إن) وإن أثر التخفيف جعلهما بين الياء والهمزة⁴ . واختار ابن الجزري رأي الجمهور لأنه الصحيح قياساً ورأياً .

حيث قال : (والصحيح قياساً ورواية ما عليه الجمهور من الأئمة قاطبة وهو الإدغام وهو المختار عندنا الذي لا نأخذ بغيره)⁵ .

¹ - النبي بغير همز : قال أهل النحو أصله الهمز فثُرِكَ همزه ، واستدلوا بقولهم : مُسَيَّلِمَةٌ بُنِي سَوْءٌ . وقال بعض العلماء : هو من النبوة ، أي : الرفعة ، وسمي نبياً لرفعة محله عن سائر الناس المدلول عليه بقوله تعالى : ﴿ وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا ﴾ مريم / 57 ، فالتبني بغير الهمز أبلغ من التبني بالهمز ، لأنه ليس كلُّ مُنْبِيٍّ رفيع القدر والمحل ، والنبوة والنبوة : الارتفاع ، ومنه قيل : نبأ بفلان مكانه ، كقولهم : قضَّ عليه مضجعه ، ونبا السيف عن الضريبة : إذا ارتدَّ عنه ولم يمض فيه ، ونبا بصره عن كذا تشبيهاً بذلك . انظر مفردات غريب القرآن : 790 / 1 و لسان العرب : 162 / 1 .

² - قال أبو العز : (قرأ نافع : النبيين ، والنبوة ، والأنبياء ، وما جاء منه بالهمز إلا في الموضوعين من الأحزاب وهما : ﴿ لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ ﴾ الآية : 53 ، ﴿ إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ ﴾ الآية : 50 ، فإنه ترك الهمز فيهما إلا ورثا فإنه همزهما على أصله) الكفاية الكبرى : 118 . وهذا عند الوصل فإذا وقف همز وظاهر العبارة تسهيل الهمزة الأولى بين بين لقالون لأن ورش قد صرح له بالقراءة على أصله هو الهمز .

³ - وزاد أبو شامة قائلاً : (لا يمنع من ذلك كون الياء ساكنة قبلها فإنها لو كانت ألفاً لما امتنع جعلها بين بين بعدها لغة) ، إلا أن ابن الجزري رد عليه بأن ذلك ضعيف جدا ، انظر النشر : 384 / 1 إبراز المعاني : 376 / 1 .

⁴ - الحجة في القراءات السبع : ابن خالويه ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق - بيروت الطبعة الرابعة ، سنة : 1401 هـ : 2 / 94 .

⁵ - النشر : 384 / 1 .

وقد سار على اختيار ابن الجزري كل أصحاب القراءات رواية ودراية .

فالمقياس الصحيح : الذي هو قياس هاتين الكلمتين بأشباهها مما وردت في القرآن من سورة الأحزاب وغيرها . والرواية عن جمهور القراء .

هما الدافعان لما اختاره ابن الجزري ورجحه لوجه الإدغام في قراءة النبيء .
وبذلك وضع ابن الجزري قاعدتين من قواعد الاختيار في اختياراته قد تجتمعان أحياناً وقد تفترقان في أحيان أخرى .

الفرع الرابع : اختياره في قراءة (بالسوء إلا)

اتفق الرواة عن قالون والبخاري في الهمزتين من كلمتين يجعل الأولى بين بين ، وتحقيق الثانية في الباب كله ، إلا في قوله تعالى : ﴿ يَا لَسُوءَ إِلَآءَا ﴾¹ من سورة يوسف .
فقد وقع فيها خلاف :

فالفريق الأول :

قرأ بتسهيل الهمزة الأولى منهما بين بين طرداً للباب ، وقد نسبته ابن الجزري لجماعة من أهل الأداء² ، وهو مذهب الكوفيين¹ ، وذكره صاحب العنوان² .

¹ - سورة يوسف الآية : 54 .

² - النشر : 384 / 1 ، التبصرة : 548 ، إبراز المعاني : 142 .

والفريق الثاني :

أبدل الهمزة الأولى منهما واوًا ، وأدغم الواو التي قبلها فيها ، وهو مذهب الجمهور من المغاربة ، وسائر العراقيين³ .

قال ابن الباذش : وبهذا يأخذ معظمهم⁴ .

واختار ابن الجزري مذهب الفريق الثاني الذي يقول بالإبدال ثم بالإدغام

حيث قال : (وهذا هو المختار رواية مع صحته في القياس)⁵ .

معتمداً في اختياره على نقل قول شيخه الحافظ أبي عمرو الداني الذي قال : (هذا الذي لا يجوز في التسهيل غيره)⁶ .

فقاعدة الاختيار والترجيح عند ابن الجزري في المسألة تقوم على أمرين :

- اعتماده على قول شيخه أبي عمرو الداني ، وهو كثيراً ما ينقل عنه أو يتأثر باختياراته وآرائه .
- صحة الاختيار عن طريق القياس .

¹ - الإقناع : 1 / 389 .

² - ذكر ابن الجزري رحمه الله في كتابه النشر : (أن هذا الوجه لم يذكره صاحب العنوان عنهما) ، وفي كلامه نظر حيث ذكر لهما التسهيل ، فقال في الهمزتين من كلمتين المتفقتي الحركة : وقرأ - البزي وقالون - في المكسورتين والمضمومتين بتلين الأولى وتحقيق الثانية ، فتصير الأولى من المكسورتين كالياء المختلصة الكسرة . وقال عند (السوء إلا) في يوسف : على أصولهم في الهمزتين من كلمتين . كما أن ابن الجزري قال في تحفة الإخوان : قرأ قالون والبزي (بالسوء إلا) بتسهيل الأولى بين بين وجرها واحداً) .

أنظر العنوان في القراءات السبع : 47 و 111 ، تحفة الإخوان في الخلف بين الشاطبية والعنوان : ابن الجزري ، تحقيق أحمد بن حمود الرويثي ، دار كنوز المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، سنة 1430هـ / 2009 م : 146 .

³ - النشر : 1 / 383 .

⁴ - الإقناع : 1 / 378 .

⁵ - النشر : 1 / 383 .

⁶ - المفردات السبع : أبو عمرو الداني ، مكتبة القرآن : : النشر : 1 / 384 .

المطلب الثاني : اختياراته في أحكام بعض الحروف
من الحروف التي كان لابن الجزري فيها اختيار ، حرف الراء في كلمتي (مصر وعين القطر) ،
وهاء التأنيث وغيرها .

الفرع الأول : اختياره في قراءة الراء في (مصر وعين القطر)

اختلف أهل الأداء في الوقف على الراء في كلمتي (مصر و القطر) ، حيث وقعت الراء بعد
حرف ساكن من أحرف الاستعلاء مسبوقاً بكسر ، ولم يكن ذلك إلا في لفظ : (مِصْر) ، وفي
لفظ : (القِطْر) في القرآن كله¹ .

¹ - لفظ مصر : وردت في قوله تعالى : ﴿ بِمِصْرَ بَيْبُوتًا ﴾ سورة يونس الآية : 87 وقوله تعالى : ﴿ أَنْخُلُوا
مِصْرًا ﴾ سورة يوسف الآية : 99 وقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ لِي مَلِكُ مِصْرَ ﴾ سورة الزخرف الآية : 51 ، وأما
لفظ القطر : فقد وردت في قوله تعالى : ﴿ وَأَسَلْنَا لَهُ عَيْنَ الْقِطْرِ ﴾ سورة سبأ الآية : 12 .

فهل يوقف عليهما بالتفخيم بسبب حرف الاستعلاء الساكن الذي سبقهما ؟ أم لا يعتد بذلك فترقق؟ .

لأهل الأداء مذهبان في المسألة¹ :

المذهب الأول :

على التفخيم فيها ، وهو ما نص عليه ابن شريح ، وعليه القياس في مذهب ورش عن طريق المصريين² .

ووجه التفخيم : لأنه لم ينظر إلى حالتها في الوصل، واعتدَّ بالعارض وهو الوقف، واعتبر الساكن الفاصل بينها وبين الكسر حاجزا حصينا مانعا من تأثيره في الراء³ .

المذهب الثاني :

ترقيقها ، وهو ما نص عليه أبو عمرو الداني⁴ .

قال ابن الجزري : (وهو الأشبه بمذهب الجماعة)⁵ .

فهم ذهبوا إلى ترقيقها نظر إلى ترقيقها وصلا باتفاق، وإلى أن ما قبل الساكن المستعلي كسر موجب لترقيق الراء بصرف النظر عن الساكن المتوسط بينهما⁶ .

وأما ابن الجزري رحمه الله تعالى فقد فرّق بين الكلمتين في الحكم ، حيث قال : (ولكني اختار في (مصر) بالتفخيم ، وفي (القطر) الترقيق ، نظراً للوصل ، وعملاً بالأصل)⁷ .

¹ - أنظر المسألة في : قراءات أحكام القرآن للحصري : ص 162-163 ، والإتحاف : ص 131 ، وهـداية القارئ : ص 131 ، والميسر في علم التجويد : غانم قدروي مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي ، جدة السعودية الطبعة الأولى سنة 1430 هـ / 2009 م : 77 .

² - الكافي في القراءات السبع : 56 - 59

³ - العميد في علم التجويد : محمود بن علي بسّة ، تحقيق محمد الصادق قمحاوي ، دار العقيدة ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى، 1425 هـ / 2004 م : 134 .

⁴ - جامع البيان في القراءات السبع : 786 / 2 .

⁵ - النشر في القراءات العشر : 106 / 2 .

⁶ - العميد في علم التجويد : 134 .

⁷ - النشر : 106 / 2 .

ففي الوصل : فإن راء (مصر) مفخمة بلا خلاف لكونها مفتوحة ، وإن راء (القطر) مرقة بلا خلاف لكونها مكسورة .

وقد بين العلامة المتولي¹ رحمه الله مذهب الحافظ الجزري في هاتين الكلمتين بقوله: ومِصْرَ فيه اختارَ أن يفخِّمًا ... وعكسُهُ في القِطْرِ عنه فاعلماً² .

الفرع الثاني : اختياره في إمالة هاء التأنيث عند الكسائي

هاء التأنيث اللاحقة بالأسماء ، هي الهاء التي تكون في الوصل (تاء) نحو : نعمة ، ورحمة³ . أماها بعض العرب كما تميل العرب الألف⁴ .

1 - محمد بن أحمد بن عبد الله الشهير بمتولي، وُئعت بشيخ القراء: عالم بالقراءات مصري أزهرى، ضرير ، أُسندت إليه مشيخة الإقراء سنة 1293 هـ مولده ووفاته بالقاهرة. من كتبه : سديعة الغرر في أسانيد الأئمة الأربعة عشر ومقدمة في قراءة ورش ومنظومة في القراءات نظم بها رسالة ورش وغيرها توفي سنة : 1306 هـ - أنظر الأعلام للزركلي : 21 / 6 - 22 .

2 - هداية القارئ : 1 / 132 .

3 - الفرق بين هاء التأنيث ، وهاء الضمير أن هاء التأنيث تلحق بالأسماء وهي التي تمال عند بعض القراء ، وتبدل في الوقف هاء ، وأما هاء الضمير فهي التي تلحق بالأفعال والحروف ولا يجوز إمالتها لأحد ، أنظر النشر : 2 / 82 إرشاد المرید إلى مقصود القصید في القراءات الشیع محمد الضباع دار الصحابة للتراث طنطا : 137 .

4 - إبراز المعاني من حرز الأمانی فی القراءات السبع : أبو شامة المقدسي تحقيق إبراهيم عطوه ، عوض دار ، الكتب العلمية : 242 .

وأما من القراء فقد اختص بإمالتها الكسائي، في حروف مخصوصة ، وبشروط معلومة ، اتفق الرواة عنه في بعضها واختلفوا في بعضها الآخر .

وقد قيل للكسائي: إنك تميل ما قبل هاء التانيث ؟ فقال: هذا طباع العربية .

قال الداني: (يعني بذلك أن الإمالة هنا لغة أهل الكوفة، وهي باقية فيهم إلى الآن، وهم بقية أبناء العرب)¹ .

وعلة الكسائي فيما ذهب إليه من الإمالة في هاء التانيث ، هو أنها مشبهةٌ بألف التانيث في قولك (حُبلى وسلوى) ونحوهما ، فلما كانت ألف التانيث تُمال ، وكانت هاء التانيث تشبهها لاجتماعهما في كون كل واحدة منهما علامة للتانيث ، وأهما زائدتان ، وأهما من مخرج واحد ، وأهما ساكنتان ، وأهما مفتوح ما قبلهما ، ولاجتماعهما في الخفاء² ، أمالها الكسائي بشروط سنذكرها .

وقد قسمت الكلمات التي اتصلت بها هاء التانيث على ثلاثة أقسام³ :

فالقسم الأول :

وهو المتفق على إمالته قبل هاء التانيث وما أشبهها ، وهي خمسة عشر حرفاً يجمعها قوله : (فحنت زينب الذود شمس)

1 - السفاء : نحو : خليفة كقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾⁴ .

2 - الجيم : نحو : وليجة كقوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ وَابْتِغَاءً لِمَنْ يَكْفُرُ ﴾¹ .

¹ - الصحيح الثابت في المراجع (هذا طباع العرصة) بالصاد المهملة بعد الراء أنظر إبراز المعاني : 242 ، النشر : 82 / 2 .

² - شرح الهداية : أحمد بن عمار المهدي ، تحقيق حازم سعيد حيدر ، مكتبة الشريعة ، الرياض : 1 / 120 والدر النثير : 510 .

³ - قال المالقي: (أصل هذا التقسيم والتفصيل لابن مجاهد رحمه الله ، وتبعه الأئمة على اختياره فاستحسنوه) ، الدر النثير : 517 .

⁴ - سورة البقرة الآية : 30 .

- 3 - الثاء : نحو: ثلاثة كقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾².
- 4 - التاء : نحو: الميتة كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾³.
- 5 - الزاي : نحو: أعزّة كقوله تعالى: ﴿أَعَزَّةٌ عَلَى الْكُفْرَيْنَ﴾⁴.
- 6 - الياء : نحو: لا شية كقوله تعالى: ﴿مُسَلِّمَةٌ لِّأَشْيَاءٍ فِيهَا﴾⁵.
- 7 - النون : نحو: سنّة كقوله تعالى: ﴿سُنَّةٌ مِّن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُّسُلِنَا﴾⁶.
- 8 - الباء : نحو: حبة كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ﴾⁷.
- 9 - اللام : نحو: ليلة كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾⁸.
- 10 - الذال : نحو: لذة كقوله تعالى: ﴿بِيضَاءَ لَذَّةٍ لِلشَّرْبِينِ﴾⁹.
- 11 - الواو : نحو: قسوة كقوله تعالى: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾¹⁰.
- 12 - الدال : نحو: بلدة كقوله تعالى: ﴿بَلَدَةٌ طَيِّبَةٌ﴾¹¹.
- 13 - الشين : نحو: الفاحشة كقوله تعالى: ﴿وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾¹².
- 14 - الميم : نحو: رحمة كقوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ إِنَّتَ لَهُمْ﴾¹³.

- 1 - سورة التوبة الآية : 16 .
- 2 - سورة البقرة الآية : 228 .
- 3 - سورة البقرة الآية : 173 .
- 4 - سورة المائدة الآية : 54 .
- 5 - سورة البقرة الآية : 71 .
- 6 - سورة الإسراء الآية : 77 .
- 7 - سورة البقرة الآية : 261 .
- 8 - سورة القدر الآية : 1 .
- 9 - سورة الصافات الآية : 46 .
- 10 - سورة البقرة الآية : 74 .
- 11 - سورة سبأ الآية : 15 .
- 12 - سورة النمل الآية : 54 .
- 13 - سورة آل عمران الآية : 159 .

15 - السين : نحو: الخمسة كقوله تعالى: ﴿ وَالْخَمِيسَةُ أَنْ لَعَنَتَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنْ الْكٰذِبِينَ ﴾¹ .

والقسم الثاني:

الذي يوقف عليه بالفتح ، وذلك إن كان قبل الهاء حرف من عشرة أحرف : حروف الاستعلاء السبعة (قظ خص ضغط) والهاء والألف والعين² .

قال ابن الجزري : (إلا أن الفتح عند الألف إجماع ، وعند التسعة الباقية على المختار)³ .

1 - الحاء : نحو: لواححة كقوله تعالى: ﴿ لَوّٰحِهٖ لِلْبَشَرِ ﴾⁴ .

2 - القاف : نحو: طاقة كقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ﴾⁵ .

3 - الضاد : نحو: روضة كقوله تعالى: ﴿ فَهُمْ فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ ﴾⁶ .

4 - الغين : نحو: صبغة كقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صِبْغَةً ﴾⁷ .

5 - الألف : نحو: الصلاة كقوله تعالى: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلٰوةَ وَءَاتُوا الزَّكٰوةَ ﴾⁸ .

6 - الطاء : نحو: بسطة كقوله تعالى: ﴿ وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَصِطَةً ﴾⁹ .

7 - العين : نحو: سبعة كقوله تعالى: ﴿ ﴾¹⁰ .

(وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ)¹⁰ .

8 - الصاد : نحو: خالصة كقوله تعالى: ﴿ ﴾¹⁰ .

1 - سورة النور الآية : 7 .

2 - النشر : 82 / 2 .

3 - النشر : 82 / 2 .

4 - سورة المدثر الآية : 29 .

5 - سورة البقرة الآية : 286 .

6 - سورة الروم الآية : 15 .

7 - سورة البقرة الآية : 138 .

8 - سورة البقرة الآية : 43 .

9 - سورة الأعراف الآية : 69 .

10 - سورة الكهف الآية : 22 .

(قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)¹.

9 - الحاء : نحو: الصاححة كقوله تعالى: ﴿ ﴾ .
(فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاحَّةُ)² .

10 - الظاء : نحو: غلظة كقوله تعالى: ﴿ ﴾ .
(وَيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً)³ .

والقسم الثالث :

فقد اختلف أهل الأداء فيه عن الكسائي في الكلمات التي اتصلت بها هاء التأنيث ، والتي جاء فيها قبل الهاء حرف من أحد الحروف الأربعة المجموعة في عبارة : أكهر⁴ .

فروي منها ما يمال ، وروي منها ما له حكم الفتح .

فإن كان قبل كل منها ياء ساكنة، أو كسرة متصلة، أو منفصلة بساكن أميلت بغير خلاف، وإلا فتحت⁵ .

- فالهمزة : بعد الياء الساكنة نحو: هيئة كقوله تعالى: ﴿ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ

الطَّيْرِ ﴾⁶ ، والهمزة بعد الكسرة نحو: مائة كقوله تعالى: ﴿ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ ﴾⁷ ،

، والهمزة بعد غير الياء الساكنة والكسرة نحو: امرأت لأن الكسائي يقف عليها بالهاء، نحو قوله

1 - سورة الأعراف الآية : 32 .

2 - سورة عبس الآية : .

3 - سورة التوبة الآية : 123 .

4 - الأكهر: الشديد العبوس، يقال كهره إذا استقبله بذلك، والكهر ارتفاع النهار مع شدة الحر . انظر إبراز المعاني :

244 / 1 .

5 - انظر النشر : 82 / 2 .

6 - سورة آل عمران الآية : 49 .

7 - سورة البقرة الآية : 261 .

تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾¹ ، ونحو: براءة من قوله تعالى: ﴿بِرَاءةٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾² .

- والكاف : بعد الياء الساكنة نحو: الأيكة كقوله تعالى: ﴿وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ وَقَوْمٌ تُبِيعَ﴾³ ، والكاف بعد الكسرة نحو: المؤتفكة كقوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَى﴾⁴ ، والكاف بعد غير الياء الساكنة، والكسرة نحو: مكة كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِبَطْنِ مَكَّةَ﴾⁵ ، ونحو: الشوكة كقوله تعالى: ﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾⁶ .

- والهاء : بعد الكسرة المتصلة نحو: فاكهة كقوله تعالى: ﴿وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ﴾⁷ ، والهاء بعد الكسرة المنفصلة بساكن نحو: وجهة كقوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيهِهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾⁸ ، والهاء بعد غير ذلك نحو: سفاهة كقوله تعالى: ﴿إِنَّا لَنُرِيكَ فِي سَفَاهَةٍ﴾⁹ ، ولم تقع الهاء بعد ياء ساكنة في القرآن الكريم.

- والراء : بعد الياء الساكنة نحو: صغيرة ، كبيرة كقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ يَوْمَئِذٍ إِنَّ هَذَا الْكِتَابَ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾¹⁰ ، والراء بعد الكسرة المتصلة نحو: الآخرة كقوله تعالى: ﴿وَالْآخِرَةُ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُؤْتِقِينَ﴾¹¹ ، والراء بعد الكسرة المنفصلة

1 - سورة آل عمران الآية : 35 .

2 - سورة التوبة الآية : 1 .

3 - سورة ق الآية : 14 .

4 - سورة النجم الآية : 53 .

5 - سورة الفتح الآية : 24 .

6 - سورة الأنفال الآية : 7 .

7 - سورة الواقعة الآية : 20 .

8 - سورة البقرة الآية : 148 .

9 - سورة الأعراف الآية : 66 .

10 - سورة الكهف الآية : 49 .

11 - سورة الزحرف الآية : 35 .

بساكن نحو: عبرة كقوله تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةً لِّأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾¹ ، والراء والراء بعد غير ذلك نحو: حسرة كقوله تعالى: ﴿ لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ ﴾² ، ونحو: حجارة كقوله تعالى: ﴿ قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴾³ .

ففرق من الرواة :

اتفقوا على الإمالة عند الحروف الخمسة عشر التي في القسم الأول مطلقاً .
واتفقوا أيضاً على الفتح عند الألف من القسم الثاني .
واتفق جمهورهم على الفتح عند التسعة الباقية من القسم الثاني الذي قلنا بأن فيه الخيار .
واتفقوا على الإمالة في القسم الثالث متى كان قبل تلك الحروف الأربعة ياء ساكنة أو كسرة و إلا فتحت .
وهذا الفريق : وهو مذهب أكثر الأئمة ، وجلة أهل الأداء ، وعمل جماعة القراء ، وهو اختيار أبي القاسم الشاطبي وأكثر المحققين⁴ .

وفريق آخر :

من الرواة عن الكسائي لم يوافقوا رأي الفريق الأول :
وذهبوا إلى إطلاق الإمالة عند جميع الحروف ولم يستثنوا شيئاً سوى الألف كما تقدم وأجزوا حروف الحلق والاستعلاء والحنك مجرى باقي الحروف ولم يفرقوا بينها ولا اشتراطوا فيها شرطاً .

¹ - سورة يوسف الآية : 111 .

² - سورة آل عمران الآية : 156 .

³ - سورة الإسراء الآية : 50 .

⁴ - ذكر ابن الجزري مجموع هؤلاء الأئمة الذين ذهبوا هذا المذهب فقال : (وَهُوَ اخْتِيَارُ الْإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُجَاهِدٍ ، وَأَبْنِ أَبِي الشَّفَقِ ، وَالنَّقَّاشِ ، وَأَبْنِ الْمُنَادِي ، وَأَبْنِ طَاهِرِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ ، وَأَبْنِ بَكْرِ الشَّدَائِي ، وَأَبْنِ الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونَ ، وَأَبْنِ مُحَمَّدِ مَكِّيٍّ ، وَأَبْنِ الْعَبَّاسِ الْمَهْدَوِيِّ ، وَأَبْنِ سُفْيَانَ ، وَأَبْنِ شَرِيحٍ وَأَبْنِ مِهْرَانَ وَأَبْنِ فَارِسٍ وَأَبْنِ عَلِيِّ الْبَغْدَادِيِّ وَأَبْنِ شَيْطٍ وَأَبْنِ سَوَّارٍ وَأَبْنِ الْفَحَّامِ الصَّقَلِيِّ ، وَصَاحِبِ الْعُنْوَانِ ، وَالْحَافِظِ أَبِي الْعَلَاءِ وَأَبْنِ الْعَزِّ وَأَبْنِ عَلِيِّ الْبَيْطَارِ وَأَبْنِ إِسْحَاقِ الطَّبْرِيِّ ، وَعَبْرِهِمْ وَإِيَّاهُ أَخْتَارُ ، وَبِهِ قَرَأَ صَاحِبُ التَّبْسِيرِ ، عَلِيُّ شَيْخِهِ ابْنِ غَلْبُونَ ، وَهُوَ اخْتِيَارُهُ ، وَاخْتِيَارُ أَبِي الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيِّ ، وَأَكْثَرُ الْمُحَقِّقِينَ) . النشر : 82 / 2

ومن أصحاب هذا الرأي: أبو بكر ابن الأنباري ، أبو مزاحم الخاقاني وغيرهم¹ ، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الفتح² .

واختار ابن الجزري رحمه الله تعالى مذهب الفريق الأول لأنه مذهب الجمهور .
فقال : (هذا مذهب الجمهور وهو المختار)³ .

وعندما سرد مذهب الجمهور وذكر أسماءهم قال بعدها : (وإياه أختار)⁴ .
كما كرر لفظ الاختيار لهذا المذهب عندما ذكر بعض الاختلافات بين الجمهور في بعض الكلمات ، حيث كان يردُّ عليها ويقول : (وما ذكرناه أولاً هو المختار ، وعليه العمل وبه نأخذ)⁵ .

وهو اختياره في تحبير التيسير⁶ .

والذي يلاحظ عن ابن الجزري في اختياره التالي :

1 - من أصحاب هذا المذهب من ذكرهم ابن الجزري : أبو الفتح فارس بن أحمد ، وشيخه أبي الحسن عبدي الباقي الخراساني ، والسرياني وتعلب والفراء أنظر النشر : 86 / 2 .

2 - التيسير : 190 .

3 - النشر : 85 / 2 .

4 - النشر : 85 / 2 .

5 - ذكر ابن الجزري في موضع تفصيله لمذهب الجمهور حول إمالة الكسائي ، أن هناك من استثنى أي من الجمهور كلمة (فطرت) التي في سورة الروم ، وذلك أن الكسائي يقف عليه بالهاء على أصله ، واعتدوا بالفاصل بين الكسرة والهاء وإن كان ساكناً وذلك بسبب كونه حرف استعلاء وإطباق ، وهذا اختيار أبي طاهر بن أبي هاشم والشذائي وأبي الفتح . . وغيرهم . وذهب سائر القراء إلى الإمالة طرداً للقاعدة ولم يفرقوا بين ساكن قوى وضعيف ، كما ذهب جماعة من العراقيين إلى إجراء الهمزة والهاء مجرى الأحرف العشرة التي هي في القسم الثاني فلم يميلوا عندهما من حيث إنهما من أحرف الحلق ، وهذا مذهب أبي الحسن بن فارس وأبي طاهر بن سوار وأبي العز القلانسي وأبي الفتح وغيرهم كما أنه لبعض أهل الأداء من المصريين والمسغاربة اختلاف في أحرف القسم الثالث في الأربعة ، فظاهر عبارة التبصرة إطلاق الإمالة عندها . . وحكى مكى عن شيخه أبي الطيب الإمالة إذا وقع قبل الهمزة ساكن كسر ما قبله أو لم يكسر وكذا عند ابن بليمة وأطلق الإمالة عند الكاف . . قال ابن الجزري : وما ذكرناه أولاً هو المختار ، أنظر النشر : 86 / 2 .

6 - تحبير التيسير : 253 .

- لقد كانت عاداته - رحمه الله - التحقيق في الأحكام والتدقيق في المسائل قبل الترجيح والميل لأحد الوجوه ، لكنّه في هذه المسألة رجّح مذهب الجمهور دون أن يذكر أسباب ترجيحه ودواعي اختياره .
- القول في القسم الثالث بالإمالة في الحروف (أكهر) متى كان قبل تلك الحروف ياء ساكنة أو كسرة دون غيرها من حروف الحلق والاستعلاء يحتاج إلى مزيد حجةٍ وتحقيقٍ وبيانٍ .

الفرع الثالث : إدغام الدال في الجيم

من الإدغام الكبير في باب الحرفين المتقاربين ، إدغام الدال في الجيم في موضعين هما : ﴿ وَقَتْلَ دَاوُدَ جَالُوتَ ﴾¹ ، و﴿ دَارُ الْخُلْدِ جَزَاءً ﴾² .

فلا خلاف في إدغام الموضع الأول ، وأما الثاني :

ففریق من أهل الأداء :

منهم ابن مجاهد³ ، يرى فيه الإظهار ، لاجتماع الساكنين و لأن الساكن ليس بحرف مد ولا لين ، وكذلك قرأ الكارزيني لشجاع أبي شعيب⁴ .

وفریق آخر من أهل الأداء :

منهم ابن المنادي وابن شنبوذ ، وابن البيهدي ، وقاسم وابن حبيش عن أبي عمرو القصباني وابن غلبون وغيرهم فكانوا يرون الإدغام فيه¹ ، لقوة حركة الدال ، ولأن الإشارة إليها متمكنة كما كما

¹ - سورة البقرة : 251 .

² - سورة فصلت : 28 .

³ - قال ابن الجزري : (وقد روى إظهار هذا الحرف عن الدوري من طريق ابن مجاهد وعن السوسي من طريق الخزاعي من أجل اجتماع الساكنين) النشر : 1/ 291

⁴ - المصباح في القراءات الثمان : 138 ، التيسير أبي عمر الداني : 137 ، الإدغام الكبير : 138 .

قال الداني في جامعه².

أما ابن الجزري رحمه الله فبين أن الصحيح في هذه المسألة أن الخلاف ليس في الإظهار والإدغام ولكن كما قال بنصه في النشر : (والصحيح أن الخلاف في ذلك هو في الإخفاء والإدغام من كون الساكن قبله حرفاً صحيحاً)³.

وأنه يختار وجه الإدغام لأنه مذهب المتقدمين والمتأخرين من أهل الأداء ، ولقوة كسرة الدال من كلمة الخلد حيث قال :

(وهذا مذهب المحققين ، وبه كان يأخذ ابن شنبوذ وابن المنادي وغيره من المتقدمين ومن بعدهم من المتأخرين ، وبه قرأ الداني ، وبه نأخذ وله نختار لقوة الكسرة)⁴.

ولم يفت ابن الجزري منبهاً ومبيناً إلى ما صححه في المسألة من وجهي الإخفاء والإدغام حيث جاء ما قبل الحرف المدغم في (الخلد جزاء) أو غيرها من المواضع حرفاً ساكناً صحيحاً ، وبذلك يعسر الإدغام لكونه جمعاً بين ساكنين أولهما ليس بحرف علة ولذلك فإنه لم يأخذ به إلا قلة من القراء⁵.

وأما أكثر المحققين من المتأخرين فقد أخذوا بالإخفاء ، والمراد به الروم⁶ ، ويعبر عنه بالاختلاس . وحملوا ما وقع من عبارة المتقدمين بالإدغام على المجاز وذلك نحو ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾⁷ . ومع أن ابن الجزري قد أثبت الوجهين وصححهما إلا أنه أكد على ما اختاره سابقاً من وجه الإدغام حيث قال :

¹ - الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عنها : 350 ، التذكرة : 88 ، الدر النظير : 268 ، الإقناع : 211 / 1 .

² - والمراد بالإشارة هنا : الإخفاء ، وهو الروم ويعبر عنه بالاختلاس ، انظر جامع البيان : 410 النشر : 299 / 1 .

³ - النشر : 291 / 1 .

⁴ - النشر : 291 / 1 .

⁵ - قال الداني : (وهذا الضرب من المدغم عند أكثر النحويين والقراء ليس بإدغام محض لسكون ما قبل المدغم فيه سكونا جامداً ، وحقيقته عندهم أن يكون إخفاء لأن الحركة في المخفأة لا تذهب رأساً ، وإنما يضعف الصوت بها)
جامع البيان : 410 ، التيسير : 137 .

⁶ - النشر : 298 / 1 .

⁷ - سورة البقرة الآية : 185 .

(والإدغام الصحيح هو الثابت عند قدماء الأئمة من أهل الأداء ، والنصوص مجمعة)¹ .
فقاعدة الاختيار عند ابن الجزري في المسألة هو اجتماع النصوص ، وقوة وجه اللغة المتعلق
بكسرة الدال في كلمة الخلد .

المبحث الرابع : اختياراته في الاستعاذة والسكت وغيرها

¹ - النشر : 1/ 299

وفي هذا المبحث الأخير من الفصل الثاني أجمع ما بقي من اختيارات صريحة لابن الجزري في باب الاستعاذة ، وأحكام القراءة ، وعدد المخارج ، وجمع القراءات وغيرها ، وتفصيلها موزع على المطالب التالية :

المطلب الأول : اختياره في مرتبة التدوير من القراءة

مراتب القراءة ثلاث عند القراء : التحقيق¹ ، والحدرد ، والتدوير .
فقراءة التحقيق : وهي القراءة بتؤدة وطمأنينة بحيث توفي الحروف حقوقها ، ويستحسن الأخذ به على المتعلمين² .
وقراءة الحدرد : بسكون الدال فهو القراءة السريعة التي يؤديها القارئ من غير إخلال بالحروف ومخارجها وصفاتها ، ويكون لتكثير الحسنات في القراءة³ .
وأما التدوير : هو الإتيان بالقراءة متوسطة بين التحقيق والحدرد⁴ .

¹ - لقد درج كثير من المؤلفين في القراءات القدامى والمعاصرين على جعل الترتيل —مرتبة مستقلة للتلاوة— تغيير المراتب المذكورة ، والفرق بينهما أن التحقيق بقصد التعليم ، والترتيل بقصد القراءة لا التعليم ، وبعضهم جعل الترتيل و التحقيق بمعنى واحد وقد يطلق عليه أحدهما ، و معنى أن يكون الترتيل مرتبة أن ما عداه من مراتب ليس بترتيل أي أن التحقيق والحدرد والتدوير ليس ترتيلا ، والقرآن لا يقرأ بغير ترتيل ، وعلى هذا فكل من هذه المراتب الثلاث يقرأ بالترتيل والتجويد ، فليست مراتب القراءة في الحقيقة إلا سرعات للقراءة ، وهو الذي ذهب إليه أكثر المحققين : أن التحقيق مرتبة من مراتب القراءة والترتيل وهو المفهوم من كلام ابن الجزري وغيره من المحققين قال ابن الجزري : (وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ التَّرْتِيلِ وَالتَّحْقِيقِ : أَنَّ التَّحْقِيقَ يَكُونُ لِلرِّيَاضَةِ وَالتَّعْلِيمِ وَالتَّمْرِينِ ، وَالتَّرْتِيلَ يَكُونُ لِلتَّنْذِيرِ وَالتَّفَكُّرِ وَالتَّاسُّتِنْبَاطِ ، فَكُلُّ تَحْقِيقٍ تَرْتِيلٌ وَلَيْسَ كُلُّ تَرْتِيلٍ تَحْقِيقًا) النشر : 1 / 209 ، وغيث النفع في القراءات السبع : أبو الحسن النوري الصفاقسي ، دارالكتب العلمية بيروت تحقيق أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفـيان الطبعة الأولى سنة : 1425هـ / 2004م : 48 .

² - التحديد في الإتقان والتجويد: الداني ، تحقيق غانم قدوري الحمد ، دار عـمار عمان الأردن ، الطبعة الأولى سنة 2000م / 1421هـ : 87 ، النشر : 1 / 205 .

³ - النشر : 1 / 207 .

⁴ - النشر/1 207 ، وهداية القاري: 50 .

وهذه المرتبة الثالثة - أي التدوير - من علماء التجويد من رأى أنه لا وجود لها من الناحية التطبيقية ، إذ القارئ إما أن يكون مُسرعا في قراءته ، مع مراعاة أحكام التجويد ، كما نسمع من بعض أئمة المساجد في صلاة التراويح وهو (الحدر) ، وإما أن يقرأ بتؤدة واطمئنان وهي التي تسمى (التحقيق) كالمصحف المعلم للشيخ محمود خليل الحصري¹ .

واعتمد صاحب هذا الرأي على أمور منها :

— أن الاشتقاق اللغوي لكلمة التدوير لا يدل على معنى التوسط ففي لسان العرب مادة (دَوَّرَ) قال : تدوير الشيء : جعله مدوراً ، ودار : طاف حول الشيء وعاد إلى الموضع الذي بدأ منه² .

— القياس لما في النصوص ففي الحديث : (إنَّ الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض)³ .

وهذا كله لا يدل على معنى التوسط أو الوسط لكلمة التدوير⁴ .

وذهب أكثر القراء قديما وحديثا إلى تثبيت قراءة التدوير كمرتبة وسطى بين التحقيق والحدر⁵ .

1 - محمود خليل الحصري ولد سنة 1917 م حفظ القرآن وهو صغير ، درس بالأزهر ثم تفرغ لدراسة علوم القرآن ، وكان له صوت متميز وأداء حسن ، تولى مشيخة المفارئ سنة 1961 م ، وكان أول من سجل المصحف الصوتي المرتل برواية حفص عن عاصم وغيرها ، توفي في نوفمبر 1980م .

أنظر مقدمة كتابه أحكام قراءة القرآن الكريم : محمود خليل الحصري ، ضبط نصّه وعلق عليه محمد طلحة بلال منيار ، دار البشائر الإسلامية بيروت لبنان ، الطبعة الثالثة سنة 1417هـ / 1997 م : 09 .

2 - لسان العرب : 295 / 4 ، تاج العروس : 318 / 11 ، مقاييس اللغة : 310 / 2 .

3 - جزء من حديث صحيح عند البخاري ، فعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ، ثَلَاثَةٌ مُتَوَالِيَاتٌ: ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمَحْرَمِ، وَرَجَبٌ مُضَرٌّ، الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ " .

صحيح البخاري رقم 3197 ، وهو عند أبي داود رقم 1747 .

4 - فن الترتيل وعلومه : أحمد الطويل ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف المدينة المنورة ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض المملكة السعودية الطبعة الأولى سنة 1420 هـ / 1999 م : 130 .

5 - أنظر الإتيان في علوم القرآن : السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم الهيئة المصرية العامة للكتاب ، طبعة

وهو اختيار ابن الجزري حيث قال :

(وهو الذي ورد عن أكثر الأئمة، ممن روى مدَّ المنفصل ولم يبلغ فيه إلى الإشباع ، وهو مذهب سائر القراء ، وصح عن جميع الأئمة ، وهو المختار عن أكثر أهل الأداء)¹ .

وذكر ابن الجزري أيضاً هذه المراتب الثلاث في طيبة النشر فقال :

ويقرأ القرآن بالتحقيق مع حدر وتدوير وكل متبع
مع حسن صوت بلحون العرب مرتلاً مجزئاً بالعربي²

وأحسب أن اختيار الأئمة أولى بالمتابعة لجملة من القرائن التي تُقوّي هذا المذهب :

1. أن هذه المرتبة قد وردت عن الأئمة وصحت عند جميع القراء قراءةً وأداءً .
2. أن مدلول التدوير اللغوي والذي لا يدل على معنى التوسط ليس حجةً قويةً لأن التدوير يعني : أن القارئ يدور بين مرتبة الحدر والتحقيق³ .
3. إذا كان التحقيق يعني نطق الحروف وتحقيق مخارجها وصفاتها والتثبت في بيان أحكام القراءة بطريقة ترسخها في ذهن المتعلم ، وإذا كان نقيضه الحدر والذي يعني الإسراع في القراءة وقد ثبت أن الكثير من القراء كانوا يجتُمعون القرآن في ليلة وفي أكثر من ليلة ، وقد يسمونه الهذمة⁴ .

سنة : 1394هـ / 1974 م : 345 / 1 ، والعميد في علم التجويد : 11 ، وأحكام قراءة القرآن الكريم : 331

¹ - النشر/1/207.

² - الأبيات : 79 - 80 من طيبة النشر لابن الجزري .

³ - علم التجويد : يحيى عبد الرزاق الغوثاني ، مكتبة دار الغوثاني ، دمشق سورياً ، الطبعة الرابعة 1425 هـ / 2004 م : 19 .

⁴ - الهذمة في القراءة : الإسراع إلى حد عدم تبيين مخارج الحروف، وعدم مراعاة قواعد تجويد القراءة ، وقد ورد النهي عن ذلك ، فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: (لا تنثروه نثر الدقل ، ولا تهدوه هذ الشعر، ففوا عند عجائبه وحركوا به القلوب، ولا يكنهم أحدكم آخر) ، وورد النهي عن حستم القرآن في أقل من ثلاثة أيام أنظر الأذكار

هذا يعني أن بين الضدين مرتبة وسطا يفرضها المنطق والأداء وهي التي يطلق عليها : التدوير .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الثاني : اختياره في صيغة الاستعاذة¹

تحدّث الشيخ رحمه الله بنوع من التفصيل في صيغ الاستعاذة التي وردت عن القراء ، ومنها :

- أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم : التي استعملها عامة أهل الأداء من أهل الحرمين والعراقيين والشام ورويت عن حمزة وورش .

- أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم : التي قرأ بها أهل مصر وسائر بلاد المغرب ، ورويت عن ورش وقنبل .

- أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، إن الله هو السميع العليم : حيث رويت عن أبي عمرو ، وأبي جعفر ، ونافع ، وابن عامر والكسائي وحمزة² .

وغيرها من الصيغ التي كان يسندها الشيخ لأصحابها بأدلتها المأثورة³ ، في إشارة واضحة منه أن

¹ - الاستعاذة: طلب العوذ، وهو الامتناع بالحفظ والعصمة، والمراد هنا الاستعاذة قبل القراءة في مذهب القراء الوافي في شرح الشاطبية : 40 .

² - الصيغ الذي ذكرها ابن الجزري في باب الاستعاذة هي :

- أعوذ بالله من الشيطان الرجيم .
- اللهم إني أعوذ بك من الشيطان الرجيم .
- أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم .
- أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم .
- أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، إن الله هو السميع العليم .
- أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم .
- أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم .
- أعوذ بالله من الشيطان الرجيم الخبيث المخيث والرجس النجس .

انظر النشر : 1 / 251 .

³ - ففي هذه الصيغ زيادة ألفاظ تتعلق بتزيه الله تعالى ، وهناك صيغ أخرى فيها زيادة ألفاظ تتعلق بما يستعاذ منه ، نحو (.. من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه) ، وهذه الصيغ رواها جملة من الصحابة وهم : أبوسعيد الخدري وجبير بن مطعم وعبد الله بن مسعود وعمر بن الخطاب وأبوأمامة وعائشة ومعقل بن يسار وأنس ، وقد أخرجها أصحاب السنن في كتبهم ، وصححها الشيخ ناصر الدين الألباني في صحيح سنن أبي داود وسنن الترمذي ، وصحیح النسائي ، وصحيح سنن ابن ماجه ، وقال بعد تحريجه لها في إرواء الغليل : (وجملة القول إن الثابت عن النبي صلى الله

الزيادة عما وردت في آية النحل وهي قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾¹ ، ممكن وجائز ما دامت مقيدة بالرواية وغايتها التنزيه كما قال الشاطبي : وإن تزد ** لربك تزيلا فلست مجهلا² .

مؤكدًا على ما اختار³ ، وهو اختيار جميع القراء من حيث الرواية (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) .

حيث قال : (أن المختار لجميع القراء من حيث الرواية : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم كما ورد في سورة النحل)⁴ .

وذكر أن من أهل العلم من رأى عليه الاتفاق⁵ .

ونقل عن السخاوي قوله بالإجماع فيها .

وأنه المستعمل عند الخذاق دون غيره.

وهو المأخوذ به عند عامة الفقهاء : كالشافعي، وأبي حنيفة وأحمد وغيرهم⁶ .

ومما يؤكد هذا التقديم ورود النص بذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ففي الصحيحين من حديث سليمان بن صرد - رضي الله عنه - قال: استب رجلان عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن عنده جلوس ، وأحدهما يسب صاحبه مغضباً قد احمر وجهه.

عليه وسلم في الاستعاذة ضم هذه الزيادة إليها ، أو التي قبلها ، أو كليهما معا) ، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل : نــــــــــــاصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت الطبعة الثانية ، سنة : 1405 هـ / 1985م : 51 / 2 - 59 .

¹ - سورة النحل الآية : 98 .

² - الشاطبية بيت رقم : 96 .

³ - حيث قال في طيبة النشر في باب الاستعاذة :

وقل أعودُ إن أردتَ تقرأ ** كالنحل جهراً لجميع القراء

الطبية بيت رقم : 103

⁴ - النشر : 1 / 243 .

⁵ - كأبي طاهر ابن سوار ، وأبي العز القلانسي ، وقد ردّ ابن الجزري هذه الدعوى ، وبين أنه الوجه المختار وليس إجماعاً بما ذكر من صيغ ثابتة عن القراء ولها نصوص ماثورة صحيحة . النشر : 1 / 243 ، إتحاف فضلاء البشر : 28 ،

الإقناع : 1 / 151 .

⁶ - النشر : 1 / 243 .

فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إني لأعلم كلمة لو قالها لذهب عنه ما يجده - لو قال - أعوذ بالله من الشيطان الرجيم¹ .
وهو مذهب جميع المحققين كالشاطبي² ، وابن بري³ ، والصفاقسي⁴ ، والحصري⁵ ، وغيرهم⁶ .

- ¹ - أخرجه البخاري في باب الحذر من الغضب من كتاب الأدب رقم الحديث : 1319 وهو عند مسلم أيضا برقم : 2610 ورواه أحمد في المسند 22086 وغيرهم .
قال القسطلاني في لطائف الإشارات لفنون القراءات بعد أن نقل ما استدل به ابن الجزري : (لكن في الاستدلال به هنا نظر ، لأن الكلام إنما هو في استعادة خاصة ، وهي الاستعادة التي تتقدم القراءة ، لا مطلق الاستعادة ، فليتأمل) .
لطائف الإشارات لفنون القراءات القسطلاني تحقيق عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين لجنة إحياء التراث الإسلامي القاهرة 1972م / 1392هـ : 310 .
- ² - فمذهب الشاطبي في صيغة الاستعادة هو ما قاله في نظمه حرز الأمانى ووجه التهنائي :
على ما أتى في النحل يسرا وإن تزد ... لربك تزيها فلسست مجهلا .
الشاطبية بيت رقم : 96 .
- ³ - قال ابن بري في نظمه الدرر اللوامع في أصل مقراً الإمام نافع :
وقد أتت في لفظه أخبار وغير ما في النحل لا يختار .
الدرر اللوامع بيت رقم 34 .
- ⁴ - تسيبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين : نوري الصفاقسي ، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله ، تونس 1974 : 105 ،
وغيث النفع : 306 .
- ⁵ - أحكام قراءة القرآن الكريم للحصري : 333 .
- ⁶ - الإفتناع ابن الباذش : 1 / 50 ، هداية القاري : 2 / 555 ، وفن الترتيل وعلومه : أحمد بن عبد الطويل مجمع الملك فهد لطباعة المصحف المدينة المنورة الطبعة الأولى سنة 1999م : 2 / 521 .

المطلب الثالث : اختياره في الجهر بالاستعاذة

كذلك ورد خلاف بين القراء في الجهر بالاستعاذة ، على ثلاثة مذاهب¹ :

المذهب الأول :

فقالوا بإخفائها ، فذهب إلى إخفاء الاستعاذة في جميع القرآن وفاتحة الكتاب خلف وأبو حمدون² عن المسيبي³ عن نافع ، وإبراهيم بن زربي⁴ عن سليم عن حمزة .
وأما الحلواني عن خلف فله : الإخفاء في جميع القرآن إلا الفاتحة ، وذهب إلى التخيير الحلواني عن خلاد .

المذهب الثاني :

روى القصباني⁵ عن محمد بن غالب¹

¹ - النشر : 252 / 1 ، الإقناع : 149 / 1

² - الطيب بن إسماعيل أبو حمدون الـبغدادي ، المقرئ ، قرأ على البيهقي والكسائي وسليم ، وإسحاق المسيبي ، صاحب نافع ، ويعقوب الحضرمي ، وحدث عن سفيان بن عيينة ، وغير واحد ، وجلس للإقراء ، عُرف بالتقليل والقناعة والعبادة والورع ، والإتقان وحسن الأداء مات : 204 هـ .

معرفة القراء الكبار : 124 / 1 وغاية النهاية : 343 / 1

³ - إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن أبو محمد المسيبي المخزومي ، المدني المقرئ قرأ على نافع بن أبي نعيم ، وهو من جلة أصحابه المحققين ، أخذ القراءة عنه ولـمـهـده محمد وأبو حمدون الطيب بن إسماعيل ، مات : 206 .
معرفة القراء الكبار : 88 / 1 .

⁴ - إبراهيم بن زربي الكوفي ، قرأ على سليم وهو من جملة أصحابه ، قرأ عليه رجاء بن عيسى اللؤلؤي ، وهو أثبت أثبت

أصحابه و سليمان بن يحيى الضبي وأحمد بن الحسن الكـاتـب وأحمد بن مصرف بن عمرو الياامي وعلى ابن سليم .
غاية النهاية : 15 / 1 .

⁵ - أحمد بن إبراهيم بن مروان بن مردوية أبو العباس القصباني ، قرأ على محمد بن غالب صاحب شجاع وهو الذي يخفي الميم قبل الباء إذا كان قبلها ساكن عليل ، قرأ عليه زيد بن علي بن أبي بلال وأحمد بن نصر الشذائي . روى الحروف عن أبي بكر بن مهران توف : 454 هـ . غاية النهاية : 35 - 36 / 1 .

عن شجاع² عن أبي عمرو إخفاء الميم من (الرَّجِيم) عند الباء من (بسم الله) إذا أثر الإدغام ، وهذا يقتضي الجهر ، وكذلك ورد عن أبي حمدون عن اليزيدي³ عن أبي عمرو أداءً .

المذهب الثالث :

مذهب سائر القراء حيث لم يرد عنهم نصّ عن الجهر ولا الإخفاء . وهكذا فقد ثبت عن نافع وحمة وبعض الرواية عن أبي عمرو البصري إخفاؤها . قال الداني : أن ما ورد عن أبي عمرو من الجهر أداءً لا نصاً⁴ . وقال ابن الجزري : (وقد ورد من طرق كتابنا عن حمزة على وجهين : أحدهما : إخفاؤه وحيث قرأ القارئ مطلقاً أي في أول الفاتحة وغيرها.. الثاني: الجهر بالتعوذ في أول الفاتحة فقط وإخفاؤه في سائر القرآن)⁵ .

وزاد في التحبير : ولا ينكر على من يجهر ، ولا على من يُخفي⁶ . قال المهدي¹ : (وحجته في ذلك - أي حمزة - أنه أراد أن يفرق بين التعوذ والبسمة ، إذ التعوذ ليس من القرآن بإجماع ، فأخفى التعوذ لأن المتعوذ داع إلى الله ، وقد أمر الله بإخفاء الدعاء فقال : ﴿ ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾ (2) ³ .

¹ - محمد بن غالب الأنماطي أبو جعفر البغدادي ، قرأ على شجاع بن أبي نصر، وهو أجل أصحابه ، قرأ عليه الحسن بن الحباب ، وعبد الله بن سهلان، والحسن بن الحسين الصواف .. وكان أمياً لا يكتب، صالحاً ورعاً خياراً فيه غفلة، توفي سنة : 254 هـ . معرفة القراء : 127 / 1 .

² - شجاع بن أبي نصر البلخي المقرئ الزاهد، أبو نعيم ، قرأ القرآن على أبي عمرو وجوده ، وأقرأه وحدث عن الأعمش وغيره، أخذ عنه القراءة أبو عبيد القاسم بن سلام، ومحمد بن غالب ، وروى عنه أبو عمر الدوري توفي : 190 هـ . معرفة القراء : 97 / 1 .

³ - يحيى بن المبارك اليزيدي الإمام أبو محمد البصري النحوي المقرئ وعرف باليزيدي لاتصاله بيزيد بن منصور، جود القرآن على أبي عمرو ، قرأ عليه الدوري والسوسي، وأبو حمدون، ، وله اختيار كان يقرئ به خالف فيه أبا عمرو في أماكن يسيرة ، وكان ثقة علامة فصيحاً مفوهاً، بارعاً في اللغات والآداب ، وله عدة تصانيف منها: كتاب النوادر: كتاب المقصور وغيرهما توفي : 202 هـ . معرفة القراء : 91 / 1 .

⁴ - التيسير : 17 .

⁵ - النشر : 253 / 1 .

⁶ - تحبير التيسير : 183 .

على أن المختار عند ابن الجزري هو الجهر بما⁴ .
حيث قال رحمه الله : (أن المختار عند الأئمة القراء هو الجهر بما عن جميع القراء لا نعلم في ذلك خلافاً عن أحد منهم إلا ما جاء عن حمزة وغيره)⁵ .
وهو مذهب كل القراء كالشاطبي⁶ ، وأبوعمر الداني⁷ ، وأبوشامة ، والمهدوي ، وغيرهم .
قال أبوشامة رحمه الله :
(وإتّما أبي الإخفاء الوعاة لأن الجهر به إظهار لشعار القراءة كالجهر بالتلبية وتكبيرات العيد ، ومن فوائده أن السامع له ينصت للقراءة من أولها لا يفوته منها شيء ، وهذا المعنى هو الفارق بين القراءة خارج الصلاة وفي الصلاة ، فإن المختار في الصلاة هو الإخفاء لأن المأموم مُنصتٌ من أول الإحرام بالصلاة)⁸ .

- 1 - أحمد بن عمار بن أبي العباس الإمام أبو العباس المهدي نسيه إلى المهدي بالمغرب أستاذ مشهور، له تآليف منها : الهداية في القراءات السبع توفي بعد الثلاثين وأربعمائة غاية النهاية : 92 / 1 .
- 2 - سورة الأعراف الآية : 55 .
- 3 - شرح الهداية: المهدي تحقيق حازم سعيد حيدر مكتبة الرشد الرياض : 9 / 2 .
- 4 - وهذا المذهب المختار عند القراء بما فيهم ابن الجزري هو في كل أحوال القراءة إلا إذا كان القارئ يقرأ سراً ، أو إذا كان خالياً ، أو إذا كان في الصلاة ، أو كان يقرأ مع جماعة يتدارسون القرآن ولم يكن هو المبتدئ بالقراءة .
انظر النشر : 252 / 1 - 254
- 5 - النشر : 252 / 1 .
- 6 - فقد قال الشاطبي :
وإخفاؤه فصل أباه وعاتنا وكم من فتى كالمهدي فيه أعملا .
وبعني : إخفاء الاستعاذة وعدم الجهر بما أباه الأئمة وعلمائنا ، ورأوا الجهر بالاستعاذة .
- 7 - فقد قال أبوعمر : (لا أعلم خلافاً في الجهر بالاستعاذة عند افتتاح القرآن وعند ابتداء كل قارئ بعرض أو درس أو تلقين في جميع القرآن إلا ما جاء عن نافع وحمزة) النشر : 252 / 1 .
- 8 - إبراز المعاني من حرز الأمامي : 64 .

المطلب الرابع : اختياره في عدد مخارج الحروف

يعد مبحث : مخارج الحروف وما يرتبط بها من صفات وألقاب من أهم أبواب التجويد ، إذ يجب على كل من أراد أن يقرأ القرآن قراءةً صحيحةً أن يتقن مخارج الحروف ، لذلك كانت موضع عناية علماء اللغة وعلماء التجويد قديماً وحديثاً¹.

والمخارج جمع مخرج .

وهي في اللغة : اسم لمكان أو موضع خروج الشيء ، أيًا كان ذلك الشيء.

أما في الاصطلاح : المكان الذي ينشأ منه الحرف ، ويبرزُ ، ويتميز عن غيره ، وقيل له : الحيز المولد للحرف².

وقد اختلف العلماء في عدد مخارج الحروف على أربعة مذاهب هذا بينها³ :

المذهب الأول :

أنها تسعة وعشرون مخرجاً بعدد حروف الهجاء ، لكل حرف مخرجٌ خاص ، ومن أصحاب هذا المذهب ابن الحاجب⁴.

¹ - أنظر مقال : مخارج حروف العربية : عددها وترتيبها بين الدرس القديم والدرس الحديث للدكتور غانم قدروي

الحمد المنشور في مجلة الحكمة ، المدينة المنورة العدد 38 ، محرم 1430 هـ : 315 - 358 .

² - لسان العرب ابن منظور دار صادر بيروت 2 / 249 ، التحديد في الإتقان والتجويد أبو عمرو الداني تحقيق غانم

قدوري الحمد دار عمار - عمان - الطبعة الأولى سنة 2000م - 1421 هـ ص : 102 ، والحواشي المفهومة في شرح المقدمة الجزرية ابن المصنف (دون ذكر دار النشر والسنة) : 08 .

³ - أنظر النشر : ج 1 / 198 - 199 ، وفن الترتيل وعلومه أحمد بن عبد الطويل مجمع الملك فهد لطباعة المصحف المدينة

المدينة المنورة الطبعة الأولى سنة 1420 هـ 1999م : 2 / 456 .

⁴ - عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمرو بن الحاجب الكردي الأصل ، الفقيه المالكي الأصولي النحوي المقرئ ، ولد سنة 571 هـ من صعيد مصر ، حفظ القرآن وقرأه ببعض الروايات على الشاطبي وسمع منه التيسير

وحجة هؤلاء أنه لو لم يكن لكل حرف مخرج خاص به يميزه عن غيره لاختلطت الحروف ، ولما تميز بعضها عن بعض¹ .

وأنّ القول المبني على خروج حرفين أو ثلاثة من مخرج واحد إنّما هي على سبيل التجوز والتقريب ، لا على سبيل الحقيقة والتحديد.

يقول السيوطي في الهمع الموامع - بعد ذكره مذاهب الأئمة في عدد مخارج الحروف - : (فذلك على سبيل التّقرّيب وإلّا فالتحقيق أنّ لكل حرف مخرجا على حدة)² .

المذهب الثاني :

أنها ستة عشر مخرجا ، حيث قال سيبويه بعدما ذكر الحروف كلها :
(ولحروف العربية ستة عشر مخرجا³) ، وهي :

من الحلق : فأولها من أسفله وأقصاه : مخرج الهمزة والألف والهاء .
ومن وسط الحلق : مخرج العين والحاء .

ومما فوق ذلك مع أولّ الفم : مخرج الغين والحاء .

ومما فوق ذلك من أقصى اللسان : مخرج القاف .

ومن أسفل من ذلك وأدنى إلى مقدم الفم : مخرج الكاف .

ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى : مخرج الجيم والشين والياء .

ومن أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس : مخرج الضاد .

ومن حافة اللسان من أدها إلى منتهى طرف اللسان ، من بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى ،

والشاطبية ، توفي سنة 646 هـ غاية النهاية : 509 / 1 .

¹ - إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع أبو شامة المقدسي تحقيق إبراهيم عطوه عوض دار الكتب العلمية (دون ذكر الطبعة والسنة) : 743 .

² - همع الموامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين السيوطي ، تحقيق عبد الحميد هندواي ، المكتبة التوفيقية - مصر : 3 / 490 .

³ - الكتاب سيبويه تحقيق عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ، الطبعة الثانية ، سنة 1402 هـ 1982 م : 4 / 433 .

مما فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية¹ : مخرج اللام .
ومن طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا : مخرج النون .
ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا ، لانحرافه إلى اللام : مخرج الراء .
ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا : مخرج الطاء والذال والتاء .
ومما بين الثنايا وطرف اللسان : مخرج الصاد والزاي والسين .
ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا : مخرج الظاء والذال والثاء .
ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا : مخرج الفاء .
ومما بين الشفتين : مخرج الباء والميم والواو .
ومن الخياشيم : مخرج النون الخفية ، ويقال الخفيفة أي الساكنة² .
وأخذ بهذا الرأي أيضا مكّي بن طالب القيسي ، والداني ، والشاطبي .
والمخارج عندهم تدور على ثلاث : الحلق واللسان والشفتان والخيشوم ، وبذلك أسقطوا مخرج الجوف الذي هو مخرج حروف المد الثلاثة ووزعوا حروفه على الحلق واللسان والشففتين .
فجعلوا الألف المدية تخرج كالهزمة من أقصى اللسان .
والياء المدية كالمتحركة تخرج من وسط اللسان .
وجعلوا الواو المدية كالمتحركة تخرج من الشفتين³ .

المذهب الثالث :

أنها أربعة عشر مخرجا وهو مذهب الفراء ومن شايعه⁴ .

¹ - إحدى الأسنان الأربع التي في مقدم الفم ، اثنتان من فوق واثنتان من تحت ، والجمع "ثنايا" . مادة "ثنى" . أنظر لسان العرب : 14 / 123 .

² - سـر صناعة الإعراب : ابن جنّي دار الكتب العلمية بيروت-لبنان ، الطبعة الأولى ، سنة : 1421هـ- 2000م : 60 / 1 - 61 .

³ - إبراز المعاني : 743- 753 ، التحديد للداني : 102 .

⁴ - هم : قُطْرُب (ت 206هـ) ، والجَرْمِيّ (ت 225هـ) ، وابن كَيْسَانَ (ت 299هـ) ، ابن دريـد (ت)

فقد أسقطوا مخرج الجوف أيضا ووزعوه كما فعل أصحاب المذهب السابق ، وجعلوا مخرج اللام والنون والراء مخرجا واحدا ، وهو طرف اللسان مع ما يحاذيه¹ . فتكون المخارج العامة على هذا المذهب أربعة كسابقه وهي : الحلق واللسان والشففتان والخيشوم .

ففي الحلق : ثلاثة مخارج .

وفي اللسان : ثمانية مخارج وعلى المذهب الذي سبقه عشرة مخارج .

وفي الشفتين : مخرجان .

وفي الخيشوم : واحد .

المذهب الرابع :

أنها سبعة عشر مخرجا وهو مذهب جمهور العلماء ، وأكثر النحاة وعلى رأسهم الإمام الخليل بن أحمد الفراهيدي وغيره .

واختار ابن الجزري من بين هذه المذاهب الأربعة مذهب القائلين بكونها سبعة عشر مخرجا ، حيث قال رحمه الله تعالى :

(أما مخارج الحروف فقد اختلفوا في عددها ، فالصحيح المختار عندنا وعند من تقدمنا من المحققين كالخليل بن أحمد ، ومكي بن أبي طالب ، وأبي القاسم الهذلي ، وأبي الحسن شريح² وغيرهم سبعة عشر مخرجا ، وهذا الذي يظهر من حيث الاختيار وهو الذي أثبتته أبو علي بن

كما في النشر : 198 / 1 - 199 .

¹ - أنظر التحديد في الإتقان والتجويد: أبو عمرو الداني، تحقيق غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، ط 1، 2000 م: 104 .

² - شريح بن محمد بن شريح بن أحمد بن الحسن الرعيني الإشبيلي ، إمام مقرئ أستاذ أديب محدث، ولي خطابة إشبيلية وقضاءها وألف ، وكان فصيحاً بليغاً خيراً ولد سنة : 451 هـ ، قرأ القراءات على أبيه توفي سنة : 537 هـ غاية النهاية : 325 / 1 .

سينا¹ في مؤلف أفرده في مخارج الحروف وصفاتها² .

فهذا المذهب يظهر من حيث الاختيار لأن :

1) حجة أصحاب المذهب الأول والقائلين بأن المخارج بعدد الحروف ولو لم تكن كذلك لاختلفت الحروف ولم تتمايز ، فالحق أن حجتهم لا قيمة لها ولا اعتبار لها ، لأن اشتراك بعض الحروف في المخرج الواحد لا يلزم منه اختلاطها ، فكل حرف صفاته الخاصة التي تميزه عن غيره وهذا ما قاله ابن الجزري : (فكل حرف شارك غيره في مخرج فإنه لا يمتاز عن مشاركته إلا بالصفات ، وكل حرف شارك غيره في صفاته فإنه لا يمتاز عنه إلا بالمخرج)³ .

وأن الخلاف بين الخليل وبين سيبويه والفراء ، ليس اختلافا حقيقيا ، بل مبني على أمرين :

- ملاحظة مدى اعتماد الصوت على المخرج قوة وضعفا ، في حروف الجوف .

- ملاحظة قرب المخارج في (ل - ن - ر)⁴ .

ناهيك على أنه لم يرد نص صريح يؤكد نسبة المذهب الثالث لأصحابه من الفراء وغيره⁵ .

1 - أبو عليّ، الحسين بن عبد الله بن الحسن بن عليّ بن سينا، البلخي ثم البخاري، صاحب التصانيف في الطب والفلسفة والمنطق. لعامة الشهير الفيلسوف، قرأ القرآن وكثيراً من الأدب وله عشر سنين ، وكان قويّ الحافظة ، كثير المذاكرة من مؤلفاته : الإنصاف ، والشفاء ، والقانون ، واللغة .. توفي سنة : 428 هـ سير أعلام النبلاء : 13 / 201 .

2 - النشر : 1 / 198 .

3 - النشر : 1 / 214 .

4 - أحكام قراءة القرآن الكريم محمود خليل الحصري ، ضبط نصّه وعلق عليه محمد طلحة بلال منيار ، دار البشائر الإسلامية بيروت لبنان الطبعة الثالثة سنة 1417هـ / 1997 م : 53 .

5 - انظر المقال السابق الذكر للدكتور قـدوري حمد بعنوان : مَخَارِجُ حُرُوفِ الْعَرَبِيَّةِ : عَدَدُهَا وَتَرْتِيبُهَا بَيْنَ الدَّرْسِ الْقَدِيمِ وَالدَّرْسِ الْحَدِيثِ .

(2) مذهب الجمهور عدّ الحروف اللام والنون والراء من مخارج منفصلة وإن كانت متدانية، لأن إدغام هذه الحروف بعضها في بعض يختلف حكمه بين الواجب والحائز والممتنع، ولو كانت من مخرج واحد لم يكن إلا واجباً .

قال المهدوي : (فكل حرفين كانا من مخرج واحد، متماثلين كانا أو متقاربين، فالإظهار لا يجوز فيهما)¹ .

وهذه حجة أخرى تقوي ما ذهب إليه الجمهور وكذلك ابن الجزري .

وبهذا الاختيار يكون ابن الجزري جامعاً لمذهبين (الخليل ، وسيبويه) حيث أخذ مخرج الحروف الجوفية من الخليل وأضافه إلى مخارج سيبويه وعد المخارج سبعة عشر مخرجا قال في كتابه التمهيد :

(مخارج الحروف عند الخليل سبعة عشر مخرجا ، وعند سيبويه ستة عشر لإسقاطهم الجوفية)² .
وأدرج ابن الجزري اختياره هذا في منظومته المشهورة بالمقدمة الجزرية في علم التجويد ، حيث قال :

مَخَارِجُ الْحُرُوفِ سَبْعَةَ عَشَرَ	عَلَى الَّذِي يَخْتَارُهُ مَنْ أَحَبَّ
فَأَلْفُ الْجَوْفِ وَأَخْتَاهَا وَهِيَ	حُرُوفٌ مَدُّ لِهَوَاءِ تَنْتَهِي
ثُمَّ لِأَقْصَى الْحَلْقِ: هَمْزٌ هَاءٌ	وَمِنْ وَسَطِهِ: فَعَيْنٌ حَاءٌ
أَدْنَاهُ: عَيْنٌ خَاوُهَا، وَالْقَافُ:	أَقْصَى اللِّسَانِ فَوْقَ، ثُمَّ الْكَافُ
أَسْفَلُ، وَالْوَسْطُ: فَجِيمُ الشَّيْنِ يَا	وَالضَّادُ: مِنْ حَافَتِهِ إِذْ وَليَا
الأضراسِ مِنْ أَيْسَرَ أَوْ يُمَنَّاها	وَالسَّلامُ: أَدْنَاهَا لِمُنْتَهَاهَا
وَالثُّونُ: مِنْ طَرَفِهِ تَحْتَ اجْعَلُوا	وَالرَّاءُ: يُدَانِيهِ لِظَهْرِ أَدْحَلُ
وَالطَّاءُ وَالذَّالُ وَتَا: مِنْهُ وَمِنْ	عُلْيَا الثَّنَائِيَا، وَالصَّفِيرُ: مُسْتَكِنٌ

¹ - هداية القارئ : 1 / 80 ، وأنظر الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات : عبد البديع النيرباني ، دار الغوثاني - دمشق الطبعة الأولى، سنة 1427هـ / 2006م : 60 .

² - التمهيد في علم التجويد ابن الجزري ، تحقيق غانم قُدوري حمد ، مؤسسة الرسالة بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى سنة 1421هـ / 2001م : 113 .

مِنْهُ وَمِنْ فَوْقِ الثَّنَائِيَا السُّفْلَى
مِنْ طَرْفَيْهِمَا، وَمِنْ بَطْنِ الشَّفَةِ
وَالظُّمَاءُ وَالذَّلُّ وَتَا لِعُلْيَا
فَالْفَا مَعَ أَطْرَافِ الثَّنَائِيَا الْمُشْرِفَةِ
لِلشَّفَتَيْنِ: الْوَاوُ بِأَيْ مِيْمٍ
وَعُتْنَةٌ: مَخْرَجُهَا الْخَيْشُومُ¹

وانتصر شراح المقدمة الجزرية لهذا المذهب متابعين ناظمها في ذلك .

كما تابع ابن الجزري في مذهبه الكثير من العلماء والباحثين المعاصرين باعتباره مذهب الجمهور². والملاحظ أن ابن الجزري كان متابعاً في اختياره لمن سبقوه من القراء والنحاة والعديد من المحققين إلا أن أضاف قاعدة أخرى من قواعد اختياره وترجيحه لمسائل الأحكام وتحقيق الوجوه وهو " الاختيار " .

حيث قال بالحرف في كتابه النشر : (وهذا الذي يظهر من حيث الاختيار)³ .

كما قال في نظمه السابق الذكر : عَلَى الَّذِي يَخْتَارُهُ مَنْ اخْتَبَرَ .

وقوله : (الاختيار) أو (من اختبر) : أي من طلب خبر ذلك ومعرفته تحقيقاً، فأتقن مخارج الحروف نطقاً وحققها أداءً ، وضبطها مخرجا وصفة .

واختبارُ مخرج الحرف بحقه : هو أن يلفظ بهمزة الوصل ويأتي بالحرف بعدها ساكناً أو مشدداً وهو آيين مع ملاحظته صفات ذلك الحرف⁴ .

¹ - المقدمة الجزري من البيت رقم : 09 إلى البيت رقم : 19 .

² - ومن أمثال هؤلاء : الصفاقسي في تنبيه الغافلين : 09 ، وإبراهيم المارغني في النجوم الطوالع : 157 ، والمرصفي في هداية السقاري : 63 ، والحصري في أحكام قراءة القرآن الكريم : 53 ، والمرعشي في جهد المقل : 20-21 .

³ - النشر : 1 / 198 .

⁴ - أنظر شرح طيبة النشر في القراءات : أبو الخير ابن الجزري ، ضبطه وعلق عليه : الشيخ أنس مهرة ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الثانية ، سنة 1420 هـ / 2000 م : 27 ، و شرح طيبة النشر في القراءات العشر : محب الدين التُّوَيْري ، وتحقيق : الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى، سنة 1424 هـ / 2003 م : 1 / 226 .

المطلب الخامس : اختياره السكت عند حمزة

السكتُ : هو قطع الصوت عن القراءة زمناً يسيراً دون زمن الوقف عادة ، من غير تنفس ، مع نية استئناف القراءة في الحال ، ومقداره حركتان¹ .
يعتبر القارئ حمزة من أكثر القراء عناية واهتماماً بالسكت² .
ووقع اختلاف كثير بين أصحابه فيه .
ففرق من أهل الأداء روى السكت عنه ، ومن روايتي خلف وخلاد في لام التعريف حيث أتت ،
(شيء) كيف وقعت أي مرفوعاً أو مجروراً أو منصوباً .
وهذا مذهب صاحب الكافي³ ، و ابن غلبون من طريق الداني⁴ ، ومذهب أبيه عبد المنعم وأبي
علي الحسن بن بليمة⁵ .
وقال الداني في الجامع :
(وقرأت علي أبي الحسن عن قراءته في روايته بالسكت علي لام المعرفة خاصة لكثرة دورها ،
وكذلك ذكر ابن مجاهد في كتابه عن حمزة ، ولم يذكر عنه خلافاً)⁶ .

¹ - البدور الزاهرة في القراءات المتواترة : 13 ، الهادي شرح طيبة النشر : 115 / 1 و 243 .

² - من القراء الذين كانت لهم عناية ورواية بالسكت من غير حمزة : ابن ذكوان ، وحفص وإدريس ، وأبو جعفر ، وأما حمزة فمواضع السكت التي وقع حولها الخلاف بين الرواة هي : أل ، وشيء ، والساكن الصحيح الموصول ، والساكن الصحيح الموصول ، والمد المنفصل ، والمد المتصل .

أنظر الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر للمحيسن : 1 / 224 .

³ - الكافي في القراءات : 70 .

⁴ - مذهب بن غلبون في التذكرة ، وأبي الطيب في الإرشاد وابن بليمة في التلخيص إذا ما ذكر هو : المد في شيء مع السكت علي لام التعريف فقط . أنظر التيسير : 207 ، وإتحاف فضلاء البشر : 1 / 220 .

⁵ - قال ابن الجزري : (وهو أحد المذهبين في التيسير والشاطبية) النشر : 1 / 422 .

⁶ - جامع البيان : 649 وهذا الذي ذكره في جامع البيان عن شيخه ابن غلبون يخالف ما نص عليه في التيسير فإنه نص

وفريق روى هذا المذهب عن حمزة من رواية خلف فقط .
 وهو طريق أبي محمد مكّي ، وشيخه أبي الطيب بن غلبون¹ .
 وفريق روى عن حمزة من روايته مع السكت على لام التعريف ، و (شيء) السكت على الساكن المنفصل مطلقاً غير حرف المد .
 وهو مذهب أبي الطاهر إسماعيل بن خلف² وشيخه³ عبد الجبار الطرسوسي⁴ .
 ورواه بعضهم من رواية خلف خاصة⁵ ، وهو أحد مذهبي الشاطبية⁶ .

- فيه أنه قرأ بـ (السكت على لام التعرف وبه قرأ على أبي الحسن بالسكت على لام التعريف ، و(شيء وشيئا) ، حيث وقعا لا غير) ، أنظر التيسير في القراءات السبع : 62 .
 ثم قال ابن الجزري : (فإما أن يكون سقط ذكر (شيء) من الكتاب فيوافق الجامع التيسير أو يكون مع المد على (شيء) فيوافق التذكرة) النشر : 420/1 ، تحجير التيسير في القراءات العشر : 267 .
- 1 - النشر : 342 / 1 ، التبصرة : 362 - 363 .
 - 2 - إسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران ، الشيخ أبو طاهر النحوي المقرئ الأنصاري الأندلسي ثم المصري مؤلف كتاب : العنوان والاكتفاء ، قرأ على عبد الجبار بن أحمد الطرسوسي ، وأقرأ الناس بجامع عمرو بن العاص . مختصر واختصر كتاب الحجة لأبي علي ، توفي سنة : 455 هـ .
 غاية النهاية : 164 / 1 .
 - 3 - عبد الجبار بن أحمد بن عمر بن الحسن أبو القاسم الطرسوسي يعرف بالطويل ، مؤلف كتاب المحتبى الجامع ، أستاذ مصدر ثقة ، نزل مصر وكان شيخها ، قال الداني الحافظ كـ شيخاً فاضلاً ضابطاً ذا عفاف ونسك رأته وشاهدته وكان كثيراً ما يقصد شيخنا فارس بن أحمد يذاكره في مجلسه ولد سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة قلت وتوفي سنة : 420 هـ .
 غاية النهاية : 1 / 357-358 .
 - 4 - جامع البيان : 644 ، الكامل : 420 ، العنوان : 225 ذكر ابن الجزري في كتابه النشر أن صاحب العنوان لا يسكت على الساكن قبل الهمزة ، إذا كان حرف مد ، وهذا مخالف لإطلاق المؤلف أنظر النشر : 421 / 1 .
 - 5 - الإتحاف : 220 / 1 .
 - 6 - ورد في الشاطبية عن حمزة مذهبان :
 الأول : السكت على الساكن المفصول ولام التعريف ، وكذا (شيء) كيف جاء و (شيئاً) وذلك لخلف فقط ،
 وللخلاف عدم السكت مطلقاً .
 والمذهب الثاني : السكت عن حمزة من روايته على لام التعريف و (شيء) و (شيئاً) قال الشاطبي :
 وعنده روى خلف في الوصل سكتنا مقلداً
 ويسكت في شيء وشيئا وبعضهم لدى اللام للتعريف عن حمزة تلا

وفريق روى هذا المذهب عن حمزة من رواية خلف حسب .
وهو مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد ، وطريق أبي عبد الله بن شريح¹ .
وفريق روى عن حمزة من الروايتين السكت مطلقاً أي على المنفصل والمتصل جمعاً ما لم يكن حرف مد .
وهو مذهب أبي طاهر بن سوار وأبي بكر بن مهران وأبي علي البغدادي وأبي العز القلانسي وأبي محمد سبط الخياط² .
وهو رأي جمهور العراقيين قال أبو العلاء : (إنه اختيارهم)³ .
وفريق روى السكت عن حمزة من الروايتين على حرف المد أيضاً ، وهم في ذلك على الخلاف في المنفصل والمتصل كما ذكرنا ، فمنهم من خص بذلك المنفصل وسوى بين حرف المد وغيره مع السكت على لام التعريف و (شيء) .
وهذا مذهب الحافظ أبي العلاء الهمداني وغيره⁴ .
ومنهم من أطلق ذلك في المتصل والمنفصل وهو مذهب أبي بكر الشذائي⁵ .
وفريق ذهب إلى ترك السكت عن خلاد مطلقاً .
وهو مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد ، وأبي محمد مكّي وشيخه أبي الطيب وأبي عبد الله بن شريح⁶ وغيرهم ، وذكره صاحب التيسير من قراءته على أبي الفتح ، وتبعه الشاطبي¹ .

وشيء وشيئا لم يزد

إرشاد المرید : 79 الشاطبية : أبيات 227 - 228 - 229 .

- 1 - التيسير : 207 الكافي : 70 .
- 2 - المبهج : 185 إرشاد المرید : 79 .
- 3 - النشر : 421 / 1 .
- 4 - قال ابن الجزري : (وهو مذكور أيضاً في " الكامل " ، ورواه أبو بكر النقاش ، عن إدريس ، عن خلف ، عن حمزة .. وهذا مذهب الحافظ أبي العلاء الهمداني صاحب " غاية الاختصار " وغيره ، وذكره صاحب " التجريد " من قراءته على عبد الباقي في رواية خلاد) النشر : 421 / 1 - 422 .
- 5 - قال ابن الجزري : (وبه قرأ سبط الخياط على الشريف أبي الفضل عن الكارزبي عنه وهو في الكامل أيضاً) النشر : 421 / 1 .
- 6 - قال ابن الجزري : (وهو أحد طرق الكامل وهي طريق أبي علي العطار عن أصحابه عن البختری عن جعفر الوزان

وفريق ذهب إلى عدم السكت مطلقاً عن حمزة من روايته .
وهو مذهب أبي العباس المهدي² ، وشيخه أبي عبد الله بن سفيان ، وهو الذي لم يذكر أبو بكر بن مهران غيره في غايته .

وأما ابن الجزري رحمه الله تعالى فقد ذكر هذا الاختلاف في السكت عن حمزة راوييه ، ثم قال :
(وبكل ذلك قرأت من طريق من ذكرت)³ .

ثم ذكر اختياره تصريحاً واضحاً حيث قال :

(واختياري عنه السكت في غير حرف المد جمعاً بين النص والأداء والقياس)⁴ .

واعتمد فيما اختاره على :

الرواية : فقد روي عن خلف وخلاد وغيرهما عن سليم عن حمزة قال : (إذا مددت الحرف فالمد يجزي من السكت قبل الهمزة)⁵ .

وقال : (وكان إذا مد ثم أتى بالهمز بعد المد لا يقف قبل الهمز)⁶ .

ونقل كلاماً لشيخه الحافظ أبي عمرو الداني يفسر فيه كلام حمزة حيث قال :

(وهذا الذي قاله حمزة من أن المد يجزي من السكت : معنى حسن لطيف دال على وفور معرفته ، ونفاذ بصيرته وذلك أن زيادة التمكين لحرف المد مع الهمزة إنما هو بيان لها لخفائها ، وبُعْدِ مخرجها ، فيقوى به على النطق بما محققة ، وكذا السكوت على الساكن قبلها إنما هو بيان لها

عن خلاد) النشر : 1 / 421 ، الكامل : 433 .

1 - التيسير : 207 .

2 - شرح الهداية : 1 / 56 فمن عادة كتب القراءة أن تذكر بعد نقل الحركة سكت حمزة على الهمز إلا أن المؤلف

رحمه الله لم يتعرض لذلك أصلاً قال ابن الجزري : (وأما الهداية فلم يذكر عن حمزة سكتاً يكلمة من الكلم)

كما في الفوائد المجمع : وانظر تقريب النشر : 71 .

3 - النشر : 1 / 423 .

4 - قال ابن الجزري في تقريبه : (والاختيار عن حمزة السكت في غير حرف المد للنص الوارد عليه من أن المد يجزئ عن

السكت) ، تقريب النشر في القراءات العشر ص : 72 .

5 - النشر : 1 / 423 .

6 - المرجع نفسه : 1 / 423 .

أيضاً ، فإذا بُيِّنَتْ بزيادة التمكين لحرف المد قبلها لم تحتج أن تُبيَّن بالسكت عليه وكفى المد من ذلك وأغنى عنه ¹ .

على أن ابن الجزري قد رجَّح عدم وجود السكت على المد مطلقاً ، لكنّ العمل عند الشيوخ الذين يجمعون من الطيبة على وجود سكت على المد لحمزة ² .

وفي هذه المسألة من اختيارات ابن الجزري بيان واضح لإحدى القواعد التي يستعملها ابن الجزري في اختياراته كثيراً .

وهي قاعدة : الترجيح والاختيار بدلالة النص والأداء والقياس .

فهو رحمه الله تعالى : أحيانا يجمع بينهما في المسألة ، ومرات أخرى تذكر مفرقة .

¹ - المرجع نفسه : 423/ 1 .

² - تسهيل علم القراءات أبعن بقلة : 535 .

المطلب السادس : اختياره في جمع القراءات

الجمع: هو أن يقرأ القارئ المقطع القرآني بقراءاته المختلفة ، فإذا انتهى منه انتقل إلى مقطع آخر ، وله عدة طرق¹ .

ويسميه بعضهم : الإرداف² .
ومثال الجمع إثبات البسمة بين السورتين : قراءة ابن كثير وعاصم والكسائي وأبي جعفر ، ورواية قالون عن نافع ، وطريق الأصهباني عن ورش ، وطريق صاحب التبصرة عن الأزرق عن ورش ، ويجوز فيها لمن أثبتها أوجه ولا يقال ثلاث قراءات ولا روايات ولا طرق³ .
وقد اختلف الشيوخ في كيفية الأخذ بالجمع في الختمة والواحدة⁴ .

المذهب الأول : الجمع بالحرف ويطلق عليه الجمع الكلمي .

وكيفية هذا النوع من الجمع :

أن يتدئ القارئ برواية من قدّمه من الرواة ، ولا يقف إلا على كلمة اختلف فيها القراء فرشاً أو أصولاً ، فيقف عندها فيعيدّها بمفردها ، ويستوفي ما فيها من الخلاف ، فإن كانت الكلمة مما

¹ - يختلف جمع القراءات عن تركيبها في كون الجمع فيه إعادة لما قرئ على رواية معينة وفق رواية أخرى إما بطريقة أفراد كل قراءة أو بطريقة الجمع في الختمة الواحدة بكيفية من كفياته المعلومة ، أما التركيب فليس فيه إعادة لما قرئ ، بل فيه انتقال من رواية إلى أخرى مع الاستمرار في التلاوة ، فيكون السامع لمن يقرأ بالتركيب سمع بعض الآيات أو الكلمات على رواية وسمع ما يليها على رواية أخرى ، وهكذا ، ولا يستفيد منه خلاف القراء في الموضع الواحد كما يحصل له ذلك عند سماع من يجمع أنظر القراءات القرآنية : 37 .

² - القراء والقراءات بالمغرب سعيد أعراب : 65 ، معجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات للدوسري : 49 .

³ - النشر : 199 / 2 - 200 ، المذهب في القراءات العشر لمحمد سالم محيسن : 25

⁴ - ذكر أهل العلم مجموعة من الطرق لجمع القراءات منها : الجمع بالحرف ، والجمع بالوقف ، والتركيب بينهما ، والجمع بالآية ، والجمع بالتناسب ، وجمع المطلق أنظر الأدلة العقلية في حكم جمع القراءات النقلية : 28 .

يجوز الوقف عليه والابتداء بما بعدها ، وأراد القارئ الوقف عليها ، وقف على آخر الوجه ، واستأنف ما بعدها على الطريقة المذكورة إلا وصل آخر الوجه فيها بما بعدها حتى الوصول إلى كلمة يسوغ الوقف عليها فيقف .

وهذا إن تعلق الخلاف بين القراء بكلمة واحدة ، أما إن تعلق بكلمتين كالسكت على ذي كلمتين نحو : (من أيننا) وقف القارئ على الكلمة الثانية ، واستوعب أوجه القراءات ، ثم انتقل إلى ما بعدها حسب الطريقة نفسها¹ .

وهذا مذهب المصريين ، وجمهور البصريين وبعض قراء المغرب الأقصى ، وهو الذي ينسب للداني والقيحاطي² .

وتعتبر هذه الطريقة : أوثق في استيفاء أوجه الخلاف ، وأسهل في الأخذ واحف ، ولكنه يخرج عن رونق القراءة ، وحسن أداء التلاوة³ .

المذهب الثاني : الجمع بالوقف

وكيفيته : أنه إذا شرع القارئ برواية من قدّمه من الرواة ، لا يزال بذلك الوجه حتى ينتهي إلى محل يجوز الوقف عليه والابتداء بما بعده ، فإن أراد الوقف عليه وقف ثم عاد إلى الموضع الذي ابتدأ به في الوجه الأول ويقرأ بقراءة القارئ أو برواية الراوي التي لم تندرج في الوجه السابق ، ثم يصنع مثل ذلك في بقية الأوجه ، وهكذا حتى يستوعب كل أوجه القراءات في القدر الذي حدده للجمع على حسب المراتب التي اختارها في الجمع .

وهذا مذهب أهل الشام⁴ .

وتمتاز هذه الطريقة : أنها : أشد في الاستحضر ، وأشد في الاستظهار ، وأطول زماناً ، وأجود مكاناً⁵ .

1 - انظر : القراءات القرآنية عبد الحليم قاية : 256 ، الأدلة العقلية : 28 ، النشر : 201 / 2 .

2 - الأدلة العقلية : 28 .

3 - النشر : 201 / 2 .

4 - النشر : 201 / 2 ، الأدلة العقلية : 29 .

5 - النشر : 202 / 2 .

وأما ابن الجزري رحمه الله تعالى فرغم أنه قد مال إلى طريقة أهل بلده من الشاميين حيث قرأها بها على من قرأ عليه من الشيوخ في مصر والشام وقال : (وبه آخذ) أي الجمع بالوقف . إلا أنه سلك مسلكاً آخر جمع فيه بين الطريقتين : الجمع بالحرف والجمع بالوقف . فقد قال : (فقد ركبتُ من المذهبين مذهباً فجاء في محاسن الجمع طرازٌ مُذهّباً)¹ . ثم بين هذه الطريقة فقال :

(فأبتدئُ بالقارئ وأنظر إلى من يكون من القراء أكثر موافقة له ، فإذا وصلت إلى كلمتين بين القارئين فيها خُلف وُقت وأخرجته معه ، ثم وصلت حتى أنتهي إلى الوقف السائع جوازه ، وهكذا حتى ينتهي الخلاف)² .

وهذه الطريقة المركبة من ابن الجزري قد قرأ بها في الديار المصرية فقد قال : (ولما رحلت إلى الديار المصرية ورأيت الناس يجمعون بالحرف كما قدمت أولاً ، فكنت أجمع على هذه الطريقة بالوقف ، وأسبق الجامعين بالحرف مع مراعاة حسن الأداء ، وكمال القراءة ..)³ .

كما أشار إلى طريقة الجمع بالآية فقال : (وكان بعض الناس يختار الجمع بالآية ، فيشرع في الآية حتى ينتهي إلى آخرها ، ثم يعيدها لقارئ قارئ حتى ينتهي الخلاف ، وكأنهم قصدوا بذلك فصل كل آية على حدتها بما فيها من الخلاف ، ليكون أسلم من التركيب ، وأبعد من التخليط ، ولا يخلصهم ذلك ، إذ كثير من الآيات لا يتم الوقف عليه ، ولا يحسن الابتداء بما بعده ، فكان الذي اخترناه هو الأولى)⁴ .

وقد سار النوري السفاقي⁵ على اختيار ابن الجزري في الجمع المركب ، وما وقع بينهما من اختلاف أي بين ابن الجزري والسفاقي :

¹ - النشر : 202 / 2 .

² - النشر : 202 / 2 .

³ - النشر : 202 / 2 .

⁴ - النشر : 202 / 2 .

⁵ - علي بن محمد بن سالم ، أبو الحسن النوري السفاقي ، مقرر من فقهاء المالكية ، من أهل صفاقس ، له تصانيف منها

منها

أن طريقة ابن الجزري فيها الوجه الأكثر مناسبة لما قبله في الأحكام ، لهذا يقدم على غيره ، بينما يقدم في طريقة السفاسي الوجه الذي يكون الخلف فيه أقرب إلى الوقف¹ .
وبقي أن نشير أن ابن الجزري كان يختار للقارئ الذي يجمع القراءات ترتيباً معيناً للقراءات التي يجمعها القارئ : فيبتدئ مثلاً برواية ورش ، ثم قالون ، ثم أبي جعفر ، ثم ابن كثير وهكذا .
يقول رحمه الله تعالى : (وكثير من الناس يرى تقديم قالون أولاً كما هو مرتب في هذه الكتب المشهورة ، وآخرون يرون تقديم ورش من طريق الأزرق ، من أجل انفراده في كثير من روايته عن باقي الرواة بأنواع من الخلاف ، كالمد ، والنقل ، والترقيق ، والتغليظ ، فإنه يبتدأ له غالباً بالمد الطويل في نحو : (آدم) ، و (آمن) ، و (إيمان) ونحوه مما يكثر دوره ، ثم بالتوسط ، ثم بالقصر ، فيخرج مع قصره في الغالب سائر القراء ، إلى غير ذلك من وجوه الترجيح يظهر في الاختيار .

يقول ابن الجزري : وهذا الذي اختاره ، أما إذا أخذت بالترتيب وهو الذي لم أقرأ بسواه على أحد من شيوخي ، بالشام ، ومصر ، والحجاز ، والإسكندرية .
وعلى هذا الحكم إذا قُدّم ورش من طريق الأزرق ، يتبع بطريق الأصبهاني ، ثم بقالون ، ثم بأبي جعفر ، ثم بابن كثير ، ثم بأبي عمرو ، ثم يعقوب ، ثم ابن عامر ، ثم عاصم ، ثم حمزة ، ثم الكسائي ، ثم خلف ، ويقدم عن كل شيخ الراوي المقدم في الكتاب ، ولا ينتقل إلى من بعده حتى يكمل من قبل² .

وقاعدة ابن الجزري في اختياره في مسألة الجمع هي : البحث عن الأكمل في القراءة ، والأحسن في الأداء ، والأبعد عن التركيب والتخليط .

غيث النفع في القراءات السبع ، و تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين ، ولد سنة 1053 هـ وتوفي سنة 1118 هـ ،

الأعلام للزركلي : 5 / 14 .

¹ - غيث النفع : 80 ، الجمع بالقراءات المتواترة : 282 .

² - النشر : 205 / 2 .

المطلب السابع : وجه الوقف بين الأنفال وبراءة

يجوز لجميع القراء عند وصل أول براءة بآخر الأنفال الأوجه الثلاثة التالية¹ :

الوقف : وقد يعبر عنه بالقطع ، وهو الوقف على آخر الأنفال مع التنفس .

السكت : وهو الوقف على آخر الأنفال من غير تنفس .

الوصل : وصل آخر الأنفال بأول براءة .

فاختار ابن غلبون في كتابه التذكرة وجه الوصل ، بأن توصل السورة بالسورة التي بعدها² من غير فصل ، لما يرى من حسن مشاكلة السورة الأولى لأول التي بعدها³ .

واختار أبو علي البغدادي في كتابه الروضة وجه السكت⁴ ، متبعاً في ذلك حمزة⁵ .

وأختار ابن الجزري وجه الوقف لأنه الأقيس والأشبه بمذهب أهل الترتيل حيث قال :

(وأما الوقف فهو الأقيس وهو الأشبه بمذهب أهل الترتيل وهو اختياري في مذهب الجميع لأن أواخر السور من أتم التمام .

وإنما عدل عنه في مذهب من لم يفصل من أجل أنه لو وقف على آخر السور للزمت البسمة أوائل السور ومن أجل الابتداء ، وإن لم يؤت بها خولف الرسم في الحالتين كما تقدم ، واللازم هنا منتف والمقتضى للوقف قائم ، فمن ثم اخترنا الوقف ولا نمنع غيره)⁶ .

فاختيار ابن الجزري لوجه الوقف في المسألة يعود إلى معيارين :

1 - تكون هذه الأوجه الثلاثة بدون بسمة ، إذ لم تثبت البسمة في أول براءة بالإجماع كما تقدم .

2 - المواضع التي يرى ابن غلبون فيها الوصل هي : الأنفال ببراءة ، الأحقاف بمحمد ، القمر بالرحمان ، الواقعة بالحديد الفيل بقريش .

3 - التذكرة ابن غلبون : 64 .

4 - الروضة المالكي : 663 .

5 - حمزة يرى الوصل لكل القرآن إذ يعتبره سورة واحدة ، لكنه بين الأنفال والتوبة روي عنه وجه السكت ، وقد قال ابن الجزري : (وإذا أخذ بالسكت عن حمزة ، فالأخذ به عن غيره أحرى) النشر : 270 / 1 .

6 - النشر : 270 / 1 .

- عام من خلال النظر إلى صحة القياس والأقرب إلى أداء القراء .
 - وخاص من خلال الالتزام بالوقف في أواخر السور باعتباره وقفا في أتم التمام .
- وقاعدته في اختياره في المسألة لم تخرج عما سبق من قواعده في الاختيار والترجيح بالقياس ومتابعة أهل الأداء والبحث عن الأتم في المعاني .

الفصل الثالث

اختيارات ابن الجزري بغير لفظ الاختيار

وفيه المباحث الآتية :

المبحث الأول : اختياراته في الإظهار والإدغام وما يتعلق بهما .

المبحث الثاني : اختياراته في أحكام الحروف .

المبحث الثالث : اختياراته في الوقف والمدود والهمز .

المبحث الرابع : اختياراته في أحكام الياءات والفرش .

المبحث الخامس : اختياراته في مسائل أخرى متفرقة .

تمهيد :

إذا كنّا قد تناولنا في الفصل السابق اختيارات ابن الجزري التي وردت بلفظ أختار - وما تصرّف عنها - في علم القراءات المحتواة في كتابه النشر في القراءات العشر ، والتي لم تكن بالعدد الكثير فإننا في هذا الفصل الثالث سنذكر ما ورد عنه من اختيارات وترجيحات لكن بألفاظٍ أخرى ، مثل قوله : الصحيح ، والأصوب ، والذي أميل إليه .. وهكذا .
ويُعدُّ هذا النوع من الاختيارات أوسع في استعمالات المؤلف ، والأكثر في كتاب النشر مقارنةً بغيره الذي سبق .

حيث قسّمتُ الفصل إلى خمسة مباحث :

فخصّصْتُ الأوّل منه لأحكام الإظهار والإدغام وما يتعلق بهما ، والثاني جمعتُ فيه كل اختياراته في أحكام الحروف ، ووزعت أحكام الوقف والإمالة والمدود والهمز وأحكام الياءات والفرش على المبحثين : الثالث والرابع ، وختمتُ المباحث بمبحثٍ خاص لمسائل أخرى متفرقة .

المبحث الأول : اختياراته في الإظهار والإدغام وما يتعلق بهما

اختيارات ابن الجزري التي بغير لفظ : (اختار) في أحكام الإظهار والإدغام كثيرة ومتنوعة وقد وزعتها في هذا المبحث على المطالب التالية :

المطلب الأول : اختياراته في إدغام بعض الحروف أو إظهارها

والمراد إدغام الثاء في الذال والطاء ، ومسألة إدغام اللام في الضاد والنون ، ومسألة إدغام النون في اللام وتفصيل المسائل كالتالي :

المسألة الأولى : إدغام الثاء في الذال

إدغام الثاء في الذال هو من إدغام المتقاربين¹ .

حيث رُوِيَ وجه إدغام الثاء في الذال عن نافع وابن كثير وأبي جعفر وعاصم وغيرهم ، كما رُوِيَ عن هشام من رواية ابن عامر .

فابن عامر الشامي ورد عنه اختلاف الرواية في هذا الضرب من الإدغام : فقد روى جمهور المغاربة عنه الإظهار بين الثاء والذال ، وكذلك بعض المشاركة من طريق الحلواني² .

وروى أكثر المشاركة عنه الإدغام من طريق الداجوني¹ ، وكذا رُوِيَ من طرق هبة الله المفسر² .

¹ - الحرفان المتقاربان : المتقاربان هما الحرفان اللذان تقاربا في المخرج والصفة أو في المخرج دون الصفة أو في الصفة دون المخرج ، فهذه ثلاث صور للمتقاربين وفيما يلي أمثلتها :
فالصورة الأولى: مثل النون مع اللام في نحو (مِّنْ لَّدُنْهُ) ، ومع الراء في نحو (مِّنْ رَّزَقِ اللَّهِ) ، والقاف مع الكاف في نحو (خَلَقَكُمْ) .

والصورة الثانية: مثل الدال مع السين في نحو (عَدَدَ سِنِينَ) .
والصورة الثالثة: مثل السين مع الشين في نحو (الرَّأْسِ شَيْبًا) ، والتاء المثناة فوق مع الثاء المثناة في نحو (بَعَدَتْ تَمُودُ) ، ويعتبر التقارب من أسباب الإدغام الصغير - الذي سوف يأتي بيانه - ولذلك يقال إدغام المتقاربين ، الذي يكون في كلمة وفي كلمتين . أنظر هداية القارئ : 220 / 1 .

² - أحمد بن يزيد الحلواني ، أبو الحسن المقرئ ، من كبار الحذاق المجودين ، قرأ على قالون ، وعلى خلف البزار ، وعلى هشام بن عمار وغيرهم ، ويقال إنه رحل إلى هشام بن عمار ثلاث مرات ، وكان ثبتا في قالون ، وهشام ، توفي سنة 250 هـ ، معرفة القراء : 129 / 1 غاية النهاية : 272 / 2 .

ومن بين هذين المذهبين اختار ابن الجزري رحمه الله تعالى وجه الإدغام الذي روي عن أكثر المشاركة .

فقد قال في كتابه النشر :

(فإن الذي يقتضيه النظر ويصح في الاعتبار ، هو الإدغام ولولا صحة الإظهار عنهم عندي لم آخذ لهم ولا لغيرهم بغير الإدغام)³ .

واحتج لوجه الإدغام الذي اختاره بأمرين :

من ناحية التجويد والأداء : أن الحرفين إذا كانا من مخرج واحد وسكن الأول منهما فإنه يجب الإدغام ما لم يمنع مانع ، وانتفى المانع في الوجه .

من ناحية المتابعة والرواية : فقد نقل الإجماع الذي رواه أبو بكر بن مهران في هذا النوع من الإدغام ، حيث قال ما نصه : (وقد أجمعوا على إدغام الثاء في الذال من قوله (يلهث ذلك) ،

إلا النقاش فإنه كان يذكر الإظهار فيه لابن كثير ، وعاصم برواية حفص ، ونافع برواية قالون .

وكذلك كان يذكر البخاري المقرئ⁴ لابن كثير وحده ، إلا أنه يقول بين الإظهار والإدغام على ما يخرج في اللفظ ، وقال الآخرون لا نعرفه إلا مدغماً ، وهو الصحيح والله أعلم .)⁵ .

وهكذا يتجلى اختيار ابن الجزري بقراءة الإدغام في إدغام الثاء في الذال عن هشام .

¹ - الكامل : 345 ، المبهج : 165 .

² - قال ابن الجزري : (وذكر صاحب "المستنير" له الإدغام من طريق هبة المفسر عن الداخوني) النشر : 15 / 2 المستنير : 158 .

³ - النشر : 15 / 2 .

⁴ - محمد بن إسحاق أبو عبد الله البخاري ، مقرئ مشهور ، روى القراءة عرضاً عن أبي المنذر عن أصحاب ورش وأخذ عنه القراءة محمد بن أحمد بن مرثد البخاري ، وأبو الأسد أحمد بن إبراهيم ، و محمد بن الحسين بن بونان وغيرهم . غاية النهاية : 99 / 2 .

⁵ - المبسوط في القراءات العشر ، أحمد بن الحسين بن مهران ، تحقيق سبيع حمزة حاكيمي ، مجمع اللغة العربية - دمشق سنة : 1981 م : 100 .

ويَقْوَى وجه القراءة بالإدغام عن وجه القراءة بالإظهار إضافة إلى تم ذكره وبيانه بحال التجانس بين الحرفين (التاء والظاء) ، فالحرفان اتفقا في المخرج الواحد وهو طرف اللسان مع أطراف الشنايا العليا.

المسألة الثانية : إدغام التاء في الطاء

اختلف أهل الأداء في إدغام التاء في الطاء من قوله تعالى : ﴿ وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ ﴾¹ بين الإظهار والإدغام على النحو التالي :

فذهب ابن مجاهد وابن المنادي إلى الإظهار ، لأنه معتل الآخر .
قال الخزاعي² : سمعت الشذائي³ يقول : كان ابن مجاهد يأخذ بالإدغام قديماً ، ثم رجع إلى الإظهار ، وبه قرأت عليه⁴ .

وروى الداني بسنده عن زيد بن علي أنه سمع ابن مجاهد سنة ثلاثمائة يقرأ : ﴿ وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ ﴾ ، و ﴿ يَخْلُ لَكُمْ ﴾⁵ بالإدغام ، وكذلك سائر المنقوص ، قال : ثم رجع إلى الإظهار في آخر عمره⁶ .

وزاد ابن الباذش : واعتل بما سقط من أصل الكلمة⁷ .
وذهب غيرهما إلى إعمال وجه الإدغام في هذا الموضع لقوة كسرة التاء .

1 - سورة النساء الآية : 102 .

2 - محمد بن جعفر بن عبد الكريم بن بديل ، أبو الفضل الخزاعي الجرجاني ، إمام في القراءة حاذق مشهور ، مؤلف كتاب المنتهى ، وكتاب تهذيب الأداء في السبع ، والواضح توفي سنة : 408 هـ .
غاية النهاية : 92 / 2 .

3 - أحمد بن نصر بن منصور بن عبد المجيد بن عبد المنعم أبو بكر الشذائي البصري ، إمام مشهور توفي سنة : 373 هـ .
غاية النهاية : 4 / 1 .

4 - الإقناع في القراءات : 206 / 1 ، النشر في القراءات العشر : 289 / 1 .

5 - سورة يوسف الآية : 09 .

6 - جامع البيان : 176 .

7 - انظر الإقناع : 206 / 1 .

وهو مذهب ابن سوار حيث قال : حدثنا أبو علي العطار¹ ، قال : حدثنا أبو إسحاق الطبري² ، قال : حدثنا أبو بكر الولي³ ، حدثنا ابن فرح⁴ ، عن الدوري ، عن اليزيدي : (ولتأت طائفة) مدغم ، فيما قرأت به عليه⁵ ، وكذلك رواه ابن الباذش سمعاً عن أبي علي الصوفي⁶ ، عن ابن سوار⁷ .

فالإدغام مذهب الجماعة ، وابن سوار ، واختيار ابن الباذش⁸ .
فالمسألة بين إدغامها وإظهارها : الإدغام بسبب ياء بين التاء والطاء التي انحدفت في الأمر ، والإظهار إذا انفتحت وسكن ما قبلها⁹ .
قال الداني : (وبالوجهين قرأت)¹⁰ .

- 1 - الحسن بن علي بن عبد الله أبو علي العطار البغدادي ، المؤدب المعروف بالأقرع ، شيخ جليل ماهر ثقة ، قرأ عليه أبو طاهر بن سوار ، توفي سنة 447 هـ . غاية النهاية : 224 / 1 .
- 2 - إبراهيم بن أحمد أبو إسحاق الطبري ، المالكي المقرئ ، بغدادي مشهور ثقة ، ولد سنة : 324 هـ ، صنف في القراءات قرأ عليه الحسن بن علي العطار ، توفي سنة 393 هـ . غاية النهاية : 201 / 1 .
- 3 - أحمد بن عبد الرحمن بن الفضل بن الحسن بن البخترى أبو بكر العجلي ، المعروف بالـولي ، مقرئ ثقة ضابط مسند ، توفي سنة 355 هـ ، غاية النهاية : 61 / 1 .
- 4 - أحمد بن فرح بن جبريل أبو جعفر الضرير البغدادي ، المفسر ، ثقة كبير ، قرأ على الدوري بجميع ما عنده من القراءات ، غاية النهاية : 120 / 1 .
- 5 - المستنير : 138 - 139 .
- 6 - الحسين بن محمد بن سكرة أبو علي الصدي الحافظ ، كان مولده 454 هـ ، إمام كبير ، برع في الحديث والفقہ والأدب وحسن التأليف ، كما عُرف بالقراءات ، فقد تلا بالروايات عن ابن خيرون ورزق الله ، توفي سنة : 514 هـ سير أعلام النبلاء : 296 / 14 ، غاية النهاية : 250 / 1 .
- 7 - الإقناع : 205 - 206 .
- 8 - قال ابن سوار في المستنير : (واختلفوا في) (ولتأت طائفة) وهو من المنقوص فأدغمه الجماعة إلا أحمد البصري عن مدين ، والجوهري عن أبي طاهر عن ابن مجاهد (المستنير : 138 ، وقال ابن الباذش : (والإدغام فيها اختياري) الإقناع : 207 / 1 .
- 9 - ذكر ابن الجزري أن ابن حبيش انفرد عن السوسي بإظهار (الصلاة طرقي النهار) هود : 114 من أجل خفة الفتحة وسكون ما قبلها ، وأدغمه سائر أهل الأداء من أجل التجانس وقوة الطاء) النشر : 289 / 1 ، وذكر الخزاعي أنه قرأه على أبي شعيب مظهراً ، وهو شاذ لا يقرأ به . الإقناع : 76 / 1 .
- 10 - جامع البيان : 175 ، التيسير : 138 .

وأما ابن الجزري فقد أشار إلى هذا الخلاف في الطيبة دون اختيار حيث قال :
والخُلْفُ في الزكاة والتوراة حلٌ ولتأت آتٍ¹
واختار في كتابه النشر : وجه الإدغام ، حيث قال رحمه الله تعالى :
(إلا أن الإدغام يقوى هنا من أجل التجانس وقوة الكسرة والطاء)² .

المسألة الثالثة : إدغام اللام في الضاد والنون

نقل أهل الأداء عن هشام إظهار اللام من (هل وبل) عند الضاد والنون ، وإدغامها عند التاء ،
والتاء ، والزاي ، والسين ، والطاء ، والطاء ، نحو ﴿ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ ﴾³ ، و﴿ بَلْ ظَنَنْتُمْ ﴾⁴ ،
﴿ هَلْ تَنْقُمُونَ مِثًّا ﴾⁵ و﴿ هَلْ تُؤبَى الْكُفَّارُ ﴾⁶ .
لكن من نقلوا عنه اختلفوا في حكم الإدغام عن راويه : الحلواني ، و الداجوني .
فذهب بعض أهل الأداء إلى تخصيص الإدغام بالحلواني فقط وهو ما ذكره أبو طاهر ابن سوار ،
وهو ظاهر عبارة صاحب التجريد ، وأبي العز في كفايته⁷ .
وذهب الحافظ أبو العلاء إلى تعميم الإدغام لهشام من طريقي الحلواني والداجوني ، وهو ما نصّ
عليه الداني ، والمهدي⁸ .
وذهب سبط الخياط إلى التفريق بين : هل وبل .

¹ - طيبة النشر في القراءات العشر رقم : 134 .

² - النشر : 289 / 1 .

³ - سورة يوسف الآية : 18 .

⁴ - سورة الفتح الآية : 12 .

⁵ - سورة المائدة الآية : 59 .

⁶ - سورة المطففين الآية : 36 .

⁷ - المستنير في القراءات العشر : 154 - 155 ، التجريد لبغية المرید في القراءات السبع : 114 ، الكفاية الكبرى : 69 .

⁸ - جامع البيان : 644 / 2 ، الكامل : 343 / 1 ، التيسير في القراءات السبع : 43 .

فالإدغام لهشام من طريق الحلواني والداحوني في (لام) هل فقط ، والإدغام من طريق الحلواني والأحفش في (لام) بل¹ .

و من رواية الإدغام من استثنى اللام من هل في سورة الرعد قوله ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾² ومنهم من لم يستثن كأبي العز ، والهذلي³ .

وحجة من أدغم لام (هل وبل) لما لزم لامها السكون أشبهتها لام التعريف ، فجاز فيهما الإدغام معهن ما لا يجوز في لام التعريف إلا هو⁴ .

أما ابن الجزري رحمه الله تعالى فقد كان اختياره هو ما ذكرناه أولاً في هل وبل بالإظهار في الضاد والنون ، وبالإدغام في بقية الحروف الستة .

قال : (هذا هو الصواب ، والذي عليه الجمهور ، والذي تقتضيه أصوله)⁵ .

أي ما تقتضيه أصول القراءة عند هشام .

ولم يستثن ابن الجزري من هذا الحكم عن هشام أي موضع كما فعل غيره ، بل نقل عن الحافظ أي عمرو الداني ما يستدل به على عموم الإدغام في سائر القرآن .

وقال أبو عمرو في جامعه : (وحكى لي أبو الفتح ، عن عبد الله بن الحسين ، عن أصحابه ، عن الحلواني ، عن هشام (أم هل تستوي الظلمات والنور) بالإدغام كمنظائره ، في سائر القرآن قال : وكذلك نص عليه الحلواني في كتابه)⁶ .

¹ - كتاب المبهج في القراءات الثمان : سبط الخياط ، البحث عن رسالة مقدمة من الطالبة وفاء عبد الله قزمار لنيل درجة الدكتوراة في اللغة ، إشراف الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلي ، جامعة أم القرى بمكة ، كلية اللغة العربية ، سنة 1404 هـ / 1984 م : 160-161 .

² - سورة الرعد الآية : 16 .

³ - الكفاية الكبرى : 69 ، الكامل : 343 / 1 .

⁴ - الكشف في وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق مـحي الدين رمضان مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق طبعة سنة : 1394 هـ / 1974 م : 1 / 153 .

⁵ - النشر : 7 / 2 .

⁶ - جامع البيان في القراءات السبع : 644 / 2 .

ومن خلال هذه المسألة تجلّى ضابط آخر من ضوابط الاختيار عند ابن الجزري : وهو اختيار ما عليه الجمهور وما تقتضيه أصول كل قراءة من القراءات المعروفة ، وإنما يتحقق ذلك من خلال النظر والمتابعة في أصول القراءة وأحكامها .

المسألة الرابعة : إدغام النون في اللام

من مسائل الإدغام التي اختلف فيها الرواة عن أبي عمرو البصري : إدغام النون التي سكن ما قبلها في اللام ، مثل : ﴿ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾¹ ، ﴿ مُسْلِمِينَ ﴾² وغيرها . فذهب بعضهم إلى إظهار هذه الكلمة لسكون ما قبل النون طرداً للقاعدة ، وهو ما انفرد به الكارزيني³ عن السوسي . وتابعه على ذلك الخزاعي عن ابن حبش ، عن شجاع ، وعن السوسي ، كما روى ذلك أحمد بن جبير⁴ عن اليزيدي⁵ . وذهب غيرهم إلى إدغام ما قبله ساكن من ذلك سواء كان الساكن حرف مدّ أو غيره نحو : ﴿ مُسْلِمِينَ لَكَ ﴾ ، ﴿ مَعَ سُلَيْمِينَ ﴾⁶ ، وهو ما انفرد به محمد بن غالب عن شجاع ، ولم يستثن من ذلك سوى ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَا لَكُمْ ﴾⁷ فقد قرأها بالإظهار⁸ .

1 - سورة البقرة الآية : 133

2 - سورة البقرة الآية : 128

3 - محمد بن الحسين بن محمد أبو عبد الله الكارزيني الفارسي ، إمام مقرئ جليل ، انفرد بعلو الإسناد في وقته ، أخذ القراءات عرضاً عن الحسن بن سعيد المطوعي . غاية النهاية : 131 / 2 - 132 .

4 - أحمد بن جبير ، أبو جعفر وقيل أبو بكر الكوفي نزيل أنطاكية ، وأصله من خراسان ، و كان من أئمة القراءة ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن الكسائي وعن سليم وعبيد الله بن موسى و اليزيدي توفي سنة 258 هـ . غاية النهاية : 41 / 1 - 42 .

5 - الإقناع في القراءات السبع : 230 / 1 ، الكامل في القراءات العشر : 351 .

6 - سورة النمل الآية : 44 .

7 - سورة الطلاق الآية : 09 .

8 - الإقناع : 231 / 1 ، جامع البيان : 455 / 1 .

وذهب الجمهور من أهل الأداء إلى أن النون إذا سكن ما قبلها لا تدغم إلا في كلمة (نحن) حيث وقعت¹ .

واختار ابن الجزري رحمه الله بعد بسط المسألة تقديم مذهب الجمهور في البيان الذي هو : وجه الإدغام .

قال : (والأول هو المعول عليه ، والمأخوذ به من طرق كتابنا)² .

معللاً تخصيص هذه الكلمة بالإدغام بأمرين :

- الأول نقله عن الداني حيث قال : (للزوم حركتها وامتناعها من الانتقال من الضم إلى غيره ، وليس ما عداها كذلك)³ ، وقال في التيسير : (فإنه أدغم ذلك للزوم ضمة نونه)⁴ .

- والثاني نسبه لنفسه حيث قال : (قلت : ويمكن أن يقال لتكرار النون فيها ، وكثرة دورها ، ولم يكن ذلك في غيرها)⁵ .

¹ - وردت كلمة (نحن) في عشرة مواضع هي : (ونحن له مسلمون) في موضعين البقرة : 133 و 136 ، (ونحن له عابدون) البقرة : 138 ، (ونحن له مخلصون) البقرة : 139 ، (ونحن له مسلمون) آل عمران : 84 ، (فما نحن لك) الأعراف : 132 ، (وما نحن لكما) يونس : 78 ، (وما نحن لك) هود : 53 ، (وما نحن له) المؤمنون : 38 ، (ونحن له مسلمون) العنكبوت : 46 .

² - النشر : 295 / 1 .

³ - جامع البيان : 454 / 1 ، الإدغام الكبير في القرآن الكريم : أبي عمرو بن العلاء ، تحقيق عبد الكريم محمد حسين مركز المخطوطات والتراث والوثائق الكويت : 31 .

⁴ - التيسير : 141 .

⁵ - وقيل لثقل الضمة التي في النون . أنظر النشر : 295 / 1 .

المطلب الثاني : اختياراته في الإدغام الكبير

ومن ذلك اختياراته في إدغام الهاء في الهاء ، والتاء في التاء ، والحاء في العين ، والمسائل مفصلة كالتالي :

المسألة الأولى : إدغام الهاء في الهاء

يُعرَّف الإدغام في اصطلاح القراء بإدخال حرف ساكن في حرف متحرك بحيث يصيران حرفاً واحداً مشدداً¹ .

وهو عند القراء بنوعين : صغير وكبير .

والكبير ما كان الأول من الحرفين فيه متحركاً سواء أكانا مثليين أم جنسين أم متقاربين² .

ومن أمثلة المتماثلين : إدغام الهاء في الهاء ، نحو : ﴿ فِيهِ هُدًى ﴾³ ، ﴿ فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ ﴾⁴ ، ﴿ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ ﴾⁵ ، حيث تحذف الصلة⁶ كما تحذف عند الوقف ، وتدغم للالتقاء خطأً .

وقد ذكر ابن الجزري - رحمه الله - في كتابه النشر اختلاف القراء في إدغام الهاء في نفسها :

فذهب ابن مجاهد إلى ترك الإدغام لأن شرط الإدغام⁷ أن تسقط له الحركة من الحرف الأول لا غير .

¹ - النشر : 1 / 274 ، إبراز المعاني : 76 / ، هداية القارئ : 162 ، أحكام القرآن العظيم : 172 .

² - قال ابن الجزري في سبب تسميته بالإدغام الكبير : (وسمي كبيراً لكثرة وقوعه إذ الحركة أكثر من السكون ، وقيل لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه ، وقيل لما فيه من الصعوبة ، وقيل لشموله نوعي المثليين والجنسين والمتقاربين) النشر : 1 / 274 .

³ - سورة البقرة الآية : 02 .

⁴ - سورة البقرة الآية : 249 .

⁵ - سورة مريم الآية : 65 .

⁶ - الصلة : عبارة عن إشباع حركة الهاء تقوية لها فلم يكن لها استقلال ، ولهذا تحذف للساكن ، فلذلك لم يعتد بها انظر النشر : 1 / 284 . والصلة المقصود بها هنا هاء الضمير ، وتسمى هاء الكناية وتكون بين المتحركين كالأمثلة التي ذكرناها .

⁷ - ذكر العلماء أن الإدغام : له شرط ، وسبب ، ومانع : وأما شرطه في المدغم : أن يلتقي الحرفان خطأً ولفظاً ، أو خطأً

وإدغام : (جاوزه هو) ونظائره يوجب سقوط الواو التي بين الهائين وإسقاط حركة الهاء ، وليس ذلك من شرط الإدغام¹ .

وهو مذهب أبو حاتم السجستاني وأصحابه والأهوازي² ، والكارزيني في قوله تعالى : (جاوزه هو والذين) دون غيره³ ، ورأي جماعة من النحويين⁴ .

وأما غيرهم من القراء فقد ذهبوا جميعا إلى إدغام الباب كله دون استثناء ، إذ الروايات عندهم من قراءة أبي عمرو بن العلاء جاءت كلها بوجه الإدغام ولم يأت عنه نص بخلاف ذلك في موضع الهاء مع الهاء في القرآن كله⁵ .

واختار ابن الجزري إدغام الباب كله مسائرا للمذهب الجميع حيث قال :

(والصواب ما عليه إجماع أهل الأداء من إدغام الباب كله من غير فرق)⁶ .

مشيرا في أول كلامه - دون تفصيل - إلى ما حكاه الداني من إبطاله لوجه الإظهار في موضع (جاوزه هو والذين) .

ذلك وأنّ الداني في كتابه الإدغام الكبير قد بين فساد وجه الإظهار في هذا الموضع ونظائره ، وأنه مردود من وجهين :

لا لفظا ، وفي المدغم فيه : أن يكون أكثر من حرف إن كانا بكلمة ، أما سببه : التماثل والتجانس والتقارب ، وأما موانعه المتفق عليها ثلاثة : كون الأول تاء ضمير أو مشددا أو منونا انظر النشر : 1 / 279 .

1 - النشر : 1 / 284 ، جامع البيان : 299 .

2 - أبو حاتم السجستاني وأصحابه ذكره ابن الجزري في النشر : 1 / 284 ، والأهوازي ذكره ابن اليادش في الإقناع : 1 / 243 .

3 - قال سبط الخياط : (أما قوله : " جاوزه هو والذين " فقرأت بالإدغام إلا على أصحاب ابن مجاهد ، هذا قول الكارزيني) ، المبهيح في القراءات الثمان : 145 .

4 - النشر : 1 / 284 .

5 - جملة ما ورد في القرآن من إجتماع الهاء مع الهاء خمسة وتسعون حرفا كما قال ابن الجزري ، وأربعة وتسعون عند السدائي وابن البادش ، وثلاثة وتسعون عند المالقي .

النشر : 1 / 284 ، الإدغام الكبير : 113 ، الإقناع : 1 / 233 ، الدر النثير : 210 .

6 - النشر : 1 / 284 .

- 1 - أن الفاصل بين المدغم والمدغم فيه هو صلة ، والصلة لا أصل لها في لام فَعَل ولا غيره ، وإنما دخلت تكثيراً للهاء من أجل إخفائها .
- 2 - أن وجه الإدغام جاء على لغة من لغات العرب ، وأبو عمرو كان من أئمتها ، وهي لغة من يكتفي بحركة الهاء دون الصلة ، ولها شواهد كثيرة من كلام العرب ، من ذلك قول الأعشى :
فماله من مجد تلبد وماله من الريح فضل لا الجنوب ولا الصبا¹ .
والشاهد قوله : ماله : حيث حذف الصلة .

ويظهر من المسألة أن إجماع أهل الأداء قاعدة من قواعد الاختيار والترجيح عند ابن الجزري .

المسألة الثانية : إدغام التاء في التاء

- ومن أمثلة ذلك : ﴿ بِالْبَيْتِ ثُمَّ ﴾² ، وقد وردت في القرآن في خمسة عشر حرفاً³ .
وقد اتفق الرواة على وجه الإدغام عند عمرو بن العلاء بين التاء والتاء ، إلا أنهم اختلفوا عنه في موضعين هما : ﴿ وَعَاثُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ ﴾⁴ ، ﴿ التَّورِيَةَ ثُمَّ ﴾⁵ .
فمنهم من رأى الإدغام في الموضعين وهو ما جاء من بعض الرواة مثل : أحمد بن حنبل وابن الرومي⁶ عن اليزيدي ، ورواية القاسم بن عبد الوارث⁷ عن الدوري وغيرهم .

1 - الإدغام الكبير : 114 - 115 .

2 - سورة البقرة الآية : 92 .

3 - هذا ما ذكره ابن الجزري في النشر ، وعند الداني والمالقي ستة عشر حرفاً ، وعند ابن الباذش سبعة عشر حرفاً .
انظر النشر : 1 / 287 ، الإدغام الكبير : 64 ، الإقناع 1 / 201 ، الدر الثبير : 276 .

4 - سورة البقرة الآية : 83 .

5 - سورة الجمعة الآية : 05 .

6 - هو محمد بن عمر بن عبد الله بن رومي ، ويقال : فيروز ، أبو عبد الله البصري ، مقرئ حليل ، أخذ القراءة عرضاً عن العباس بن الفضل وأبي محمد اليزيدي ، وهو من أجل أصحابهما . غاية النهاية : 2 / 218 .

7 - القاسم بن عبد الوارث ، أبو نصر البغدادي ، أخذ القراءة عن أبي عمر الدوري وهو من قدماء أصحابه و إسماعيل بن

بن

أبي محمد اليزيدي . غاية النهاية : 2 / 19 .



كما رُوي عن ابن حبيش من طريقي الدوري والسوسي ، وبذلك قرأ الدايني وبه أخذ¹. فهؤلاء قد رووا إدغام التاء في التاء في ذلك من أجل التقارب .
ومنهم من رأى وجه الإظهار في الموضوعين كابن مجاهد وأصحابه لأن التاء قبلها ألف ، وهي مفتوحة فهي خفيفة ، فالإظهار لخفة الألف والفتحة .
وكذلك رواه أولاد اليزيدي عنه² ، وهو اختيار طاهر بن غلبون³ .
واختار ابن الجزري مذهب من رأى الإظهار حيث بين :
أن وجه الإدغام مخالف لمذهب أبي عمرو وأصوله ، ومال رحمه الله لما يراه أصلاً في مذهبه .
حيث قال :
(والمأخوذ به هو الإظهار حفظاً للأصول ورعيّاً للنصوص)⁴ .

فرعاية النصوص ومتابعة أصول القراءات معلّم من معالم الاختيار عند ابن الجزري في مسائل القراءات وأحكامها .

المسألة الثالثة : إدغام الحاء في العين

ذكر ابن مجاهد فيما نقله عن الدوري قوله : سمعت اليزيدي يقول : من العرب من يدغم الحاء في العين نحو ﴿ فَمَنْ زُحْرِحَ عَنِ النَّارِ ﴾⁵ .
ثم قال : وكان أبو عمرو لا يرى ذلك⁶ .
وهكذا يتبين أن إدغام الحاء في العين مما اختلف فيه :

1 - النشر : 287 / 1 . قال الدايني : (وبه كان يأخذ ابن شنوذ وابن المنادي والدّاجوني) الإدغام الكبير : 142 .
2 - قال الدايني : (وكذلك رواه آل اليزيدي عن أبيهم نصّاً) الإدغام : 142 ، التيسير في القراءات السبع : 138 .
3 - الدر الثمير : 287 ، جامع البيان : 414 ، التذكرة : 85 / 1 .
4 - النشر : 287 / 1 .
5 - سورة آل عمران الآية : 185 .
6 - جمال القراء وكمال الإقراء : علم الدين السخاوي ، تحقيق مروان العطيّة و محسن خرابة ، دار المأمون للتراث - دمشق - بيروت ، الطبعة الأولى ، سنة : 1418 هـ / 1997 م : 595 ، السبعة في القراءات : 1 / 290 الإقناع : 209 .

ففریق یری إظهار الحاء في العين ، وهو مذهب أغلب القراء والنحويين ، ومن بينهم أبي عمرو بن العلاء الذي لا يراه قياسا بل يقصره على السماع فقط¹ .
 وذهب الداني إلى الأخذ بالإظهار في الباب كله إلا موضع (فمن زحزح عن النار) ففيه الإدغام² .
 وعند سيبويه الإدغام ممتنع لأن الحاء أدخل في الفم إلا إذا أبدلت العين حاءً فيقول في : امدح³ عرفة : أمد حرفة³ .
 وذهب فريق إلى : الإدغام ، فأبو عبد الرحمان بن اليزيدي روى عن أبيه الإدغام خاصة في قوله ﴿ فَمَنْ زَحْرَحَ عَنِ النَّارِ ﴾
 (فمن زحزح عن النار) وقياسه ﴿ وَمَا دُيْحَ عَلَى النَّصْبِ ﴾⁴ ، ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ عَمَلِ الْمُفْسِدِينَ ﴾⁵ .
 وأمثالهما مما قبل الحاء فيه حرف متحرك مكسور⁶ .
 وروى القاسم عن الدوري وجه الإدغام¹ في العين التي جاء قبلها حرف مد ، والتي وردت في ثلاثة مواضع : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ﴾² ، ﴿ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ﴾³ ، ﴿ وَاسْلُيْمَانَ الرِّيْحَ عَاصِفَةً ﴾⁴ .

¹ - النشر : 1 / 291 - 292 ، السبعة في القراءات : 1 / 290 .

² - الإدغام الكبير : 117 - 118 .

³ - يقول سيبويه عن إدغام الحاء في العين : (ولم تدغم الحاء في العين في قولك : امدح عرفة ، لأن الحاء قد يفرّون إليها إذا وقعت الهاء مع العين ، وهي مثلها في الهمس والرخاوة مع قرب المخرجين ، فأجريت مجرى الميم مع الباء ، فجعلتها بمنزلة الهاء ، كما جعلت الميم بمنزلة النون مع الباء ، ولم تقف العين على الحاء إذ كانت هذه قصتها ، وهما من المخرج الثاني من الحلق ، وليست حروف الحلق بأصل للإدغام ، ولكنتك لو قلبت العين حاءً فقلت في : امدح عرفة : أمد حرفة جاز كما قلت : اجبئبه تريد : اجبئه عنبه حيث أدغمت وحولت العين حاءً ثم أدغمت الهاء فيها)
 الكتاب سيبويه تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة الطبعة الثالثة ، سنة : 1408 هـ / 1988 م : 4 / 451 .

⁴ - سورة المائدة الآية : 03 .

⁵ - سورة يونس الآية : 81 .

⁶ - الإقناع : 1 / 79 ، التيسير : 23 ، جامع البيان : 2 / 403 .

ووجه الإدغام عند هؤلاء كونهما من مخرج واحد وهو وسط الحلق ، وكذلك لطول الكلمة وتكرار الحاء في موضع ﴿ فَمَنْ زُحْرِحَ عَنِ النَّارِ ﴾⁵ .

وأما ابن الجزري فقد اختار مذهب أكثر القراء وأهل الأداء وهو وجه الإظهار .

حيث قال : (والإظهار هو الأصح وعليه العمل ، ويقويه ويعضده الإجماع)⁶ .

فاحتج ابن الجزري لاختياره بما انعقد من إجماع في المسألة كقاعدة من قواعد الترجيح والاختيار عنده .

فالإجماع حاصل على إظهار الحاء وهي ساكنة عند العين في قوله ﴿ فَأَصْفَحْ عَنْهُمْ ﴾⁷ . وهو بذلك مبطلٌ لرواية القاسم - كما قال الداني - ودافعٌ لصحتها ، لأن الساكنة أولى وأحقُّ بالإدغام من المتحركة⁸ .

كما يُحتجُّ له : أن الإدغام في حروف الحلق ليس بأصل لها⁹ ، ولقلتها وبعدها تناولها¹⁰ .

1 - الإقناع : 79 / 1 .

2 - سورة البقرة الآية : 230 .

3 - سورة النساء الآية : 171 .

4 - سورة الأنبياء الآية : 81 .

5 - الإدغام الكبير : 119 ، النشر : 290 / 1 ، إبراز المعاني : 281 / 1 .

6 - النشر : 291 / 1 .

7 - سورة الزخرف الآية : 89 .

8 - النشر : 291 / 1 ، الإدغام الكبير : 118 .

9 - الإدغام الكبير : 118 ، وقال سيبويه : (وليست حروف الحلق بأصل للإدغام) الكتاب سيبويه : 4 / 451 .

10 - قال الداني : (وأعلم أن أصل الإدغام إنما هو لحروف الفم واللسان لكثرتها في الكلام وقرب تناولها ، ويضعف في حروف الحلق وحروف الشفتين لقلتها وبعدها تناولها) الإدغام الكبير : 94-95 .

المطلب الثالث : اختياراته في مسائل متعلقة الإدغام

وله اختيارات أخرى في أحكام الإدغام منها :

المسألة الأولى : إلحاق النون بحروف الإدغام

خالف ابن الجزري رحمه الله تعالى شيخه الداني في إلحاق حرف النون بحروف الإدغام .
فالحافظ أبو عمرو الداني كان يذهب مذهب عدم ذكرها مع حروف الإدغام أي مع : الياء -
والراء - والميم - واللام - والواو¹ .

وردّ في كتابه الجامع قول من ينسب ذلك لابن مجاهد فقال : (وزعم بعضهم أن ابن مجاهد جمع
الستة أحرف في كلمة يرملون ، وذلك غير صحيح عنه ، لأنّ محمد بن أحمد حدّثنا عنه في كتاب
السبعة أن النون الساكنة والتنوين مدغمان في الراء واللام والميم والياء والواو ، ولم يذكر النون)² .

والذي ثبت عند الداني ولم يختلف فيه النحاة والقراء : أن النون الساكنة والتنوين مدغمان في
الراء ، واللام ، والميم ، والياء ، والواو ، دون النون ، إلا أنّ إدغام النون في النون يكون بغنة ،
مثل الميم بخلاف سائر الحروف .

لأنّه لا معنى لذكرها معهن ، لأنّها إذا كانت ساكنة ولقيت مثلها ، لم يكن بد من إدغامها فيها
ضرورة ، فهو من باب إدغام المثلين ، وهو ما سمعه الداني من شيخه أبي الحسن بن سليمان
الأنطاكي³ .

¹ - يجمع الكثير من علماء القراءات والتجويد هذه الحروف الستة في كلمة : يرملون ، فإذا وقع حرف من هذه الحروف
الستة بعد النون الساكنة بشرط أن يكونا في كلمتين أو بعد التنوين ، ولا يكون إلا من كلمتين ، فمن هذه الحروف
حرفان وهما اللام والراء للإدغام بلا غنة نحو : (من رهم) ، و (من لدنه) ، باقي الحروف للإدغام بغنة نحو (يومئذ
ناعمة) إبراز المعاني : 202 / 1 ، هداية القاري : 162 / 1 .

² - جامع البيان : 669 / 2 .

³ - علي بن محمد بن إسماعيل بن محمد بن بشر ، أبو الحسن الأنطاكي التميمي ، نزيل الأندلس وشيخها ، إمام
حاذق مسند ثقة ضابط ، ولد بأنطاكية سنة : 299 هـ ، كان رأساً في القراءات في زمانه ، توفي : 377 هـ . غاية
النهاية : 1 / 578 - 579 .

قال الداني بعد أن ذكر الحروف الخمسة للإدغام : (والقراء يزيدون حرفاً سادساً ، نحو (من نور) ، و (يومئذ ناعمة) ، ولا معنى لذكرها معهن ، لأنها إذا التقت بمثلها لم يكن غير إدغامها كسائر المثليين)¹ .

وهو ما ذهب إليه سيوييه والمبرد أيضاً² .

وأما اختيار ابن الجزري رحمه الله فقد بين :

- إن أريد بإدغام النون والتنوين في غير مثلهما من الحروف ، فإنه لا وجه لذكر النون في حروف الإدغام ، أي في غير باب إدغام المثليين .

- إذا كان ذكر النون والتنوين - في باب الإدغام - أريد به مطلق ما يدغمان فيه فهو وجه صحيح .

حيث قال :

(والتحقق في ذلك أن يقال إن أريد بإدغامها مطلق ما يدغمان فيه فلا بد من ذكر النون في ذلك ، ولا شك أن المراد هو هذا لا غيره فيجب حينئذ ذكر النون فيها)³ .

وهذا الذي اختاره ابن الجزري رحمه الله هو ما عليه القراء والنحويون والمحققون ، وكل الذين اشتغلوا بالقراءات بعد ابن الجزري لم يخالف في ذلك أحد⁴ .

كما أن هذا الاختيار هو اختيار الداني نفسه في كتاب التيسير⁵ .

ويظهر - والله أعلم - أن الخلاف لفظي لأن الكل يقول بعنة النون مع النون سواء كان من باب الإدغام في أحكام النون الساكنة والتنوين أو من باب إدغام المثليين .

¹ - التحديد في الإتقان والتجويد الداني تحقيق غانم قدوري الحـمد دار عمان الطبعة الأولى سنة : 1421 هـ / 2000 م ، ص 112 .

² - ينظر : الكتاب : 452/4 ، المتقضب : المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عظمة ، عالم الكتب بيروت ، ص : 221/1 .

³ - النشر : 26 / 2 .

⁴ - انظر شروح الشاطبية كإبراز المعاني لأبـي شامة : 201 ، وكتب الضباع مثل الإضاءة في بيان أصول

القراءة : 13 ، والحصري كأحكام القرآن العظيم : 176 ، والقاري كهداية القاري : 126 / 1 ، والمـالقي

كالمـدر النثر : 131 / 3 ، وغيرها من كتب القراءات والتجويد .

⁵ - التيسير في القراءات العشر : 173 .

المسألة الثانية : تسمية الإدغام بغنة في الواو والياء

اختلف أهل الأداء في تسمية الإدغام بغنة في الواو والياء .

فذهب بعضهم بأنه إخفاء ، وقال آخرون بأنه إدغام بغنة .

مذهب القائلين بالإخفاء :

ذهب ابن البادش والدايني وغيرهما من علماء التجويد إلى أن ما بقيت فيه الغنة : (إخفاء وليس بإدغام ، ولو كان إدغاماً لذهبت الغنة بانقلاب النون إلى حرف لا غنة فيه ، لأن حكم الإدغام أن يكون لفظ الأول من الحرفين كلفظ الثاني)¹ .

قال الدايني : (فمن أبقى غنة النون والتنوين مع الإدغام ، لم يكن ذلك إدغاماً صحيحاً في مذهبه ، لأن حقيقة باب الإدغام الصحيح أن لا يبقى فيه من الحرف المدغم أثر إذ كان لفظه ينقلب إلى لفظ المدغم فيه فيصير مخرجه من مخرجه ، بل هو في الحقيقة كالإخفاء الذي يمتنع فيه الحرف من القلب لظهور صوت المدغم وهو الغنة)² .

والقول بالإخفاء هو : قول الحذاق والأكابر من أهل الأداء على حد قول الدايني³ .

وأشار الحمامي⁴ ، والسمرقندي⁵ ، والسخاوي أن إطلاق الإدغام هو تجوز في العبارة ، وإنما الحقيقة أنه : إخفاء⁶ .

كما ذهب إلى التسمية بـ : الإخفاء ابن مجاهد وابن الطحان¹ والمرعشي وغيرهم² .

¹ - الإقناع : 252 / 1 .

² - الجامع للدايني : 298 ، النشر : 28 / 2 .

³ - الإقناع : 252 / 1 .

⁴ - أحمد بن المحسن بن محمد بن علي بن العباس ، أبو الحسن الحمامي البغدادي العطار مقرئ متصدر ، أخذ القراءة عرضاً عن القاضي أبي العلاء الواسطي . غاية النهاية : 99 / 1 .

⁵ - محمد بن محمود بن محمد بن أحمد ، شمس الدين السمرقندي الأصل ، الهمداني المولد البغدادي الدار ، إمام بارع مجود مجود

مؤلف كتاب التجريد في التجويد ، وروى القراءات والشاطبية عن شيوخ كوالده محمود وابن العبد وغيرهم .
غاية النهاية : 260 / 2 .

⁶ - الإقناع : 252 / 1 ، التحديد : 116 ، النشر : 28 / 2 .

مذهب القائلين بالإدغام :

فهؤلاء أطلقوا تسمية الإدغام بغنة على إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء ، وقالوا بأنه إدغام ناقص لبقاء الغنة .

فقال ابن أبي الأحوص الأندلسي³ : (هو الصواب - أي الإدغام - بدليل إبقائهم الإطباق في) أحطت (مع أنه إدغام صحيح ولم يقل أحد أنه إخفاء)⁴ .

وقال القسطلاني : (والتحقيق إنَّ الإدغام مع عدم الغنة محض كامل التشديد ، ومع الغنة غير محض ناقص التشديد)⁵ .

فإدغام الواو والياء عند القسطلاني هو : إدغام ناقص التشديد ، أي إدغام ناقص .
والقريب منه أيضا قول الملا علي القاري في المنح الفكرية حيث ذكر: أن بعض العلماء يسميه إخفاء مع أنه يثبت بالتشديد الناقص⁶ .

¹ - عبد العزيز بن علي بن محمد ، أبو الأصبع الإشبيلي ، قارئ مجود ، ولد بإشبيلية ورحل إلى مصر والشام وحلب والعراق، وانتهى إليه التفوق بالقراءات في عصره ، من كتبه : نظام الأداء في الوقف والابتداء ، ومقدمة في مخارج الحروف ومرشد القارئ ، توفي : 560 هـ . غاية النهاية : 395 / 1 ، والأعلام للزركلي : 23 - 22 / 4 .

² - نقل ابن الطحان في مرشد القارئ وكذا ابن الجزري في التمهيد : أن أبا العباس الإشبيلي بين أن ذلك بالإخفاء أشبه ، = حيث قال : (فإن جاء نص بإبقاء الغنة نعت من نعوت الحرف المدغم فليس ذلك الإدغام بالإدغام صحيح ، لأن شروطه لم تكتمل ، وبالإخفاء أشبه) .

انظر مرشد القارئ إلى تحقيق معالم القرآن ابن الطحان ، تحقيق حاتم صالح الضامن ، مكتبة الصحابة الشارقة الإمارات المتحدة ، الطبعة الأولى سنة 2007 : 66 ، والتمهيد في علم التجويد ابن الجزري ، تحقيق علي حسين البواب مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة الأولى ، 1405 هـ / 1985 م : 69 ، والسبعة : 646 ، وجهد المقل : 198 ، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد غانم قدوري الحمد دار عمار عمان الطبعة الثانية ، سنة : 2002 م : 441 .

³ - الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأحوص ، الأستاذ الجود أبو علي الجبائي الأندلسي الفهري المعروف بابن الناظر ، ألف كتاباً كبيراً في التجويد سماه الترشيد توفي : 680 هـ . غاية النهاية : 243 - 242 / 1 .

⁴ - شرح التسهيل للمرادي ، تحقيق محمد عبد النبي أحمد عبيد ، مكتبة الإيمان ، المنصورة - مصر ، الطبعة الأولى ، سنة 2006 م / 1427 هـ : 120 / 3 .

⁵ - اللآلئ السننية شرح المقدمة الجزرية : القسطلاني ، تحقيق عبد الرحيم الطرهوني : 398 .

⁶ - المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية : ملا علي القاري ، دار المنهاج مصر الطبعة الأولى ، سنة 1424 هـ / 2002 م : 110 .

واختار ابن الجزري التسمية بـ : الإدغام ناقص .
فقد قال في النشر : (والصحيح من أقوال الأئمة أنه إدغام ناقص)¹ .
محتجاً بأن هذا الإدغام ناقص من أجل صوت الغنة الموجودة معه ، فهو أشبه بصوت الإطباق الموجود مع الإدغام في (أحطت ، وبسطت) هذا أولاً .
واحتج ثانياً بأن الإدغام يوجد فيه التشديد ، بخلاف الإخفاء ممتنع من التشديد² .
وإلى اختيار ابن الجزري جنح الكثير من العلماء ، وعليه العمل بالنسبة للتسمية .
إلا أنه لا بد من الإشارة أخيراً أن الخلاف بين علماء التجويد فيما ذكرنا هو خلاف في الاصطلاح لا في حقيقة النطق ، لأنهم جميعاً يقولون إن إدغام النون في الواو والياء إن كان بلا غنة فهو إدغام كامل ، وذلك بأن تقلب النون واوا أو ياءً وتدغم في الحرف الذي بعدها .
وإن كان بغنة ، ومعناه انتقال مخرج النون إلى مخرج الحرف الذي تدغم فيه مع بقاء جريان النفس مع الأنف وهذا الذي سماه بعضهم إدغاما ناقصا ، وسماه آخرون إخفاءً .

المسألة الثالثة : غنة المدغم أم المدغم فيه ؟

اختلف أهل الأداء في الغنة التي تظهر مع إدغام النون الساكنة والتنوين في الميم³ : هل هي غنة النون المدغمة أو غنة الميم المقلوبة للإدغام .
وتفرع اختلافهم على مذهبين :

المذهب الأول :

يرى أن الغنة هي غنة النون الساكنة والتنوين ، وذهب إلى هذا الرأي ابن كيسان وابن المنادي وابن مجاهد⁴ ، وهو اختيار مكّي بن أبي طالب القيسي¹ .

¹ - النشر : 28/2 .

² - المصدر نفسه : 28/2 .

³ - لا خلاف بين القراء في وجوب الغنة عند إدغام النون الساكنة والتنوين في الميم إلا ما رواه ابن الباذش من رواية عن عاصم وحمزة أنهما أدغما النون الساكنة عند الميم بغير غنة ، وعلّق ابن الباذش عن هذه الرواية بقوله : (الحكاية عن عاصم وحمزة ظاهرهما الغلط ، إلا أن توجهه على أن المعنى : بغير غنة للنون والتنوين ، وإنما الغنة للميم التي أبدلا إليها بحق الإدغام) انظر الإقناع : 1 / 247-248 .

⁴ - جامع البيان : 299 ، التحديد : 114 .

قال ابن مجاهد : (وَعَنْ الْمِيمِ مِثْلُ : مِمَّنْ وَعَمَّنْ ، يَدْغَمُ وَتَبْقَى غِنَةُ التُّونِ الْمُدْغَمَةِ وَالتَّنْوِينِ مُشَارَكَةً لِّغِنَةِ الْمِيمِ الْمَقْلُوبَةِ لِلإِدْغَامِ لِأَنَّ الْمِيمَ لَهَا غِنَةٌ مِنَ الْأَنْفِ وَمَنْ أَجَلَ الْغِنَةَ أَدْغَمْتَ التُّونَ فِي الْمِيمِ لِأَنَّهَا أُخْتَهَا ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ الْمِيمَ فَتَرَى اللَّامَ وَتَقُولُ التُّونَ فَتَرَى اللَّامَ قَدْ ائْتَتْ فِي التُّونِ ، وَهَذِهِ الْغِنَةُ يَمْتَحِنُ قَرَبَ الْحُرُوفِ مِنَ الْحُرُوفِ فَلَا يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يَأْتِيَ بِعَمَّنٍ بِغَيْرِ غِنَةٍ لِعِلَّةِ غِنَةِ الْمِيمِ)² .

المذهب الثاني :

يرى أن الغنة هي غنة الميم لا غنة النون والتنوين ، وهو مذهب الجمهور ، والنحاة ، و اختيار الداني وابن الباذش³ .

حيث يرى ابن الباذش أن السبب في أن الغنة للميم وليست للنون هي أنهم :

حذفوا النون في الرسم في نحو ﴿ عَمَّ يَنْسَاءَلُونَ ﴾⁴ و ﴿ مِمَّ خُلِقَ ﴾⁵ ، فهاتان الكلمتان أصلهما : (عن ما) و (من ما) ، لأنهم كتبوا المسموع فقط .

وفي هذا دلالة على أن الغنة للميم لا للنون⁶ .

واختار ابن الجزري رحمه الله تعالى المذهب الثاني ، الذي هو مذهب الجمهور حيث قال عنه بعد عرضه للمسألة :

(وذهب الجمهور إلى أن تلك الغنة غنة الميم لا غنة النون والتنوين لانقلابهما إلى لفظها وهو اختيار الداني والمحققين وهو الصحيح)⁷ .

¹ - انظر الإعلال والإبدال والإدغام في ضوء القراءات القرآنية واللهجات العربية ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة الفلسفية في اللغة العربية : الطالبة أنجب غلام نبي ، إشراف الدكتور عبد الله درويش ، كلية التربية للبنات بحمكة المملكة العربية السعودية سنة 1410 هـ : 690 .

² - السبعة : 126 ، ذكر ابن الباذش أنه مذهب ابن مجاهد في أحد قوليهِ ، الإقناع : 1 / 247 - 248 .

³ - الإقناع : 1 / 247 ، التحديد : 114 ، التمهيد : 168 ، النشر : 2 / 26 .

⁴ - سورة النبأ الآية : 01 .

⁵ - سورة الطارق الآية : 05 .

⁶ - الإقناع : 1 / 248 .

⁷ - النشر : 2 / 26 .

وقال في التمهيد عن هذا المذهب المختار : (وذهب الداني وغيره إلى أنها غنة الميم ، وبه أقول)¹ .

معللاً اختياره بأنّ النون قد زال لفظها بالقلب ، وصار مخرجها من مخرج الميم ، وبذلك كانت الغنة للميم² .

ويبدو أن هذا الأمر واضحٌ وجليٌّ بأدنى تأمل عند النطق بنحو ﴿ مِّن مَّالِ اللَّهِ ﴾³ و﴿ مَثَلًا مَّا ﴾⁴ كما قال المرصفي⁵ .

ليتبين أنّ الخلاف في هذه المسألة لا يعدو أن يكون خلافاً ظاهرياً فقط ، لا أثر له في النطق ولا يتجاوز التسمية ، فمن قال هي غنة الأولى عنده الإدغام ناقص ، والقائل بأنها الثانية عنده الإدغام كام^ل .

¹ - التمهيد : 168 .

² - النشر : 26 / 2 ، التمهيد : 168 .

³ - سورة النور الآية : 33 .

⁴ - سورة البقرة الآية : 26 .

⁵ - هداية القاري : 165 .

المبحث الثاني : اختياراته في أحكام الحروف

للإمام أيضا اختيارات وترجيحات في مخارج بعض الحروف وصفاتها وكذلك في أحكام اللام والراء وهذا توزيعها وتفصيلها :

المطلب الأول : مخارج الحروف وصفاتها

من المسائل الذي كان للإمام ابن الجزري فيها اختيار ومذهب خاص حروف الجوف وحرف التفخيم ومن الصفات : التكرير في باب صفات الحروف .

المسألة الأولى : حروف الجوف

الجوف من مخارج الحروف

ويعني في اللغة : الخلاء¹ .

وفي اصطلاح علماء التجويد : خلاء الحلق والقم ، أو هو التجويف الممتد من فوق الحنجرة إلى الشفتين المسامت للحلق واللسان² .

وقد وقع خلاف بين العلماء في عدد حروف الجوف هذا بيانه :

ففریق يرى أن الأصوات التي تخرج من الجوف أربعة هي : حروف المد الثلاثة (الألف الساكنة المفتوح ما قبلها ، والواو الساكنة المضموم ما قبلها ، والياء الساكنة المكسور ما قبلها) ، والهمزة .

وتسمى الجوفية³ لما فيهن من المد والانتهاة إلى الجوف ، فهو آخر انقطاع مخرجهن وهو الجوف¹ .

¹ - انظر تهذيب اللغة أبو منصور الهروي ، تحقيق محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان الطبعة الأولى ، 2001م : 142 / 11 .

² - معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية عبد العال المستول ، دار السلام ، القاهرة الطبعة الأولى ، سنة : 2007 / 1428 م : 165 .

³ - وتسمى هذه الأحرف جوفية لأنها من الجوف ، وتسمى مدية ، لامتداد الصوت في يسر عند النطق بها ، وتسمى كذلك هوائية ، لأنها تنتهي بانقطاع هواء القم ، وتسمى أيضاً حروف علة لتأوه العليل - أي المريض - بها انظر العميد في علم التجويد حمود بن علي المصري ، تحقيق محمد الصادق قماوى ، دار العقيدة ، الإسكندرية ،

والهمزة مخرجها من أقصى الحلق وهو يتصل بالجوف² .
ويذهب إلى هذا الرأي الخليل³ حيث يقول : (في العربية تسعة وعشرون حرفاً، منها خمسة وعشرون صحاحاً لها أحياء ومدارج وأربعة أحرف جوف، وهي: الواو والياء والألف اللينة والهمزة)⁴ .
فالخروف الصحاح عند الخليل تقع في مدارج محددة من مدارج اللسان أو الحلق أو اللهاة ، ولها حيز تنسب إليه وموضع تسمى به ، أما أحرف الجوف فليس لها مواضع محددة تخرج منها، فلا تنسب إلى شيء من الأحياء أو المدارج إنما تنسب إلى الجوف والهواء .
وجنح إلى هذا الرأي أيضا عبد الوهاب القرطبي في كتابه الموضح في التجويد⁵ .
وذهب جمهور النحاة وعلماء التجويد إلى أن حروف الجوف ثلاثة فقط دون الهمزة .
واختار ابن الجزري الرأي الثاني حيث قال : (الصواب اختصاص هذه الثلاثة بالجوف دون الهمزة)⁶ .

وقد أشار إلى ذلك في المقدمة الجزرية أيضا بقوله :

فألفُ الجوفِ وأختاها وهي ... حروفٌ مدٌّ للهواءِ تَنْتَهِي⁷

واحتجَّ بأن حروف المد الثلاثة هي حروف هوائية لأنَّ أصوات لا يعتمدن على مكان حتى يتصلن بالهواء بخلاف الهمزة¹ ، فـحروف المد حروف ذائبة والهمزة من الحروف الجامدة²

الطبعة الأولى، 1425 هـ / 2004 م : 62 .

¹ - الجواهر المضيئة على شرح المقدمة الجزرية سيف الدين بن عطاء الله الفضالي المصري ، تحقيق عزّة بنت هاشم معيني مكتبة الرشد ، ناشرون الطبعة الأولى ، سنة 1426 هـ / 2005 م : 71 .

² - الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة مكّي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق أحمد حسن فرحات ، دار عمار عمان الأردن ، الطبعة الثالثة ، سنة 1417 هـ / 1996 م : 142 .

³ - قال ابن الجزري : (وقال مكّي : وزاد غير الخليل معهن الهمزة ...) والحقيقة أن الخليل ممن ذكر الهمزة في الحروف الجوفية . أنظر العين : 1 / 57 .

⁴ - كتاب العين : الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي : 1 / 57 .

⁵ - الموضح في التجويد : القرطبي ، تحقيق غانم قدوري حمد ، دار عمار عمان الأردن ، الطبعة الأولى ، سنة 1421 هـ / 2000 م : 96 .

⁶ - النشر : 1 / 199 .

⁷ - المقدمة الجزرية بيت رقم : 10 .

والحروف الذائبة ثلاثة : الياء المكسور ما قبله ، الواو المضموم ما قبله ، والألف ولا يجيء إلا مفتوحا ما قبله ، هذه الحروف حروف المد واللين ، سميت بذلك لأنها تذوب وتلين وتمتد ، وما عداها جامد لأنه لا يلين ولا يذوب ولا يمتد³ .

فهذه الحروف الثلاثة ليس لها حيز محقق ينتهي إليه، بل ينتهي بانتهاء هواء الفم، ولذا يقبلن الزيادة والنقصان.

فالجوف عند علماء التجويد ، مخرجٌ مُقَدَّرٌ لا مُحَقَّقٌ ، قال المرعشي : (وبالجملية إن حروف المد لَمَّا لم تنقطع أصواتها في موضع لم يكن لها مخرجٌ محقق .. بل قدروا لها جوف الحلق والفم مخرجا⁴) .

وحروف الجوف وإن اجتمعت في مخرج واحد مقدر إلا أن ذلك لم يُنسِ علماء التجويد والقراءات الصفات الدقيقة التي يميّز بها كل صوت ، فقالوا : إن الذي ميّز بين الثلاثة تصعد الألف وتسفل الياء واعتراض الواو⁵ .

فأوضاع اللسان والشفيتين تختلف مع كل صوت عنها من الأصوات الأخرى ، كما أنّ ميزة هذه الأحرف (وآي) الجوفية تشترك في كثير المران بما على الألسن و أنها تدخل أكثر الألفاظ ، فهي مألوفة عند الناس لسهولة تسهيلها ، قال صاحب مفتاح العلوم :

(وأن تكون من حروف المد لكونها خفيفة لذواتها قريبة الوقوع لكثرة دورها إما بأنفسها أو بأعضائها ، وقد مرنت لذلك بما الألسن ، واستأنستها المسامع وألفتها الطباع ، ومالت إليها النفوس)¹ .

¹ - النشر : 1 / 199 .

² - الصوت الذائب هو صوت يتميز بأنه الصوت المجهور الذي يحدث في أثناء النطق به ، أن يمر الهواء حرّاً طليقا خلال الحلق والفم .. والصوت الجامد الذي يعترض بعض أعضاء آلة النطق على مجرى الهواء اعتراضا كاملا أو جزئيا .

انظر الدراسات الصوتية عند علماء التجويد غانم قدوري الحمد ، دار عمار ، عمان الأردن ، الطبعة الثانية ، سنة 1428هـ / 2007م : 190 ، وعلم التجويد دراسة صوتية غانم قدوري الحمد ، دار عمار عمان ، الأردن

= الطبعة الأولى ، سنة 1426هـ / 2005م : 44 .

³ - الإيضاح : 318 .

⁴ - جهد المقل : 126 .

⁵ - أنظر المنح الفكرية علي القاري : 9 .

كما أنّ الدراسات الحديثة للصوتيات أثبتت ما تميزت به الواو و الياء و الألف في اللغة العربية و لين هذه الحروف ، حيث أعطاهما النصيب الأوفر بأن تكون لغة حيوية اشتقاقية لها أسس في بنية اللفظ ، وبناء الكلمة ، وتعميق المعنى ، ناهيك عن الأداء الصوتي في مجال التنغي و الترتم و الترجيع ، فمن أجهل ما نرى (حروف الإطلاق أي الألف و الواو و الياء هي المتعينة من بين الحروف للترديد و الترجيع الصالحة لهما فمن ثم تلحق في الشعر لقصد الإطلاق)² .
و من الميزات الصوتية التي امتازت بها الألف و الواو و الياء أنّك تجدها (تلحق الندبة نحو واغلاما لقصد زيادة مد الصوت فيها)³ .

فلهذا الصوت أثر لتلقي المتلقي و تأثيرها النفسي فيه .

فهذه المعاني والتحقيقات والدراسات الصوتية تثبت دون شك صحة ما ذهب إليه ابن الجزري وقوة ما صوّبه ورجّحه في حروف الجوف الثلاث .

المسألة الثانية : حكم الألف ترقيقا وتفخيمًا

أختلف في الألف من حيث الترقيق والتفخيم .

فذهب فريق من القراء إلى ترقيقها دائما كالجعبري حيث قال في قصيدته المشهورة :

وإيّاك واستصحاب تفخيم لفظها إلى الألفات التاليات فتعشرا⁴

فلا أثر للحرف الذي قبل الألف ولو كان حرف استعلاء .

وتبعه في ذلك تلميذه أبو بكر بن الجندي⁵ .

¹ - مفتاح العلوم السكاكي ، ضبطه نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان الطبعة الثانية ، 1407 هـ / 1987م : 1 / 150 .

² - شرح شافية ابن الحاجب الرضي الإسترابادي، تحقيق مجموعة من الأساتذة ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، عام النشر 1395 هـ / 1975 م : 2 / 316 .

³ - شرح الرضي على الكافية ، تحقيق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قان يونس ، بنغازي ليبيا : 1945/1 .

⁴ - عدد البيت من القصيدة

⁵ - أبو بكر بن أيدغدي بن عبد الله الشمسي ، الشهير بابن الجندي ، ويسمى عبد الله شيخ مشايخ القراء بمصر ، أستاذ كامل ، ناقل ثقة مؤلف ، توفي : 796 هـ . غاية النهاية : 1 / 180 .

وأخذ بهذا الرأي أيضا ابن الجزري في كتابه التمهيد الذي ألفه في سنّ البلوغ قبل كتاب النشر¹ ومال إلى المذهب من المعاصرين السفاقي² وغيره³ .
وذهب فريق إلى تفخيمها دائما حيث كانت القراءة عند بعض الأعاجم فيصيّرونها كالواو⁴ ، قال شريح في نهاية الإتقان : (وتفخيم لفظها على كل حال هو الصواب لاستعلائها)⁵ .
واعتبرها مكّي بن أبي طالب القيسي من حروف التفخيم⁶ .
واختار ابن الجزري رأيا مخالفا لمن سبق حيث قال :
(وأما الألف فالصحيح أنها لا توصف بترقيق ولا تفخيم بل بحسب ما يتقدمها فإنها تتبعه ترقيقاً وتفخيماً)⁷ .

وردّ رحمه الله في كتابه النشر عن كل الآراء السابقة ، حث بين أن الفريق الأول الذين أطلقوا ترقيقها إنما مذهبهم كان تحذيراً مما يفعله بعض العجم من المبالغة في لفظها ، أو التنبيه على ما هي مرفقة فيه⁸ .

كما ردّ على ما نص عليه بعض المتأخرين ويقصد - الإمام الجندي - شيخ ابن الجزري وتلميذ الجعبري حيث نُقل عنه قوله : (وتفخيم الألف بعد حرف الاستعلاء خطأ)⁹ .
فكان ردّ ابن الجزري رحمه الله بقوله : (فهو شيء وهم فيه ولم يسبقه إليه أحد)¹⁰ .

¹ - التمهيد : 129 .

² - تنبيه الغافلين للصفاسي : 47 .

³ - انظر كتاب لغة البيان وتجويد القرآن : عائشة عبد الله غلّوم ، دار البشائر الإسلامية بيروت لبنان ، الطبعة الأولى سنة 1429 هـ / 2008 م : 166 .

⁴ - المنح الفكرية : 24 .

⁵ - التمهيد : 129 .

⁶ - الرعاية : 128 - 129 .

⁷ - النشر : 1 / 215 .

⁸ - المصدر نفسه : 1 / 215 .

⁹ - التمهيد : 120 .

¹⁰ - النشر : 1 / 215 .

حيث ذكر أن أكثر النحاة نصوا على تفخيم الألف في هذه الحالة ومن بينهم أبو عبد الله محمد بن بصخان¹ وأبو حيان².

وعليه فمذهب ابن الجزري في حكم الألف ترقيقاً وتفخيماً يتلخص في : أن تفخيم الألف أو ترقيقها مطلقاً رأي مرجوح ومردود ، لا يُعمل به .

فالألف ليس لها حيز حتى توصف هي ذاتها بتفخيم أو ترقيق ، بل هي - من حيث التفخيم والترقيق - بحسب ما تقدمها ، وتابعة لما قبلها ، فإن وقعت بعد مفخم فُخمت نحو : طال ، الضالين ، الصابرين ، الخالدين .. وإن وقعت بعد مرقق رقت نحو : جاء ، أفاء ، التائبون ..³

المسألة الثالثة : حروف التفخيم

اختلف القراء حول حروف التفخيم⁴ على مذهبين : بعضهم يرى أنها حروف الاستعلاء وآخرون وآخرون يرون بأنها حروف الإطباق⁵ .
وتفصيل المذهبين على النحو التالي :

المذهب الأول :

¹ - مُحَمَّد بن أَحْمَد بن بصخان ، ولد سنة 668 هـ عَنِي بالقراءات ، فُقِرَّراً على الرضى بن دبوفا والفاضلي والدمياطي والدمياطي

والاسكندري ، قَدِمَ دمشق وتصدى للإقراء ، وَكَانَ حسن الصَّوْتِ بِالْقِرَاءَةِ طيب النغمة ، مَاتَ فِي ذِي الْحِجَّةِ سنة 743 هـ الدرر الكامنة : 38 / 5 .

² - النشر : 215 / 1 - 216 .

³ - المنح الفكرية : 24 ، وشرح المقدمة الجزرية : 93 - 94 ، وأحكام قراءة القرآن الكريم : 152 .

⁴ - التفخيم لــــغة : مصدر الفعل فَخَّمَ ، والتفخيم : التعظيم ، وفخَّم الكلام : عظَّمه ، ومعنى فَخَّمَ : ضَخَّمَ ، وضدُّه الرقيق والغليظ والثخين .

وأما اصطلاحاً : هو سَمَنُ الحرفِ وامتلاءُ الفم بصداهُ . أنظر لسان العرب مادة (فخم) : 346 / 15 ، ومرشد القارئ : 73 - 74 . و النشر : 90 / 2 .

⁵ - الاستعلاء والإطباق من صفات الحروف عند القراء ، والاستعلاء : علوُّ الصوت عند النطق بها (الحروف) إلا الحنك وأما الإطباق : ارتفاع طائفة من اللسان إلى الحنك فتتحصرُ الســــرِّيحُ بينهما ، فينطبقُ الصوت مع حروف الإطباق وستعلي في الغين ، والحاء ، والقاف ، غــــير مُنطبق ، والاستعلاء ضده الاستفال ، والإطباق ضده الانفتاح انظر مرشد القارئ : 47 - 48 ، والتمهيد : 100 .

ذهبوا إلى أنّ حروف الاستعلاء : الحاء ، والصاد ، والضاد ، والغين ، والطاء ، والقاف ، والظاء هي الحروف التي تفخم قولاً واحداً .
لأن حالة التفخيم مردّها إلى ارتفاع أقصى اللسان وتراجعه إلى الخلف ، وهو المحقق في الحروف المستعلية .

وهذا الرأي هو مذهب جمهور أهل الأداء والقراء قديماً وحديثاً¹ .

المذهب الثاني :

ذهبوا إلى أنّ حروف الإطباق من : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، هي حروف التفخيم دون غيرها ، لأن هذه الحروف أقوى من غيرها في التفخيم .

وهذا الرأي هو مذهب مكّي القيسي في الرعاية² ، وابن الجزري في التمهيد³ .

وأما ابن الجزري في كتابه النشر في القراءات العشر فقد اختار المذهب الأول مع من قالوا بالتفخيم في الحروف المستعلية .

قال : (ومنها الحروف المستقلة ، وضدها المستعلية ، والاستعلاء من صفات القوة وهي سبعة يجمعها قولك : قط خص ضغط ، وهي حروف التفخيم على الصواب)⁴ .

ويظهر أن ابن الجزري كان يرى في بداية أمره التفخيم لحروف الإطباق كما جاء عنه في كتاب التمهيد والذي قد ألفه أولاً ، والذي قد فرغ من تأليفه يوم السبت ، خامس ذي الحجة الحرام من سنة : 769 هـ⁵

¹ - انظر : هداية القارئ إلى تجويد كلام الباري : المرصفي ، مكتبة طيبة المدينة المنورة الطبعة الثانية : 104 ، وجهل

المقل : المرعشي ، تحقيق سالم قدوري الحمد ، دار عمار الأردن ، الطبعة الثانية ، سنة 1429 هـ / 2008 : 155 أحكام قراءة القرآن الكريم : الحصري ، المكتبة المكية ، ودار البشائر : 148 .

² - الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة : مكّي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق أحمد حسن فرحات ، دار عمار الأردن ، الطبعة الثالثة سنة 1417 هـ - 1996 م : 128 .

³ - التمهيد في علم التجويد ابن الجزري ، تحقيق غانم قدوري حمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت لبنان الطبعة الأولى سنة 1424 هـ / 2011 م : 104 .

⁴ - النشر : 1 / 203 .

⁵ - التمهيد : 224 .

ويراد بالتكرير في اللغة : إعادة الشيء مرة بعد مرة ، وأقل الإعادة مرة² ، ويقال أيضا التكرار وأما في الاصطلاح : ارتعاد طرف اللسان - اهتزازها - عند النطق بالحرف³ . أي عند النطق بحرف الراء ، وهذا ما يقتضي تتابع عدة ضربات لطرف اللسان على اللثة ، وعند سكونها أو الوقف عليها يزيدا إيضا⁴ .

وقد اختلف العلماء بين لزومية هذه الصفة وبين اجتنابها على ثلاثة أقوال :

القول الأول :

يرى أن التكرير صفة لازمة للراء ، لأن الواقف إذا وقف عليها وجد طرف اللسان يتعثر بما فيه معنى التكرير ، قال ابن أبي مریم⁵ : (منها حرف واحد مكرر وهو الراء وذلك ، لأن الواقف إذا وقف عليها وجد طرف اللسان يتعثر بما فيه معنى التكرير وذلك يعد في الإمالة بحرفين ، والحركة فيه تنزل منزلة حركتين)⁶ .

فالراء عندهم حرف شديد ، يجري فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام ، ولذلك أُجْرِيَ مجرى الحرفين ، واحتسب في الإمالة بحرفين .

وانتصب لهذا القول أهل اللغة و النحو كابن جنّي⁷ ، وسيبويه⁸ ، وابن منظور¹ ، والزبيدي²

¹ - الكتاب سيبويه : عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي القاهرة الطبعة الثانية سنة 1402هـ / 1982م : 4 / 136 .

² - لسان العرب : 5 / 135 .

³ - معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية : عبد العلي المسؤل ، دار السلام ، القاهرة الطبعة الأولى سنة 1428هـ / 2008م : 145 .

⁴ - الكتاب سيبويه : 4 / 136 و 435 ، الرعاية : 170 .

⁵ - نصر بن علي بن محمد ، يعرف بابن أبي مریم ، فخر الدين أبو عبد الله الفارسي ، أستاذ عارف ، له كتاب في القراءات الثماني سماه : الموضح في وجوه القراءات ، وروى القراءة عنه مكرم بن العلاء بن نصر الفالي . انظر غاية النهاية : 2 / 337 .

⁶ - الموضح في وجوه القراءات وعللها : ابن أبي مریم ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في اللغة ، إشراف عبد الفتاح شليبي ، تحقيق ودراسة الطالب عمر حمدان الكبيسي ، جامعة أم القرى كلية اللغة ، العربية المملكة العربية السعودية سنة 1408 - 179 : 180 .

⁷ - سر صناعة الإعراب : بن الجني تحقيق حسن الهنداوي : 1 / 63 .

⁸ - الكتاب سيبويه : 4 / 435 .

وغيرهم ، ووافقهم من أهل القراءات أبو شامة³ .

القول الثاني :

يرى أن التكرير لا بد أن يجتنب عند النطق بالراء ، فصفة التكرير من صفات الراء ، لكنها تخالف باقي الصفات ، وهي أنها تُعرف لتجتنب لا ليعمل بها ،

يقول مكّي بن أبي طالب القيسي :

(والراء : حرف قوي للتكرير الذي فيه ، وقد اتسعت فيه العرب ، فأخرجته في اللفظ مرة مرققا ومرة مفخما وذلك لما فيه من التكرير الذي انفردت به دون سائر الحروف ، وأكثر ما يظهر تكريره إذا كان مشددا نحو : كَرّة ، ومرة .. فواجب على القارئ أن يخفي تكريره ولا يظهره ، ومتى أظهره فقد جعل من الحرف المشدد حروفا ومن المخفف حرفين)⁴ .

يقول المرصفي :

(ومعنى وَصَف الراء بالتكرير أنها قابلة له وليس المراد منه الإتيان به كما هو ظاهر وإنما المراد به التحرز منه واجتنابه وخاصة إذا كانت الراء مشددة فالواجب على القارئ حينئذ إخفاء هذا التكرير)⁵ .

ومن أصحاب هذا القول : ملا علي القارئ⁶ ، والضباع⁷ ، وغيرهم .

ووصل بعض أتباع هذا المذهب إلى أن تكرير الراء لحن يجب الحذر منه واجتنابه في النطق⁸ .

1 - لسان العرب : 5 / 135 .

2 - تاج العروس : 1 / 3448 .

3 - إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع : أبو شامة المقدسي ، تحقيق إبراهيم عطوه عوض ، دار الكتب العلمية : 754 .

4 - الرعاية : 195 - 196 .

5 - انظر هداية القارئ : 89 .

6 - انظر المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية : ملا محمد القارئ ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، الطبعة الأخيرة سنة 1367 هـ / 1948 م : 18 .

7 - انظر منحة ذي الجلال في شرح تحفة الأطفال : الضباع ، مكتبة أضواء السلف ، الرياض الطبعة الأولى سنة 1478 هـ / 1997 م : 29 .

8 - من الذين قالوا بذلك زكريا الأنصاري في الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية ، المطبعة السعيدية مصر : 14 ، والصفاسي في تنبيه الغافلين : 59 ، و محمد مكّي نصر في نهاية القول المفيد : 94 وغيرهم .

القول الثالث :

يرى أن التكرير صفة ثابتة وملازمة لحرف الراء ولكن يجب الحذر من المبالغة فيها . حيث تميز هذا المذهب عن غيره مما سبق أنه أثبت صفة التكرار للراء وزاد عنهم أنه حذر من المبالغة فيها ، فهو لم يجزها مطلقاً كأصحاب القول الأول ولم يمنعها مطلقاً كأصحاب القول الثاني وإنما المطلوب التحرز من الزيادة فيها وعدم إعدامها بالكلية .

لأن إخفاء الصفة (التكرير) بالكلية يؤدي إلى حصر الصوت وبالتالي تخرج كإطاء فتقول مثلاً : الطّحمان الطّحيم وهكذا ، كما يجعل الراء شديدة وهي حرف بيّني (بين الشدة والرخاوة) . وهذه القول هو اختيار ابن الجزري فقد قال :

(والحرف المكرر هو الراء . قال سيوييه وغيره هو حرف شديد جرى فيه الصوت لتكرره وانحرافه إلى اللام فصار كالرخوة ولو لم يكرر لم يجر فيه الصوت وقال المحققون : هو بين الشدة والرخاوة وظاهر كلام سيوييه أن التكرير صفة ذاتية في الراء وإلى ذلك ذهب المحققون فتكريرها ربوها في اللفظ وإعادتها بعد قطعها ويتحفظون من إظهار تكريرها خصوصاً إذا شددت ويعدون ذلك عيباً في القراءة . وبذلك قرأنا على جميع من قرأنا عليه وبه نأخذ)¹ . ويوضحه ما نقل عنه في موضع آخر :

(وقد يبالغ قوم في إخفاء تكريرها مشددة فيأتي بها محصرمة شبيهة بالطاء . وذلك خطأ لا يجوز فيجب أن يلفظ بها مشددة تشديداً ينبو بها اللسان نبوة واحدة وارتفاعاً واحداً من غير مبالغة في الحصر والعسر نحو : الرحمن الرحيم)² .

والحصرمة : الشد ، من قولهم : حصرم قوسه : شدّ توتيرها وحصرمة الراء المبالغة في شدّها حتى تذهب صفتها³ .

ومن الذين اختاروا هذا المذهب : ابن الطحان¹ ، عبد الوهاب القرطبي² ، وأبو العلا العطار³ ،

،

¹ - النشر : 1 / 204 .

² - النشر : 1 / 218 - 219 .

³ - لسان العرب : 12 / 137 ، معجم مصطلحات علم القراءات : 201 - 202 .

ومن المعاصرين : الحصري⁴ ، غانم قدور الحمد⁵ ، وغيرهم .

المطلب الثاني : أحكام اللام والراء

من المسائل والأحكام المتعلقة بحرفي : اللام والراء من حيث التفخيم والترقيق ، وكان لابن الجزري فيها اختيار الآتي :

الفرع الأول : أحكام الراء

فمن الكلمات من فُخِمتِ الراء فيها ، ومنها ما حكمها الترقيق ، وقد يجمع بين الحكمين في بعضها الثالث ، تفصيل المسائل :

المسألة الأولى : تفخيمُ الراء في (حصرت صدورهم)

اختلف أهل الأداء في حكم راء (حصرت) من قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ

صُدُورُهُمْ ﴾⁶ بين الترقيق والتفخيم⁷ .

فذهب فريق إلى تفخيمها وصلا من أجل حرف الاستعلاء بعده وهو الصاد في (صدورهم) ، وإلى ذلك ذهب ابن الفحام الصقلي والمهدوي⁸ .

¹ - مرشد القارئ : 37 .

² - الموضح في القراءات : 1- 5 .

³ - التمهيد : 295 .

⁴ - أحكام قراءة القرآن : 104- 107 .

⁵ - لقد حرّر الدكتور حمد قدوري الحمد مقالاً علمياً بعنوان : تكرر الراء في مذاهب أهل الأداء حيث وصل إلى أنّ علماء التجويد وعلماء اللغة الأوائل متفقون أنّ التكرار صفة لازمة للراء يجب تجنب المبالغة فيها ، كما أشار في مقاله إلى أنّ المتأخرين فهموا كلام مكّي والداني في مسألة تكرار الراء فهما غير صحيح ، ولذلك اشتد الاختلاف والتباين في المسألة = انظر : مجلة الدراسات القرآنية ، الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكـــــريم وعلومه ، العدد الأول 2007م : 171- 209 .

⁶ - سورة النساء : 90 .

⁷ - الترقيق : هو نحول يدخل على الحرف فيملاً صداه الفم ولا يغلقه ، التفخيم : هو عبارة عن ربو الحرف وتسمينه ، ويرادفه التعليل والتسمين والتجسيم ، وهو ضد الترقيق ، والغالب في استعمال القراءة تغليظ اللامات وتفخيم الراءات . انظر : مرشد القارئ : 43-44 ، النشر : 2 / 90 ، النجوم الطوالع : 106 ، نهاية القول المفيد : 127 .

⁸ - التجريد لبغية المرید في القراءات السبع : ابن الفحام ، تحقيق عبد الرحمان بدر ، دار الصحابة للتراث بطنطا ، جمهورية مصر العربية ، الطبعة الأولى سنة : 1426 هـ / 2005م : 139 .

وذهب فريق إلى ترقيق راء (حصرت) في الحالتين .
 وذكر المالقي في درته : الوجهين ، وقال : لا خلاف في ترقيقها وفقاً¹ .
 كما انفرد صاحب الهداية بتفخيمها أيضاً في الوقف في أحد الوجهين² .
 واختار ابن الجزري رحمه الله تعالى وجه الترقيق وصلاً ووقفاً ، حيث قال : (والأصح ترقيقها في الحالتين)³ .
 رافضاً أي اعتبار حرف الاستعلاء الذي جاء بعد الراء بسبب الانفصال الواقع بين الكلمتين حصرت وصدورهم .

كما احتج في مسألة الانفصال لحرف الاستعلاء وبالتالي عدم اعتباره ، ما ثبت من إجماع على ترقيق مايلي : ﴿ الذِّكْرَ صَفْحًا ﴾⁴ ، و ﴿ لِنُنذِرَ قَوْمًا ﴾⁵ ، و ﴿ الْمُدَّثِرُ فَمَّ فَأَنْذِرْ ﴾⁶ .
 قال رحمه الله : (والأصح ترقيقها في الحالين ولا اعتبار بوجود حرف الاستعلاء بعد ، لانفصاله ، وللإجماع على ترقيق : الذكر صفحاً ، ولننذر قوماً ، والمدثر قم فأنذر ، وعدم تأثير حرف الاستعلاء في ذلك من أجل الانفصال)⁷ .
 و الأصح لا ينفي صحة وجه التفخيم للراء ، فالوجهان صحيحان ، ووجه الترقيق أصح وأكثر .

¹ - نسب ابن الجزري الوجهان والقول السابق للكافي في القراءات السبع ، إلا أنني أجدهما نسبته في الكافي ووجدته بحروفه في الدر النثير ، فعمل المؤلف نقله منه ، حيث إن عبارة الكافي هي : (حصرت صدورهم : بالتفخيم في الوصل ، وبترقيق في الوقف ، وقرأتها بالترقيق في الوصل) فليس فيه ذكر للخلاف وعنده .

الكافي : 75 ، الدر النثير : 541

² - النشر : 98 / 2 ، وشرح الهداية : المهدي ، تحقيق حازم سعيد حيدر ، مكتبة الرشد الرياض ، طبعة سنة :
:

1415 هـ : 1 / 147 .

³ - النشر : 98 / 2 .

⁴ - سورة الزخرف الآية : 05 .

⁵ - سورة القصص الآية : 46 .

⁶ - سورة المدثر الآية : 1 - 2 .

⁷ - النشر : 92 / 2 .

فابن الجزري مال إلى القراءة بوجه الترقيق في الراء من كلمة (حَصْرَتْ) مدعماً اختياره بالقياس والمقارنة بكلمات لم تتأثر في ترقيقها بحروف الاستعلاء التي جاورتها .
ليكون القياس عند ابن الجزري أحد قواعد الاختيار والترجيح في الوجوه والمسائل .

المسألة الثانية : ترقيق الراء المضمومة التي سبقت بكسر أو ساكن

تكون الراء المضمومة في أول الكلمة ووسطها وآخرها .
والإجماع عن رواة ورش في تفخيمها إلا أن تجيء وسطاً ، أو آخراً بعد كسر ، أو ساكنة ، أو حال بين الكسر وبينها ساكن ، فإن الأزرق عن ورش اختلف عنه في ترقيقها وتفخيمها .
فبعض الرواة رَوَوْا عنه وجه التفخيم ، حيث أنهم لم يجروها مجرى المفتوحة¹
وهذا مذهب أبي الحسن طاهر بن غلبون ، وأبي طاهر إسماعيل بن خلف ، وشيخه عبد الجبار صاحب المحتبى وغيرهم² .
وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن³ .
وزهد فريق إلى ترقيقها وهو مذهب الجمهور من أمثال المهدي ، وابن شريح ، ومكي ، وابن الفحام والشاطبي والداني وغيرهم⁴ .
وبه قرأ الداني على شيخه الخاقاني وأبي الفتح ، ونقله عن عامة أهل الأداء من أصحاب ورش من المصريين والمغاربة⁵ .

¹ - الراء المضمومة ترقق لورش بنفس شروط المفتوحة قال الشاطبي :

وَرَقَّقَ وَرَشٌ كُلُّ رَاءٍ وَقَبْلَهَا ... مُسَكَّنَةٌ يَاءٌ أَوْ الْكَسْرُ مُوَصَّلًا .

= الشاطبية رقم البيت : 243 .

² - العنوان : 212 ، التذكرة : 226 / 1 .

³ - جامع البيان : 353

⁴ - التيسير : 192 - 193 ، الكافي : 74 ، تلخيص العبارات : 50 ، التبصرة : 409 ، التجريد : 139 ، شرح

الهداية : 142 .

⁵ - جامع البيان : 357 .

قال الداني : (وروى ذلك منصوصاً أصحاب النحاس ، وابن هلال ، وابن داود ، وابن سيف وبكر بن سهل ، ومواس بن سهل ، عنهم عن أصحابه عن ورش)¹ .
وأما ابن الجزري رحمه الله تعالى فقد اختار ما ذهب إليه جمهور الرواة عن ورش وهو : وجه الترفيق لأنه الأصح نصاً ورواية وقياساً .

حيث قال : (والترفيق هو الأصح نصاً وروايةً وقياساً)² .

فالنص والرواية والقياس هي من قواعد الاختيار عند ابن الجزري في العديد من مسائل القراءات ووجوه الروايات

المسألة الثالثة : حال الرء في كلمتي قرية ومريم .

فقد اختلف في الرء من كلمتي : القرية ، مريم من حيث الترفيق والتفخيم بين الرواة عن ورش . فذهب إلى وجه الترفيق فيهما : ابن سفيان ، ومكي القيسي ، والمهدوي ، وابن شريح ، وابن الفحام ، وأبو علي الأهوازي وغيرهم³ .
وحجتهم بأن الرء ساكنة ، ووقوع الياء بعدها .
وذهب فريق آخر إلى وجه التفخيم فيهما ، وهو مذهب جمهور أهل الأداء ، والمحققين⁴ .
وقد وقع بين أصحاب المذهبين خلاف في المسألة كاد أن يبلغ الخصام ، لتمسك كل فريق برأيه . فأبوالحسن الحصري⁵ من القائلين بوجه الترفيق بالغ في الشدة والتغليب على من يدعي تفخيمها حيث فقال :

¹ - جامع البيان : 357 .

² - النشر : 100 / 2 .

³ - التبصرة : 408 ، الكافي : 57 ، السوحيز في شرح قراءات القراء الثمانية : أبي علي الأهوازي ، تحقيق زيد حسن أحمد ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، الطبعة الأولى ، سنة 2002 م : 113 .

⁴ - انظر النشر : 100 / 2 ، وشرح طيبة النشر للنويري : 182 / 3 .

⁵ - علي بن عبد الغني أبو الحسن الفهري القيرواني الحصري ، أستاذ ماهر أديب حاذق ، صاحب القصيدة الرائية في قراءة قراءة

نافع ، توفي بطنجة سنة 464 هـ . غاية النهاية : 1 / 550 - 551 .

وإن سكنت والياء بعد كمریم فرقق وغلط من يفخم عن قهر¹ .
وكما غلط أبو عمرو الداني القائلين بوجه التفخيم ، وردّ عليه ابن شريح الابن ما ادعاه ، وانتصر
لمذهب أبيه ، في رسالة سماها : الانتصاف من المحافظ أبي عمرو الداني رحمه الله في ردّه ترقيق راء
مریم وقرية² .

وذهب فريق ثالث إلى الأخذ بالترقيق لورش من طريق الأزرق ، وبالتفخيم لغيره ، وهو مذهب
أبي علي بن بليمة وغيره³ .

وأما ابن الجزري رحمه تعالى فقد اختار مذهب الجمهور وانتصر له ، بحجج ثلاث وهي :

- أنه لا يوجد نص من الأئمة المتقدمين بخلافه .

- العمل به في سائر الأمصار .

- أنه القياس الصحيح .

فقال رحمه الله :

(وذهب المحققون وجمهور أهل الأداء إلى التفخيم فيهما ، وهو الذي لا يوجد نص على أحد
من الأئمة المتقدمين بخلافه وهو الصواب ، وعليه العمل في سائر الأمصار ، وهو القياس
الصحيح)⁴ .

وهو اختياره في الطيبة أيضا حيث قال :

..... والصواب أن يفخما عن كل المرء ونحو مریم⁵ .

بل إن ابن الجزري يرى الصواب المأخوذ به هو التفخيم للجميع دون استثناء : (لسكون الراء
بعد فتح ، ولا أثر لوجود الياء بعدها في الترقيق ، ولا فرق بين ورش وغيره في ذلك)⁶ .

¹ - النشر : 102 / 2 .

² - انظر فهرست : باب السند ، تحقيق إبراهيم رمضان ، دار المعرفة بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية 1417 هـ /
1997 م : 40 .

³ - النشر : 102 / 2 ، تلخيص العبارات : 51 .

⁴ - النشر : 102 / 2 .

⁵ - طيبة النشر : رقم البيت : 342 .

⁶ - النشر : 102 / 2 .

إذا كان لا بد من موافقة ابن الجزري في اختياره فليس له من حجة قوية تسند ما رجحه إلا ما ذكره من القياس الصحيح في مثيلات كلمتي قرية ومريم .
أما حجته بأن وجه القراءة بالتفخيم : هو الذي لا يوجد نصٌ على أحد من الأئمة المتقدمين بخلافه ، ففي هذه الحجة نظر باعتبار ما ثبت من وجه الترقيق عند أصحاب المذهب الأول كما هو مُدَوَّن في كتبهم .
يقول صاحب الوجيز : (واتفقت الجماعة على ترقيق الرّاء ، إذا كانت ساكنة أو مرفوعة أو مكسورة أو مفتوحة .. وأجمعوا على تفخيمها إذا كانت مشدّدة .. وإذا انفتح ما قبل الرّاء الساكنة فالترقيق أجود)¹ .

وفي هذه المسألة كشف ابن الجزري عن ثلاث من قواعد الاختيار عنده وهي : عدم وجود المخالف ، وانتشار العمل بالوجه المختار في كل الأمصار ، والقياس صحيح .

المسألة الرابعة : حكم الرّاء في كلمة (المرء)

حرفُ الرّاء في كلمة (المرء) التي وردت من قوله تعالى : ﴿ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ﴾² ، و ﴿ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ ﴾³ اختلف في ترقيقها وتفخيمها على مذهبين :
مذهب الترقيق :

فهذا المذهب رأى فيها وجه الترقيق لجميع القراء ، لأنّ الهمزة بعدها مكسورة ، وهو مذهب الأهوازي وغيره .

ومنهم من رأى ترقيقها لورش عن طريق الأزرق من طريق المصريين فقط ، وهو مذهب أبي بكر الأدفوي ، وأبي القاسم بن الفحام ، وزكريا بن يحيى ، ومحمد بن خيرون ، وأبي علي بن بليمة ، وأبي الحسن الحصري¹ .

¹ - الوجيز : أبو علي الأهوازي : 113 .

² - سورة البقرة الآية : 103 .

³ - سورة الأنفال الآية : 24 .

قال الحصري :

ولا تقرآن را المرء إلا رقيقة لدى سورة الأنفال أو قصة السحر²
وقال المكي في التبصرة : (إن المشهور عن ورش الترقيق)³ .

مذهب التفخيم :

فهؤلاء ذهبوا إلى تفخيم راء (المرء) وهو مذهب سائر أهل الأداء .

قال الداني : (وقد كان محمد بن علي ، وجماعة من أهل الأداء من أصحاب ابن هلال وغيره يروون عن قراءتهم ترقيق الراء في قوله (بين المرء) ، حيث وقع من أجل جرة الهمزة ثم قال الداني : وتفخيمها أقيس لأجل الفتحة قبلها ، وبه قرأت)⁴ .

وقال ابن شريح : التفخيم أكثر وأحسن⁵ .

واختار ابن الجزري رحمه الله تعالى وجه التفخيم فيها لأنه الأصح ، و الذي يوافق القياس عند ورش وجميع القراء .

قال رحمه الله تعالى :

(والتفخيم هو الأصح والقياس لورش وجميع القراء ، وهو الذي لم يذكر في الشاطبية،
والتيسير، والكافي، والهادي، والهداية، وسائر أهل الأداء سواه)⁶ .

وهو اختياره أيضا في الطيبة حيث قال :

..... والصواب أن يفخما عن كل المرء ونحو⁷

¹ - انظر طيبة النشر للنويري : 181 / 3 ، النشر : 102 / 2 .

² - النشر : 102 / 2 .

³ - قال مكي : (غير أي نقلت (بين المرء وزجه) و (بين المرء وقلبه) بالتغليظ وتركه لورش خاصة ، وللجماعة بالتغليظ
والمشهور عن ورش الترقيق) التبصرة : 408 .

⁴ - جامع البيان : 358 .

⁵ - الكافي : 60 .

⁶ - النشر : 103 / 2 .

⁷ - طيبة النشر : رقم البيت : 342 .

كما أنّ ابن الجزري في تقوية اختياره ذكر أنّ هذا الاختيار هو الذي لم يذكر الشاطبي و الداني في التيسير ، و ابن شريح ، و المهدي ، و صاحب الهداية ، و غيرهم من أهل الأداء سواه .

فإضافة إلى القياس الذي يستعمله ابن الجزري كثيراً في ترجيحاته واختياراته لمسائل وأوجه القراءات ، استعمل في هذه المرة قاعدة : عدم وجود الرأي المخالف عند القراء وأهل الأداء

المسألة الخامسة : تفخيمُ الراء في (فرقة)

إذا كانت الراء ساكنة بعد كسر ، وجاء بعدها حرف من حروف الاستعلاء ، فالأصل تفخيمها بسبب حرف الاستعلاء .

مثل : قرطاس ، وفرقة ، وإرصاداً ، ومرصاداً ، وللمرصاد .

ولكن ورد عن بعض الرواة خلاف ذلك .

فابن شريح في الكافي ذكر أن الرواية عن أصحاب ورش في هذه الكلمات بين الترفيق والتفخيم وقال : (وبالتفخيم آخذ)¹ .

وكذا ذكر ابن بليمة في تلخيصه² .

ومذهب الجمهور هو التفخيم كما ذكرنا أولاً .

وأما ابن الجزري رحمه الله تعالى فاختياره هو مذهب الجمهور الذي لا خلاف فيه ، بل إن ابن الجزري غلط من روى بخلاف ذلك .

فقال في معرض حديثه عن من شدّ وقال بالوجهين :

(وهو غلطٌ ، والصواب ما عليه عمل أهل الأداء)³ .

أي القراءة بوجه التفخيم .

المسألة السادسة : ترقيق الراء في كلمة (فرق)

¹ - الكافي : 72 .

² - تلخيص العبارات : 51 .

³ - النشر : 104 / 2 .

وردت كلمة (فرق) في سورة الشعراء من قوله تعالى : ﴿ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ ﴾¹.

وقد اختلف فيها أهل الأداء عن ورش من أجل كسرة حرف الاستعلاء .

ففریق : ذهب إلى ترقيقها بالنظر إلى الكسرة قبلها .

والمراد الكسرة التي توجد في قافها ، فيكون وجه الترقيق أن حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته المفخمة ، لتحركه بالكسر المناسب للترقيق ، أو لكسر يوجد فيما قبله وما بعده ، فيكون وجه الترقيق ضعف الراء بوقوعها بين كسرتين، ولو سكن وقفا لعروضه² .

وهو مذهب جمهور المغاربة والمصريين ، كمكي ، وابن شريح ، والمهدوي وغيرهم³ .

وفریق آخر : قال بتفخيمها

بالنظر إلى حرف الاستعلاء بعدها ، هو المانع القوي لفعل الكسرة .

وهو مذهب سائر أهل الأداء ، نص عليه الداني ، وأبي الطاهر ، والطبري وغيرهم⁴ .

وفریق ثالث ذكر الوجهين :

أي القراءة بالترقيق والتفخيم ، دون اختيار أو ترجيح بينهما كالداني في جامعه ، والشاطبي وغيرهما⁵ .

وهو ما ذكره ابن الجزري نفسه في طيبة النشر دون اختيار أو ترجيح⁶ حيث قال :

وحيث جاء بعد حرف استعلاء فخّم وفي ذي الكسر خُلف⁷ ...

¹ - سورة الشعراء الآية : 63 .

² - المنح الفكرية : 67 .

³ - التبصرة : 408 ، الكافي : 60 .

⁴ - جامع البيان : 358 .

⁵ - جامع البيان : 358 ، إبراز المعاني شرح حرز الأماني : 254 / 1 - 256 .

⁶ - انظر شرح طيبة النشر للنويري : 179 / 3 ، السهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر : المحسن ، دار الجليل ،

بيروت لبنان ، الطبعة الأولى سنة 1417 هـ / 1997 م : 1 / 346 .

⁷ - طيبة النشر : رقم البيت : 341 .

وأما في كتابه النشر فقد أقرَّ رحمه الله بصحة الوجهين واختار من الثلاثة مذهب الترقيق حيث قال : (والوجهان صحيحان ، إلا أن النصوص متوافرة على الترقيق)¹ .
وحجّة ابن الجزري فيما اختاره أمران :

- الإجماع على الترقيق الذي رواه غير واحد .
- نقل ما ذكره المالقي : أن من الناس من يفخّم راء (فرق) من أجل حرف الاستعلاء ، قال : والمأخوذ به الترقيق ، لأن حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته لتحركه بالكسر² .
وبذلك تكون النصوص المتوافرة في المسألة وإجماع أهل الأداء عليها من قواعد الاختيار عند ابن الجزري في علم القراءة .

المسألة السابعة : ترقيق الراء في كلمة (مِرْفَقًا)

اختلف أهل الأداء في الراء من كلمة (مِرْفَقًا)³ .

فمذهب منهم يرى تفخيمها :

لأن الميم من الكلمة زائدة وليست أصلية ، وعليه لا أثر للكسرة في الراء وهو مذهب أهل البصرة والكوفة ، وقطع به ابن الفحام الصقلي ، وابن شريح ، ونسبه إلى كثير من القراء⁴ .

ومذهب آخر : يرى ترقيقها :

وإن كانت الميم زائدة فإن الكسرة فيها لازمة ، أي من قبيل كون الكسرة في كلمة الراء ، لأنّ الميم الزائدة تُزلت منزلة الجزء من مدخولها¹ .

¹ - النشر : 104 / 2 .

² - نسب ابن الجزري ما ذكرناه للمالقي إلى الداني ، وهو بنصه كلام المالقي ، ليدل على أنّ المؤلف نقل هذا النص بواسطة ، وليس عن الداني مباشرة ، والمُرَّحَّحُ أنّ الكلام من قوله (والمأخوذ به ..) هو كما ذكرنا وليس للداني ، لأنّ الداني قال في الجامع : وقد اختلف أهل الأداء في (فرق) فمنهم من يفخّم الراء لأجل حرف الاستعلاء ، ومنهم من يرققها لوقوعها بين حرفين مكسورين ، والأول أقيس على مذهب ورش . أنظر جامع البيان : 358 ، و الدر النثير : 562 .

³ - سورة الكهف الآية : 16

⁴ - قال ابن شريح : (وكثير من القراء يفخّم الراء الساكنة إذا كان قبلها الميم الزائدة المكسورة نحو : مرفقا /

الكهف 16) الكافي : 57 ، التجريد : 134 .

واختار ابن الجزري رحمه الله تعالى مذهب الترقيق .

حيث قال رحمه الله تعالى : (والصواب فيه الترقيق)² .

واعتمد ابن الجزري في اختيار مذهب الترقيق على القياس ، فإن الرواة عن ورش كانوا يأخذون بالكسرة التي قبل الراء وإن كانت غير لازمة ، فلولا هذه الكسرة لم يـرـقـقـوا (إخراجاً) و (المحراب) ، ولا فُحِّمَت (إرصاداً) و (المرصاد)³ من أجل حرف الاستعلاء ، وكل ذلك مجمع عليه .

قال رحمه الله وهو يتحدث عن قراءة الكسر في مرفقا :

(وتظهر فائدة الخلاف في (مرفقاً) في قراءة من كسر الميم وفتح الفاء وهم : أبو عمرو ، ويعقوب ، وعاصم ، وحمزة ، والكسائي ، وخلف .. فعلى الأول تكون لازمة فترقق الراء معها ، وعلى الثاني تكون عارضة فتفخم .

والأول هو الصواب لإجماعهم على ترقيق (المحراب وإخراجاً) لورش دون تفخيم (مرصاداً، والمرصاد) من أجل حرف الاستعلاء بعدُ لا من أجل عروض الكسرة قبل)⁴ .

فالقياس هو ضابط الاختيار عند ابن الجزري في هذه المسألة .

¹ - جهد المقل : 177 ، شرح طيبة النشر للنويري : 183 /3 .

² - النشر : 105 /2 .

³ - كلمة : إخراجاً وردت في قوله تعالى : (ثم يعيدكم فيها ويخرجكم إخراجاً) سورة نوح الآية : 18 ، والمحراب قد وردت مثلاً في قوله تعالى : (كلما دخل عليها زكراً من المحراب) سورة آل عمران الآية : 37 ، والمرصاد كقوله تعالى : (إن ربك لبلمرصاد) سورة الفجر الآية : 14 ، وإرصاداً من قوله تعالى : (إرصاداً لمن حارب الله ورسوله) سورة التوبة الآية 107 .

⁴ - النشر : 108 /2 .

الفرع الثاني : أحكام اللامات

في اللام كذلك أحوال ثلاث : التفخيم ، والترقيق ، والجمع بينهما ، ومن مسائل أحكام اللامات التالي :

المسألة الأولى : فصالا وطال ..

اختلف الرواة عن ورش في بعض الكلمات التي وقعت فيها الألف بين الأحرف الثلاثة (الصاد والطاء والظاء) و اللام ، وذلك في ثلاثة مواضع :

موضعان في الصاد وهما : ﴿ فَصَالًا ﴾¹ و ﴿ يَصَالِحًا ﴾² ، وموضع مع الطاء وهو : ﴿ طَالَ ﴾³ .

وفي المسألة ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول :

¹ - سورة البقرة الآية : 233 .

² - سورة النساء الآية : 128 .

³ - فقد وردت في ثلاثة مواضع هي : (أطفال عليكم العهد) طه : 86 ، (حتى طال عليهم العمر) الأنبياء : 44 ، (فطال عليهم الأمد) الحديد : 16 .

يرى ترقيقها من أجل الألف الفاصلة ، التي حجزت بين اللام والصاد وهو مذهب مكّي ، وابن غلبون ، والذي ذكره الداني في التيسير ، وأبومعشر في الكافي وغيرهم¹ .

والمذهب الثاني :

يرى تفخيمها اعتداداً بقوة الحرف المستعلي ، وأن الألف حاجز غير حصين ، فلم يعتد به² ، لضعفها ، ولأنها تزيد التفخيم حسناً إذ هو من جنسها³ .

فالحائل - الألف - ليس حاجزاً ، ولا مانعاً من التغليظ ، كما لم يكن مانعاً منه : ﴿ الفِرَاقُ ﴾ و ﴿ الصِرَاطُ ﴾⁴ .

قال الداني في الجامع : إنه الأوجه ، لأن ذلك الفاصل ألف والفتح منه⁵ .
وقال صاحب الكافي : إنه أشهر⁶ .

وقال أبومعشر الطبري : إنه أقيس⁷ .

وقال صاحب شرح الهداية : (ويقوي ذلك - أي وجه التفخيم - أنه لم يرو أحد عن ورش أنه فحَم ﴿ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ ﴾⁸ ، فإجماعهم عنه على الترقيق إذا حال بين الطاء واللام حائل ، دليل على أن الصحيح في فصلا ، يصلحاً : الترقيق)⁹ .

المذهب الثالث :

انفرد به ابن الفحام الصقلي في التجريد حيث أجـرى الوجهين (التفخيم والترقيق) على فصلا و يصلحاً ، وقطع بالترقيق مع : طال¹) .

1 - التبصرة: 414 ، التذكرة : 246 / 1 ، التيسير : 198 ، تلخيص العبارات : 52 .

2 - الدر النثير : 569 .

3 - شرح الهداية : 131 / 1 .

4 - فتوح الوصيد في شرح القصيد : السخاوي ، تحقيق مولاي محمد الإدريسي ، مكتبة الرشد المملكة العربية السعودية - الطبعة الأولى سنة : 1423هـ / 2002م : 508 / 2 .

5 - جامع البيان : 361 .

6 - الكافي : 54 .

7 - ذكره ابن الجزري في النشر ، ولكني لم أجدّه في التلخيص المطبوع ، أنظر النشر : 144 / 2 .

8 - سورة الحديد الآية : 17

9 - شرح الهداية : 131 / 1 .

وأما ابن الجزري رحمه الله تعالى فقد أقرَّ بصحة الوجهين و اختار مذهب التفخيم في الكلمات الثلاث ، وعبر عنه بقوله :

(وهو الأقيس قياساً - أي مذهب التفخيم - والأقرب إلى مذهب رواة التفخيم)² .
واختياره لوجه التفخيم لأن الحاجز - أي الألف - في هذه الكلمات ليس بِحَصِينٍ³ .

المسألة الثانية : اللام المتطرفة الموقوف عليها

اختلف الرواة عن ورش في اللام المتطرفة إذا وُقف عليها ، في مواضع هي :
﴿ أَنْ يُوصَلَ ﴾⁴ ، و ﴿ قَلَمًا فَصَلَ ﴾⁵ ، و ﴿ وَقَدْ فَصَلَ لَكُمْ ﴾⁶ و ﴿ وَبَطَلَ ﴾⁷ ، و
﴿ ظَلَّ وَجْهَهُ ﴾⁸ ، و ﴿ وَفَصَلَ الْخِطَابِ ﴾⁹ .

وفي المسألة مذهبان :

المذهب الأول :

قالوا بالترقيق في الوقف ، ومنهم ابن شريح ، وابن بليمة وغيرهم¹⁰ .
قال صاحب الهداية : (وعلة ما ذكرناه من الوقف على اللام المفتوحة بالترقيق إذا كانت في طرف الكلمة نحو (أن يوصل) .. أن التفخيم إنما وجب فيها حين انفتحت ، وإذا وقفت عليها

¹ - انظر التيسير : 58 ، الكافي : 52- 53 ، ، التجريد : 142 ، حرز الأمانى ووجه التهاني ، حيث قال الشاطبي :

وَفِي طَالَ خُلْفٌ مَعَ فَصَالًا وَعِنْدَمَا ... يُسَكَّنُ وَفَقًا وَالْفُخْمُ فَضَّلًا

² - النشر : 114/ 2 .

³ - النشر : 144/ 2 .

⁴ - سورة البقرة الآية : 27 ، وسورة الرعد الآية : 21- 25 .

⁵ - سورة البقرة الآية : 243 .

⁶ - سورة الأنعام الآية : 119 .

⁷ - سورة الأعراف الآية : 118 .

⁸ - سورة النحل الآية : 58 ، وسورة الزخرف الآية : 17 .

⁹ - سورة ص الآية : 20 .

¹⁰ - الكافي : 54 ، وتلخيص العبارات : 52 ، التجريد : 143 .

سكنت ، إذ الفتحةُ تذهبُ في الوقف ، ولا روم في المفتوح ، فرجع حكمها إلى حكم الساكنة - الساكنة عنده في حكم التفخيم)¹
المذهب الثاني :

قالوا بالتغليظ في الوقف ، ومنهم ابن غلبون ، وأبو طاهر الأنصاري والدايني وغيرهم² .
فإذا سكنت هذه اللامات في الوقف ، احتملت الترقيق والتغليظ :
فالتغليظ لكون سكونها عارضاً إذ هو للوقف فقط ، فعوملت لذلك معاملة المتحركة المفتوحة ،
ووجه الترقيق لكونها ساكنة ، وما سكن للوقف كان كاللازم ، فعوملت كذلك معاملة الساكنة
في الحال³ .
فعلّةُ التغليظ عند هؤلاء أن الحروف الثلاثة مطبقة أو مستعلية ، فقربوا اللام إلى نحو لفظها
بالتغليظ⁴ .

قال الدايني في وجه التغليظ بأنه : أوجه⁵ ، وقال في التيسير : أقيس⁶ .
فالدايني وجهُ التغليظ عنده أرجح ومقدمٌ في المسألة .
وأما ابن الجزري رحمه الله تعالى فقد أقرَّ بصحة الوجهين (الترقيق والتغليظ) عند الوقف ، إلا أنه
اختار ورجّح وجه التغليظ .
حيث قال رحمه الله تعالى :
(والوجهان صحيحان في هذا الفصل الذي قبله ، والأرجح فيهما التغليظ)⁷ .
واختياره لوجه التغليظ لأن :

¹ - شرح الهداية : 134 / 1 .

² - التذكرة : 246 ، العنوان : 226 .

³ - جامع البيان : 362 ، الدر النثير : 569 .

⁴ - شرح الشعلة على الشاطبية : الشعلة ، تحقيق زكريا عميرات ، دار الـكتـب العلمية ، بيروت لبنان الطبعة الأولى ،

سنة : 1422هـ / 2001 م : 131 .

⁵ - جامع البيان : 362 .

⁶ - التيسير في القراءات السبع : 197 .

⁷ - النشر : 114 / 2 .

(السكون عارض ، وفي التعليل دلالة على حكم الوصل في مذهب من غلظ¹) .

فالسكون عارض للوقف ، والعارض كما هو معلوم لا يغير الأصول .

مسألة الثالثة : تعليل اللام في (صلصال)

اختلف الرواة في اللام من كلمة (صلصال) ، والتي قد وردت في سورة الحجر² وسورة الرحمن³

فانقسمت الآراء على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول :

فقالوا بالتعليل ، لأنها واقعة بين صادين ، وحرف الصاد من حروف التفخيم ، وقطع بذلك صاحب الهادي والهداية ، وأبي معشر ، وابن بليمة⁴

المذهب الثاني :

فقالوا بالترقيق ، وهو مذهب الداني ، وأبي طاهر ، وابن غلبون وغيرهم⁵ .

والمذهب الثالث :

وهم الذين قالوا بجواز الوجهين ، وهو من مذهب المكّي ، وابن الفحام⁶ . واختار ابن الجزري رحمه الله تعالى مذهب من قال بترقيق اللام من كلمة (صلصال) لأنه الأصح رواية وقياساً .

قال رحمه الله تعالى :

¹ - النشر : 114 / 2 .

² - سورة الحجر الآية : 26 .

³ - سورة الرحمن الآية : 14 .

⁴ - وذكر ابن الجزري أن صاحب التلخيص والكافي قالوا بجواز الوجهين الترقيق والتفخيم في اللام من كلمة (صلصال) ولم أجد هذا الكلام في كتابهما ، وإنما المحقق في الكافي والتلخيص هو وجه التفخيم فقط .

النشر : 114 / 2 ، تلخيص العبارات : 52 ، التلخيص : 197 ، ، الكافي : 55 .

⁵ - التيسير : 198 ، التذكرة : 246 ، العنوان : 226 .

⁶ - التبصرة : 416 .

(وهو الأصح رواية وقياساً ، وحملًا على سائر اللامات السواكن)¹ .

وقال في التقريب : وهو الأرجح² .

وهو ما أقره في الطيبة أيضاً حيث قال :

وقيل عند الطاء والظا والأصح تفخيمها والعكس في الآي رجح

كذلك صلصال.....³

المبحث الثالث : اختياراته في الوقف والإمالة والمدود

من اختيارات الإمام ابن الجزري التي جاءت بلفظ : الصواب ، والأصح ، والصحيح .. اختياراته في أحكام الوقف والإمالات والمدود ، وقد توزعت على المطالب الآتية :

المطلب الأول : اختياراته في الوقف

المراد بالوقف : الوقف على مرسوم الخط ، والوقف على التاء المتطرفة ، والوقف على كلمة مناة وتفصيلها :

الفرع الأول : الوقف على مرسوم الخط

ومسائله هي :

المسألة الأولى: الوقف على التاء من (ذات) .

اختلفَ في المسألة فريقان :

¹ - النشر : 114 / 2 .

² - تقريب النشر : 107 .

³ - انظر شروح الطيبة : شرح طيبة النشر لأنس مهرة : 140 ، شرح الطيبة للنوري : 3 / 198 ، الهادي شرح

طيبة النشر : 1 / 353 ، منظومة الطيبة لابن الجزري رقم البيت : 348 - 349 .

فريقٌ على رأسه ابن شريح والمهدوي رَوَوْا الوقف بالهاء في التاء من ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾¹ ،
 ﴿بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾² وأمثالهما³ عن الكسائي⁴ .
 وروى ابن جبارة الهذلي⁵ مثل ذلك عن ابن كثير وأبي عمرو والكسائي حيث كانوا يقفون على
 التاء في الآيات ﴿ذَاتِ الشُّوْكَةِ﴾⁶ ، و ﴿ذَاتِ لَهَبٍ﴾⁷ ، ﴿بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾⁸ بالهاء
 بالهاء دون غيرها من المواضع⁹ .
 وفريق ثانٍ قال بالوقف بالتاء كما رسمت في المصحف وهو مذهب الباقيين من القراء وأهل
 الأداء¹⁰ .

واختار ابن الجزري رحمه الله مذهب القائلين بالوقف بالتاء متابعة للرسم ، حيث قال :
 (بل الصواب الوقف عليه بالتاء للجميع إتباعاً للرسم)¹ .

¹ - سورة النمل الآية : 60 .

² - سورة الملك الآية : 14 .

³ - ورد في القرآن الكريم أمثال كثير ومنها : ﴿ذَاتِ بَيْتُكُمْ﴾ سورة الأنفال الآية : 01 ، و ﴿ذَاتِ التِّمِيمِ
 وَذَاتِ الشَّمَالِ﴾ سورة الكهف الآية : 18 ، و ﴿ذَاتِ حَمَلٍ﴾ سورة الحج الآية : 02 ، ﴿ذَاتِ قَرَارٍ﴾
 سورة المؤمنون الآية : 50 ، ﴿ذَاتِ أَحْبُكٍ﴾ سورة الذاريات الآية : 07 . و ﴿بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ فقد
 وقعت في سورة المائدة الآية : 07 ، وفي سورة الأنفال الآية : 43 ، وفي سورة هود الآية : 5 ، وفي سورة لقمان الآية
 : 23 وغيرها .

⁴ - الكافي : 69 ، شرح الهداية : 493 لـم أحد في المواضع (ذات بهجة) و (بذات الصدور) من الكافي وشرح
 الهداية مذهب الكسائي في الوقف على التاء كما ذكر ابن الجزري وإنما حكم الكسائي في (ولات حـين
 مـنص) من سورة ص ، و (اللات) من سورة النجم ، وما نُسب للكسائي ذكره الدايني في جامعه : 804 / 2
 وصاحب الإتحاف : 139 .

⁵ - يوسف بن علي بن جبارة ، أبو القاسم الهذلي الأستاذ الكبير الرحالة ، الجوّالة في طلب العلم ، ولد : 390 هـ ،
 طاف البلاد في طلب القراءات وأصبح إماماً فيها وفي عهدها ومقدماً في النحو والصرف من مؤلفاته : الكامل ، توفي
 سنة : 465 هـ . غياية النهاية : 2 / 998 - 401 .

⁶ - سورة الأنفال الآية : 07 .

⁷ - سورة المسد الآية : 03 .

⁸ - سورة الملك الآية : 14 .

⁹ - الكامل في القراءات العشر : 1 / 427 .

¹⁰ - الشمعة المضيئة : 1 / 215 ، إتحاف فضلاء البشر : 139 .

ورفض ابن الجزري رواية المذهب الأول ، وقطع بعدم صحتها ، وردَّ على الفريق الأول بقوله :
(وهو ضعيف لمخالفته الرسم ، ولأنَّ عمل أهل الأداء على غيره)² .
وأما ما قاله ابن جبارة فقد رد عليه ابن الجزري بأنَّه قد نص على من لا نص له ، وأنَّه استعمل
القياس في الرواية - ولا قياس في القراءة - حيث قاس ما ذكره من أمثلة على ما كُتب بالتاء من
المؤنث التي تقلب عند الوقف هاء ، وقال : (وليس بصحيح)³ .
وأنَّ الصواب عنده - وهو اختاره فيما ثبت له رواية - الوقف عليه بالتاء للجميع اتباعاً للرسم .
فقاعدة الاختيار والترجيح عند ابن الجزري في مثل هذه المسائل هي : ملازمة رسم المصحف
لجميع القراء لا غير .

المسألة الثانية : الوقف على (مناة) .

نقل جماعة من العراقيين الذين رووا عن الكسائي وحده الوقف على (مناة)⁴ بالهاء وعن الباقيين
بالتاء .
وهو ما ذكره ابن سوار وأبو العز وسبب الخياط⁵ .
وهو نقل فيه وَهْمٌ وغلط ، و أنَّ الوهم - منهم - وقع من نُصِّر⁶ صاحب الكسائي ، الذي
نص على كتابة تاء (مناة) بالهاء .
والذي أرادهُ نُصِّر هو : حكاية رسمها فقط ، كما حكى رسم غيرها مما لا خلاف في رسمه ولا
تعلُّق له بالقراءة⁷ .
قال الشاطبي رحمه الله تعالى في الرائية :

¹ - المرجع نفسه 133 / 2 .

² - النشر : 133 / 2 .

³ - المرجع نفسه : 133 / 2 .

⁴ - سورة النجم الآية : 20 .

⁵ - كتاب الإرشاد : 203 ، المستنير : 412 ، الكفاية الكبرى : 292 ، المبهج : 815 / 2 .

⁶ - نصير بن يوسف بن أبي نصر ، أبو المنذر الرازي ، أستاذ كامل ثقة ، أخذ القراءة عرضاً عن الكسائي وهو من جلة
أصحابه ، من أئمة علماء الرسم وقد أشتهر به توفي سنة : 240هـ غاية النهاية : 340-341 .

⁷ - النشر : 134 / 2 .

..... بالها مناة نصير عنهم نصراً¹ .

فما كان من الرواة إلا أنهم : حملوا الرسم على القراءة ، وأخذوا بالضد في الباقيين ، وهنا كان الخطأ منهم .

قال الأهوازي : وأجمعت المصاحف على كتابتها (منوة) بواو ، والوقف عليه عن الجماعة بالتاء² .

وإنما كتبوه بالواو ، لأنهم قالوا في الجمع : منوات .

وقال قوم من العلماء : إنما رسموا ذلك على لغة أهل الحجاز الذين يفرطون في التفخيم³ .

واختار ابن الجزري رحمه الله الوقف عن الكل بالهاء .

قال : (فالصواب الوقف عليه عن كل القراءة بالهاء على وفق الرسم)⁴ .

فالمفرد المؤنث عند الوقف عليه تبدل تأؤه هاءً كالصلاة ، والحياة ، ومناة وغيرهم كعادة أهل اللغة والقراءة .

المسألة الثالثة : الوقف على النون المفتوحة

وأما النون المفتوحة نحو (العالمين) ، و (الذين) ، و (المفلحون)

فروى بعضهم عن يعقوب الوقف على ذلك كله بالهاء ، وهو ما حكاه أبو طاهر بن سوار ورواه ابن مهران عن رويس .

فاين سوار أطلقه في الأسماء والأفعال ، ومثل له بقوله (ينفقون) ، ونسبه إلى يعقوب بصيغة التضعيف حيث قال : (ورؤي عنه ..)⁵ .

¹ - انظر المقنع في رسم مصاحف الأمصار : أبو عمرو الداني ، تحقيق محمد الصادق قمحاوي ، مكتبة الكليات الأزهرية

القاهرة ص 93 . والوسيلة إلى كشف العقيلة : السخاوي ، تحقيق مولاي الإدراسي الطاهري ، مكتبة الرشد

الرياض ، الطبعة الثانية ، سنة أولى : 1424 هـ / 2003 م : 463-464 .

الشاطبية : البيت رقم : 287 .

² - انظر النشر : 134 / 2 .

³ - الوسيلة : 464 .

⁴ - النشر : 134 / 2 .

⁵ - المستنير : 178 .

وأما ابن مهران عن هبة الله¹ عن التمار² فقد روى تقييده بما لم يلتبس بهاء الكناية ومثله بقوله: ﴿وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾³ ، و ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾⁴ ، وقال بأن مذهب شيخه ابن مقسم⁵ لا يثبت هاء السكت في الأفعال⁶ .

وذهب الجمهور إلى عدم إثبات الهاء عن يعقوب في النون المفتوحة الموقوف عليها .
وأما ابن الجزري رحمه الله تعالى فقد ردّ على الفريق الذين قالوا بالهاء وقفا عند النون المفتوحة بأن : (الصواب تقييده عند من أجازها ، كما نص علماء العربية)⁷ .
كأن الذين ذهبوا إلى السكت بالهاء عند الوقف على النون المفتوحة هم النحاة وأهل اللغة لا غير .
وفصل ابن الجزري في اختياره عند ما أشار قائلا :

(والجمهور على عدم إثبات الهاء عن يعقوب في هذا الفصل وعليه العمل)⁸ .

¹ - هبة الله بن جعفر بن محمد بن الهيثم أبو القاسم البغدادي ، مقرئ حاذق ، ضابط مشهور ، عني بالقراءات وتبحر فيها وتصدر للإقراء دهرا ، روى القراءة عنه عرضا الإمام أبو بكر مهران وعليه اعتماده في كتبه توفي سنة : 350 هـ . غاية النهاية : 350 / 2 - 351 .

² - محمد بن هارون بن نافع بن قريش بن سلامة ، أبو بكر الحنفى البغدادي يعرف بالتمار ، مقرئ البصرة ضابط مشهور ، أخذ القراءة عرضا عن رويس ، وهو من أحجل أصحابه وأضببطهم ، توفي بعد سنة : 310 هـ . غاية النهاية 2 / 272 .

³ - سورة البقرة الآية : 42 .

⁴ - سورة آل عمران الآية : 79 .

⁵ - محمد بن الحسن بن يعقوب المشهور بابن مقسم ، ولد سنة : 265 هـ ، مشهور بالضبط والإتقان عالم بالعربية ، حافظ حافظ

متقن لها ، حسن التصنيف في علوم القرآن ، كان له اختيار في القراءة توفي سنة 354 هـ .

غاية النهاية : 124 / 2 - 125 .

⁶ - لم أجد ما نسبته ابن الجزري في كتابه النشر إلى ابن مهران مما بين يدي من كتب له ، لا في كتابه (الغاية) ولا في

في (المبسوط) انظر النشر : 136 / 2 .

⁷ - النشر : 136 / 2 .

⁸ - المرجع نفسه : 136 / 2 .

فضابط الاختيار عند ابن الجزري في هذا الباب كغيره وهو اتباع مذهب الجمهور ولا شك أنه يقصد جمهور الرواة عن يعقوب .

الفرع الثاني : الوقف على آخر الكلم

ومن مسائله :

المسألة الأولى : الوقف على المشدد المتطرف

من المسائل الذي ذكرها ابن الجزري في باب الوقف على آخر الكلم :
الوقف على المشدد المتطرف حيث فصل القول ، وبين رأي الحافظ أبي عمرو الذي خالفه ،
ويخالفه كل أهل الأداء والتجويد ، وبيان المسألة كالتالي :
اتفق أهل الأداء تقريباً على الوقف على المشدد المتطرف ، والذي قد سبقه أحد حروف المد أو
اللين نحو : (دوابّ) ، و (صوافّ) ، و (اللذان) ، و (تبشرونّ) وغيرها بالتشديد كحال
الوصل ، مهما كانت الحالة : ولو اجتمع في ذلك أكثر من ساكنين ، ومُدّ من أجل ذلك¹ .

¹ - قال ابن الجزري : (لا فرق في قدر هذا المد وقفاً ووصلاً - أي في هذه الكلمات السابقة الذكر - ولو قيل بزيادته في
الوقف على قدره في الوصل ، لم يكن بعيداً ، فقد قال كثير منهم بزيادة ما شُدّد على غير المشدد وزادوا مد (لام) من
(الم) على مد (ميم) من أجل التشديد فهذا أولى لاجتماع ثلاثة سواكن) انظر النشر : 361 / 1 .

وإنما يجب إظهار التشديد في الوقف في اللفظ ، وتمكين ذلك حتى يسمع ، لما في الوقف على المشدد من صعوبة في اللسان¹ .

وصعوبة اللسان لاجتماع ساكنين في الوقف غير منفصلين ، كأنه حرف واحد² .

إلا أن الداني قد شدّ عن هذا الاتفاق في حرف : (تبشرون) في قوله تعالى : ﴿ فِيمَ تُبَشِّرُونَ

﴾³ حيث ذهب إلى الوقف بالتخفيف فيها ، بسبب التقاء ثلاثة سواكن .

قال الداني : (والوقف على قراءة ابن كثير غير ممكن إلا بتخفيف النون لالتقاء ثلاث سواكن فيه إذا شدّت ، والتقاءهن ممتنع ، وذلك بخلاف الوقف على المشدد الذي تقع الألف قبله نحو (الدوابّ، وصوافّ، وغير مضارّ، ولا جانّ) وما أشبهه ، وكذلك (اللدانّ وهذان) على قراءته ، لأنّ الألف للزوم حركة ما قبلها ، قَوِيّ المدُّ بها فصارت لذلك بمترلة المتحرك، والواو والياء بتغيّر حركة ما قبلهما وانتقالهما خلص السكون بهما ، فلذلك تمكن التقاء الساكنين بعد الألف في السوقف ولم يتمكن التقاؤهما بعد الواو والياء لخلوص سكوئهما وكون الألف بمترلة حرف متحرك)⁴ .

وأما ابن الجزري رحمه الله فقد رفض كلام الداني واعتبره مما انفرد به ، فلا يوجد من أهل العلم من فرق بين هذه السواكن المذكورة .

وبين اختباره في المسألة بقوله :

(والصواب الوقف على ذلك كله بالتشديد والروم)⁵ .

وبذلك لا تجتمع السواكن المذكورة هذا أولاً .

وأما ثانياً فإنه رحمه الله زاد في الحجّة والبيان فيما اختاره عندما فرق بين الوقف بالتشديد ، والنطق بالساكنين ، فهناك تميّز بينها ملحوظٌ ومحسوسٌ .

فقال رحمه الله تعالى :

¹ - التمهيد في علم التجويد : 220 .

² - الرعاية : 259 .

³ - سورة الحجر الآية : 54 .

⁴ - جامع البيان : 584 .

⁵ - النشر : 128 / 2 .

(على أن الوقف بالتشديد ليس كالنطق بساكنين غيره ، وإن كان في زنة الساكنين ، فإن اللسان ينبو بالحرف المشدّد نبوة واحدة فيسهّل النطق به لذلك ، وذلك مُشاهدٌ حساً ولذلك ساغ الوقف على نحو (صوافٍ، ودوابٍ) بالإسكان ولم يسغ الوقف على (أرأيت)¹ ونحوه في وجه الإبدال)².

وهذا المُشاهدٌ حساً الذي ذكره ابن الجزري هو ما أجمع عليه النحاة³ ، وما توافق عليه القراء ، فلا يوجد من تكلم بخلافه⁴ .

المسألة الثانية : الوقف على (كلتا)

اختلف أهل الأداء في الوقف على : (كلتا) التي وردت مثلاً في قوله تعالى : ﴿كَلِمَاتٍ الْجَبَّتَيْنِ ءَأَنْتَ أَكْلَهَا﴾⁵ .

بين الوقف عليها بالإمالة : بين بين ، أو الوقف عليها بالفتح .

المذهب الأول :

قالوا لا يوقف عليها بالإمالة لأصحاب الإمالة ، ولا بين بين لمن مذهبه ذلك ، وحثهم ما علل به الكوفيون من : أن ألف (كلتا) هي ألف تثنية ، وأن مفرداها (كلت) .

وعلل الداني عدم إمالتها بقوله : (لأن ألف الاثنين لا تجوز إمالتها لكونها مجهولة ، لا يُعلم لها أصل في ياء ولا واو ، ولا هي مشبهة بما أصله ذلك من الألفات)⁶ .

وحكى ابن شريح الإجماع على فتحها⁷ .

وقال صاحب الإتحاف : والجمهور على الفتح¹

¹ - ف (أرأيت) يوقف عليها الأزرق عن ورش بالتسهيل بين بين عند وجه البدل . انظر النشر : 408 / 1 .

² - النشر : 128 / 2 .

³ - شرح طيبة النشر للنويري : 217 / 3 .

⁴ - انظر : إبراز المعاني : 127 / 2 ، الرعاية : 259 ، فتح الوصيد : 518 .

⁵ - سورة الكهف الآية : 33 .

⁶ - جامع البيان : 433 .

⁷ - الكافي : 49 .

المذهب الثاني :

فذهبوا بأنه يوقف عليها بالإمالة أو بين بين لمن مذهبه ذلك ، وحجتهم أنها ألف تأنيث ، ووزن (كـلـتـا) فُعلَى ، كـ (إحدَى) و (سيمـا) والتاء مبدلة من واو ، والأصل (كِلَوِي) ، وهو مذهب البصريين من أهل العراق .

وقد نص على إمالتها أبو العز ، وابن سوار ، وابن فارس ، وسبط الخياط وغيرهم ، وأهل العراق قاطبة² .

وأما ابن الجزري رحمه الله تعالى وبعد عرضه للمسألة ، وكلام العلماء فيها فقد اختار وجنح إلى مذهب القائلين بالفتح .

فقال : (والوجهان جيّدان ، ولكني إلى الفتح أجح)³ .

وحجته في ذلك هو ما ثبت عنده من نص في المسألة حيث قال :

(فقد جاء منصوصاً عن الكسائي سَوْرَةً بن المبارك فقال (كلتا الجنتين) بالألف ، يعني بالفتح في الوقف)⁴ .

ومما يقوي اختيار ابن الجزري أن القراء وأهل الأداء على مذهب الفتح كما قال الداني⁵ .
وعليه فقد قرأ حمزة ، والكسائي ، وخلف ، بالإمالة المحضة ، وقرأ أبو عمرو بالإمالة بين بين قرأ نافع بالفتح وبين اللفظين ، والباقون بالفتح⁶ .

¹ - الإتحاف : 366 .

² - إرشاد المبتدئ وتذكرة المنتهي في القراءات العشر : أبو العز القلانسي ، تحقيق جمال محمد شرف ، دار الصحابة للتراث بطـنطا ، طبعة سنة : 2003 م : 131 ، و الإتحاف : 366 ، النشر : 80/2 .

³ - النشر : 80 / 2 .

⁴ - المصدر نفسه : 80 / 2 .

⁵ - جامع البيان : 344 .

⁶ - انظر : إتحاف فضلاء البشر : 366 ، البدور الزاهرة ابن النشار : 47 / 2 .

فابن الجزري جعل عمدته في ترجيح وجه الفتح على الإمالة عند الوقف على (كلتا) النص الثابت في ذلك .

والنص من قواعد الاختيار عند ابن الجزري في الكثير من المسائل رحمه الله تعالى .

المسألة الثالثة : الوقف على (الدار والنار والنهار ..)

عند الوقف على الراء في الكلمات : الدار ، والنار ، والنهار ، والقرار ، والأبرار ونحوها ، نقف عليها بالترقيق للإمالة ، لأصحاب الإمالة .

إلا أن مكّي بن طالب القيسي شدّ بقول : التفخيم رواية عن ورش ، حيث قال : (فإذا وقفت له بالإسكان وتركت الاختيار - وجه الرّوم - ، وجب أن تغلظ الراء ، لأنها تصير ساكنة قبلها فتحة ، وقال : ويجوز أن تقف بالترقيق كالوصل ، لأن الوقف عارضٌ والكسر منويٌّ)¹.

وقال في آخر باب الراءات : فأما (النار) في موضع الحفض في قراءة ورش ، فتقف إذا سكنت بالتغليظ ، والاختيار أن تروم الحركة ، فترقق إذا وقفت² .

وأما ابن الجزري فقد رد كلام مكّي رداً عنيفاً بأنه قول لا يعول عليه ، ولا يلتفت إليه ، وأن الصواب الذي عليه العمل : هو الترفيق عند الإسكان أو الروم .

قال رحمه الله تعالى :

(وهو قول لا يعول عليه ، ولا يلتفت إليه ، بل الصواب الترفيق من أجل الإمالة ، سواء أسكنت أم رُمت ، لا نعلم في ذلك خلافاً ، وهو القياس ، وعليه أهل الأداء)³ .

فابن الجزري احتج بما اختاره بعدم الخلاف في المسألة ، وفعل أهل الأداء عند القراءة ، وكذلك القياس وهي أسباب كثيراً ما يستعملها ابن الجزري في اختياراته .

¹ - التبصرة ص 401 .

² - التبصرة ص 414 .

³ - النشر : 107 / 2 .

المسألة الرابعة : الوقف في (واد النمل) عند الكسائي

اختلف الرواة عن الكسائي في الوقف على ﴿ وَادِ النَّمْلِ ﴾¹ .
المذهب الأول :

ذهب هذا الفريق إلى الوقف في (الواد) من غير ياء ، وهو الذي ذهب إليه اللداني ، و طاهر بن غلبون ، وابن بليمة ، وأبو العباس المهدي وغيرهم² .
وكثير من العراقيين يذهبون إلى حذف الياء في (واد النمل) إضافة إلى : ﴿ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ ﴾³ ، و ﴿ الْوَادِ الْأَيْمَنِ ﴾⁴ .
ومن حجة هؤلاء :

أنه قد ثبت من رواية خلف عن الكسائي أنه قال سمعت الكسائي يكره الوقف على (واد النمل) لأنه مضاف لا يتبدأ به بعد الحذف .

المذهب الثاني :

وذهب هذا الفريق إلى الوقف على الياء في قوله (واد النمل) هكذا (وادي) ومنهم مكي وغيره⁵ .

وقالوا لأن اسمه (وادي) ، ولا يتم إلا بالياء .

وردّ عن أصحاب هذا المذهب على ما احتجوا به نصاً عن الكسائي : بأنها علة لا تصح لأن مذهبه في حذف الياء في الحاليين الإجماع عنه في قوله تعالى : ﴿ جَاءُوا أَلصَّخْرَ بِالْوَادِ ﴾⁶ في

¹ - سورة النمل الآية : 18 .

² - الجامع لللداني : 371 ، المستنير : 360 ، تلخيص العبارات : 120 ، النشر : 140 / 2 .

³ - سورة طه الآية : 12 .

⁴ - سورة القصص الآية : 30 .

⁵ - قال مكي : (إلا ما رواه خلف وسورة بن مبارك عن الكسائي أنه وقف في النمل بالياء .. والمشهور الحذف ، وبه قرأت ، ولا ينبغي أن تعتمد الوقف على هذا ، وما كان مثلاً لأنه إنما كتب على نية الوصل ، ولأنه مضاف وصفة ، ولا يوقف على المضاف و الموصوف دون المضاف إليه والصفة) . التبصرة : 520 .

⁶ - سورة الفجر الآية : 09 .

حال الوقف ، وفي قوله تعالى ﴿يَوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ﴾¹ ، و﴿فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ﴾² يردها ويبتليها³ .

وأما ابن الجزري فقد أقر بصحة الوجهين عند الوقف ، إثبات الياء وحذفها ، واختار أصحهما وهو مذهب إثبات الياء وقفا في (واد) .
فقال رحمه الله تعالى :

(والأصح عنه هو الوقف بالياء على (وادي النمل) ، دون الثلاثة الباقية⁴ ، وإن كان الوقف عليه بالحذف صح عنه أيضاً)⁵ .

واعتمد ابن الجزري في اختباره على ما ثبت عنده من نصوص صحيحة ومن ذلك :

أنّ سورة بن مبارك⁶ روى عن الكسائي نصاً قال فيه : الوقف على (وادي النمل) بالياء .
أنّ الكسائي قال : لم أسمع أحداً من العرب يتكلم بهذا المضاف إلا بالياء⁷ .
كما أخذ بكلام الداني في المسألة حيث قال : (وهذه علة صحيحة مفهومة ، لأنها تقتضي هذا الوضع خاصة)⁸ .

1 - سورة إبراهيم الآية : 37 .

2 - سورة الشعراء الآية : 225 .

3 - جامع البيان : 371 .

4 - ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ في موضعين في سورة طه الآية : 11 ، وسورة النازعات الآية : 16 ، و﴿الْوَادِ الْأَيْمَنِ﴾

في سورة القصص الآية : 30 .

5 - النشر : 140/2 .

6 - سورة بن المبارك الخراساني الدينوري ، روى القراءة عن الكسائي وهو من المكثرين عنه، روى عنه محمد بن سمعان بن

أبي مسعود و محمد بن الجهم وأحمد بن زكريا السوسي . غاية النهاية : 321 / 1 .

7 - التبصرة ص 520 ، جامع البيان : 361 .

8 - التيسير في القراءات السبع : 205 ، جامع البيان : 361 .

المطلب الثاني : اختياراته في باب المدود

ونعني بالمدود التي كان للإمام فيها اختيار وهي : المد اللازم ، والمنفصل ، والعارض للسكون وغيرهم ، وتفصيل أحكامها مايلي :

المسألة الأولى : المد اللازم

المد اللازم : وهو أن يقع السكون الأصلي بعد حرف المد أو اللين في كلمة أو في حرف¹ .

¹ - ينقسم المد اللازم إجمالاً إلى قسمين كلي وحرفي :

فالكلمي هو: أن يقع السكون الأصلي بعد حرف المد في كلمة نحو : الصَّاحَةُ ، والحرفي هو: أن يقع السكون الأصلي بعد حرف المد في حرف نحو : ق وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدِ ، وينقسم تفصيلاً إلى أربعة أقسام :

الكلمي المخفف: وهو أن يقع السكون الأصلي بعد حرف المد في كلمة بشرط كونه غير مشدد نحو : (أَلآنَ) موضعي يونس، ولا يوجد غيرهما في القرآن ، وسمى كلياً لوقوع السكون الأصلي بعد حرف المد في كلمة ، وسمى مخففاً لخفة النطق به نظراً إلى خلو سكونه الأصلي من التشديد الدال على أنه مكون من حرفين في الأصل

وقيل سُمِّيَ لازماً : للزوم مده حالة واحدة وهي : قدر ست حركات، وللزوم سببه له وصلاً ووقفاً ، يقال له مدُّ العدل لأنه يعدل حركة¹ .

فمن القراء من ذهب أنه يمدّ أقلّ من ستّ حركات أي دون الإشباع .

فقد نقل حامد بن علي بن حسنويه² نقلاً عن أبي بكر بن مهران حيث قال : (والقراء مختلفون في مقداره ، فالحققون يمدون على قدر أربع ألفات ، ومنهم من يمد على قدر ثلاث ألفات ، والحادرون يمدون عليه قدر ألفين إحداهما الألف التي بعد المحرك ، والثانية المدة التي أدخلت بين الساكنين لتعدل)³ .

أدغم أولهما في الآخر .

الكلمي المنقل: وهو أن يقع السكون الأصلي بعد حرف المد في كلمة بشرط كون السكون مشدداً نحو : الطامة وسُمِّيَ كليماً لوقوع السكون الأصلي بعد حرف المد في كلمة، وسمى مُثَقِّلاً لثقل النطق به نظراً إلى كونه سكوناً مشدداً مما يدل على أنه مكون من حرفين في الأصل أدغم أولهما في الآخر .
الحرفي المخفف : وهو أن يقع السكون الأصلي بعد حرف المد في حرف تقتضي الأحكام إظهاره بالنسبة إلى ما بعده عند وصله به نحو : ص ون ، وسُمِّيَ حُرْفِيّاً لوقوع السكون الأصلي بعد حرف المد في حرف لا في كلمة . وسُمِّيَ مخففاً لخفة النطق به نظراً إلى إظهاره عند وصله بما بعده ، وخلوه من التشديد والغنة بعد المد الطويل اللذين يقتضيهما الإدغام له فيما بعده لو كان مدغماً .

الحرفي المنقل: وهو أن يقع السكون الأصلي بعد حرف المد في حرف تقتضي الأحكام إدغامه فيما بعده من الحروف عند وصله به نحو : طس في الشعراء والقصص ، وسُمِّيَ حُرْفِيّاً لوقوع السكون الأصلي بعد حرف المد في حرف ، لا في كلمة ، وسمى مُثَقِّلاً لثقل النطق به نظراً إلى إدغامه فيما بعده عند وصله به مما يؤدي إلى تشديد سكونه وغنته بعد مدّه الطويل .

انظر العميد في علم التجويد محمود : بسّة المصري ، تحقيق محمد الصادق قمحاوي دار العقيدة - الإسكندرية ، الطبعة السنة الأولى، 1425 هـ / 2004 م : 118 . والإتحاف : 58 / 1 .

¹ - سُمِّيَ مدُّ العدل لأنه يعدل حركة ، وذلك في كل حرف مشدّد قبله حرف مد أو لين ، وإنما احتاجوا إلى هذه المدة لأن الحرف الذي يقع عليه المد ساكن ، والحرف المدغم ساكن ، ولا سبيل إلى الجمع بين الساكنين ، فيدخلون بينهما مدة تقوم مقام حركة وتكون حاجزة بين الساكنين .

انظر الجامع المفيد في صناعة التجويد : السنهوري ، تحقيق مولاي الإدريسي ، دار ابن حزم ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى سنة : 1430 هـ / 2010 م : 470 .

² - حامد بن علي بن حسنويه ، أبو الفخر الجاجاني القزويني ، مؤلف كتاب : حلية القراء وزينة الإقراء ، إمام بارع أسند القراءات عن أبي بكر محمد بن حامد الأصهباني وروى كثيراً من كتب القراءات . غاية النهاية : 202 / 1 .

³ - النشر : 318 / 1 .

والمد من قبل المسكن دون ما قد مد للهمزات باستيقان¹ .
يعني أنه دون المراتب وفوق التوسط² .
أي طول مد عاصم لا حمزة³ .

المذهب الثاني :

قالوا هو أطول ما مُدَّ الهمز ، أي إطلاق تمكين المد فيه ، وهو رأي الكثير من أهل الأداء ، وهو اختيار مكِّي وغيره⁴ .

المذهب الثالث :

وذهب هذا الفريق إلى أنه : يمد قدر ما مُدَّ الهمز أي بالإشباع وهو مذهب المحققين ، والكثير من مصنفي القراءات وهو اختيار الداني⁵ .

واختار ابن الجزري رأي الجمهور من المحققين بتمده مدا مشبعا حيث قال :

(لا أمنع التفاوت في المد اللازم على ما قدمت إلا أني أختار ما عليه الجمهور)⁶ .

هذا كلامه بحرفه في النشر .

أما في التمهيد فقال : (واختياري التفعيل ، ففي نحو : **أُنْحَجُوْئِي**) ، و **هَلَّيْنِ** مذهب أبي عمرو وفيما سكونه لازم غير المشدد نحو (ن - م - س - ل -) في فواتح السور مذهب مكِّي ، وفيما سكون عارض للوقف نحو : **نَسْتَعِينُ**) ، و **كُرْهُونَ** أنصار مذهب السخاوي⁷ .
وعليه فيمكن تحصيل اختيار ابن الجزري في المد اللازم أنه : الإشباع بتمده ست حركات كمذهب المحققين .

¹ - المنظومة السخاوية بيت رقم : 08 .

² - النشر 318 / 1 .

³ - التمهيد : 174 .

⁴ - النشر : 318 / 1 ، التمهيد : 174 .

⁵ - التمهيد : 174 ، جامع البيان : 481 .

⁶ - النشر : 318 / 1 .

⁷ - التمهيد : 175 .

ويسندُ اختيار ابن الجزري اعتبار القراء المدَّ اللّازم أقوى المدود لأنَّ سبب مدّه السكون اللّازم ، أي ثبوته وصلًا ووقفًا ، ولا يتمكّن من النطق بالسّاكن بحقه إلّا بالمد .
ثمّ لاجتماعه معه في كلمة أو حرف ، وللزوم مده حالة واحدة وهي ست حركات ، ولا يجوز فيه القصر أو التوسط لأنه لازم للقراء العشرة اتفقوا على مدّه مدًّا مشبعًا¹ .

واعتمد ابن الجزري في اختياره في المد اللّازم على متابعة رأي الجمهور ، لأنّ متابعة الجمهور عنده من ضوابط الاختيار والترجيح في العديد من المسائل والأحكام .

المسألة الثانية : الوقف بالبدل في المتطرف

إذا وقفت بالبدل في المتطرف بعد الألف نحو (جاء، والسفهاء، ومن ماء) فإنه يجتمع ألفان فيما :

- أن تحذف إحداهما للسّاكنين .
 - أو تبقيهما لأن الوقف يحتمل اجتماع السّاكنين .
- فإن حذفت إحداهما فيما أن تقدرها الأولى أو الثانية .
فإن قدرتها الأولى فالقصر ليس إلا لفقد الشرط ، إلا أنّ الألف تكون مبدلة من همزة ساكنة وما كان كذلك فلا مد فيه كألف (يأمر، ويأتي) .

وإن قدرتها الثانية جاز المد والقصر من أجل تغير السبب ، فهو حرف مد قبل همز مغير² .
فذهب فريق إلى عدم الحذف من أمثال الداني والظاهر بن غلبون وابن بليمة والمهدوي فمنعوا المد في هذه الحالة ، لأنها لما التقت مع المبدلة من الهمزة ، حذفت للسّاكنين فبطلت زيادة المد لذلك .

وذهب أبو شامة وغيره إلى النصّ على التوسط ، من أجل التقاء السّاكنين ، وقاسه على سكون الوقف¹ .

¹ - انظر الهادي شرح طيبة النشر : 1 / 182 .

² - قال ابن الجزري : (وإن أبقيتهما مددت مدًّا طويلاً ، وقد يجوز أن يكون متوسطاً لما تقدم في سكون الوقف كذلك ذكره غير واحد من علمائنا كالحافظ أبي عمرو وأبي محمد مكي وأبي عبد الله بن شريح وأبي العباس السّمهدوي وصاحب تلخيص العبارات وغيرهم) . النشر : 1 / 466 .

وذهب فريق إلى الحذف الذي أجازوا به المد والقصر في الوقف بالبدل المتطرف مرجحين المد عن القصر ، ومن هؤلاء مكّي في التبصرة والدايني في التيسير وغيرهما² .
 واختار ابن الجزري رحمه الله تعالى مذهب من قالوا بالحذف والمد .
 حيث ردّ على أبي شامة الذي رفض القول بالمد ، فقال رحمه الله تعالى :
 (وليس كما قال ، بل هو صحيح نصاً وقياساً وإجماعاً)³ .
 ذاكراً ما اعتمد عليه في اختياره من نص وقياس وإجماع :
 - فأما النص فما رواه يزيد بن محمد الرفاعي نصاً عن سليم عن حمزة قال : (إذا مددت الحرف المهموز ثم وقفت فأخلف مكان الهمزة مدّةً أي أبدل منه ألفاً)⁴ .
 وروى أيضاً خلف عن سليم عنه قال : (تقف بالمد من غير همز وجائز أن تحذف المبدلة من الهمزة وتُبقي هي)⁵ .
 فعلى هذا يزداد في تمكينها أيضاً ليدل بذلك على الهمزة بعدها ، وليفصل بينها بين المبدلة من الهمزة ، وهذا صريح في الجمع بين الألفين .
 - وأما القياس فهو ما أجازته يونس في : اضربان زيداً ، على لغة تخفيف النون قال : إذا وقفت قلت : اضرباً ، إلا أنها تبدل في الوقف ألفاً فيجتمع ألفان فيزداد في المد كذلك .
 هذا ما حكاه ابن الجزري نقلاً عن الحافظ أبي عمرو الداني في جامعه⁶ .
 وكذا قال أبو جعفر النحاس : إذا وقف يونس قال : اضرباً بمد صوته ، يريد الألفين⁷ .

¹ - إبراز المعاني : 169 .

² - التبصرة : 319 ، التيسير : 161 ، إضافة إلى مكّي والدايني ، فقد نص المهدي على جواز أن يكون المحذوف الهمزة الأولى وكان اختياره للثانية ، كما يمكن ألا يحذف ويجمع بينهما في الوقف فيمد قدر ألفين . وأما صاحب الكافي فقد نص على الحذف والمد وقطع بهما وكذلك نص ابن بليمة في تلخيصه وأبي الحسن بن غلبون .
 انظر شرح الهداية : 64 / 1 ، الكافي : 51-52 ، تلخيص العبارات : 35 ، التذكرة : 160 / 1 .

³ - النشر : 468 / 1 .

⁴ - المرجع نفسه : 468 / 1 .

⁵ - المرجع نفسه : 468 / 1 .

⁶ - جامع البيان : 487 ، النشر : 468 / 1 .

⁷ - جامع البيان : 487 .

ويتبين مما ذكر أنّ ابن الجزري رحمه الله انحاز لما اختاره شيخه الحافظ أبو عمرو الداني لاعتبار أنّ المد أقيس ولانعقاد الإجماع على ذلك .
كما يلاحظ أنّ ابن الجزري رحمه الله قد رجّح اختياره بالنص والقياس والإجماع كما ذكرنا سابقاً إلا أنه في تفصيل المسألة لم يُشير إلى حجّية الإجماع ، ولم أجد في مؤلفاته الأخرى إشارة أو عبارة في ذلك .
وكأنه نقل حرفياً ما اعتمده شيخه الحافظ أبو عمرو الداني حيث قال : (والتمكين - أي المد - أقيس ولانعقاد الإجماع على جواز الجمع بين الساكنين في الوقف)¹ .

المسألة الثالثة : تفاوت مراتب مد المنفصل

من المسائل التي ورد الاختلاف فيها كثيراً بين القراء والمحققين هي مراتب مد المنفصل² ، وتفاوتها الدقيق بين مرتبة وأخرى .
وقد بلغ الاختلاف درجة لا يمكن ضبطه ، ولا يصحّ جمعه ، لأن كل من ذكر مرتبة لقارئ ، ذكر غيره لتلك المرتبة ما فوقها وما دونها .
فمنهم من ذكروا للمنفصل من سوى القصر : الطول والتوسط ، وهو ما ذهب إليه ابن مجاهد والطرطوسي وأبو طاهر بن خلف وكثير من العراقيين وغيرهم³ .
ومنهم من ذكر له ثلاث مراتب من غير القصر وهي : التوسط ، وفوقه قليلاً ، وفوقه ، وهو ما ذهب إليه أبو القاسم ابن الفحّام وابن مهران وأبو الفتح بن شيطا وغيرهم⁴ .

¹ - المرجع نفسه : 487 .

² - مد المنفصل : هو أن يقع الهمز بعد حرف المد وكل منهما في كلمة نحو: (إلى أمرِ الله) ، وسمي منفصلاً لانفصال سببه عنه وهو الهمز ، وكون كل من الهمز والمد في كلمة ، ويقال له: (مد البسط) ، لأنه يبسط بين كلمتين ، ويقال له: (مد الفصل)؛ لاعتبار الكلمتين من كلمة ، ويقال: (مد حرف لحرف) أي مد كلمة لكلمة ، ويقال له: (المد الجائز) من أجل الخلاف في مده وقصره .

انظر العميد في علم التجويد : 88 ، وهداية القارئ : 279 / 1 ، ومختصر العبارات : 117 .

³ - السبعة : 132 ، العنوان : 146 ، النشر : 319 / 1 .

⁴ - فهؤلاء اتفقوا على ثلاث مراتب لمد المنفصل سوى القصر ولكنهم اختلفوا في تعيينها فبعضهم أسقط العلياً (الأخير) وبعضهم أسقط ما قبل الأخير أي ما دون العلياً . انظر النشر : 320 / 1 .

ومنهم من ذكر أربع وهي : ما فوق القصر ، وفوقه - وهو التوسط - وفوقه ، والإشباع وهو مذهب أبي عمرو الداني ومكي وسبط الخياط وأبي علي المالكي وأكثر المغاربة وبعض المشاركة¹ .
ومنهم من قال خمس : فزاد عما سبق مرتبة : فوق الطول وهو ما ذهب إليه أبو عمرو الداني في جامعه ، وأبو العلاء الهمداني في غايته² .

ومنهم من زاد مرتبة سابعة : وهي الإفراط وهو مذهب أبي القاسم الهذلي و أبي معشر الطبري³ .
ومنهم من قال أكثر : فزاد البتر وهو مذهب أبي علي الأهوازي⁴ .

ليكون مجموع المراتب في مد المنفصل على التعيين والتحقيق هي كالتالي :

- قصر المنفصل: وهو حذف المد العرضي ، وإبقاء ذات حرف المد على ما فيها من غير زيادة .

- فوق القصر قليلا : وقدرت بألفين ، وبعضهم بألف ونصف .

- فوقها قليلا : وهي التوسط عند الجميع ، وقدرت بثلاث ألفات ، وبعضهم بألفين ونصف .

- فوقها قليلا : وقدرت بأربع ألفات ، وعند بعضهم بثلاث ونصف .

- فوقها قليلا : وقدرت بخمس ألفات ، وعند بعضهم بأربع ونصف .

- فوق ذلك : وقدرها البعض بخمس ألفات ، وقيل : أقل .

- فوق ذلك : وهي الإفراط وقدرت بستّ ألفات⁵ .

¹ - التيسير : 147 ، التبصرة : 264- 265 ، الكافي : 39 ، تلخيص العبارات : 26 ، الروضة : 464 ، وكذا ذكر أبو معشر الطبري في تلخيصه إلا أنه لم يذكر مرتبة القصر المحض . انظر تلخيص القراءات الثمان : 163 .

² - جامع البيان : 442- 443 .

³ - الكامل : 422 ، النشر : 327 / 1 .

⁴ - البتر : هو حذف الألف والواو والياء من جميع ما كان من كلمتين نحو (في أنفسكم) ، والبتر: مرتبة دون القصر، وهي حذف حرف المد، وهي من الشاذ الذي لا تجوز القراءة به وليس البتر ممن انفرد به الأهوازي فقط ، بل حكاها أبو عمرو الداني عن بعض الرواة ، وقد ردّه الدانسي ووصفه بالقبح وأنه لا يجوز العمل به ولا الأخذ به في القراءة لأنه لحن .

انظر جامع البيان : 446 النشر : 321/ 1 ، مختصر العبارات لمعجم المصطلحات : 37 .

⁵ - قد ذكر هذه المراتب كلها ابن الجزري رحمه الله تعالى في كتابه النشر مبيّناً نسيبتها لأصحابها وبعض الاختلاف في

وأما ابن الجزري رحمه الله تعالى فقد بيّن أن هذا التفاوت في المراتب مما لا يمكن ضبطه ، وكل ذلك يدل على شدة قرب كل مرتبة مما يليها ، وأن المنضبط من ذلك غالباً : (القصر المحض ، والمد المشبع من غير إفراط عرفاً ، والتوسط بين ذلك)¹ .

وهذا المنضبط من مراتب مد المنفصل هو الذي يميل إليه ويختاره حيث قال : (وهو الذي أميل إليه وآخذ به غالباً وأعول عليه)² .

وحجته في ذلك :

(1) أن ما اختاره هو ما استقر عليه رأي المحققين من الأئمة قديماً وحديثاً :

- فقد اعتمده الإمام أبو بكر بن مجاهد وأبو القاسم الطرسوسي وصاحبه أبو الطاهر ابن خلف .

- وبه كان يأخذ الإمام أبو القاسم الشاطبي وكان منهجه في قصيدته الشاطبية³ ، وهو ما كان يأخذ به أبو الجود غياث بن فارس⁴ .

- وهو اختيار أبي عبد الله محمد بن القصاع الدمشقي⁵ وقال : (هذا الذي ينبغي أن يؤخذ به ولا يكاد يتحقق غيره)¹ .

تقديرهما بالألفات ، مشيراً في آخر تفصيله إلى أن هذا التقدير بالألف أو بنصف غير منضبط ولا تحقيق من ورائه بل يرجع أن يكون لفظياً وإنما المحقق هو ما تحكمه المشافهة ، وتوضحه الحكاية ويبينه الاختبار ويكشفه الحس .
انظر النشر : 327 / 1 .

¹ - النشر : 334 / 1

² - النشر : 334 / 1

³ - فقد ذكر الإمام الشاطبي فيه ثلاثة أوجه : القصر والتوسط والطول ، فقال :

وما بعد همز ثابت أو مغير فقصر وقد يروى لورش مطولا
ووسطه قوم كآمن هؤلاء آلهة أتى للإيمان مثلاً .

⁴ - غياث بن فارس بن مكي بن عبد الله ، أبو الجود اللخمي المنذري المصري الضرير ، إمام كامل أستاذ ثقة ، ولد سنة : 518 هـ ، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالديار المصرية ، وتصدر للإقراء وهو في سن الشباب وكان مقرئاً نحوياً فرضياً أديباً توفي : 605 هـ . غاية النهاية 4 / 2 .

⁵ - محمد بن إسرائيل بن أبي بكر عبد الله السلمي الدمشقي ، المعروف بالقصاع ، أستاذ كبير عارف محرر ناقل محقق ، اعتنى بهذا العلم أتم عناية ورحل إلى الديار المصرية ، كان شاباً ذكياً زكياً خيراً صالحاً متواضعاً وكان يعيش من كسب

(2) كما اعتمد في هذا الاختيار على النصوص الصحيحة التي أثبتت الغالب المختار من هذه المراتب وهذه بعضها :

1. قول أبي الحسن طاهر بن غلبون أن : (ابن كثير وإسماعيل والمسيبي وقالون - في رواية الحلواني - وأبو عمرو ، في رواية السوسي ويعقوب - قرؤوا - بمد حرف اللين هذه إذا كن مع الهمزة المتوسطة أو المتطرفة في كلمة واحدة مداً وسطاً وبترك مدهنّ زيادة على ما فيهن من المد واللين إذا لم يكن مع الهمزة في كلمة واحدة) .
- وقال : (وقرأ الباقون وقالون - في رواية أبي نشيط - و أبو عمرو في رواية الدوري بمد حرف المد واللين هذه إذا وقع قبل الهمز في هذين الضريين حيث وقعا ، مداً واحداً مشبهاً غير أنهم يتفاضلون في المد : فأشبعهم مداً ورش وحمزة ، ثم عاصم دون مدهما قليلاً ، ثم ابن عامر والكسائي دون مد عاصم قليلاً ، ثم قالون و أبو عمرو دون مدّ ابن عامر والكسائي قليلاً)² .
2. وقول الحافظ أبي عمرو الداني بعد أن مثل للمنفصل : (والباقون يطولون حرف المد في ذلك زيادة ، وأطولهم مداً في الضريين جميعاً ورش وحمزة ، ودونهما عاصم ، ودونه ابن عامر والكسائي ، دونهما أبو عمرو من طريق أهل العراق . وقالون من طريق أبي نشيط بخلاف عنه)³ .
3. وقول أبي العباس المهدي : (وأطولهم يعني في المنفصل حمزة وورش ثم عاصم ثم ابن عامر والكسائي ثم أبو نشيط والدوري عن اليزيدي ثم الباقون)⁴ .
4. وقول علي الأهوازي : (أن ابن كثير وأبا عمرو ويعقوب وقالون وهشاماً لا يمدون المنفصل وأن أطولهم مداً حمزة وورش وأن عاصماً ألطف مداً وإن

بمينه ، وقد جلس وأقرأ الناس فعاجلته المنية فمات قبل الكهولة توفي سنة : 671 هـ . غـاية النهاية : 30 / 2

¹ - النشر : 334 / 1 .

² - التذكرة : 106 - 107 .

³ - التيسير : 147 .

⁴ - شرح الهداية : 30 / 1 - 35 .

الكسائي وابن ذكوان ألطف منه مداً قال فإذا كان حرف المد مع الهمزة في كلمة واحدة أجمعوا على مده زيادة ويتفاضلون في ذلك على قدر مذاهبهم في التجويد والتحقيق)¹.

وقد استرسل ابن الجزري في ذكر العديد من النصوص بتفصيلها ونسبتها لأصحابها وأحياناً يكتب تعاليقه وملاحظاته عن كل كلام منقول من الأئمة الذين اعتمد هم . على أنه - رحمه الله - ومن خلال هذه النصوص الصريحة ، والروايات الصحيحة قد طبّق اختياره على قراءات الأئمة كلها في مد المنفصل حيث قال ابن الجزري : (فأخذ بالمنفصل بالقصر المحض لابن كثير وأبي جعفر من غير خلاف عنهما عملاً بالنصوص الصريحة والروايات الصحيحة ولقالون بالخلاف من طريقه، وكذلك يعقوب من روايته جميعاً بين الطرق ، ولأبي عمرو إذا أدغم الإدغام الكبير ، عملاً بنصوص من تقدم ، وأجرى الخلاف عنه مع الإظهار لثبوته نصاً وأداء.

وكذلك أخذ بالخلاف عن حفص من طريق عمرو بن الصباح عنه كما تقدم . وكذا أخذ بالخلاف عن هشام من طريق الحلواني ، جميعاً بين طريقي المشاركة والمغاربة ، اعتماداً على ثبوت القصر عنه من طريق العراقيين قاطبة . وأما الأصبهاني عن ورش فإني أخذ له بالخلاف لقالون لثبوت الوجهين جميعاً عنه نصاً كما ذكرنا من الأئمة ، وإن كان القصر أشهر عنه إلا أن من عادتنا الجمع بين ما ثبت وصح من طرقنا لا نتخطاه ولا نخلطه بسواه .

ثم إني أخذ في الضربين بالمد المشبع من غير إفراط لحمزة وورش من طريق الأزرق على السواء ، وكذا في رواية ابن ذكوان من طريق الأحمش عنه . كما قدمنا من مذهب العراقيين وأخذ له من الطريق المذكورة أيضاً ومن غيرها ، ولسائر القراء ممن مد المنفصل بالتوسط في المرتبتين)² .

¹ - قوله الأهوازي قد نقلها ابن الجزري من كتاب الوجيز في شرح القراءات الثمانية وهي ليست منقولة حرفاً بل مختصرة .

انظر كتاب النشر : 1 / 344 ، والوجيز في شرح القراءات : 66 - 67 .

² - النشر : 1 / 334 .

وابن الجزري رحمه الله تعالى لم يمنع المراتب الأخرى كيف وهو الذي قرأ بها على شيوخه فقد قال : (وهذا الذي أجنحُ إليه واعتمد غالباً عليه ، مع أي لا أمنع الأخذ بتفاوت المراتب ، ولا أرده كيف وقد قرأت به على عامة شيوخي ، وصح عندي نصاً وأداء عنمن قدمته من الأئمة . وإذا أخذت به كان القصر في المنفصل لمن ذكرته عنه كابن كثير ، وأبي جعفر وأصحاب الخلاف ، كقالون وأبي عمرو ومن تبعهما ، ثم فوق القصر قليلاً في المتصل لمن قصر المنفصل وفي الضريين لأصحاب الخلاف فيه ، ثم فوقها قليلاً للكسائي ، وخلف ، ولابن عامر سوى من قدمنا عنه في الروايتين ، ثم فوقها قليلاً لعاصم ، ثم فوقها قليلاً لحمزة ، وورش ، والأخفش عن ابن ذكوان من طريق العراقيين وليس عندي فوق هذه مرتبة ، إلا لمن يسكت على المد .. هذا إذا أخذت بالتفاوت بالضريين كما هو مذهب الداني وغيره . وأما إذا أخذت بالتفاوت في المنفصل فقط كما هو مذهب من ذكرت من العرقيين وغيرهم ، فإن مراتبهم عندي في المنفصل كما ذكرت آنفاً¹ .

ويلاحظ أن اختيار ابن الجزري الإشباع في المد المنفصل كان مرده إلى أمور منها :

- التفاوت في مراتب المد و الذي ثبت عن أهل الأداء مما لا يمكنه ضبطه ولا جمعه بسبب القرب الشديد بين هذه المراتب .
- أن ما اختاره هو مذهب العلماء الكبار المحققين في القراءات ، وخاصة ممن كان يعتمد عليهم ابن الجزري في العديد من اختياراته كابن مجاهد والشاطبي والداني وغيرهم .

وعلى ذلك يتبين مرة أخرى في عدم مخالفة ابن الجزري مذهبه في الاعتماد على النصوص الصحيحة والثابتة التي تقوي ترجيحاته وما يذهب إليه من المسائل والأحكام .

المسألة الرابعة : المد العارض للسكون

اختلف أهل الأداء من أئمة القراءة فيه على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول :

¹ - المرجع نفسه : 335 / 1 .

الإشباع كالألزام لاجتماع الساكنين اعتداداً بالعارض.
وهو مذهب القدماء من مشيخة المصريين ، قال الداني : (وبذلك كنت أقف على الخاقاني¹)² .
وهو اختيار الشاطبي لجميع القراء³ ، واختاره بعضهم لأصحاب التحقيق كحمزة ، وورش ، والأخفش عن ابن ذكوان ، من طريق العراقيين ومن نحو نحوهم من أصحاب عاصم وغيره⁴ .

المذهب الثاني :

التوسط لمراعاة اجتماع الساكنين ، وملاحظة كونه عارضاً .
وهو مذهب أبي بكر بن مجاهد وأصحابه ، واختيار أبي بكر الشذائي ، والأهوازي ، وابن شيطا والشاطبي أيضاً والداني .
قال الداني : (وبذلك كنت أقف على أبي الحسن ، وأبي الفتح ، وأبي القاسم يعني عبد العزيز بن جعفر بن خواسي الفارسي⁵ ، وقال : وبه حدثني الحسين بن شاكر ، عن أحمد بن نصر يعني الشذائي ، قال : وهو اختياره ، وقال : وعلى ذلك ابن مجاهد وعامة أصحابه)⁶ .
هو اختيار مكّي في التبصرة ، واختاره بعضهم لأصحاب التوسط ، وتدوير القراءة كالكسائي ، وخلف في اختياره ، وابن عامر في مشهور طرقه ، وعاصم في عامة رواياته⁷ .

¹ - خلف بن إبراهيم بن محمد بن جعفر بن خاقان أبو القاسم، المصري المقرئ أحد الحذاق كان ضابطاً لقراءة ورش، متقناً لها مجوداً، مشهوراً بالفضل والنسك، واسع الرواية صادق اللهجة، مات بمصر سنة: 402 هـ . معرفة القراء الكبار : 204 / 1 .

² - جامع البيان : 501 / 2 .

³ - قال في الشاطبية : وعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجَهَانِ أَصْلًا .

رقم البيت : 176 . أنظر إبراز المعاني : 120 .

⁴ - النشر : 335 / 1 .

⁵ - عبد العزيز بن جعفر بن محمد بن إسحاق بن محمد بن خواسي ، أبو القاسم الفارسي ، يعرف بابن أبي غسان مقرئ نحوي شيخ صدوق، ولد سنة : 320 هـ ومات سنة : 412 هـ . غاية النهاية : 392 / 1 .

⁶ - جامع البيان : 501 / 2 .

⁷ - النشر : 335 / 1 .

المذهب الثالث :

القصر لأن السكون عارض فلا يعتد به ، ولأن الجمع بين الساكنين مـا يختص بالوقف نحو: (القدر) ، و (الفجر) .

وهو مذهب أبي الحسن علي بن عبد الغني الحصري قال في قصيدته:

وإن يتطرف عند وقفك ساكن فقف دون مدّ ذاك رأيي بلا فخر

فجمعك بين الساكنين يجوز إن وقفت وهذا من كلامهم الحر¹

وهو اختيار أبي إسحاق الجعبري وغيره ، والوجه الثاني في الكافي² ، وقد كرهه بعضهم³ ، واختاره بعضهم لأصحاب الحدر والتخفيف ممن قصر المنفصل كأبي جعفر وأبي عمرو ويعقوب وقالون.

قال الداني : (وكنت أرى أبا عليّ شيخنا ، يأخذ به في مذاهبهم ، وحدثني به عن أحمد بن نصر⁴) .

أما ابن الجزري رحمه الله تعالى فقد جعل اختياره هو الجمع بين المذاهب الثلاثة حيث قال : (الصحيح جواز كل من الثلاثة لجميع القراء ، لعموم قاعدة الاعتداد بالعارض وعدمه عن الجميع ، إلا عند من أثبت تفاوت المراتب في اللازم ، فإنه يجوز فيه لكل ذي مرتبة في اللازم تلك المرتبة ، وما دونها للقاعدة المذكورة ، ولا يجوز ما فوقها بحال)⁶ .

¹ - القصيدة الحصرية بيت رقم : 51- 52 .

² - الكافي في القراءات : 24 .

³ - ذكر ذلك ابن الجزري في معرض حديثه عن وجه القصر في المد العاض للسكون : (وقد كره ذلك - وجه القصر في المد الأهوازي ، وقال: رأيت من الشيوخ من يكره المد في ذلك فإذا طالبته في اللفظ قال في الوقف بأدق تمكين من اللفظ بخلاف ما يعبر به ، وكذلك لم يرتضه الشاطبي) ، النشر : 1 / 336 .

⁴ - أحمد بن نصر بن منصور بن عبد المجيد، أبو بكر الشذائي البصري ، أحد القراء المشهورين ، كان مشهوراً بالضبط بالضبط

والإتقان، عالماً بالقراءة بصيراً بالعربية ، مات سنة : 373 هـ . معرفة القراء الكبار : 180- 181 .

⁵ - جامع البيان : 2 / 501 .

⁶ - النشر : 1 / 336 .

المطلب الثالث : اختياراته في باب الهمز
ومن مسائل وأحكام هذا الباب :

المسألة الأولى : الهمز المتوسط المتحرك الساكن ما قبله

مما اختلف حوله القراء عن حمزة : الهمز المتوسط المتحرك الساكن ما قبله ، والذي انفصل رسماً ،
فالسكن إما أن يكون صحيحاً نحو : ﴿ مَنَ ءَامَنَ بِهِ ﴾¹ و ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ﴾² ، وإما أن
يكون حرف علة وحرف العلة إما أن يكون حرف لين أو حرف مد .

أولاً : أن يكون حرف لين :

ومن أمثلة ذلك : ﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ ﴾¹ و ﴿ أَبْتِيَّ ءَادَمَ ﴾² .

¹ - سورة الاعراف الآية : 86 .

² - سورة المؤمنون الآية : 01 .

فمذهب من أهل الأداء قالوا بالنقل .
ومذهب آخر قالوا بأن يقلب حرف لين من جنس ما قبلها ويدغم الأول في الثاني فيصير حرف
لين مشدداً³ .
واختار ابن الجزري مذهب النقل فقال :
(والصحيح الثابت رواية في هذا النوع هو النقل ليس إلا وهو الذي لم أقرأ بغيره على أحد
من شيوخي ولا آخذ بسواه)⁴ .

فقاعدة الاختيار عند ابن الجزري في هذه المسألة هي النقل والرواية ، وكذلك عدم القراءة
بخلاف الثابت عند أحد من شيوخه الذين قرأ عليهم وأخذ عنهم الروايات والقراءات .

ثانياً : أن يكون حرف مد

- فإذا كان حرف المد ألفاً نحو ﴿ بِمَا أَنْزَلَ ﴾⁵ ، ﴿ أَسْتَوَىٰ إِلَى ﴾⁶ .
فإن فريقاً من أهل الأداء قال بتسهيل الهمزة (بين بين) ، أعني بين الهمزة والحرف الذي منه
حركتها ، فإذا كانت مفتوحة جعلها بين الهمزة والألف ، وإن كانت مكسورة جعلها بين الهمزة
والياء الساكنة ، وإن كانت مضمومة جعلها بين الهمزة والواو الساكنة .
ويُنسب هذا المذهب إلى : أبي طاهر بن هشام ، وأبي بكر بن مقسم ، وأبي بكر بن مهران ،
وأبي العباس ، والمطوعي ، وأبي الفتح بن شيطا ، وأبي بكر بن مجاهد⁷ .
وعليه أكثر العراقيين وهو المعروف من مذهبهم .

¹ - سورة البقرة الآية : 14 .

² - سورة المائدة : 27 .

³ - المستنير في القراءات العشر : 161 .

⁴ - النشر : 1 / 436 .

⁵ - سورة البقرة الآية : 04 ،

⁶ - سورة البقرة الآية : 29 .

⁷ - التذكرة : 152 .

قال أبو الفتح بن شيطا : (والتي تقع أولاً تخفف أيضاً ، لأنها تصير باتصالها بما قبلها في حكم المتوسطة ، وهذا هو القياس الصحيح)¹ .
وقال : (وبه قرأت)² .

وقال ابن مهران : (وعلى هذا يعني تسهيل المبتدأة حالة وصلها بالكلمة قبلها يدل على كلام المتقدمين وبه كان يأخذ أبو بكر بن مقسم ويقول بتركها كيف ما وجد السبيل إليها إلا إذا ابتداءً بها فإنه لا بد له منها ولا يجد السبيل إلى تركه)³ .

وذهب غيرهم وهم الجمهور من أهل الأداء إلى التحقيق في هذا النوع ، وفي كل ما وقع الهمز فيه محركا منفصلا سواء كان قبله ساكن أو متحرك .

واختار ابن الجزري رأي الجمهور لأنه الأصح رواية حيث قال :
(وهو الذي لم يذكر أكثر المؤلفين سواه وهو الأصح رواية)⁴ .

كما أن ابن الجزري ذكر أن مذهب التحقيق في هذه المسألة قد قرأ به أبوطاهر بن سوار على غير ابن شيطا ، وصاحب المبهج على شيخه الشريف العباسي عن الكارزيني عن أبي بكر الشذائي⁵ .

كما اعتمد فيما اختاره على الرواية فقال : (روى أبو إسحاق الطبري بإسناده عن جميع من عدّه من أصحاب حمزة : الهمز في الوقف إذا كانت الهمزة في أول الكلمة)⁶ .

ونسب ذلك أيضا إلى شيخه الداني الذي روى ذلك عن جميع شيوخه من جميع طرقه⁷ .

- فإذا كان حرف المد من غير الألف ، أي أن يكون (ياء) أو (واوا)

¹ - المستنير : 170 .

² - المرجع نفسه : 171 .

³ - النشر : 437 / 1 .

⁴ - المرجع نفسه : 437 / 1 .

⁵ - المبهج : 184 ، النشر : 437 / 1 .

⁶ - النشر : 437 / 1 .

⁷ - المرجع نفسه : 437 / 1 .

فالذين ذهبوا إلى التسهيل في الألف ، قالوا بالتسهيل في (الياء والواو) مع النقل والإدغام مطلقاً سواء كانت الياء والواو في ذلك من نفس الكلمة نحو (وفي أنفسكم، وأدعو إلى) ضميراً أو زائداً نحو (تباركوا آلئتنا ، ظالمي أنفسهم) .

وأما الحافظ أبو العلاء فقد انفرد : (بإطلاق تخفيف هذا القسم مع قسم الألف قبله كتخفيفه بعد الحركة كأنه يلغي حروف المد ويقدر أن الهمزة وقعت بعد متحرك فتخفف بحسب ما قبلها على القياس)¹ .

واختار ابن الجزري رحمه الله الوجهين حيث قال :
(ولكني آخذ في الياء والواو بالنقل، إلا فيما كان زائداً صريحاً مجرد المد والصلة فبالإدغام، وذلك كـ... ان اختيار شيخنا أبي عبد الله الصائغ المصري، وكان إمام زمانه في العربية والقراءات)² .

فابن الجزري يرى مايلي :

- الأخذ بالنقل في (الياء) و (الواو) عموماً .

- والأخذ بالإدغام فيه إذا كان زائداً صريحاً مجرد المد والصلة .

واعتمد رحمه الله في بناء اختياره على :

(1) القياس : فقال : (وبمقتضى إطلاقهم - إطلاقهم النقل والإدغام في الياء والواو - يجري الوجهان في الزائد للصلة نحو (به أحداً، وأمره إلى، وأهله أجمعين) والقياس يقتضي فيه الإدغام فقط)³ .

(2) أن ما انفرد به أبو العلاء بإطلاق التخفيف .. مذهبٌ ليس بمعروف عند القراء ولا عند أهل العربية .

(3) أن اختياره هو اختيار شيخه أبي عبد الله الصائغ المصري وكان إمام زمانه في العربية والقراءات)⁴ .

¹ - المرجع نفسه : 437 / 1 .

² - النشر : 437 / 1 .

³ - المرجع نفسه : 437 / 1 .

⁴ - المرجع نفسه : 437 / 1 .

وفي هذه المسألة زاد ابن الجزري في قواعد الاختيار عنده مع ما ذكره سابقا من النقل والرواية والقياس ، فقد زاد قاعدة أخرى وهي أنه : اختار ما اختاره شيخه أبي عبد الصائغ المصري عالم العربية وإمام القراءات في زمانه .

المسألة الثانية : كلمة (أنبئهم) و (نبئهم)

فقد اختلف الأئمة عن حمزة في تغيير حركة الهاء في كلمتين ﴿ أَنْبِئَهُمْ ﴾ في البقرة ، و ﴿ نَبِّئَهُمْ ﴾ في الحجر والقمر¹ ، مع عدم الخلاف عنه في إبدال الهمزة في الثلاثة ياءً ساكنةً ، لسكونها وانكسار ما قبلها .

فالمذهب الأول :

من أمثال ابن مجاهد² وابن غلبون وابنه أبي الحسن ، ومن تبعهم يرون كسر الهاء لأجل الياء ، كما كسر لأجلها في نحو (فيهم) و (يؤثم) .

المذهب الثاني :

لاين مهران ومكي³ والمهدوي⁴ وابن سفيان ، وهو مذهب الجمهور⁵ ، فهم يرون ضمها لأن الياء عارضة إذ لا توجد إلا في التخفيف ، فلم يعتدوا بها .
قال صاحب الكافي : (الضم أحسن)⁶

¹ - سورة البقرة الآية : 33 ، سورة الحجر الآية : 51 ، سورة القمر الآية : 28 .

² - كتاب السبعة : 154 ، التذكرة في القراءات الثمان ، 150 ، قال ابن مهران : سمعت أبا بكر بن مقسم يقول :

ذهب ابن مجاهد إلى أبي أيوب الضبي ، فقال له : كيف يقف حمزة على قوله تعالى : ﴿ يَأْتِمُرُ بِكُمُ الَّذِينَ لَا يُؤْتَمَرُونَ بِكُمْ ﴾ ،

فقال : أنبئهم خفف الهمزة وضم الهاء ، فقال له ابن مجاهد : أحسن . طأت إنما بكسر الهاء مع الإبدال الهمزة .

انظر إبراز المعاني : 171 - 172 .

³ - التذكرة : 150 / 1 ، إبراز المعاني : 172 .

⁴ - شرح الهداية : 70 / 1 .

⁵ - الفريدة البارزية في حل القصيدة الشاطبية : 179 .

⁶ - الكافي : 50 .

المذهب الثالث :

سَوَّى بين الوجهين الضم والكسر ، فقد قال أبو الحسن بن غلبون : (كلا الوجهين حسن)¹ .
وقال صاحب التيسير : (وهما صحيحان)² .
واختار ابن الجزري مذهب الضم حيث قال : (والضم هو القياس وهو الأصح)³ .
والقياس الذي بنى عليه اختياره وفق ما ذكره من الرواية عن محمد بن يزيد الرفاعي صاحب سليم
فقال :
(وإذا كان حمزة ضم هاء (عليهم واليهم ولديهم) من أجل أن الياء قبلها مبدلة من ألف فكان
الأصل فيها الضم: فضم هذه الهاء أولى وآصل)⁴ .

المبحث الرابع : اختياراته في الياءات والفرش

ياءات الإضافة ، والياءات الزوائد ، والفرشيات ، كذلك حضيت هذه الأبواب باختيارات
وترجيحات عند الإمام ابن الجزري وميله إلى وجوه وقراءات فيها ، دون غيرها بما رجح له من
أدلة وقرائن ، وهي موزعة على المطالب التالية :

المطلب الأول : ياءات الإضافة⁵

ومن المسائل في ياءات الإضافة :

-
- ¹ - إبراز المعاني : 171 .
 - ² - إبراز المعاني : 171 ، التيسير في القراءات السبع : 163 .
 - ³ - النشر : 432 / 1 ، و نظـر الرسالة الغراء في ترتيب وجوه القراء : أحمد التلمساني ، تحقيق عبد العظيم محمود عمرون
مكتبة أولاد للشيخ ، مصر 2006م : 40 .
 - ⁴ - النشر : 432 / 1 .
 - ⁵ - تسمى هكذا ياءات الإضافة كما في معظم كتب القراءات وتُعرف اصطلاحاً بأنها : ياء زائدة آخر الكلمة الدالة على
على
المتكلم ، تتصل بالاسم نحو : نفسي وبالفعل نحو : ليحزني وبالحرف نحو : إني ، ولي .
انظر الإتحاف : 144-145 ، الوافي شرح الشاطبية : 183 .

المسألة الأولى : (محياي)

وردت في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ ﴾¹ وقد اختلف بعض الرواة فيها عن قالون .

فقرأها ابن بليمة بالوجهين : الفتح والإسكان ، وهو الظاهر من صاحب التجريد² .

وقرأها أبو العز القلانسي بالفتح عن شيخه أبي علي الواسطي³ عن النهرواني⁴ عن ابن وردان ، مخالفاً في ذلك سائر الرواة الآخرين عن النهرواني⁵ .

واختار ابن الجزري مذهب الجمهور في المسألة : وهو الإسكان ، لأنه الوجه الذي قطع به أكثر الرواة .

قال ابن الجزري رحمه الله تعالى : (والصحيح رواية عن أبي جعفر هو الإسكان ، كما قطع به ابن سوار ، والهـذلي ، وابن مهران ، وابن فارس ، وأبو العلاء ، وأبو علي البغدادي ، والشهرزوري ، وابن شيطا وغيرهم)⁶ .

ومما يؤكد اختيار ابن الجزري رحمه الله تعالى أن أبا جعفر - كما هو معلوم - شيخ نافع ، ونافع هو من أقرأ ورشاً وقالوناً ، وهما راويا نافع .

والثابت الصحيح أن ورشاً روى عن شيخه نافع الإسكان في (محياي) ، وأما الفتح اختيار منه .

¹ - سورة الأنعام الآية : 162- 163 .

² - تلخيص العبارات : 61 ، التجريد : 426 .

³ - الحسن بن القاسم بن علي الأستاذ ، أبو علي الواسطي ، المعروف بغلام الهراس ، شيخ العراق ، ولد سنة : 374 هـ ، قرأ بواسطة علي عبد الملك النهرواني وغيره ، وكان شيخاً عالماً صدوقاً متيقظاً نبيلاً وقوراً ، توفي سنة : 468 هـ غـاية النهاية : 228 / 1 - 229 .

⁴ - عبد الملك بن بكران بن عبد الله بن العلاء ، أبو الفرج النهرواني القطان ، مقـرئ أستاذ حاذق ثقة ، قرأ عليه أبو علي الواسطي ، ألف في القراءة كتاباً ، وعمر دهرًا واشتهر ذكره ومات سنة : 404 هـ .
غاية النهاية : 178 - 467 / 1 .

⁵ - الإرشاد : 91 ، النشر : 173/2 .

⁶ - النشر : 173 / 2 .

قال الداني : وعلى ذلك - أي الإسكان - عامة أهل الأداء المشهورين بالضبط والإتقان وحسن الإطلاع ، وهو الذي رواه ورش عن نافع أداءً وسماعاً .
قال : و أنَّ الفتح اختيار منه ، اختاره لقوته في العربية¹ .
وهذا وجه آخر من الأدلة التي تُثبتُ قطعية قراءة الإسكان عن أبي جعفر .

المسألة الثانية : (أرهطي أعزُّ)

وردت في قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَقَوْمِ أَرَهْطِي أَعَزُّ عَلَيْكُمْ مِّنَ اللَّهِ ﴾² .
أختلف فيها عن هشام :

فذهب فريق من الرواة : وهو مذهب الجمهور كابن سوار ، وسبط الخياط ، والهذلي ، أبي العز وغيرهم من العراقيين³ ، إلى فتحها .

وذهب فريق إلى الإسكان : وهو مذهب مكِّي ، وابن غلبون ، وابن بليمة ، وسائر المغاربة والمصريين⁴ .

وهو اختيار الداني قال : وعلى الإسكان العمل في روايته⁵ .

وأما ابن الجزري رحمه الله تعالى فقد أكد على صحة الوجهين ، واختار مذهب الجمهور القائل بالفتح ، قال رحمه الله : (والوجهان صحيحان ، والفتح أكثر وأشهر)⁶ .

المسألة الثالثة : (ما لي لا أرى الهدهد)

وردت في قوله تعالى : ﴿ وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ ﴾¹ .

¹ - انظر جامع البيان : 509 .

² - سورة هود الآية : 92 .

³ - المبهج : 265 / 1 ، المستنير : 295 ، الكامل : 445 ، الكفاية الكبرى : 194 ، التجريد : 474 .

وفي الجامع قال الداني : (وقد روى لي أبو الفتح عن قراءته في رواية هشام عن ابن عامر فتحها) جامع البيان : 559 .

⁴ - التذكرة : 376 ، العنوان : 372 ، التبصرة : 544 ، تلخيص العبارات : 57 .

التلخيص في القراءات الثمان : 290 ، الكافي : 112 .

⁵ - جامع البيان : 559 .

⁶ - النشر : 166 / 2 .

فالباء في (لي) اختلف فيها الرواة بين فتحها وإسكانها عن هشام ، وابن وردان .
وأما هشام :

فروى الجمهور عنه الفتح ، عند المغاربة كلهم ، وقطع بذلك أبي طاهر ، وأبي معشر ، وابن بليمة
وهي قراءة عن ابن الفحام² .

وروى فريق عنه الإسكان ، وهو رواية الداجوني عن أصحابه عنه ، وهو قراءة ابن مهران³ .
وروى فريق الوجهين الفتح والإسكان : ومنهم ابن سوار ، أبي العز ، وابن الفحام وغيرهم⁴ .
وأما ابن الجزري رحمه الله فقد اختار وجه الإسكان ، لأنه الوجه الذي أجمع عليه الرواة .
قال رحمه الله تعالى : (والصواب عنه هو السكون كما أجمع الرواة عليه)⁵ .
وأما ابن وردان :

فروى الجمهور عنه الإسكان .

وروى النهراوني عن أصحابه عنه الفتح ، وسار على أصحابه قاطبة⁶ .
واختار ابن الجزري وجه الإسكان متابعة وموافقة لمذهب الجمهور لأنه الأكثر والأشهر .
قال رحمه الله تعالى : (والوجهان صحيحان عنه ، غير أن الإسكان أشهر وأكثر)⁷ .

المسألة الرابعة : (إلى رَبِّيْ إِنَّ)

وردت في قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ رُجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّيْ إِنَّ لِيْ عِنْدَهُ لَلْحُسْبَىٰ ﴾⁸ .
اختلف الرواة فيها عن قالون بين الفتح والإسكان .

¹ - سورة النمل الآية : 20 .

² - التجريد : 571 ، تلخيص العبارات : 61 ، العنوان : 475 ، التلخيص : 356 .

³ - الغاية : 135 .

⁴ - التجريد : 571 ، المستنير : 360 الإرشاد : 163 ، الكفاية : 249 .

⁵ - النشر : 175 / 2 .

⁶ - المستنير : 360 ، الكامل : 442 .

⁷ - النشر : 175 / 2 .

⁸ - سورة فصلت الآية : 50 .

فذهب الهذلي ، وابن شريح ، وابن الفحام ، والمهدوي وغيرهم إلى الفتح¹ ، وهو مذهب الجمهور الذي لم تذكر كتب العراقيين والمغاربة سواه .
وذهب آخرون إلى قراءة الإسكان في (رَبِّي) ، وهو مذهب ابن بليمة ، وأبي طاهر² .
وذهب فريق ثالث إلى جواز الوجهين في القراءة بالفتح والإسكان ، قال ابن غلبون في التذكرة : (وقد قرأت له بالوجهين ، وبهما آخذ)³ .
وذكر الداني أنه قد قرأ بهما جميعاً على بعض شيوخه⁴ .
وأما ابن الجزري فقد وافق على صحة ما ذهب إليه غيره من الرواة من الفتح والإسكان ، إلا أنه اختار مذهب القائلين بالفتح ، فقال رحمه الله تعالى :
(والوجهان صحيحان عن قالون ، قرأت بهما ، وبهما آخذ ، غير أن الفتح أشهر وأكثر وأقرب بمذهبه)⁵ .

المسألة الخامسة : (ولي دين)

وردت في قوله تعالى : ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾⁶ .
أختلف فيها عن البزري :
فروى فريق فتحها كأبي طاهر ، والهذلي وغيرهما⁷ ، وبه قرأ الداني على أبي الفتح⁸ .
وروى الجمهور الإسكان فيها ، وبه قطع العراقيون عن أبي ربيعة⁹ ، وهو مذهب ابن بليمة¹ .

1 - الكامل : 460 / 1 ، الكافي : 178 ، التجريد : 625 .

2 - تلخيص العبارات : 59 ، العنوان : 519 .

3 - التذكرة : 450 / 2 .

4 - المفردات : 41 .

5 - النشر : 169 / 2 .

6 - سورة الكافرون الآية : 06 .

7 - العنوان : 591 ، الكامل : 442 .

8 - جامع البيان : 787 .

9 - عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة عمرو أبو الحارث المخزومي ، التابعي الكبير ، قيل إنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم ، أخذ القراءة عرضاً عن أبي بن كعب وسمع عمر بن الخطاب ، كان أقرأ أهل المدينة في زمانه ، مات سنة : 78 هـ

وبه قرأ الداني على الفارسي² من طريق النقاش عن أبي ربيعة .
قال في التيسير : (والباقون بإسكانها ، وهو المشهور عن البيهقي ، وبه أخذ³) .
وذهب آخرون إلى القراءة بالوجهين : الفتح والإسكان دون اختيار ، ومن هؤلاء : مكّي ، وابن
غلبون ، وابن شريح ، أبي معشر ، والشاطبي وغيرهم⁴ .
وأما ابن الجزري رحمه الله فكعاداته لا خلاف عنده في جواز الوجهين وصحتهما ، إلا أنّ المختار
عنده : هو وجه الإسكان موافقة للجمهور وأكثر في الشهرة .
قال رحمه الله : (والوجهان صحيحان عنه ، والإسكان أكثر وأشهر⁵) .
فالقواعد التي استعملها ابن الجزري رحمه الله في هذه المسائل التي سبقت وجعلها ضابطاً في
تقديم ترجيحاته والفصل في اختياراته هي :
الكثرة والشهرة ، وما أجمع عليه الرواة عن القارئ مثلاً ، والأقيس في المذهب .

غاية النهاية : 1/ 439 - 440 .

¹ - تلخيص العبارات : 61 .

² - عبد العزيز بن جعفر بن محمد بن إسحاق بن محمد بن خواستي ، أبو القاسم الفارسي ، يعرف بابن أبي غسان ، مقرئ
نحوي شيخ صدوق ، ولد سنة : 320 هـ ، قرأ عليه أبو عمرو الداني جميع القرآن مات : 412 هـ .
غاية النهاية : 1/ 392 .

³ - جامع البيان : 787 - 788 ، التيسير : 533 .

⁴ - التبصرة : 733 ، التذكرة : 646 ، الكافي : 219 ، التلخيص : 484 ، الشاطبية : البيت رقم 29

قال الشاطبي : ولي دين عن هادٍ بخلف له الحلي .

ورمز (الهاء) من كلمة (هادٍ) تدل على البيهقي ، وبين الشاطبي رحمه الله أنّ له :

الخلف في ياء (لي دين) أي روي عنه الوجهان فيها : الفتح والإسكان .

⁵ - النشر : 2 / 174 .

المطلب الثاني : ياءات الزوائد¹

- ¹ - تعرف ياءات الزوائد : هي ياء متطرفة زائدة في التلاوة على رسم المصاحف العثمانية ، وتسمى في بعض كتب القراءات بالياءات المحذوفات ، والفرق بينها وبين ياءات الإضافة :
- أن الياءات الزوائد تكون في الأسماء نحو : (الجوارى) ، والأفعال نحو (يوم يأتي) ، ولا تكون في الحروف ، بخلاف ياءات الإضافة فإنها تكون متصلة بالأسماء والأفعال والحروف .
 - أن الياءات الزوائد محذوفة من المصاحف ، بخلاف ياءات الإضافة فإنها ثابتة فيها .
 - أن الخلاف في ياءات الإضافة دائر بين الفتح والإسكان ، وفي الياءات الزوائد بين الحذف والإثبات .
 - أن الزوائد تكون أصلية وزائدة فتكون لأمّاً للكلمة ، بخلاف ياءات الإضافة فإنها لا تكون إلا زائدة .
- انظر الإضاءة في بيان أصول القراءة : علي الضباع ، المكتبة الأزهرية للتراث ، مصر ، الطبعة الأولى سنة 1424 هـ / 1999 م : 53 ، النشر : 161 / 2 ، الإنحاف : 152 .

ومن المسائل في الياءات الزوائد :

المسألة الأولى : (الداع إذا دعان)

وردت في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۗ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي ۗ ﴾¹ .

اختلف الرواة عن قالون في الياء الزائدة في كلمة (الداع) ، وكذلك في الياء الزائدة في كلمة (دعان) بين حذفها وإثباتها .

فذهب فريق إلى الحذف فيهما وهو مذهب جمهور المغاربة ، وبعض العراقيين ، كالداني ، ومكي وابن بليمة ، وأبي العز وغيرهم² .

وذهب فريق إلى الإثبات فيهما وهو مذهب الحافظ أبي العلاء ، وسبط الخياط في بعض الطرق عنهما³ .

وذهب آخرون إلى الإثبات في (داع) والحذف في (دعان) ، وعكس غيرهم فقطعوا له بالحذف في (داع) والإثبات في (دعان)⁴ .

واختار ابن الجزري من بين هذه المذاهب مذهب الجمهور القائل بالحذف .

قال رحمه الله : (والوجهان صحيحان عن قالون ، إلا أن الحذف أكثر وأشهر)⁵ .

ولم يبيّن رحمه الله تعالى ما المقصود بـ (والوجهان صحيحان) لأنه بين أيدينا أربعة آراء في المسألة :

- الإثبات في الكلمتين (داع) و (دعان) .
- الحذف فيهما .
- الإثبات في (داع) ، والحذف في (دعان) .

¹ - سورة البقرة الآية : 186

² - التيسير : 248 ، الكافي : 69 ، التبصرة : 454 ، تلخيص القراءات : 225 ، تلخيص العبارات : 62 ، الإرشاد : 63 ، الغاية : 132 .

³ - الغاية : 132 ، المبهج : 279 - 280 ، المستنير : 233 ، الكفاية : 137 .

⁴ - الكفاية : 137 ، المستنير : 233 ، المبهج : 179 - 280 ، العنوان : 269 .

⁵ - النشر : 184 / 2 .

- وعكسه : أي الحذف في (داع) ، والإثبات في (دعان) وهذا المذهب ليس من طرق النشر سواء من التجريد أو العنوان .
وقد يكون الأقرب في المسألة أنه يقصدُ بـ (الوجهان صحيحان) الإثبات فيهما ، وعكسه الحذف فيهما .

المسألة الثانية : (كيدون)

وردت في قوله تعالى : ﴿ قُلْ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُون ﴾¹ .
اختلف فيها عن هشام وابن ذكوان بين الحذف والإثبات فيها .
هشام :

فذهب فريق بإثبات الياء في الحالتين وصلاً ووقفاً ، وهو مذهب الجمهور من أهل الأداء كمكي ، والداني ، وابن غلبون ، وأبي سوار وغيرهم² .
قال الداني : قرأ : يعني هشاماً (ثم كيدون فلا) بياء ثابتة في الوصل والوقف ، وفيه خلاف عنه وبالأول آخذ³ .

وذهب آخرون إلى الإثبات في الوصل دون الوقف ، وهو الذي قطع به أبو سوار وأبو العز القلانسي⁴ .

وذهب غيرهم إلى رواية الحذف في الحالتين ، وهو الظاهر من قراءة ابن الفحام⁵ .
وأما ابن الجزري رحمه الله تعالى فقد وافق الآراء السابقة الثلاثة في حال الوصل بوجه الإثبات فيها وخالفهم في الوقف ، وذلك متابعة وموافقة للطرق التي اعتمدها من كتب النشر .

¹ - سورة الأعراف الآية : 195 .

² - التبصرة : 521 ، التيسير : 297 ، التذكرة : 350 - 351 ، المستنير : 277 .

³ - المفردات : 225 .

⁴ - المستنير : 277 ، الإرشاد : 98 .

⁵ - التجريد : 446 .

قال رحمه الله : (وكلا الوجهين صحيحين عنه نصاً وأداءً حالة الوقف ، وأما حالة الوصل فلا آخذ بغير الإثبات من طرق كتابنا)¹ .

ابن ذكوان :

فقد روى بعض أهل الأداء عن ابن ذكوان إثبات الياء في (كيدون) وصلاً ، وهو ما ذهب إليه ابن بليمة² .

فقد ثبت في بعض الرواية أن ابن ذكوان قرأ على شيخه أيوب بن تميم³ بإثبات الياء في الكتاب والقراءة كما نص أبي عمرو الداني⁴ .

والمراد بـ (الكتاب) : يعني أن الياء كانت ثابتة في المصحف .

وبعضهم روى الحذف في الحالتين وصلاً ووقفاً ، والإثبات في الوصل ، وهو ما ذهب إليه مكّي وغيره⁵ .

واختار ابن الجزري رحمه الله تعالى مذهب الحذف في المسألة .

قال : (والحذف عن ابن ذكوان هو الذي عليه العمل ، وبه آخذ)⁶ .

المسألة الثالثة : (المتعال)

وقد وردت في قوله تعالى : ﴿ عَلِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرِ الْمُتَعَالِ ﴾⁷ .

فقد اختلف فيها بعض الرواة عن قبل بين الحذف والإثبات .

¹ - النشر : 185 / 2 .

² - تلخيص العبارات : 63 .

³ - أيوب بن تميم بن سليمان بن أيوب ، أبو سليمان التميمي الدمشقي ، ضابط مشهور ، ولد سنة 120 هـ ، قرأ على يحيى بن الحارث الذماري ، وهو الذي خلفه بالقيام في القراءة بدمشق ، قرأ عليه عبد الله بن ذكوان وروى القراءة عنه هشام ، مات سنة : 198 هـ . غاية النهاية : 1 / 172 .

⁴ - جامع البيان : 350 .

⁵ - التبصرة : 522 .

⁶ - النشر : 186 / 2 .

⁷ - سورة الرعد الآية : 09

فقد ثبت عن ابن كثير ويعقوب أنهما قرآ بالياء في كلمة (المتعال) بالإثبات في الحالتين ، وحذفها الباقون في الحالتين¹ .
لكن رُوي اختلاف عن بعض رواة قنبل في قراءة الياء الزائدة بين الحذف والإثبات .
فابن شنبوذ عن قنبل من طريق ابن الطير : قرأ بالحذف في الحالتين .
وابن شنبوذ عن قنبل من طريق الهذلي : قرأها بالحذف وقفاً² .
قال ابن الجزري رحمه الله تعالى في معرض بيان اختياره مما بلغه من روايات : (والذي نأخذ به هو الأول)³ .
يعني أنه اختار مذهب من يقول : بإثبات الياء الزائدة في كلمة (المتعال) في حالة الوصل والوقف .

المطلب الثالث : فرش الحروف

ومن مسائل فرش الحروف :

المسألة الأولى : (بارئكم)

ذكر ابن الجزري رحمه الله في كتابه النشر في باب الفرش⁴ الاختلاف الذي وقع بين أهل الأداء عن أبي عمرو البصري ، وراويه الدوري والسوسي ، حول اختلاس الهمزة وإسكانها من

¹ - الإرشاد : 118 ، الكافي : 120 .

² - الكامل : 435-437 ، المستنير : 305 .

³ - النشر : 192 / 2 .

⁴ - الفرش مصدر فرش إذا نشر وبسط ، فالفرش معناه النشر والبسط ، وسُمِّي الكلام على كل حرف في موضعه من من

الحروف المختلف فيها بين القراء فرشاً لانتشار هذه الحروف في مواضعها من سور القرآن الكريم ، فكأنها انفرشت

(بَارِئِكُمْ) التي وردت في قوله تعالى : ﴿ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ ﴾¹ ، وكذلك اختلاس ضمة الراء وإسكانها من (يَأْمُرُكُمْ)² و (تَأْمُرُهُمْ)³ و (يَأْمُرُهُمْ)⁴ ، و (يَنْصُرُكُمْ)⁵ و (يُشْعِرُكُمْ)⁶ حيث وقعت هذه الكلمات .
 وفقد روى بعضهم أن أبا عمرو قرأ بإسكان الهمزة والراء في ذلك تخفيفاً .
 وروى بعضهم الاختلاس عنه .
 وآخرون روى الاختلاس من رواية الدوري ، وإسكان من رواية السوسي ، وعكس بعضهم وروى بعضهم الإتمام عن الدوري وهكذا⁷ .
 ولم يذكر ابن الجزري اختياره في هذا الخلاف .
 وذكره فقط في مسألة : هل الحكم الذي ذكرناه عن أبي عمرو البصري - الاختلاس والإسكان والإتمام - مُخْتَصٌّ بالكلمات التي ذكرناها أولاً أم أن الحكم مطلق ؟
 ففريق من أهل الأداء لم يذكر مثلاً (يُشْعِرُكُمْ) ، وهو مذهب الأهوازي⁸ .
 وفريق من أهل الأداء لم يذكر (وَيَنْصُرُكُمْ) ، وذكر (يُصَوِّرُكُمْ)⁹ و (يُحَدِّرُكُمْ)¹⁰ وهو مذهب سبط الخياط¹¹ .

- في السور بخلاف الأصول فإن حكم الواحد منها ينسحب على الجميع في الغالب . الوافي شرح الشاطبية : 199 .
- 1- سورة البقرة الآية : 53 .
- 2- وردت في سبعة مواضع في القرآن . انظر معجم ألفاظ القرآن : 76 .
- 3- وردت في قوله تعالى : ﴿ أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلِمُهُمْ بِهَذَا أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاعُونَ ﴾ سورة الطور الآية : 32 .
- 4- وردت في قوله تعالى : ﴿ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَى لَهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ سورة الأعراف الآية : 157 .
- 5- وردت في قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ سورة آل عمران الآية : 160 ، وفي قوله تعالى : ﴿ أَمِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ يَنْصُرُكُمْ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ ﴾ سورة الملك الآية : 20 .
- 6- وردت في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ ﴾ سورة الأنعام الآية : 109 .
- 7- المبهج : 337 ، المستنير : 208-209 ، جامع البيان : 397 ، الكافي : 62 ، الكفاية الكبرى : 117 .
- 8- السوجيز في شرح قراءات القراء الثمانية وأئمة الأمصار الخمسة أبو علي الأهوازي ، تحقيق دريد حسن أحمد ، دار الغرب الإسلامي - بيروت الطبعة الأولى ، سنة : 2002 م : 128 .
- 9- وردت في قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ ﴾ سورة آل عمران الآية : 06 .
- 10- وردت في قوله تعالى : ﴿ وَيُحَدِّرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾ سورة آل عمران الآية : 28 .
- 11- المبهج : 340 .

وبعضهم أطلق القياس في كل راء نحو (يحشركم)¹ ، و (أنذركم)² ، و (يسيركم)³ ،
(وتطهركم)⁴ كأبي معشر⁵ ،
وبعضهم لم يذكر (تأمرهم) و (يأمرهم) ، وبعضهم لم يذكر (يشعركم) وهو مذهب
جمهور العراقيين⁶ .

وأما ابن الجزري رحمه الله تعالى فكان اختياره هو عدم إطلاق الحكم وحصره في الكلـمات
(بارتكـم - يأمركم - ينصركم - يأمركم - تأمركم - يشعركم) ، لأن النص في غيرها
معدوم .

قال رحمه الله تعالى : (الصواب من هذه الطرق اختصاص هذه الكلم المذكورة أولاً إذ النص
فيها ، وهو في غيرها معدوم عنهم)⁷ .

واستند رحمه الله في اختياره على مذهب واختيار شيخه الحافظ أبي عمرو الداني .
قال الداني : (إن إطلاق القياس في نظائر ذلك مما تواتر فيه الضمات ممتنع في مذهبه ، وذلك
اختياري وبه قرأت على أئمتي .

قال : ولم أجد في كتاب أحد من أصحاب اليزيدي (وما يشعركم) منصوصاً⁸ .
ووافق ابن الجزري شيخه الداني في نصه عامة ، وخالفه فيما ذكره من مثال خاصة ، لأن ما
ذكره منصوص عليه .

¹ - من مواضعها قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً ﴾ سورة الأنعام الآية : 128 .

² - من مواضعها قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنْذَرْتُكُمْ بِالْوَحْيِ ﴾ سورة الأنبياء الآية : 45 .

³ - من مواضعها قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾ سورة يونس الآية : 22 .

⁴ - من مواضعها قوله تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ ﴾ سورة التوبة الآية : 103 .

⁵ - التلخيص : 209 .

⁶ - الكفاية : 117 ، المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر : ابن منصور ، تحقيق عثمان غزال ، دار الحديث ، القاهرة

طبعة سنة : 1428 هـ / 2007 م : 264 .

⁷ - النشر : 213/2 .

⁸ - جامع البيان : 397 .

قال ابن الجزري : (قد نص عليه الإمام أبو بكر بن مجاهد فقال : كان أبو عمرو يجتلس حركة الـراء من (يُشعِرُكم)¹ ، فدلَّ على دخوله في أخواته المنصوصة ، وقال : حيث لم يذكر غيره من سائر الباب المقيس)² .

فابن الجزري اختياريه منحصر فيما روي عن أبي عمرو من اختلاس وإسكان وغيرها في المنصوص عليه دون غيره ، هذا هو اختياريه في المسألة .

المسألة الثانية : (وما تفعلوا من خير فلن تكفروه)

اختلف أهل الأداء عن الدوري عن أبي عمرو في قراءة (تفعلوا - تكفروه) في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ ﴾³ بالخطاب أم بالغيب .

فبعض الرواة رووا القراءة عن الدوري بالغيب ، وذلك من طرق النهرواني ، وبكر بن شاذان⁴ ، والنقاش وغيرهم ، كما هو مذهب ابن مهران وأبي العلاء⁵ .

وبعض الرواة ذهبوا إلى وجه التخيير بين الخطاب والغيب ، وهو مذهب مكِّي ، وابن الفحام والمهدوي وغيرهم⁶ .

فأبو عمرو البصري قد روى أكثر أصحاب اليزيدي عنه قوله : (قال أبو عمرو : ما أبالي بالياء أم بالتاء قرأتها ، وزاد أبو عبد الرحمان⁷ وأبو حمدون¹ ، قالوا : وكان يعني أبا عمرو يختار التاء)² .

¹ - السبعة : 265 .

² - النشر : 213 / 2 .

³ - سورة آل عمران الآية : 115 .

⁴ - بكر بن شاذان بن عبد الله أبو القاسم البغدادي الحرمي الواعظ شيخ ماهر ، ثقة مشهور ، صالح زاهد قرأ على النقاش وغيره مات سنة : 405 هـ . غاية النهاية : 178 / 1 .

⁵ - المبهج : 405 ، الغاية : 69 ، المستنير : 240 .

⁶ - التجريد : 372 ، التبصرة : 463 .

⁷ - عبد الله بن داود أبو عبد الرحمن الهمداني الخريبي ثقة حجة ، روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء ، توفي سنة : 210 هـ .

وذهب بقية الرواة إلى القراءة بالتاء أي القراءة بالخطاب ، وهو مذهب أكثر أهل الأداء .
وأما ابن الجزري رحمه الله تعالى فقد اختار قراءة الجمهور ، لأن الخطاب أكثر وأشهر .
قال رحمه الله تعالى :

(والوجهان صحيحان ورداً من طريق المشاركة والمغاربة ، قرأت بهما من الطرفين ، إلا أن
الخطاب أكثر وأشهر ، وعليه الجمهور من أهل الأداء ، وبذلك قرأ الباكون)³ .

المسألة الثالثة : (وإن يكن مِيْتَةً)

اختلف أهل الأداء عن الداخوني عن هشام في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَكُن مِيْتَةً فَهُمْ فِيهِ
شُرَكَاءٌ ﴾⁴ .

فروى زيد بن أبي بلال⁵ عنه من جميع طرقه التذكير⁶ ، فيقرأ : (وإن يكن ميتة) .
وروى الشذائي عنه التأنيث⁷ فيقرأ : (وإن تكن ميتة) .

واختار ابن الجزري رحمه الله تعالى وجه التذكير لشهرته ، وذلك بعد إثبات صحة الوجهين .
فقال رحمه الله تعالى :

(وكلاهما صحيح عن الداخوني إلا أن التذكير أشهر عنه)⁸ .

¹ - الطيب بن إسماعيل بن أبي تراب أبو حمدون الذهلي البغدادي ، ويقال له أيضاً حمدويه اللؤلؤي ، مقرر ضابط حاذق ثقة
صالح توفي سنة : 240 هـ . غاية النهاية : 1 / 343 - 344 .

² - جامع البيان : 464 .

³ - النشر : 2 / 284 .

⁴ - سورة الأنعام الآية : 139 .

⁵ - زيد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمران بن أبي بلال أبو القاسم العجلي الكوفي ، شيخ العراق ، إمام حاذق ثقة ،
قرأ على محمد بن أحمد الداخوني و أبي بكر بن مجاهد توفي سنة : 358 هـ . غاية النهاية : 1 / 298 - 299 .

⁶ - طرقت زيد ابن أبي بلال : مثل يوسف بن بشر بن آدم ، وأحمد العجلي ، وعبد الله بن محمد بن فورك ، وهذه الثلاثة
ليست من طرق النشر . انظر غاية النهاية : 1 / 298 - 299 .

⁷ - وهو الطريق الثاني للداخوني في النشر ، كما قرأ بالتأنيث : الحلواني عن هشام بجميع طرقه ، وغيرهم من تلاميذ هشام
من ليسوا من طرق النشر . انظر الكامل : 1 / 229 .

⁸ - النشر : 2 / 266 .

بخلاف ما فعله في تقريب النشر من إطلاق التذكير للداجوني بكامله¹ .
فيكون ما فعله في النشر هو : التحقيق والتحرير بين طريقي الداجوني عن هشام² .

المسألة الرابعة : (هيت لك)

وردت في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ ﴾³ .
أختلف فيها عن هشام :
ففریق رواها (هَيْتَ) بكسر الهاء وفتح التاء والهمز الساكن بينهما .
وهو مذهب الداني ، ومكي ، ابن شريح ، أبي طاهر ، وهو ما أجمع عليه المغاربة والعراقيون الذي
ألفوا القراءات عن هشام ، وخاصة من طريق الحلواني⁴ .
وفریق رواها (هَيْتُ) بكسر الهاء وسكون الهمز وضمّ التاء في آخرها .
وهي رواية الداجوني عن أصحابه عن هشام ، ورواية إبراهيم بن عباد⁵ عن هشام .
قال الداني في جامعه : (وهذا هو الصواب)⁶ .
وردّ الداني : قراءة فتح الهاء مع الهمز - السابقة - وقال أنها وهمّ ممن رواها⁷ .
ورواها فريق ثالث بعدم الهمز كابن ذكوان وهو مذهب الهذلي من طريق الحلواني عن هشام⁸ .

¹ - تقريب النشر : 145 .

² - وجه قراءة زيـــــد عن الداجوني عن هشام بالذكر ، هو من زيادات (النشر) على (الحرز) انظر : شرح منحة
منحة

مولي البر فيما زاده كتاب النشر في القراءات العشر على الشاطبية والدرّة : عبد الـــــفتاح القاضي ، قام بطبعه ونشره
محمود خليل الحصري (دون تاريخ الطبعة) : 108 .

³ - سورة يوسف الآية : 23 .

⁴ - الكافي : 116 ، العنوان : 378 ، التبصرة : 546 ، التيسير : 321 .

⁵ - إبراهيم بن عباد التميمي البصري ، قرأ على هشام ، قرأ عليه إبراهيم بن عبد الرزاق الأنطاكي . غاية النهاية : 16/1 .

⁶ - جامع البيان : 565 .

⁷ - المصدر نفسه : 565 .

⁸ - النشر : 385 / 2 .

واختيار ابن الجزري من كل ذلك لم يكن متعينا في قراءة بجد ذاتها بل أضاف إلى ما ذكرناه من وجوه عن هشام وجوهاً أخرى لقراءة كـلمة (هيت) .
ومن ذلك :

قراءة : ابن كثير بفتح الهاء وضمّ التاء من غير همز ، وقرأ الباقون بفتح الهاء والتاء من غير همز وقراءة : كسر الهاء وضمّ التاء من غير همز وهي قراءة ابن محيصن وغيره .
وقراءة : فتح الهاء وكسر التاء من غير همز ، وهي قراءة الحسن وغيره .
ثم قال رحمه الله تعالى :

(والصواب أن هذه السبع القراءات ، كلها في لغات في هذه الكلمة وهي اسم فعل بمعنى : هلمّ وليست في شيء منها فعلاً ، ولا التاء فيها ضمير متكلم مخاطب)¹ .
فاختيار ابن الجزري فيما ورد من وجوه في قراءة (هيت) أنها كلّها لغات لهذه الكلمة بمعنى واحد : هلم ، تعال ..

ولذلك استند ابن الجزري على أهل اللغة في إثبات قوة اختياره حيث نقل عن الفراء والكسائي وأبي حيان قولهم في المسألة .

قال الفراء والكسائي: (هيت) لغة وقعت لأهل الحجاز فتكلموا بها، ومعناها تعال)² .
وقال أبو حيان : (ولا يبعد أن يكون مشتقاً من اسم اشتقوا من الجمل نحو : سبحل، وحمدل ، ولا يبرز ضميره لأنه اسم فعل ، بل يتبين المخاطب بالضمير الذي يتصل باللام نحو (هيت لكّ ولكّ ولكما ولكما ولكنّ)³ .

فقاعدة الاختيار عند ابن الجزري في هذه المسألة هي اللغة العربية وأربابها من النحاة والبلغاء حيث اعتمد على أقوالهم في تثبيت اختياره كأمثال الفراء والكسائي وغيرهما .

¹ - المصدر نفسه : 385 / 2 .

² - معاني القرآن أبو زكريا : الفراء ، تحقيق أحمد يوسف النجاتي و محمد علي النجار و عبد الفتاح إسماعيل الشليبي ،

دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر : 40 / 2 ، البحر المحيط البحر في التفسير: أبو حيان الأندلسي ، تحقيق صدقي محمد جميل ، دار الفكر - بيروت : 293 / 5 .

³ - المصدر نفسه : 294 / 5 .

المسألة الخامسة : (رشدًا)

وردت في قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰ أَنْ تُعَلِّمَنِي مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا ﴾¹ .
فقد اختلف فيها القراء : فقرأ البصريان بفتح الراء والشين (رشدًا) ، وقرأ الباقون بضم الراء
وإسكان الشين (رُشدًا) .

واتفق القراء جميعًا في الكلمة نفسها (رشدًا) بفتح الراء والشين التي وردت في الموضعين
المتقدمين من هذه السورة ، أي ﴿ وَهَيَّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴾² و ﴿ لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا
رَشَدًا ﴾³ .

واختار ابن الجزري فيما اختلف فيه القراء أنه يميل إلى قراءة البصريين .
حيث نقل نصًّا لأبي عمرو بن العلاء وفيه :
(أنه سُئِلَ عن ذلك فقال : الرشدُ بالضمُّ : هو الصَّلاحُ ، وبالفتح : هو العلمُ ، وموسى
عليه السلام إنما طلب من الحَضِرِ عليه السلام العلم)⁴ .
قال ابن الجزري : (وهذا في غاية الحسن)⁵ .

ثم دَلَّلَ على ما استحسنته من وجه بقوله : (ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ ءَأَنْتُمْ مِّنْهُمْ
رُشْدًا ﴾⁶ ، كيف أُجْمِعَ على ضمِّه ؟ وقوله : ﴿ وَهَيَّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴾ ، و
لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا ﴾⁷ كيف أُجْمِعَ على فتحه) .

¹ - سورة الكهف الآية : 66 .

² - سورة الكهف الآية : 10 .

³ - سورة الكهف الآية : 24 .

⁴ - حجة القراءات: ابن زنجلة ، تحقيق سعيد الأفغاني ، دار الرسالة : 296 ، فتح الوصيد : 936 / 3 ، ولكن فيهما

(الرشد) بالفتح بمعنى : الدين وليس العلم كما ذكر في النشر .

⁵ - النشر : 312 / 2 .

⁶ - سورة النساء الآية : 06 .

⁷ - المصدر نفسه : 312 / 2 .

المسألة السادسة : (ردماً)

واختلف الرواة عن أبي بكر بن عياش عن عاصم في ﴿رَدَمًا ءَأَثُونِي زُبَيْرَ الْحَدِيدِ﴾¹ و ﴿قَالَ ءَأَثُونِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾¹ .
فقرأ فريق بكسر التنوين في الأول وهمزة ساكنة بعده ، وهمزة ساكنة بعد لام (قال) في (قال ءَأَثُونِي أَفْرَغَ) من المحيي ، فيكون الابتداء على هذه الرواية بكسر الهمزة الوصل ، وإبدال الهمزة الساكنة بعدها ياءً .
وهذه قراءة الداني عن بعض الرواة ، وكذا أبي طاهر² .
وقرأ فريقٌ بقطع الهمزة ومدّها في الحالتين هكذا (ءَأَثُونِي) من الإعطاء ، وهي قراءة العراقيين³ .
وفريق آخر تباين في الحالتين : ففي الأول رَوُوا بالوجهين ، والثاني بالقطع وجهاً واحداً ، وهو مذهب ابن غلبون ، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن⁴ .
وبعضهم عكس ذلك أي الأول بالوصل وجهاً واحداً ، وفي الثاني بالوجهين ، وهو ما ذكره الداني في التيسير وتبعه عليه الشاطبي⁵ .
وبعضهم أطلق له الوجهين في الموضوعين جميعاً ، وهو مذهب ابن شريح وغيره⁶ .
واختار ابن الجزري من كل ما سبق ما ذهب إليه أصحاب الفريق الأول ، فقال رحمه الله :
(والصوابُ هو الأول)⁷ .

المسألة السابعة : (ساقية ، السوق ، سوقه)

اختلف القراء في همز الألف والواو في هذه كلمات ثلاث :

- 1- سورة الكهف الآية : 95- 96 .
- 2- المفردات ص 277 ، العنوان : 423 .
- 3- النشر : 316 / 2 .
- 4- المفردات : 277 ، التذكرة : 419 / 2 .
- 5- التيسير : 354 .
- 6- الكافي : 133 .
- 7- النشر : 316 / 2 .

- ساقِيهَا من قوله تعالى : ﴿ وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقِيهَا ﴾¹ .
وبالسُّوقِ من قوله تعالى : ﴿ بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴾² .
وسوقه من قوله تعالى : ﴿ عَلَى سُوْقِهِ ﴾³ .

فروى قنبل همز الألف والواو فيهنّ هكذا : سَاقِيهَا ، بالسُّوقِ ، على سُوْقِهِ ، وذهب الباقون من القراء إلى قراءة الثلاث من غير همز .

واختار ابن الجزري ما رواه قنبل من همز الألف والواو في الكلمات السابقة

وقال رحمه الله - في معرض حديثه عن رواية قنبل - : (وهذا هو الصحيح)⁴ .

واختار ابن الجزري هذا الوجه من القراءة لأنّ لها سنداً من لغة العرب حيث أنّ هذا الوجه من القراءة ، هو لغة أبي حية النميريّ القائل : أحبُّ المؤقدين إليّ مؤسى⁵ .
واستأنس بقول أبي حيان : بأن همزها لغة جيدة وليست بضعيفة⁶ .

المسألة الثامنة : (أفلا تعقلون)

في قوله تعالى : ﴿ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾⁷ .

اختلف فيها رواة أبي عمرو البصري بين الغيب والخطاب .

فروى الدوري عن أبي عمرو بالغيب .

وأختلف عن السوسي عنه :

ففریق قطعوا له بالغيب ، وهو اختيار الداني ، وشيخه ابن غلبون ، وهو مذهب ابن شريح ،

ومكي وغيرهم¹ .

¹ - سورة النمل الآية : 44 .

² - سورة ص الآية : 33 .

³ - سورة الفتح الآية : 29 .

⁴ - النشر : 338 / 2 .

⁵ - شرح الهداية : 456 / 2 .

⁶ - البحر المحیط : 155 / 9 .

⁷ - سورة القصص الآية : 60 .

وذهب فريق إلى قراءة الخطاب (أفلا تعقلون) ، وهو مذهب ابن سوار ، والحافظ أبي العلاء² .
وذهب فريق ثالث إلى التخيير بين الغيب والخطاب للوسوسي والدوري وغيرهما عن أبي عمرو ،
وهذا الرأي لأبي العباس المهدي ، وأبي القاسم الهذلي³ .

واختار ابن الجزري رحمه الله تعالى قراءة الغيب عن الوسوسي ، مع تأكيده أن القراءتين : الغيب
والخطاب صحيحتان .

قال رحمه الله تعالى : (والوجهان صحيحان عن أبي عمرو من هذه الطرق ومن غيرها ،
إلا أن الأشهر عنه بالغيب ، وبهما آخذ في رواية الوسوسي ، لثبوت ذلك عندي عنه نصاً
وأداءً)⁴ .

والظاهر من كلامه : أنه يأخذ للدوري بالغيب قولاً واحداً ، وللوسوسي بالوجهين ، وهو ما
صرّح به في تقريب النشر حيث قال :
(قرأ أبو عمرو بخلاف عن الوسوسي (أفلا تعقلون) بالغيب)⁵ .

وقال في الطيبة : يعقلوا طب ياسر

6 . خلف

7 . قال ابنه في شرحه على الطيبة : قرأه بالغيب أبو عمرو بخلاف عن الوسوسي .

المسألة التاسعة : (نخرة)

¹ - جامع البيان : 663 ، التذكرة : 485 / 2 ، الكافي : 158 ، التبصرة : 628 .

² - المستنير : 362 .

³ - الكامل : 487 / 1 .

⁴ - النشر : 342 / 2 .

⁵ - تقريب النشر : 178 .

⁶ - طيبة النشر رقم البيت : 840 .

⁷ - شرح الطيبة لابن الناظم : 292 .

في قوله تعالى : ﴿ عِظْمًا نَّخِرَةً ﴾¹ .

واختلف القراء في قراءتها :

فقرأها حمزة ، والكسائي ، وخلف ، وأبو بكر ، ورويس بالألف هكذا (ناخرة) .

وقرأها الباقون بغير ألف (نَخِرَةٌ)² .

وروى الكثير من الرواة من المشاركة والمغاربة عن الدوري عن الكسائي التخيير بين الوجهين (ناخرة - ونخرة) .

قال ابن مجاهد عنه : كان لا يبالي كيف قرأها بالألف أم بغير ألف ، وروى عنه جعفر بن محمد³

محمد³ بغير ألف ، وإن شئت بالألف⁴ .

والتخيير قطع به : الحافظ أبو العلاء ، وحكاه ابن سوار ، وابن الفحام ، وسبط الخياط ، ومكي⁵ .

وأما اختيار ابن الجزري رحمه الله تعالى فقد كان لوجه الألف (ناخرة) .

حيث قال رحمه الله تعالى : (هذا الذي عليه العمل عن الكسائي ، وبه نأخذ)⁶ .

المبحث الخامس : اختياراته في مسائل أخرى متفرقة

¹ - سورة النازعات الآية : 11 .

² - الإتحاف : 570 .

³ - جعفر بن محمد بن أسد ، يعرف بابن الحمامي ، حاذق ضابط ، قرأ على الدوري وهو من جلة أصحابه ، توفي سنة :

307 هـ . غاية النهاية : 195 / 1 .

⁴ - السبعة : 671 .

⁵ - المستنير : 438 ، التحريد : 689 ، التبصرة : 719 ، المهج : 864 .

⁶ - النشر : 398 / 2 .

في المبحث الخامس والأخير من اختيارات ابن الجزري والتي وردت بغير لفظ : اختار ، وإنما وردت بألفاظ أخرى دالة على الاختيار كـ : الصواب ، والأصوب ، والراجح وغيرها ، جمعنا ما بقي من مسائل وأحكام في القراءات ، وتوزيعها كالتالي :

المطلب الأول : اختياراته في الأحرف

ومن مسائل المتعلقة بالأحرف :

المسألة الأولى : المراد بالأحرف السبعة

يعتبر موضوع الأحرف السبعة من موضوعات علم القراءات التي شغلت بال العلماء قديما وحديثا واستشكل ضبط معناها وتحقيق المراد منها .

فالمبحث والنظر فيها : (طريف وشائق ، غير أنه مخيف وشائك)¹.

فهم لم يختلفوا - أي أهل العلم - في صحة وتواتر أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف فقد وردت الروايات بذلك متواترة ثابتة في كل كتب السنة الصحاح ، والسنن ، والمسانيد ومروية عن واحد وعشرين صحابيا².

ومن أشهر تلك الروايات حيث نذكرها على سبيل المثال لا الحصر :

- روى البخاري ومسلم في صحيحيهما عن ابن عباس - رضي الله عنهما أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أقرأني جبريلُ على حرفٍ فراجعتُهُ ، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف) ، وزاد مسلم : (قال ابن شهاب : بلغني أن تلك السبعة في الأمر الذي يكون واحداً لا يختلفُ في حلال ولا حرام)³.

¹ - مناهل العرفان في علوم القرآن : عبد العظيم الزرقاني ، تحقيق فوز أحمد زمري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ط -سبعة 1419 هـ / 1999 م : 1 / 116.

² - حديث الأحرف السبعة دراسة لإسناده ومنه واختلاف العلماء في معناه وصلته بالقراءات القرآنية : عبد العزيز القارئ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى : 1423 / 2002 م : 08 - 09 .

³ - رواه البخاري رقم : 3219-3991 ، ومسلم رقم : 819 ، وأحمد في المسند : 1 / 263-264-299-313 ، وعبد الرزاق في المصنف رقم : 20370 ، والبعوي رقم : 1325.

- روى البخاري ومسلم أيضا - واللفظ للبخاري - أن عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : (سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَاءَتِهِ فَإِذَا هُوَ يَقْرُؤُهَا عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يُقْرَأَنَّهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَدْتُ أُسَاوِرُهُ فِي الصَّلَاةِ فَانْتَهَرْتُهُ حَتَّى سَلَّمَ فَلَبَّيْتُهُ فَقُلْتُ : مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتِكَ تَقْرَأُ ؟ قَالَ : أَقْرَأَنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ : لَهُ كَذَبَتْ فَوَاللَّهِ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُوَ أَقْرَأَنِي هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتِكَ ، فَانْطَلَقْتُ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقُوْدُهُ .

فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى حُرُوفٍ لَمْ تُقْرَأَنَّهَا وَإِنَّكَ أَقْرَأْتَنِي سُورَةَ الْفُرْقَانِ ، فَقَالَ : يَا هِشَامُ أَقْرَأَهَا فَقْرَأَهَا الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتَهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَكَذَا أُنْزِلَتْ ، ثُمَّ قَالَ : أَقْرَأُ يَا عُمَرُ فَقْرَأْتَهَا الَّتِي أَقْرَأَنِيهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَكَذَا أُنْزِلَتْ ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ)¹ .

وقد اختلف العلماء في المراد بالأحرف السبعة وتشعبت أقوالهم وتعددت حتى بلغت في بعض الأقوال أربعين قولاً .

قال القرطبي : (وقد اختلف العلماء في المراد بالأحرف السبعة على خمسة وثلاثين قولاً)² .

وقال السيوطي : (اختلف في معنى الحديث على نحو أربعين قولاً)³ .

وقبل أن نستعرض أقوال العلماء واختيار ابن الجزري من الآراء لا بد من توضيح كلمتي (الحرف) و (السبعة) .

معنى الحرف :

¹ - البخاري رقم : 2419 - 5031 - 7550 ، مسلم رقم : 717 ، أبو داود رقم : 1475 ، الترمذي رقم : 2943 ، موطأ مالك : 201 / 1 .

² - الجامع لأحكام القرآن : أبي عبد الله القرطبي ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، الطبعة الخامسة سنة 1417 هـ / 1996 م : 32 / 1 .

³ - الإتقان في علوم القرآن : جلال الدين السيوطي ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ناشرون بيروت لبنان الطبعة الأولى سنة 1429 هـ / 2008 م : 105 .

الحرف يطلق على معان متعددة منها : الطرف والحد والجانب والناحية ، وحرف الجبل والرغيف والنهر والصف : جانبه .

وسمي الواحد من حروف الهجاء : حرفا ، لأنه جزء من كلمة وطرفها .

كما يطلق الحرف : على الكلمة الواحدة ، وعلى الخطبة أو القصيدة بكاملها ، وتسمى قراءة كل قارئ : حرفا يقال : حرف أبي بن كعب .. أي قراءته .

فهذه بعض استعمالات لفظ (الحرف) وإن كان بين بعضها تداخل من جهة المعنى¹ .

معنى السبعة :

إن لفظ (سبع) للمؤنث و (سبعة) للمذكر من الأعداد الحسائية المعروفة ، وهذا أصل

استعمالها الحقيقي أي : العدد الذي يقع بين الستة والثمانية فيقال : سبع نسوة ، وسبعة رجال²

قال تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةَ وَتَأْمِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾³ .

وهذا رأي جمهور العلماء وهو الراجح لورود كلمة (السبعة) في روايات الحديث فهو من التواتر اللفظي .

كما أن لفظ (السبعة) تستعمل للمبالغة في كثرة الآحاد وكذا لفظي (السبعين)

و (السبعمئة) حيث يطلقان ويراد بهما الكثرة ، فالسبعون للمبالغة في العشرات والسبعمئة

للمبالغة في المئات على سبيل المجاز⁴ .

وأخذ بهذا الرأي القاضي عياض وغيره¹ .

¹ - القاموس المحيط : الفيروزآبادي ، المطبعة الأميرية ، مصر الطبعة الثالثة ، سنة 1401 هـ : 3 / 122 .

والمفردات في غريب القرآن : الراغب الأصبهاني ، تحقيق محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة ، بيروت لبنان (دون ذكر الطبعة والسنة) : 114 ، ولسان العرب مادة (ح ر ف) : 41 - 42 .

² - معجم ألفاظ القرآن ، معجم اللغة العربية جمهورية مصر العربية طبعة سنة 1409 هـ / 1988 م : 1 / 549 المفردات للراغب الاصبهاني : 222 .

³ - سورة الكهف الآية : 22 .

⁴ - النشر في القراءات العشر : شمس الدين ابن الجزري ، صححه الشيخ محمد علي الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان (دون ذكر الطبعة والسنة) : 1 / 25 .

أقوال العلماء في المراد بالأحرف السبعة² :

اختلف العلماء في المراد بالأحرف السبعة اختلافاً كبيراً حتى بلغت الأقوال أربعين قولاً كما سبق وأن ذكرنا ، وأكثرها متداخلة ويشبه بعضها بعضاً كما قال ابن حبان : (.. وهي أقاويل يشبه بعضها بعضاً ، وكلها محتملة ، ويحتمل غيرها)³ .
وأشهر هذه الأقوال والتي لها وجه ودليل ، هي :

القول الأول :

ذهب أكثر العلماء إلى أن المراد بالأحرف السبعة : سبع لغات من لغات العرب ، ولكن اختلفت عبارات القوم على اتجاهين في تحديد مفهوم إنزال القرآن على سبعة لغات .

الاتجاه الأول :

يذهب إلى أن القرآن نزل على سبع لغات متفرقة في القرآن ، واختلف أصحاب هذا القول في تحديد تلك اللغات السبع فمنهم من قال هي لغة : قريش ، هذيل ، تميم ، و الأزدي ، و ربيعة ،

¹ - صفحات في علوم القراءات : عبد القيوم السندي ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت لبنان الطبعة الثالثة سنة 1422هـ / 2001م : 73 .

² - انظر تفصيل الأقوال في الأحرف السبعة : فتح الباري يشرح صحيح البخاري ، ابن حجر ، دار طيبة : 11 / 184 .
المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز أبو شامة ، تحقيق طيار آلتي قسولاج ، دار صادر بيروت (دون ذكر عدد الطبعة) سنة 1395 هـ / 1975 م : 77 .

فضائل القرآن ابن كثير ، تحقيق أبو اسحاق الحويني ، مكتبة ابن تيمية القاهرة ، الطبعة الأولى 1416 هـ : 94 .
جامع أحكام القرآن القرطبي : 1 / 31 .

البرهان في علوم القرآن الزركشي : 1 / 213 - 227 .

غيث النفع في القراءات السبع الصفاقسي : 262 .

الإبانة عن معاني القراءات : مكّي ابن طــــالب القيسي ، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار نهضة مصر القاهرة (دون ذكر عدد الطبعة والسنة) : 31 .

حديث الأحرف السبعة : عبد العزيز ابن عبد الفتاح القارئ : 78 - 79 ، و مناهل العرفان في علوم القرآن الزرقاني : 1 / 116 - 141 .

³ - الإتقان : 1 / 112 .

وهوزان ، و سعد بن بكر ، ومنهم من قال هي لغة : هذيل ، و كنانة ، و قيس ، و ضبة ، و تميم الرباب ، و أسد بن خزيمه ، و قریش ، و ذهب بعضهم إلى أن اللغات كلها في بطون قریش ، و ذهب آخرون إلى أنها في بطون مضر¹ .

فالأحرف السبعة التي أنزل الله بها القرآن عندهم ، هنّ لغات سبع ، في حرف واحد ، و كلمة واحدة ، باختلاف الألفاظ و اتفاق المعاني ، كقول القائل: هلم، و أقبل، و تعال، و إليّ، و قصدي، و نحوي، و قربي، و نحو ذلك ، مما تختلف فيه الألفاظ بضروب من المنطق و تتفق فيه المعاني، و إن اختلفت بالبيان به الألسن² .

و أصحاب هذا القول - أي القول الأول - هم جمهور أهل الفقه و الحديث و منهم : سفيان ابن عيينة و ابن وهب و الطحاوي و ابن جرير الطبري حيث دافع عنه بشدة في مقدمة تفسيره ، و نسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء³ ، و رجحه الكثير من المؤلفين المعاصرين.

الاتجاه الثاني :

قالوا إنّ المراد بالأحرف السبعة : سبع لغات متفرقة من لغات العرب نزل عليها القرآن ، على معنى أنه في جملته لا يخرج في كلماته عن سبع لغات هي أفصح لغاتهم فأكثره بلغة قریش ، و منه ما هو بلغة هذيل ، أو ثقيف ، أو هوزان ، أو كنانة ... فهو يشمل في مجموعته على اللغات السبع .

و هذا الرأي يختلف عن سابقه ، إذ يعني أن الأحرف السبعة إنما هي سبع لغات متفرقات في سور القرآن لا أنها لغات مختلفة في كلمة واحدة باتفاق المعنى .

و قال بهذا الرأي : أبو عبيد القاسم بن سلام ، و أحمد بن يحيى بن ثعلب ، و أبوحاتم السجستاني ، و ابن عطية .. و فريق من أهل الكلام و الفقهاء⁴ .

¹ - مناهل العرفان : 1 / 151 ، البرهان في علوم القرآن بدر الزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، الطبعة الثانية سنة 1391 هـ / 1972 م : 1 / 211 .

² - جامع البيان عن تأويل آي القرآن : ابن جرير الطبري ، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التبركي ، دار الهجرة القاهرة ، الطبعة الأولى ، سنة 1422 هـ / 2001 م : 1 / 57-58 .

³ - البرهان : 1 / 220 .

⁴ - البرهان : 1 / 218 ، النشر في القراءات العشر : 1 / 24 ، الإتيان : 1 / 48 ، جامع أحكام القرطبي :

القول الثاني :

وذكر هؤلاء أن المراد بالأحرف السبعة : سبعة أوجه أنزل القرآن عليها ، ولكنهم اختلفوا في تحديدها على اتجاهين أيضا :

الاتجاه الأول :

الأحرف السبعة هي سبعة من أصناف الكلام فمنهم من قال : الأمر والنهي ، والوعد والوعيد ، والجدل والقصص ، والمثل ، ومنهم من قال : الأمر والنهي ، والحلال والحرام ، والمحكم والمتشابه والأمثال ، ومنهم من قال غير ذلك .

وأصحاب هذا الرأي استدلوا بحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (كان الكتاب الأول نزل من باب واحد ، وعلى حرف واحد ، ونزل القرآن على سبعة أبواب ، على سبعة أحرف : زجر ، وأمر ، وحلال ، وحرام ، ومحكم ، ومتشابه ، وأمثال . فأحلوا حلاله ، وحرّموا حرامه ، وافعلوا ما أمرتم به ، وانتهوا عما نهيتم عنه ، واعتبروا بأمثاله ، واعملوا بمحكمه ، وآمنوا بمتشابهه ، وقولوا آمنا به كل من عند ربنا)¹.

الاتجاه الثاني :

وذهب عدد كثير من العلماء إلى أن المراد بالأحرف السبعة : سبعة من الأوجه القرائية التي يقع بها التغيرات والاختلاف في الكلمات القرآنية ولا يخرج عنها .

وقد اتفقوا على أنها سبعة ، ثم اختلفوا في تعيينها وحصرها ، فقال ابن قتيبة² : (فقد تدبرت وجوه الخلاف في القراءات فوجدتها سبعة أوجه :

الاختلاف في إعراب الكلمة أو حركة بنائها بما لا يُزيلها عن صورتها في الكتاب ولا يغير معناها

. 38 - 37 / 1

¹ - قال أحمد شاكر : إسناده صحيح ، انظر مسند الإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، دار الحديث - القاهرة الطبعة الأولى ، سنة 1416 هـ / 1995 م : 4 / 190-191 ، وقال الألباني : حسن لغيره دون قوله : " زجر .. " ، انظر صحيح موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان : الألباني ، دار الصميعي للنشر والتوزيع ، الرياض - المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، 1422 هـ / 2002 م : 191/2 .

² - تأويل مشكل القرآن : ابن قتيبة ، دار التراث القاهرة ، الطبعة الثانية ، سنة 1339 هـ / 1973 م : 33 .

نحو قوله تعالى : ﴿ هُوَ لَاءَ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾¹ و (أطهر) .
 أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة ، وحركات بنائها بما يغير معناها ويُزيلها عن صورتها في
 الكتاب ، نحو قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنِ أَسْفَارِنَا ﴾² و قراءة (باعد)
 أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها ، بما يُغير معناها ولا يُزيل صورتها ، نحو قوله
 تعالى : ﴿ وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ﴾³ و (نشرها) .
 أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها في الكتاب ولا يُغير معناها نحو قوله تعالى :
 ﴿ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾⁴ ، وقراءة (زقية) .
 أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَطَلْحَ
 مَنَّوُدٍ ﴾⁵ ، وقراءة (وطلع منضود) .
 أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ
 بِالْحَقِّ ﴾⁶ ، وفي قراءة أخرى : (وجاءت سكرة الحق بالموت) .
 أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا عَمَلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾⁷ ،
 وما عملته أيديهم) ونحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴾⁸ وفي قراءة (إنَّ الله
 الغنيُّ الحميدُ) .
 وقال أبو الفضل الرازي⁹ هي :

- اختلاف أوزان الأسماء من الواحد والثنية ، والجمع والتذكير ، والمبالغة وغيرها .

¹ - سورة هود الآية : 78 .

² - سورة سبأ الآية : 19 .

³ - سورة البقرة الآية : 259 .

⁴ - سورة يس الآية : 29 .

⁵ - سورة الواقعة الآية : 29 .

⁶ - سورة ق الآية : 17 .

⁷ - سورة يس الآية : 35 .

⁸ - سورة لقمان الآية : 26 .

⁹ - الإتيان : 106 .

- اختلاف تصنيف الأفعال وما تستند إليه ، نحو الماضي والمستقبل والأمر ، وأن يسند إلى
- المذكر والمؤنث والمتكلم والمخاطب والفاعل والمفعول به .
- وجوه الإعراب .
- الزيادة والنقصان .
- التقديم والتأخير .
- القلب والإبدال في كلمة واحدة ، أو حرف بآخر .
- اختلاف اللغات .

وبعد الإمامين ابن قتيبة والرازي حُكي نظير هذا القول عن القاضي أبي بكر الباقلاني¹ .
ويتضح بالمقارنة التشابه الكبير بين رأي ابن قتيبة ورأي الرازي ، وقد علل الحافظ ابن حجر ذلك بأن الرازي أخذ رأي ابن قتيبة ونقّحه² .

القول الثالث :

ذهب بعضهم إلى أنّ العدد سبعة لا مفهوم له ، وليس المراد منه حقيقة العدد ، وإنما هو رمز إلى ما ألفه العرب من معنى الكمال في هذا العدد ، فهو إشارة إلى أنّ القرآن في لغته وتركيبه كأنه حدود وأبواب لكلام العرب كله ، مع بلوغه الذروة في الكمال ، فلفظ السبعة يطلق على إرادة الكثرة والكمال في الآحاد ، كما يطلق السبعون في العشرات ، والسبعمئة في المئات ، ولا يراد العدد المعين .

وإلى هذا جنح عياض بن عمرو اليحصبي³ ، وجمال الدين القاسمي في مقدمة تفسيره محاسن التأويل⁴ ، ومصطفى صادق الرافعي حيث قال : (وإنما جعلها سبعة رمزاً إلى ما ألفوه من معنى

¹ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : 1 / 45 .

² - فتح الباري : 11 / 194 .

³ - المصدر نفسه : 11 / 185 .

⁴ - محاسن التأويل : جمال الدين القاسمي ، تحقيق محمد فواد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى ، سنة

سنة

1376هـ / 1957م : 1 / 287 .

الكمال في هذا العدد ... إذ يجعل القرآن في لغته وتركيبه كأنه حدود ، وأبواب لكلام العرب كله¹ .

وأما ابن الجزري فقد اقترب اختياره من أصحاب القول الثالث بعد أن أبعدها بعضها :

- فقد أبعده الرأي الذي يقول : أن الأحرف السبعة المراد منها أن يكون الحرف الواحد يقرأ على سبعة أوجه وعلل أن ذلك موجود في كلمات يسيرة .
- كما أبعده الرأي الذي يقول : أن المراد بالأحرف السبعة هي السبع القراءات وعلل أن هؤلاء لم يكونوا خلقوا ولا وجدوا أي عند ورود حديث الأحرف السبعة .
- كما أبعده الرأي الذي يقول : بأنها لغات سبع ، لأن عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم اختلف حرفهما وهما قريشيان يتكلمان لغة واحدة ومن قبيلة واحدة .
- كما أبعده الرأي الذي يفسر : الأحرف السبعة بالأحكام كالحلال والحرام والمحكم والمتشابه والأمثال والإنشاء ... وغيرها من المعاني لأن خلاف الصحابة لم يقع في الأحكام وتفسير المعاني لما في القرآن وإنما خلافهم كان في كيفية القراءة .

وعبر عن هذه الأقوال بأنها مدخولة وغير صحيحة² ، ثم بين رأيه الذي اختاره ورجح عنده في المراد من الأحرف السبعة التي وردت في الأحاديث الصحيحة ، حيث ذكر أنه قد أشكل عليه الأمر ، فقال رحمه الله : (ولا زلت استشكل هذا الحديث وأفكر فيه وأمعن النظر من نيف وثلاثين سنة حتى فتح الله علي بما يمكن أن يكون صواباً إن شاء الله)³ .

وأن دوام المتابعة والنظر والبحث يجعله يختار هذا الرأي حيث قال :

(وذلك أي تتبعت القراءات صحيحها ، وشاذها ، وضعيفها ومنكرها فإذا هو يرجع اختلافها إلى

سبعة أوجه من الاختلاف لا يخرج عنها وذلك

اختلاف الحركات بلا تغيير في المعنى والصورة: نحو (بالخل) بأربعة أوجه (ويحسب) بوجهين .

اختلاف الحركات بتغيير في المعنى فقط نحو (فتلقى آدم من ربه كلمات) ، (وادكر بعد أمة) ،

¹ - إعجاز القرآن والبلاغة النبوية : مصطفى صادق الرافعي ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثالثة ، سنة

1425هـ - 2005م : 51 .

² - النشر : 1 / 24 - 25 .

³ - المصدر نفسه : 1 / 26 .

أو (أمة) .

اختلاف الحروف بتغير المعنى لا الصورة نحو (تَبَلُّوا)، و(تَتَلُّوا)، و(نُجِّيك ببدنك لتكون لمن خلفك) و(ننحيك ببدنك) .

اختلاف الحروف بتغير الصورة فقد نحو (بصطة وبسطة، والصراط والسرط) .

أو بتغيرهما نحو (فاسعوا إلى ذكر الله) (فامضوا) .

التقديم والتأخير نحو (فَيُقْتَلُونَ وَيُقْتَلُونَ، وجاءت سكرة الحق بالموت)

الزيادة والنقصان نحو (أوصى) و(ووصى) .

فهذه سبعة أوجه لا يخرج الاختلاف عنه¹ .

والفرق بين ما مذهب الرازي ومذهب ابن الجزري يتمثل في الوجه السابع ، وهو اختلاف اللغات في نحو : الفتح والإمالة والترقيق والتفخيم والإظهار ، ولم يفت ابن الجزري التعبير عن رأيه بالإشارة إلى أن هذا ليس من الأحرف في شيء فقال :

(وأما نحو اختلاف الإظهار، الإدغام، والروم، والاشمام، والتفخيم، والترقيق، والمد، والقصر، والإمالة، والفتح، والتحقيق، والتسهيل، والإبدال، والنقل مما يعبر عنه بالأصول فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ والمعنى لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً)² .

فهذا الوجه لم ينكره و لم يفرد بنوع مستقل بل جعله تابعا للوجه الأول فقال : (ولئن فرض فيكون من الأول)³ .

ويقوى اختيار ابن الجزري في هذه المسألة بجملة من الأمور هي :

1. أن ما اختاره ابن الجزري لم يكن وليد صدفة ولا محض تقليد ومحاكاة لأراء السابقين

وإنما هو ناتج عن دوام فكر وطول نظر ومتابعة لاستشكال دام أكثر من ثلاثين سنة.

¹ - النشر : 1 / 26 .

² - المصدر نفسه : 1 / 27 .

³ - المصدر نفسه : 1 / 27 .

2. بلوغ ابن الجزري هذا الاختيار كان نتيجة استقراء لجميع القراءات الصحيحة والشاذة والضعيفة والمنكرة حيث لم يجد بينها وجه اختلاف لم يندرج تحت أحد أنواع الاختلاف السبعة الذي ذكرها¹.
3. اختيار ابن الجزري بين أن المراد بالحرف : هو الوجه المتعلق بالقراءة وأنها كيفيات لتلاوة الكلمة القرآنية الواحدة وهو بلا شك موافق لمذلول أحاديث الأحرف السبعة .
4. أن اختيار ابن الجزري هو اختيار فحول من العلماء نحو: ابن قتيبة وأبي الفضل الرازي والقاضي ابن الطيب .. كما ذهب إليه من أعلام المتأخرين الشيخ الحضري الدمياطي الشيخ محمد بنحيت المطيعي² .
- ومع ذلك فإن ما ذهب إليه ابن الجزري ومن معه من أصحاب القول الثالث تعتره فطورٌ وشقوق تضعفُ من قوته ومنها :
- × أن اختلاف أصحاب هذا المذهب في تحديد الأوجه السبعة لا يدع مجالاً للشك في أن تأول الأحرف بالأوجه شديد المرونة ، بحيث لا ينضبط ، وتتحقق به معاني الحديث .
 - × أن الاختلاف بين هذه الأوجه يغلب عليه الاهتمام بالشكل والترتيب والأمثلة أكثر من مسه أصل المسألة وجوهرها ، وذلك لأن كثيراً من الأوجه متشابهة ومتداخلة .
 - × إن الأوجه الذي ذكرها ابن الجزري وغيره يمكن تصنيفها بسبعة أو بأكثر أو أقل ، فإنه لا داعي لحصرها في سبعة ، ولا داعي لاعتبار أنها مرادة بالحديث .
 - × بعض أمثلة هذه الأوجه السبعة لا تقوم إلا بالقراءات الشاذة أو الضعيفة أو المنكرة³ .

¹ - انظر : ابن الجزري وجهوده في علم القراءات : 364 .

² - مناهل العرفان في علو القرآن : 134 / 1 .

³ - الأحرف السبعة ومـتـزلة القراءات منها : ضياء الدين عتر ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ،

سنة 1409 هـ / 1988 م : 167 ، القراءات القرآنية : عبد الحليم قابة : 120 . .

المسألة الثانية : اختياره في اشمال المصحف على الأحرف السبعة

لقد أنزل القرآن على سبعة أحرف كما ذكرنا سابقا ، واستفاضت هذه الأحرف عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأخذها أصحابه من بعده وانتشروا وتفرقوا في البلدان والأمصار يعلمون الناس ما تعلموه من النبي صلى الله عليه وسلم ، فاختلقت قراءات التابعين ، وفضل أهل كل مصر قراءة إمامهم على قراءة غيره فأفزع ذلك عثمان رضي الله عنه وقرر جمع القرآن في المصاحف حماية للأمة من الفتنة في اختلافها .

عن أنس بن مالك أنه قال : إن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يُغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق ، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة ، فقال حذيفة لعثمان : يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى¹ .

فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلني إلينا بالمصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك ، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان ، فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف ، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة : إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم ، ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة ، فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يُحرق² .

وقد اختلف العلماء في اشمال المصاحف العثمانية على الأحرف السبعة على أقوال :

القول الأول :

وهو رأي بعض علماء أهل الكلام والفقهاء والقراء كما قال السيوطي³ : إن المصاحف العثمانية قد اشملت على جميع الأحرف السبعة التي أنزل عليها القرآن ، لأن نزول القرآن ثابت بنص شرعي - كما سبق - ولا نسخ بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، وعليه فلا يمكن للصحابة

¹ رواه البخاري في صحيحه: كتاب فضائل القرآن ، باب جمع القرآن رقم : 4987 .

² المرشد الوجيز : 51 ، رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية : غانم قدوري الحمد ، الطبعة الأولى ، سنة 1402هـ

1982م : 111 .

³ الإتيان : 112 .

أن يجتمعوا على ترك شيء مما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه كلام الله ، فلا يمكن للصحابة أن يضيعوه ، وأنه لم يرد خبر صحيح أو ضعيف عن عثمان بأنه أمر بإلغاء بقية الأحرف.

وقالوا إن الحكمة من الأحرف السبعة التيسير والتوسعة على الأمة ، والتيسير لا يمكن أن يرتفع .

القول الثاني :

وهو رأي ابن جرير الطبري وجمع من العلماء¹ .

هؤلاء يرون أن المصاحف العثمانية لا تشمل إلا على حرف واحد وهو حرف قريش ، واستدلوا بقول عثمان رضي الله عنه للقرشيين الثلاثة : (إذا اختلفتم أنتم وزيد فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم) ، كما أن القراءة بالأحرف السبعة لم تكن واجبة على الأمة ، وإنما كانت جائزة لهم مرخصا بها ، وقد جعل إليهم الاختيار في حرف اختاروه ، فلما رأى الصحابة أن الأمة تفترق وتختلف إذا لم يجتمعوا على حرف واحد ، اجتمعوا على ذلك اجتماعا شائعا ، وهم معصومون من الضلالة ، ولم يكن في ذلك ترك واجب ولا فعل حرام² .

القول الثالث :

وهو الذي ذهب إليه جمهور السلف والخلف حيث يقولون أن هذه المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة ، فقد جاءت جامعة لما تضمنته العريضة الأخيرة التي عرضها النبي صلى الله عليه وسلم على جبريل عليه السلام ، لم تترك حرفا منه³ .

واختار ابن الجزري رأي الجمهور حيث قال :

(وهذا القول هو الذي يظهر صوابه ، لأن الأحاديث الصحيحة ، والآثار المستفيضة تدل عليه وتشهد له)⁴ .

¹ - كذلك ذهب إلى هذا الرأي محمد النيسابوري في كتابه غرائب القرآن : 28 / 1 ، ومحمد طاهر

= الكردي في كتابه تاريخ القرآن الكريم : 45 / 1 ، وأبو شهبه في كتابه المدخل لدراسة القرآن الكريم : 279 .

² - الإتيان : 113 .

³ - الإتيان : 112 ، النشر : 33 / 1 .

⁴ - النشر : 31 / 1 .

وذكر إجماع الصحابة على حرف واحد ، وأن إجماعهم معصوم ، وأنهم كتبوا المصاحف على لفظ قريش والعرضة الأخيرة .. وجرّدوا المصاحف عن النقط والشكل لتحتمله صورة ما بقي من الأحرف السبعة¹.

ومن الأحاديث الصحيحة والآثار المستفيضة التي أشار إليها ابن الجزري² وأعتمد عليها في اختياره :

1- عن زر بن حبيش قال : قال لي ابن عباس أي القراءتين تقرأ ؟ قلت : الآخرة ، قال : فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعرض القرآن على جبريل عليه السلام يعني في كل علم مرة ، قال : فعرض عليه القرآن في العام الذي قبض فيه النبي صلى الله عليه وسلم مرتين فشهد عبد الله يعني ابن مسعود ما نُسخ منه وما بُدّل فقراءة عبد الله الآخرة³ ، فهذه الرواية الصحيحة اعتمد عليها ابن الجزري في أن القرآن لا شك أنه نُسخ منه وغير فيه في العرضة الأخيرة ، وأن الصحابة في زمن عثمان كتبوا في المصاحف ما تحقّقوا أنه قرآن ، وما علموه استقر في العرضة الأخيرة ، وما تحقّقوا من صحته عن النبي صلى الله عليه وسلم .

2- كما احتج ابن الجزري في أنّ الصحابة رضوان الله عليهم لم يختلفوا فيما كتبوا في المصاحف ولم ينكر بعضهم على بعض ، وأنّ علي بن أبي طالب لما وُلِّيَّ الخلافة بعد عثمان لم ينكر حرفاً ولا غيره وهو الذي قد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : (يأمركم أن تقرأوا القرآن كما علمتم) ، حيث قال رضي الله عنه : لو وُلِّيت من المصاحف ما وُلِّيَّ عثمان لفعلت كما فعل⁴ .

¹ - منجد المقرئين : 93 .

² - النشر : 1 / 31 - 33 .

³ - عرضُ النبي صلى الله عليه وسلم القرآن على جبريل ، أخرجه البخاري في صحيحه في فضائل القرآن رقم : 4614 ، أبوداود باب الصوم رقم : 2110 ، والترمذي باب الصوم رقم : 720 ، وابن ماجه باب الصوم : 1759 .

⁴ - النشر : 1 / 33 .

3- أن الصحابة لما كتبوا المصاحف جرّدها من النقط والشكل ليحتمله ما لم يكن في العرصة الأخيرة مما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذه الطريقة في الكتابة لتكون دلالة الخط الواحد على كلا اللفظين المنقولين المسموعين .

4- أن الصحابة تلقّوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أمره الله تعالى بتبليغه إليهم من القرآن ، لفظه ومعناه جميعا ولم يكونوا يُسقطوا شيئا من القرآن الثابت عنه صلى الله عليه وسلم .

كما أن من الأدلة التي ترجح هذا الاختيار :

- أنه لم يرد خبر صحيح ولا ضعيف عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه أمر بإلغاء بقية الأحرف ، كما قال أصحاب الرأي الأول ، وإنما أمر برسم المصحف على رسم واحد ، والرسم قد يحتمل أكثر من قراءة .

- أن حرف زيد بن ثابت هو الذي سمعه في العرصة الأخيرة ، كما قال أصحاب الرأي الثاني ، ولذلك كُلف بمهمة جمع القرآن وكتابته في زمن أبي بكر وعثمان ، قال أبو عبد الرحمان السلمي : (كانت قراءة أبي بكر وعمر وعثمان وزيد بن ثابت ، والمهاجرين والأنصار واحدة ، كانوا يقرءون القراءة العامة ، وهي القراءة التي قرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم على جبريل مرتين في العام الذي قبض فيه ، وكان زيد قد شهد العرصة الأخيرة ، وكان يقرئ الناس بها حتى مات ، ولذلك اعتمده الصديق في جمعه ، وولاه عثمان كتابة المصحف)¹ ، فزيد بن ثابت من كتبة الوحي ، وكان قد شهد العرصة الأخيرة ، وجمع القرآن على حرف واحد بخط محتمل لأكثر من حرف ، قال مكّي بن أبي طالب : (فالمصحف كتب على حرف واحد وخطه محتمل لأكثر من حرف ، إذ لم يكن منقوطة ولا مضبوطة ، فذلك الاحتمال الذي احتمل الخط هو من الستة الباقية)² .

¹ - البرهان في علوم القرآن : 1 / 237 ، وشرح السنة : الإمام السبغوي ، تحقيق شعيب الأرنؤوط و محمد زهير الشاويش المكتب الإسلامي ، دمشق - بيروت ، الطبعة الثانية ، سنة : 1403 هـ / 1983 م : 225 / 4 - 226 .

² - الإبانة عن معاني القراءات : مكّي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شليبي دار نفضة مصر للطبع والنشر : 43 .

- الخلافات الموجودة في المصاحف العثمانية دليل قاطع على وجود الأحرف السبعة فيها ، فلو كانت المصاحف مكتوبة بلغة واحدة وبحرف واحد فقط لما كان فيها وجود هذا الاختلاف .
- وجود الكلمات القرآنية على لغات ولهجات أخرى كثيرة - غير لغة قريش - في المصاحف العثمانية دليل على أن المصاحف لم يقتصر كتابتها على لغة قريش فقط .
- فاختيارُ ابن الجزري الذي هو مذهب الجمهور أقوى في الحجة وأكثر في الدلالة من المذاهب الأخرى ، وخاصة إذا علمنا :
- أن أساس الخلاف الذي وقع في زمن عثمان بن عفان وكان سبباً في كتابة المصاحف هو الاختلاف في الرسم والكتابة لا في النطق والتلاوة بدليل قول عثمان رضي الله عنه للكتبة : (إذا اختلفتم أنتم وزيد فأكتبوه بلسان قريش ، فإنما نزل بلسانهم) ، تأمل :
- فأكتبوه ! .
- وأن القول باحتواء المصاحف كل الحروف هو مناقض لحقيقة التيسير الذي جاء به حديث الأحرف السبعة ، فليست كل الأحرف واجبة على الأمة .
- وأن ما ذهب إليه ابن الجزري وأصحابه كان موافقاً ومتماشياً مع مذهبهم فيما اختاروه وفسّروه من معنى الأحرف بالأوجه القرائية¹ .

¹ - القراءات القرآنية : عبد الحليم قابة : 146 - 150 .

المطلب الثاني : اختياراته في القراءة أداءً وجمعا

ومن المسائل : مسألة كيفية القراءة ، وجمع القراءات وتركيبها وغيرها ، وبيانها كالتالي :

المسألة الأولى : اختياره في كيفية القراءة من حيث السرعة والبطء

من المسائل التي تباين العلماء في أفضليتها : مسألة السرعة في القراءة ، وكان السؤال بينهم على النحو التالي : أيهما أفضل في القراءة : هل الترتيل وقلة القراءة ، أو السرعة مع كثرة القراءة¹ ؟ وفي المسألة مذهبان :

المذهب الأول : ويرى أن كثرة القراءة أفضل .

ومن حجج هؤلاء :

- حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، فَلَهُ بِهِ حَسَنَةٌ، وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، لَا أَقُولُ الْم حَرْفٌ، وَلَكِنْ أَلِفٌ حَرْفٌ، وَلَا مٌ حَرْفٌ، وَمِيمٌ حَرْفٌ)².
- وقالوا: أن عثمان بن عفان قرأ القرآن في ركعة³.
- واشتهر بعض القراء بجتم القرآن في اليوم والليلة وخاصة في الأوقات المفضلة كشهر رمضان⁴.

¹ - تحدّث عن هذه المسألة بالتفصيل ابن قيم الجوزية في كتابه زاد المعاد في هدى خير العباد ، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط ، دار الرسالة ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثالثة ، سنة 1417 هـ / 1998 م : 327 / 1 .

² - الحديث : صحيح ، أخرجه الترمذي باب ما جاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن ماله من الأجر ، رقم : 2910 . انظر سنن الترمذي ، تحقيق وتعليق (أحمد محمد شاكر ، ومحمد فؤاد عبد الباقي ، وإبراهيم عطوة) ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر ، الطبعة الثانية، 1395 هـ / 1975 م : 175 / 5 .

³ - هذا الأثر ضعفه الترمذي ، ووافقه الألباني ، ومما يؤكد ذلك أيضاً أن الأخبار الكثيرة الواردة عن الصحابة تؤكد أنهم كانوا يقرأون القرآن بترتيل وترسل .. قال الألباني : ولقد أحسن الإمام الترمذي برواية هذا الخبر والذي بعده « خير عثمان بن عفان وخير سعيد ابن جبير » بصيغة التضعيف ، لأن الركعة —هما طالت لا يمكن أن يقرأ فيها القرآن الكريم كاملاً ، فضلاً عما في ذلك من مخالفته لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركوع والسجود والقيام ، وحاشا لسيدنا عثمان أن يفعل مثل ذلك . انظر ضعيف الترمذي للألباني ضعيف سنن الترمذي : الألباني ، المكتب الإسلامي بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، سنة : 1411 هـ / 1991 م : 357 .

⁴ - لقد ورد عن بعض السلف ممن كان يجتم مرات عديدة في شهر رمضان كما ثبت أن بعض أهل العلم يترك الاشتغال

والترويج في كثرة القراءة عندهم من أجل تكثير الحسنات وتحصيل الثواب العظيم ، وقد مال إلى هذا المذهب أصحاب الشافعي رحمه الله .

المذهب الثاني : يرى قلة القراءة مع التدبر

واحتج أصحاب هذا القول :

بأن المقصود من القراءة فهمه وتدبره، والفقهُ فيه والعملُ به، وتلاوته وحفظه وسيلة إلى معانيه، كما قال بعض السلف: نزل القرآن ليعمل به، فاتخذوا تلاوته عملاً¹.

ففي صحيح البخاري عن قتادة قال: سألت أنساً عن قراءة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال: (كان يمدُّ مدًّا)² .

ولأن التدبر والتفكر كان هو الأساس عند الصحابة رضي الله عنهم ، فقد قال عبد الله بن عمر رضي الله عنه ، وهو يحكي عن أبيه : (تعلم عمر بن الخطاب البقرة في ثنتي عشرة سنة فلما ختمها نحرَ جزوراً)³ .

وسئل مجاهد عن رجلين قرأ أحدهما البقرة والآخر البقرة وآل عمران في الصلاة وركوعهما وسجودهما واحد ، فقال الذي قرأ البقرة وحدها أفضل⁴ .

وكان كثير من السلف يردد الآية الواحدة إلى الصباح حيث ثبت ذلك عن تميم الداري وأسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنها وعمر بن الخطاب وغيرهم⁵ .

وثبت هذا الرأي نصاً عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم⁶ وهو مذهب جمهور العلماء .

واختار ابن الجزري رحمه الله تعالى المذهب الثاني حيث قال :

بالعلم ويتفرغ لقراءة القرآن الكريم كالزهري ومالك والنووي وغيرهم . أنظر كتاب تلاوة القرآن المجيد فضائلها آدابها

خصائصها : عبد الله سراج الدين ، مطابع الرشيد ، المدينة - المنورة الطبعة الثالثة ، سنة 1402 هـ : 113 - 114

¹ - زاد المعاد : 1 / 338

² - صحيح البخاري - رقم : 4758 .

³ - انظر : صحابة رسول الله وجهودهم في تعليم القرآن الكريم والعناية به : أنس أحمد كرزون ، دار ابن حزم بيروت

لبنان ، الطبعة الأولى ، سنة 1424 هـ / 2003 م : 155 .

⁴ - النشر : 1 / 209 .

⁵ - صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهودهم في تعليم القرآن والعناية به : 64 .

⁶ - زاد المعاد : 1 / 337 .

(والصحيح بل الصواب ما عليه معظم السلف والخلف هو أن الترتيل والتدبير مع قلة القراءة أفضل من السرعة مع كثرتها)¹ .

ولا شك أن مذهب ابن الجزري الذي اتبع فيه جمهور السلف والخلف هو الأولى والمقدم والراجح من الرأيين لكثرة الأدلة والشواهد التي تقوي هذا الرأي .

فالقرآن الكريم ما أنزل إلا لهذا الغرض والمقصد حيث قال تعالى : ﴿ كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكًا لِيَذَّبَ وَأُتَى بِهِ وَلِيَذَّكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾² .

ولأن النبي صلى الله عليه وسلم كما جاء في الخبر عن أبي ذر قال : (قام النبي صلى الله عليه وسلم بآيات يُرَدِّدُهَا حَتَّى أَصْبَحَ وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنْ نَعَدَّجْتَهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ نَعَقَرْتَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾³)⁴ .

المسألة الثانية : اللحن في قراءة (من يبدل حرفا بحرف)

اللحن : هو الخطأ ومخالفة الصواب ، لذلك سميّ فعل الخطأ عند القراءة لحناً لأن القارئ قد مال به عن جهة الصواب⁵ ، ويتفرع عند القراء إلى :

لحنٍ جليٍّ يُخِلُّ إِخْلَالًا ظَاهِرًا يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْنَى حَيْثُ تَتَغَيَّرُ الْحَرَكَاتُ أَوْ الْحُرُوفُ فِي الْكَلِمَةِ .. وهذا النوع يشترك في معرفته علماء القراءة وغيرهم .

ولحنٍ خفيٍّ يَخِلُّ إِخْلَالًا يَخْتَصُّ بِمَعْرِفَتِهِ عُلَمَاءُ الْقِرَاءَةِ ، وَأُثْمَةُ التَّلَاوَةِ فَقَطْ مِثْلَ تَكَرُّرِ الرَّاءَاتِ ، وَتَغْلِيظِ اللَّامَاتِ ، وَالغَنَةِ...⁶ .

¹ - النشر : 1 / 208 .

² - سورة ص الآية : 29 .

³ - سورة المائدة الآية : 118 .

⁴ - رواه النسائي ، باب ترديد آية ، رقم الحديث 1010 ، وابن ماجه ، باب ما جاء في القراءة في صلاة الليل ، رقم الحديث :

1350 ، قال الألباني : صحيح . انظر مشكاة المصابيح : التبريزي ، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي بيروت ، الطبعة الثالثة ، سنة 1985 م : 1 / 378 .

⁵ - التمهيد في علم التجويد : ابن الجزري ، تحقيق غانم قدوري حمد ، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ، سنة 1421هـ / 2001 م : 76 .

⁶ - المصدر نفسه : 77 .

ويندرج استبدال حرفٍ بحرفٍ في القراءة ضمن اللحن الجلي¹.
 وقد اختلف العلماء في صلاة : من يقرأ باستبدال حرفٍ مكانَ حرفٍ² ؟ .
 نحو : استبدال التاء بالطاء في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ ﴾³ ، واستبدال الذال بالطاء
 في كلمة : (ذاقوا) ، واستبدال القاف بالعين في كلمة : ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا ﴾⁴ .
 و آراء الفقهاء حول هذه المسألة هي كالتالي :
 فذهب فريقٌ إلى عدم صحة صلاةٍ وإمامةٍ من يتعمد اللحن المعير للمعنى⁵ ، وخاصة إذا كان
 اللحن في سورة الفاتحة ، لأن الفاتحة ركن في كل ركعة من ركعات الصلاة، لا تصح الصلاة
 بدونها، كما جاء في الحديث عن عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لا
 صلاة لمن يقرأ بفاتحة الكتاب)⁶ فمن أحلَّ بها ، أو بشيء منها لم تصح صلاته .
 بل نص ابن قدامة وغيره : على أن الفاتحة فيها أربعة عشر شدة ، من ترك واحدة منها ، فقد لحن
 لحنًا جليًا⁷ .
 وكذلك من أبدل حرفاً بحرف مع القدرة على النطق بالحرف الصحيح ، كأن أُبدل السين صادًا ،
 أو الدال تاء ، أو الذال زايًا ، فصلاته كذلك باطلة لأنه لم يقرأ الفاتحة .

¹ - جهد المقل : 111

² - لهذا النوع صور كثيرة للاستبدال : فمن صور استبدال حرف بحرف بسبب اتحاد المخرج : استبدال الجيم شينا ، والتاء طاءً
 وممن صور استبدال حرف بحرف بسبب تقارب المخرج : استبدال الحاء هاءً والقاف غيناً .. وممن صور استبدال
 حرف بحرف بسبب ضياع صفاته : استبدال العين حاءً والطاء دالا ... وغيرها .
 انظر كتاب زاد المقرئين في التلاوة : 114 / 1 - 118 .

³ - سورة النساء الآية : 25

⁴ - سورة آل عمران الآية : 08

⁵ - هذا رأي الأئمة الأربعة : مالك والشافعي وأحمد أبوحنيفة أنظر كتاب : الأحكام الفقهية الخاصة القرآن الكريم عبد العزيز
 العزيز

الحجيلان دار ابن الجوزي : 161 ، ورسالة في لحن القراءة للأمير السبناوي مكتبة أولاد الشيخ للتراث : 23 .

⁶ - رواه البخاري في باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها رقم : 756 ومسلم باب وجوب القراءة
 للإمام في الصلاة رقم : 394 .

⁷ - المغني : ابن قدامة المقدسي ، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو ، دار عالم الكتب ، الرياض
 الطبعة الثالثة ، سنة 1417 هـ / 1997 م : 154 / 2 .

وُنقل عن هذا الفريق : أنّ اللحن الجلي حرام بالإجماع ، سواءً أُحِلَّ بالمعنى أم لا¹ .
وذهب آخرون : إلى التسهيل في الحروف المتقاربة المخرج كالضاد والطاء ، وعلى رأس هؤلاء ابن تيمية حيث يرى أنّ من أبدل الضاد طاءً فصلاته صحيحة لقرب المخرج ومشقة الاحتراز ، قال رحمه الله: (والوجه الثاني: تصح ، وهذا أقرب لأن الحرفين في السمع شيء واحد، وحس أحدهما من جنس حس الآخر لتشابه المخرجين ، والقارئ إنما يقصد الضلال المخالف للهدى وهو الذي يفهمه المستمع ، فأما المعنى المأخوذ من ظل فلا يخطر ببال أحد وهذا بخلاف الحرفين المختلفين صوتاً ومخرجاً وسمعا)² .

وهو رأي بعض متأخري الشافعية والحنفية³
واختار ابن الجزري المذهب الأول حيث قال :
(وَأَصْحُ الْقَوْلِينَ عَدَمُ الصَّحَةِ كَمَنْ قَرَأَ: الْحَمْدُ بِالْعَيْنِ أَوْ الدِّينُ بِالتَّاءِ أَوْ الْمَغْضُوبُ بِالْخَاءِ أَوْ بِالطَّاءِ)⁴ .

لأنه رأي الجمهور كما بيّن الإمام النووي في شرح المهذب ونسبه إلى الجويني ، والغزالي ، والرافعي ، والقاضي أبو الطيب ، وغيرهم⁵ .
وهو رأي سديد ، وقويّ للحجج التي تدعمه ومنها :

¹ - هداية القاري إلى تجويد كلام البارئ : 54 / 1 ، زاد المقرئين أثناء تلاوة الكتاب المبين : 109 / 1 ، قواعد التجويد : عبد العزيز القارئ ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، الطبعة الخامسة ، سنة 1410 هـ : 44 ، أحكام قراءة القرآن الكريم للحصري : 35 .

² - مجموع الفتاوى ابن تيمية تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، المدينة النبوية ، المملكة العربية السعودية ، طبعة سنة : 1416 هـ / 1995 م : 350 / 23 .

³ - الأحكام الفقهية الخاصة بالقرآن الكريم عبد العزيز الحميلان ، دار ابن الجوزي : 162 .

⁴ - النشر : 211 / 1 .

⁵ - كتاب المجموع شرح المذهب للشيرازي النووي ، تحقيق محمد نجيب المطيعي ، مكتبة الإرشاد للمملكة العربية السعودية : 359 / 3 .

1. أن هذا النوع من اللحن يدركه علماء القراءة وغيرهم ، فهو إن جاز لغة أو فقها لا يجوز قرآناً ، ولا تعد الكلمة منزلة من عند الله بل تعدّ تحريفاً لكلام الله تعالى ، ما لم توافق القراءة قراءة أخرى صحيحة ، وهو اختيار فقهاء الحنفية .
 2. أن ضابط تغيير المعنى من غيره لا قيمة له ، إذ القارئ لربما لا يميّز عند قراءته بين الأمرين ، فقد يقع فيه من حيث لا يدري ، وتغيير مبنى الكلمة (حروفها وحركاتها) لا يقلُّ إثماً عن تغيير المعنى لأنّ الأمة متعبدة بهما معاً¹ .
- أنّ هذا اللحن يتنافى مع قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾² ، كما فيه إحداث لما كان عليه أمر النبي صلى الله عليه وسلم وهو القائل : (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد)³ ، وتغيير مبنى الكلمة والإخلال بأدائها المتواتر ، ابتداءً في تلاوة القرآن وصفتها المتواترة ، بل هو كذب على النبي صلى الله عليه وسلم⁴ .
- لنشير أخيراً أنّ هذه المسألة متفرعة عن مسألة أخرى : حكم التجويد وقراءة القرآن بالأحكام من تقويم للحروف ومعرفة بالوقوف .
- على أنّ رأي ابن الجزري واضح في المسألة وهو الوجوب في كل من قرأ شيئاً من القرآن الكريم كما قال : والأخذ بالتجويد حتم لازم من لم يجود القرآن آثم⁵ .
- المسألة الثالثة : تركيب القراءات .**

¹ - قال ابن الجزري : (وقال الإمام محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي في أول تفسيره : ثم أن الناس كما أنهم متعبدون بإتباع أحكام القرآن وحفظ حدوده ، فهم متعبدون بتلاوته وحفظ حروفه على سنن خط المصحف الإمام الذي اتفقت الصحابة عليه وأن لا يجاوزا فيما يوافق الخط عما قرأ به القراء المعروفون الذين حلفوا الصحابة والتابعين واتفقت الأمة على اختيارهم) النشر : 38 / 1 .

² - سورة الحجر الآية : 09 .

³ - صحيح البخاري ، باب : إذا اصطلحوا على صلح الجور رقم : 2697 ، وصحيح مسلم ، باب : نقض الأحكام الباطلة رقم : 1718 .

⁴ - انظر المختصر الجامع لأصول رواية ورش عن نافع : عبد الحلیم قابة ، دار البلاغ ، الجزائر ، طبعة : 2011 م : 23 .

⁵ - المقدمة الجزرية بيت رقم : 28 .

تركيب القراءات هو خلط بعضها ببعض ، والانتقال من قراءة إلى أخرى أثناء التلاوة دون إعادة ولا تكرار لأوجه الخلاف .

فالقارئ المركبُ يقرأ آية أو بعضها أو أكثر منها على قراءة ثم ينتقل بعدها إلى قراءة ما يليها وفق قراءة قارئٍ آخر ، وهو ما يسميه بعضهم : تلفيق القراءات ، ويسميه بعضهم : خلط القراءات¹ .

واختلف العلماء في المسألة على أقوال :

القول الأول : المنع مطلقاً .

وهذا ما ذهب إليه السخاوي ، والنويري في شرح الدرّة إذ قال : (والقراءة بخلط الطرق وتركيبها حرام أو مكروه أو معيب)² .

وقال القسطلاني - وهو يتحدث عن جمع القرآن في الختمة الواحدة بين المتقدمين والمتأخرين - : (وأما المتأخرون فقرأوها رواية رواية ، بل قراءة قراءة ، بل أكثر حتى صاروا يقرؤون الختمة الواحدة للسبعة أو العشرة فتشعبت معهم الطرق وكثرت الأوجه ، وحينئذ يجبُ على القارئ الاحتراز من التركيب في الطرق وتمييز بعضها من بعض وإلا وقع فيما لا يجوز وقراءة ما لم يُتزل ، وقد وقع في هذا كثيرٌ من المتأخرين)³ .

وهو ما ذهب إليه الجعبري ، والطبي⁴ ، وابن الحاجب⁵ .

¹ - القراءات القرآنية عبد الحلیم قابة : 221 ، حق التلاوة : 46 .

² - شرح الدرّة للنويري : 21 .

³ - نقلاً عن غيث النفع للسفاسقي ، ولم أجده في لطائف الإشارات للقسطلاني فرمّا أخذ من كتاب آخر . غيث النفع : 67 .

⁴ - أحمد بن أحمد بن الطيّبي الشافعيّ النحويّ الزاهد من دمشق ، من كتبه : المفيد في التجويد ، ومنظومتان في القراءات ،

الأولى : بلوغ الأمالي ، والثانية : مذهب حمزة في تحقيق الحمزة ، وكان مدرسا واعظا يعيش من كتابة الأوقاف ،

تولى إمامة الجامع الأموي مدة طويلة ، توفي سنة : 981 هـ . الأعلام للزركلي : 91 / 1 - 92 .

⁵ - عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ، ابن الحاجب فقيه مالكي ، من كبار العلماء بالعربية . كردي الأصل . ولد في صعيد

مصر ، ونشأ في القاهرة ، وسكن دمشق ، ومات بالإسكندرية . وكان أبوه حاجبا فعرف به ، له تصانيف عديدة منها :

الكافية و الشافية ومختصر الفقه ومنتهى السؤل وغيرها ، توفي سنة : 646 هـ .

= الأعلام للزركلي : 211 / 4 - 212 .

وحجة هؤلاء : أن في تركيب القراءات خلط بين الروايات والطرق والأوجه مما قد يفسد المعنى أو يقرأ بما لم يُتزل أصلاً .

على أن مذهب المانعين اختلفوا في حكم المنع بين الحرمة والكرهية ، وتعييب في الفعل¹ .

القول الثاني : الجواز مطلقاً .

قال ابن الجزري رحمه الله : (وأجازها أكثر الأئمة مطلقاً ، وجعل خطأ مانعي ذلك محققاً)² .
وحجة هؤلاء : إذا كانت هذه القراءات صحيحة ، ومتواترة ومقروء بها ، وقد قرأ بها الصحابة بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم ، فالمنع من القراءة بها لا وجه له .
ولعل هذا القول فيما لا تعلق لكلمة قرآنية بأخرى .

أما القراءتان المتلازمتان فلا يتصور القول بجواز الخلط بينهما ، لأن ذلك يخرجها عن كونها كلاماً فصيحاً ، فضلاً من أن تكون قرآناً .

اختيار ابن الجزري :

بعد أن ذكر مذهب المانعين ، ويبيّن أن أكثر الأئمة مع الجواز ، اختار رحمه الله مذهباً وسطاً بينهما .

قال : (والصواب عندنا في ذلك التفصيل والعدول بالتوسط إلى سواء السبيل فنقول : إن كانت إحدى القراءتين مترتبة على الأخرى فالمنع من ذلك منع تحريم كمن يقرأ ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾³ بالرفع فيهما ، أو بالنصب ، آخذاً رفع آدم من قراءة غير ابن كثير ورفع (كلمات) من قراءة ابن كثير ، ونحو ﴿ وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ﴾⁴ بتشديد الفاء ، مع رفع لفظ زكريا أو عكس ذلك وهو تخفيف الفاء ، مع نصب لفظ زكريا⁵ ، ونحو ﴿ أَخَذَ

¹ - الحكم على تركيب القراءات بـ (حرام ، ومكروه ، ومعيب) ينسب إلى القسطلاني والنويري وابن الجزري ، علماً بأن لفظ (معيب) ليس من اصطلاحات الحكم الشرعي والمقصود به فعل أخلاقي سيء : الأولى تركه والله أعلم ، انظر لطائف الإشارات : 336 ، شرح الدرر : 21 ، النشر : 1 / 20 .

² - النشر : 19 / 1 .

³ - سورة البقرة الآية : 37

⁴ - سورة آل عمران الآية : 37 .

⁵ - سورة الحديد الآية : 8 .

مِيثَاقِكُمْ¹ وشبهه مما يركب بما لا تجيزه العربية ولا يصح في اللغة² .

وأما ما لم يكن كذلك فإننا نفرق فيه بين مقام الرواية وغيرها ، فإن قرأ بذلك على سبيل الرواية فإنه لا يجوز أيضاً ، من حيث إنه كذب في الرواية وتخليط على أهل الدراية ، وإن لم يكن على سبيل النقل والرواية ، بل على سبيل القراءة والتلاوة ، فإنه جائز صحيح مقبول ، لا مانع منه ولا حظر ، وإن كنا نعييه على أئمة القراءات العارفين باختلاف الروايات ، من وجه تساوي العلماء بالعوام ، لا من وجه أن ذلك مكروه أو حرام ، إذ كل من عند الله ، نزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين ، تخفيفاً على الأمة ، وتهوينا على أهل هذه الملة³ .

وقد ذكر ابن الجزري أيضاً في المنجد أن التركيب بالنسبة للعالم معيبٌ ، وبالنسبة لغيره خلاف الأولى فقال : (وهل يجوز تركيب قراءة في قراءة ؟ لا يخلو إما أن يكون عالماً أو جاهلاً فإن كان فعيبٌ وإلا فغير الأولى)⁴ .

وقد سار على اختيار ابن الجزري و مذهبه العديد من العلماء :
فالسفاقي نقل كلام ابن الجزري وذيله بما يدل على موافقته له ، فقال عنه : (جزم في موضع آخر بالكرهية من غير تفصيل ، والتفصيل هو التحقيق)⁵ .

كما وافق الشيخ الطاهر الجزائري اختيار ابن الجزري ونقله في كتابه التبيان¹ .

¹ - القراءات الصحيحة : قراءة تخفيف الفاء ، ورفع زكريا مهموزة (وكفلها زكرياء) لنافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وأبي جعفر ويعقوب ، وقراءة تشديد الفاء ونصب زكريا مهموزة (وكفلها زكرياً) لشعبة ، وقراءة تشديد الفاء ، ترك الهمز في زكريا (وكفلها زكريا) لحفص وحمة والكسائي وخلف العاشر . انظر إتخاف فضلاء البشر : 222 .

² - قرأ أبو عمرو البصري بضم الهمة وكسر الحاء ورفع (ميثاقكم) ، وقرأ الباقر بفتح الهمة والحاء ونصب (ميثاقكم) انظر إتخاف فضلاء البشر : 532 .

³ - النشر : 1 / 19 .

⁴ - منجد المقرئين : 77 .

⁵ - غيث النفع : 65 .

وخلاصة اختيار ابن الجزري رحمه الله تعالى في المسألة أن تركيب القراءات لا بد له من ضوابط وشروط منها :

1. أن تكون القراءة المركبة صحيحة ، وهذا ضابط واضح لا اختلاف حوله بين كل العلماء .

2. أن لا يكون للقراءة المركبة تعلق بكلمة أخرى ، فيؤدي التركيب بينهما إلى فساد المعنى أو الإعراب (كما مثل ابن الجزري لذلك) ، وهنا يكون التركيب له حكم المنع والتحریم ، وهو شرط أكد عليه ابن الجزري ومن وافقه من أهل العلم كأبي شامة² ، وذكره الشيخ الطاهر الجزائري بالاتفاق³ ، وجعله عبد الرزاق موسى محل إجماع⁴ .

3. أن يكون التركيب على سبيل القراءة فقط ، لا على سبيل الرواية والنقل ، فعلى الثاني لا يجوز وهو ممتنع لأنه كذب في الرواية ، إذ الإقراء بقراءة معينة مركبة يؤدي بالكذب على القارئ ، والتخليط على المتلقي الذي يريد تمييز القراءات عن بعضها البعض .

4. أن لا يكون بحضرة العامة ، حتى لا يخلط عليهم قراءتهم إلا أن يبين لهم ، وهذا ما قصده ابن الجزري رحمه الله تعالى من وقوع ذلك من العلماء أو العوام ، فإذا قرأ العلماء بالأوجه والطرق والروايات وركبوا بينها في حضرة العوام فإن ذلك يوقع بينهم الفتنة في كلام الله ، وانعكس المقصود من التخفيف والتيسير الذي نزل به القرآن⁵ ، وغاب مقصد التدبير الذي يعلق النفوس بالمعاني ، والائتمار بأوامر الله سبحانه وتعالى .

فخلاصة حكم تركيب القراءات بعضها ببعض عند ابن الجزري الجواز كقراءة اختيارية ثبتت قوة حفظ القارئ وسعة استحضاره لا رواية تُسند للأئمة والقراء ، شريطة أن يكون التركيب بعيداً عن المعاني والمقاصد التي جاء بها القرآن ..

¹ - التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن : 89 .

² - المرشد الوجيز : 184 .

³ - التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن : 121 .

⁴ - تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة : 11 .

⁵ - من جكم التنزيل التخفيف والتيسير وعدم الكلفة : فقد روى البخاري في صحيحه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه الرسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأقرؤوا ما تيسر منه) مستفق عليه .

على أن الملاحظ في اختياره في المسألة هو مخالفته لما اعتاده في منهجه من ذكره لقواعد الاختيار كالنص ومذهب الجمهور والرواية وغيرها ، حيث اتخذ منهاجاً وسطاً بين نقيضين مختلفين في حكم التركيب ، ومال إلى الإباحة التي لا تستند إلى دليل بل عمدتها المصلحة الراجحة .

المسألة الرابعة : حكم تجويد القرآن

لا تصح القراءة إلا بالتجويد من خلال إعطاء الحروف حَقَّها ومستحقها من حسن النطق ، وسلامة الأداء وفق الرواية الصحيحة المسندة إلى النبي صلى الله عليه وسلم .
فحسنُ الأداء فرضٌ في القراءة ، وعلى القارئ أن يرتل القرآن حق تلاوته امتثالاً لأمر الله تعالى أمر نبيه ، وصيانة للقرآن من اللحن والتغيير¹ .

وفي هذه المسألة وقع اختلاف بين العلماء مداره : حسن الأداء لقراءة القرآن وفحواه : هل حكم الوجوب بحسن الأداء مقصور على القراءة في الصلاة المفروضة فقط دون غيرها أم أنه يجب في كل قراءة مهما كان موضعها؟² .

تفرّع على المسألة مذهبان :

المذهب الأول :

وهو القائل بأن : حسن الأداء ، وإتقان التلاوة ، وتقويم اللسان هو واجب على المكلف فعليه في المقترضات من الصلاة فقط³ .

المذهب الثاني :

وهو القائل بأن ذلك واجب على كل من قرأ شيئاً من القرآن كيفما كان حاله وموضعه .
وحجة هؤلاء : أنه لا رخصة في تغيير اللفظ بالقرآن وتعويجه ، واتخاذ اللحن سبيلاً إليه إلا عند

¹ - الموضح في القراءات الشيرازي : 156 .

² - ذكر هذه المسألة بهذا التقسيم الشيرازي في الموضح : 157 ، و الموسوعة الفقهية الكويتية ، دار السلاسل ، الكويت ، الطبعة الثانية ، سنة 1404 هـ : 344 /2 ، النشر : 212 /1 .

³ - لم تُشر المصادر التي ذكرت المسألة إلى من ينسب هذا الرأي من أهل العلماء قديماً وحديثاً .

الضرورة ، ومما استدلووا به قوله تعالى : ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾¹ .
والظاهر أن هذا المذهب هو مذهب أكثر القراء .

وأما ابن الجزري رحمه تعالى فقد مال إلى اختيار المذهب الثاني مستغنياً من الإمام الشيرازي طرحه للخلاف في المسألة بهذه الطريقة .

فقد قال : (وهذا الخلاف على هذا الوجه الذي ذكره غريب . ثم قال : والمذهب الثاني هو الصحيح ، بل الصواب على ما قدمناه)² .

مُحتجاً بأن ما ذهب إليه هو ما ذكره الإمام الحجة أبو الفضل الرازي في كتابه التجويد³ .
ولعل الذي اختاره ابن الجزري هو الذي توافقه النصوص كلها ، وهو ما سار عليه كل القراء والعلماء من بعده .

كما أن هذا الاختيار هو ما أكده رحمه الله تعالى في كل مؤلفاته لم يخالف فيها أحد ، وقد جمع من النصوص والأدلة والأخبار ما يثبت أن المسألة بوجوب ترتيل القرآن وتجويده تكاد تبلغ الإجماع بين أهل العلم .

فأما في النشر فمما ذكره رحمه الله :

قال : (لا شك أن الأمة كما هم متعبدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده متعبدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه على الصفة المتلقاة من أئمة القراءة المتصلة بالحضرة النبوية الأفصحية العربية التي لا تجوز مخالفتها ولا العدول عنها إلى غيرها ، والناس في ذلك بين محسن مأجور، ومسيء آثم أو معذور ، فمن قدر على تصحيح كلام الله تعالى باللفظ الصحيح، العربي الفصيح، وعدل إلى اللفظ الفاسد العجمي أو النبطي القبيح، استغناء بنفسه، واستبداداً برأيه وحده واتكالا على ما ألف من حفظه ، واستكباراً عن الرجوع إلى عالم يوقفه على صحيح لفظه ، فإنه مقصر بلا شك، وآثم بلا ريب، وغاش بلا مرية ، أما من كان لا يطاوعه لسانه ، أو لا يجد من يهديه إلى الصواب بيانه فإن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها)⁴ .

¹ - سورة الزمر الآية : 28 .

² - النشر : 212 / 1 .

³ - ذكره ابن الجزري في كتابه النشر في القراءات في معرض حديثه عن المسألة لكنني لم أف أف عليه . انظر النشر : 212 / 1 .

⁴ - النشر : 211 / 1 .

ومما استدل به على وجوب التجويد أثر ابن مسعود رضي الله عنه الذي قال فيه : (جودوا القرآن وزينوه بأحسن الأصوات وأعربوه فإنه عربي والله يحب أن يعرب به)¹ .
وأما كتابه التمهيد :

- فقد وقف عند معنى الترتيل وقال فيه هو : : ترتيب الحروف على حقها في تلاوتها ، بتلبث فيها .

- واستدل بقول علي بن أبي طالب في تفسير قوله تعالى : (وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً)² ، فقال : الترتيل هو تجويد الحروف ، ومعرفة الوقوف³ .

ونقل عن أهل العلم قولهم في معنى لفظ الترتيل : أي تلبث في قراءته ، وأفضل الحرف من الحرف الذي بعده ، ولا تستعجل فتدخل بعض الحروف في بعض . ولم يقتصر - سبحانه وتعالى - على الأمر بالفعل حتى قال : ﴿ وَرَتَّلْهُ تَرْتِيلاً ﴾⁴ فأكد بمصدره ، تعظيماً لشأنه ، وترغيباً في ثوابه⁵ .

وأما في المقدمة فقال :

والأخذ بالتجويد حتم لازم من لم يجود القرآن آثم⁶

قال ابن الناظم في شرح البيت :

(أخبر أن مراعاة قواعد التجويد ، (والأخذ) بذلك ، أي : العمل به ، فرض عين ، (لازم) لكل قارئ من قراء القرآن ، ثم أخبر أن (من لم يجود القرآن آثم) أي : أي من لم يراع قواعد

¹ - المصدر نفسه : 201 / 1 ، ويؤيده ما روي عن البراء بن عازب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

(زينوا القرآن بأصواتكم) ، أخرجه البخاري معلقاً في باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : الماهر بالقرآن مع سفرة

الكرام البررة ، وزينوا القرآن بأصواتكم ، كما أخرجه أحمد برقم : 18494 وأبوداود برقم : 1468 ، والنسائي

برقم : 1015 ، 1016 وابن ماجه برقم : 1342 .

² - سورة المزمل الآية : 04 .

³ - النشر : 209 / 1 .

⁴ - سورة الفرقان الآية : 32 .

⁵ - التمهيد في علم التجويد : ابن الجزري ، تحقيق غانم قدوري حمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى

سنة 1421 هـ / 2001 م : 61 .

⁶ - المقدمة الجزرية بيت رقم : 28 .

التجويد في قراءته عاص آثم بعصيانه ، والآثم معاقبٌ ، فعلم أن ترك التجويد حرامٌ ، لأن الحرام هو الذي يعاقبُ على فعله ، ويثابُ على تركه ¹ .

وعلل ابن الجزري وجوب الأخذ بالتجويد بعلمين ذكرهما في قوله :

لأنه به الإله أنزلا وهكذا منه إلينا وصلا
وهو أيضاً حلية التلاوة وزينة الأداء والقراءة ² .

والمعنى : أن الله سبحانه وتعالى قد أنزل القرآن بالتجويد لأن الله تعالى قد قال : ﴿ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً ﴾ ³ ، فالترتيل هو التجويد ، وبنفس الطريقة قد وصل إلينا من رب العالمين عن طريق جبريل عليه السلام الذي كان يقرأ النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو من أقرأ الصحابة الكرام رضوان الله عليهم ، وهكذا نقله الأئمة القراء وتوارثوه جيلاً عن جيل بنفس القواعد والطريقة والأداء .

واختيار ابن الجزري في المسألة هو مذهب واختيار من جاءوا من بعده ممن اشتغلوا بالقراءات والقرآن دراسة وتحقيقاً وتأليفاً ⁴ .

¹ - الحواشي المفهمة : 16 .

² - المقدمة الجزرية : البيت رقم : 28 - 29 .

³ - سورة الفرقان الآية : 32 .

⁴ - انظر السخاوي في جـمال القراء وكمال الإقراء ، والصفاسي في غيث النفع ، والمرصفي في هداية القارئ ، والحصري في الجامع في أحكام القرآن الكريم ، ومكي نصر في نهاية القول المفيد في علم التجويد .

المطلب الرابع : اختياراته في البسملة والاستعاذة وما يتعلق بهما

ومن المسائل : أحكام متعلقة بالاستعاذة والبسملة ومنها :

المسألة الأولى : الوقف على الاستعاذة

معلوم أن الأوجه الجائزة بين الاستعاذة والبسملة حال ابتداء القارئ بالقراءة أربعة لجميع القراء¹ .

إلا أن العلماء اختلفوا في المختار منها على قولين :

القول الأول : وصل الاستعاذة بالبسملة .

القول الثاني : قطع الاستعاذة عن البسملة، وقطع البسملة عن أول السورة، وهو الوجه الذي يعبر عنه بـ (قطع الجميع) .

وهما وجهان صحيحان عند القراءة كما أسلفنا .

فذهب الداني رحمه الله إلى هذا القول ، وهو الظاهر من كلامه في المكتفى ، لأنه الوجه الأتم² ولأنه أكمل في الاستفتاح³ .

وذهب ابن الباذش إلى وجه قطع الاستعاذة عن البسملة ، حيث قال : (لك أن تصلها أي الاستعاذة بالتسمية في نفس واحد وهو أتم ، ولك أن تسكت عليها ولا تصلها بالتسمية وذلك أشبه بمذهب أهل الترتيل)⁴ .

وأما ابن الجـزري في كتابه النشر فقد نقل كلام ابن الباذش ثم قال مُعلِّقاً عليه :

¹ - هداية القاري : 561 ، النشر : 268 / 1 .

² - المكتفى للداني : 155 حيث قال : (الوقف على آخر التعوذ تام ، وعلى آخر التسمية أتم) .

³ - الإقناع : 1 / 154 .

⁴ - الإقناع : 1 / 155 .

(قلت هذا أحسن ما يقال في هذه المسألة ، ومراده بالسكت الوقف لإطلاقه ولقوله في نفس واحد)¹.

هذا يدل على أنّ هذا اختياره رحمه الله .

وقد سار على الاختيار بعد ابن الجزري الكثير من أهل العلم كالصفاقي² والحصري³ وغيرهم رحمهم الله جميعاً .

المسألة الثانية : البسمة لسورة براءة

مذهب معظم أهل العلم في البسمة عند الابتداء بسورة براءة هو : ترك البسمة ، فلا خلاف بينهم في حذف البسمة بين سورتي الأنفال وبراءة ، مُستندين في ذلك إلى الإجماع في هذه المسألة ، مثل : أبي الحسن بن عليّون ، وابن الفحام ، ومكي القيسي ، وغيرهم .

وزهب آخرون وهم قلّة إلى عدم منعها :

فالسخاوي احتج على فعلها بالقياس⁴ ، وقال إنّ البسمة للتبرك⁵ .

وأبو العباس المهدي : يرى البسمة عند الابتداء ببراءة في حال جعلها والأنفال سورة واحدة⁶ .

¹ - النشر : 252 / 1 .

² - غيث النفع : 65 .

³ - أحكام قراءات القرآن الكريم : 255 .

⁴ - قال السخاوي : (لأن إسقاطها إما أن يكون لأن براءة نزلت بالسيف ، أو لأنهم لم يقطعوا بأها سورة فاتمة بنفسها دون الأنفال ، فإن كان لأها نزلت بالسيف فذاك مخصوص بمن نزلت فيه ، ونحن إنما نسمي للتبرك ، وإن كان إسقاطها لأنه لم يقطع بأها سورة وحدها فالتسمية في أوائل الأجزاء جائزة ، وقد علم الغرض بإسقاطها فلا مانع من التسمية) ، كما استدلل السخاوي بأن عبد الله بن مسعود كان مصحفه بالتسمية في براءة . انظر جمال القراء : 582 .

⁵ - النشر : 264 / 1 .

⁶ - قال أبو العباس المهدي : (فأما براءة فالقراء مجتمعون على ترك الفصل بينه وبين الأنفال بالبسمة ، وكذلك أجمعوا على ترك البسمة في أولها حال الابتداء بها ، سوى من رأى البسمة في حال الابتداء بأوساط السور فإنه لا يجوز أن يتدئ بها من أول براءة عند من جعلها والأنفال سورة واحدة ولا يتدئ بها في قول من جعل علة تركها في أولها أنها نزلت بالسيف) النشر : 264 / 1 .

وأما أبو الفتح بن شيطا¹ فيقول : (ولو أن قارئاً ابتداءً قراءته من أول التوبة فاستعاذ ووصل الاستعاذة بالتسمية متبركاً بها ثم تلا السورة لم يكن عليه حرج إن شاء الله تعالى كما يجوز له إذا ابتداءً من بعض سورة أن يفعل ذلك وإنما المحذور أن يصل آخر الأنفال بأول براءة ثم يفصل بينهما بالبسملة لأن ذلك بدعة وضلال وخرق للإجماع ومخالف للمصحف)².

وسار ابن الجزري في هذه المسألة مع الإجماع الذي يرى ترك البسملة عند الابتداء سورة براءة لأن هذا الرأي هو : (الصحيح عند الأئمة)³.

معللاً اختياره بكون البسملة في هذا الموضع :

- خرقاً للإجماع⁴.
- ومخالفة للمصحف⁵ : فلا خلاف بين العلماء في ترك البسملة بين الأنفال والتوبة في كل المصاحف ، والقول بعدمها متابعة لخط المصحف ورسمه⁶.
- وأن النصوص يجب ألا تصادم بالآراء⁷ : فكلام هؤلاء القلة من العلماء في إثبات البسملة لسورة براءة رأي واجتهاد وقياس منهم ، وهو مخالف للأثر الذي جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سأل علياً : لم لم تكتب التسمية في أول براءة ؟ فقال : لأن بسم الله الرحمن الرحيم أمان ، وبراءة نزلت بالسيف ليس فيها أمان⁸.

¹ - عبد الواحد بن الحسين بن أحمد بن عثمان بن شيطا ، أبو الفتح البغدادي ، الأستاذ الكبير الكامل ثقة ، ألف كتاب التذكار في القراءات العشر ، ولد سنة : 370 هـ ، كان ثقة عالماً بوجوه القراءات بصيراً بالعربية ، توفي في سنة : 405 هـ . غاية النهاية : 1 / 331 - 332 .

² - النشر : 1 / 264 .

³ - المصدر نفسه : 1 / 264 .

⁴ - المصدر نفسه : 1 / 265 .

⁵ - المصدر نفسه : 1 / 265 .

⁶ - الدر النثير : 156 .

⁷ - النشر : 1 / 265 .

⁸ - هذا الأثر ذكره الحاكم في المستدرک باب تفسير التوبة رقم الحديث : 3273 ، وانظر إبراز المعاني من حرز الأمان : 68 .

المسألة الثالثة : النقص في صيغة الاستعاذة والزيادة فيها

قد ثبت في ألفاظ الاستعاذة عند قراءة القرآن صيغ عديدة لعل أشهرها : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لأنها ثابتة نصاً ورواية ، ووافقت منطوق القرآن في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾¹ .

والزيادة في الصيغ المشهورة والمأثورة تحتاج إلى تقييدها بالرواية فقد قال الشاطبي : على ما أتى في النحل يسراً وإن تزد لربك تزيهاً فلست بمجهلاً² . قال الجعبري : (هذه الزيادة وإن أطلقها وخصّها ، فهي مقيدة بالرواية ، وعمامة في غير التزيه ، ولم يروها ، ولهذا لم يبينها ، بل نبه عليها على مذهب الغير)³ . وقال الداني : (والمستعمل عند الحذاق دون غيره)⁴ . وهذا هو اختيار ابن الجزري في الزيادة في لفظ الاستعاذة وإن لم يصرح به لفظاً فقد ذكره في كتابه وعبر عنه قولاً حيث قال : (فهذا الذي أعلمه ورد في الاستعاذة من الشيطان في حال القراءة وغيرها ، ولا ينبغي أن يعدل عما صح منها حسبما ذكرناه مبيناً ولا يعدل عما ورد عن السلف الصالح فإنما نحن متبعون لا مبتدعون)⁵ .

وأما النقصان فيها :

فقد منعه الإمام الشاطبي عندما ذكر لفظ النحل والزيادة عليه ، ولم يتعرض للنقص عما في سورة النحل ، فدلّ على منعه ذلك وعدم جوازه النقصان . واختيار ابن الجزري جواز النقصان حيث قال : (والصحيح جوازه)⁶ .

¹ - سورة النحل الآية : 98 .

² - متن الشاطبية : 08 .

³ - كتر المعاني : 174 / 1 .

⁴ - التيسير في القراءات السبع : 16 .

⁵ - النشر : 252 / 1 .

⁶ - المصدر نفسه : 252 / 1 .

واحتج ابن الجزري على ما اختار :

بالنقل : حيث ثبت من كلام القراء ما يدل على ذلك ، فقد نص الحلواني في جامعه على جواز ذلك فقال : (وليس للاستعاذة حد ينتهي إليه ، من شاء زاد ومن شاء نقص أي بحسب الرواية)¹ .

كما ثبت بالمأثور من سنن أبي داود من حديث جبير بن مطعم (أعوذ بالله من الشيطان) من غير ذكر الرجيم وكذا رواه غيره ، وتقدم في حديث أبي هريرة من رواية النسائي "اللهم اعصمني من الشيطان" من غير ذكر الرجيم² .

وخلاصة المسألة عند ابن الجزري أن الزيادة في لفظ الاستعاذة مقيدة بالرواية ، وأن النقصان فيها جائز ما دام قد ثبت بالنقل والآثار الصحيحة ، وهي مسألة لم تذكر في كتب العلماء والمحققين إلا ما ندر .

المسألة الرابعة : مفهوم إخفاء الاستعاذة

اختلف أهل الأداء من المتأخرين - بعد الإمام الشاطبي - في المراد بـ: مصطلح الإخفاء في باب الاستعاذة بين معنيين : الكتمان ، والإسرار . فالإسرار : هو التلفظ بالاستعاذة بحيث يُسمع نفسه . والكتمان : هو الذكر في النفس دون تلفظ³

فذهب فريق إلى أن المراد بالإخفاء : الكتمان ، وهو الذي جرح إليه معظم شراح⁴ منظومة : حرز الأمانى ووجه التهاني للإمام ابن فيره الشاطبي من قوله :

¹ - جامع البيان : 1 / 391 .

² - صيغة الاستعاذة : أعوذ بالله من الشيطان ذكرها البخاري في صحيحه حديث رقم : 3282 .

³ - مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات : إبراهيم الدوسري دار الحضارة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، سنة 1429 هـ / 2007 م : 18 .

⁴ - انظر : من شراح الشاطبية : فتح الوصيد في شرح القصيد : السخاوي ، تحقيق مولاي محمد الإدريسي ، مكتبة الرشيد الرياض ، الطبعة الأولى ، سنة 1423 هـ / 2002 : 10 / 2 ، وإبراز المعاني من حرز الأمانى في القراءات السبع أبو شامة المقدسي ، تحقيق إبراهيم عطيه عوض ، دار الكتب العلمية : 64 .

وَإِخْفَاؤُهُ فَصَلُّ أَبَاهُ وَعُائِنَا *** وَكَمْ مِنْ فَتَى كَالْمَهْدَوِيِّ فِيهِ أَعْمَلًا¹ .

وعندهم كفاية الذكر في النفس من غير تلفظ .

وذهب فريق إلى أن المراد بالإخفاء : الإسرار

وهو الذي ذهب إليه الإمام الجعبري في شرحه لمنظومة الشاطبي حيث قال : (استعمل الإخفاء

لثلاثة معان ، هذا أحدها معناه الإسرار ، وأقله إسماع القارئ نفسه ، ولا يكفي التصور ، ولا

إعمال الآلة دون صوت ، وضده الجهر)² .

وهو مذهب الجمهور الذي لا يرى الكفاية فيه إلا بالتلفظ وإسماع النفس .

واختار ابن الجزري ما ذهب إليه الجمهور القائل بالإسرار في معنى الإخفاء ، وحثته أن المتقدمين

من أهل الأداء كلهم قد جعلوه ضد الجهر ، وهذا يقتضي الإسرار به .

قال رحمه الله تعالى : (وهذا هو الصواب لأن نصوص المتقدمين كلها على جعله ضدًا للجهر

وكونه ضدًا للجهر يقتضي الإسرار به)³ .

وقد سار معظم شراح الشاطبية بعد عصر ابن الجزري وكذا من ألفوا في القراءات والتجويد من

بعده على ما ذهب إليه الجمهور واختاره ابن الجزري في كتابه النشر⁴ .

وعقب ابن الجزري عمًا جاء رواية عن ابن المسيبي الذي قال : ما كنا نجهر ولا نخفي فقال :

(فأما قول ابن المسيبي ما كنا نجهر ولا نخفي ما كنا نستعيد البتة ، فمراده الترك رأسًا كما هو

مذهب مالك رحمه الله تعالى)⁵ .

المطلب الخامس : اختياراته في الإخفاء والسكت والقطع وغيرها

¹ - متن الشاطبية : 99 .

² - كتر المعاني شرح حرز الأماني ووجه التهاني : الجعبري ، تحقيق أحمد الزبيدي ، وزارة الأوقاف المملكة المغربية سنة

1419 هـ / 1998 م : 179 / 2 .

³ - النشر : 1 / 255 .

⁴ - الفريدة البارزية في حل القصيدة الشاطبية : ابن البارزي رسالة بحث لنيل درجة الماجستير للباحث عبد الله السليمان

جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، سنة 1417 هـ : 116 ، وتقريب الشاطبية : إيهاب فكري ، المكتبة

الإسلامية الطبعة الثانية : 43 .

⁵ - النشر : 1 / 255 .

ومن مسائل والأحكام ما تعلقَ بـ :

المسألة الأولى : الإخفاء الشفوي

من الأحكام المتعلقة بالميم الساكنة : الإخفاء الشفوي .

وهو أن يأتي بعد الميم الساكنة حرف الباء، ويكون النطق في هذه الحالة مصحوباً بالغنة¹ ، مثل ﴿ وَمَا صَادِحُكُمْ بِمَجْثُونَ ﴾² ، ﴿ وَمَنْ يَعْتَصِم بِاللَّهِ ﴾³ . وقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين مشهورين⁴ :

القول الأول :

إسكان الميم وإظهارها من غير غنة أي تُظهر ولا تُخفى ، وهو مذهب أبي الحسن بن أحمد بن المنادي⁵ ، وهو الذي عليه أهل الأداء بالعراق وسائر البلاد الشرقية وحكى أحمد بن يعقوب التائب إجماع القراء عليه⁶ ، وبه جزم مكى القيسي في رعايته⁷ معللاً ذلك بقوله : (لا بدّ من بيان الميم الساكنة ساكنة من غير أن يحدث فيها شيء من حركة ، وإنما ذلك خوف الإخفاء أو الإدغام .. لاتحاد المخرج وهو الشفتان)⁸ .

القول الثاني :

إخفاء الميم الساكنة مع الغنة وهو مذهب أئمة الأداء والمحققين في مصر والشام والأندلس كابن

¹ - انظر فن الترتيل وعلومه : 767 ، الجامع المفيد في صناعة التجويد : 351-352 ، النشر : 1 / 222 .

² - سورة التكوير الآية : 22 .

³ - سورة آل عمران الآية : 101 .

⁴ - ذكر ابن الجزري في التمهيد : 155 ، والمرصفي في هداية القاري : 195 ، وأحمد بن عبد الله الطويل في فن الترتيل وعلومه : 767 قولاً ثالثاً في المسألة وهو وجه إدغام الميم الساكنة في الباء دون غنة ، وذكروا بأنه وجه غريب وضعف وقد نقل المرصفي أن الضباع ضعف هذا القول في حاشيته على شرح الجمرودي لنظمه تحفة الأطفال .

⁵ - ذكر ذلك ابن الجزري في كتابه النشر وهو مخالف لما ذكره في التمهيد حيث قال : وإلى الإدغام ذهب ابن المنادي وغيره انظر التمهيد : 156 .

⁶ - النشر : 1 / 222 ، التحديد : 167 .

⁷ - الرعاية : 232 .

⁸ - المصدر نفسه : 232 بتصرف .

بجاهد ، والداني وأبي الحسن الأنطاكي، وأبي الفضل الخُزاعي¹ وغيرهم ممن لا يحصون كثرة² .
والوجهان صحيحان جائزان مأخوذ بهما عند سائر القراء .

واختار ابن الجزري القول الثاني مبيناً حجته بعد سرد الخلاف :
(قلت : والوجهان صحيحان مأخوذ بهما إلا أن الإخفاء أولى للإجماع على إخفائها عند القلب ، وعلى إخفائها في مذهب أبي عمرو حالة الإدغام في نحو: أعلم بالشاكرين)³ .
وهو اختيار كل القراء والمقرئين الذين جاءوا بعد الإمام ابن الجزري حيث أنهم رجحوا وجه الإخفاء .

ومن بين الذين ساروا على اختيار ابن الجزري : الصفاقسي ، ومحمد مكّي ، والضباع ، والمرصفي ، والحصري⁴ وغيرهم كثير.

المسألة الثانية : ضابط السكت بين السورتين

يعتبر السكت من مصطلحات الأداء في القراءة كالبدء والوقف والقطع .
ويدل في اللغة عن السكون والقطع⁵ .
ويراد به في الاصطلاح : هو عبارة عن قطع الصوت زمناً ما دون زمن الوقف عادة من غير تنفس⁶ .

¹ - محمد بن جعفر بن عبد الكريم بن بديل ، أبو الفضل الخزاعي الجرجاني ، مؤلف كتاب المنتهى في الخمسة عشر ، وكتاب تهذيب الأداء في السبع ، والواضح ، إمام حاذق مشهور من أئمة القراءة الموثوق بهم ، توفي سنة: 408 هـ ————— غاية النهاية : 109 / 2 - 110 .

² - كتاب الجامع المفيد في صناعة التجويد : 352 .

³ - النشر : 222 / 1 .

⁴ - هداية القاري : 195 / 1 ، تنبيه الغافلين الصفاقسي : 78 - 79 .

⁵ - المفردات في غريب القرآن : الراغب الأصفهاني ، تحقيق صفوان عدنان الداودي ، دار القلم، الدار الشامية ، دمشق دمشق

بيروت ، الطبعة لأولى سنة : 1412 هـ : 416 / 1 .

⁶ - معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية : 230 النشر : 1 / 238 ، منار الهدى في الوقف والابتداء : الأشموني ،

وإن كان القراء قد اتفقوا واجتمعت ألسانهم على أن السكت زمنه دون زمن الوقف عادة وهم في مقداره بحسب مذاهبهم في التحقيق والحد والتوسط حسبما تحكم المشافهة¹.

إلا أن عباراتهم للدلول عبارة (دون تنفس) تباينت عند المتأخرين : فقال الحافظ أبو شامة : الإشارة بقولهم (دون تنفس) إلى عدم الإطالة المؤذنة بالإعراض عن القراءة².

وقال الجعري : قطع الصوت زماناً قليلاً أقصر من زمن إخراج النفس لأنه إن طال صار وقفاً يوجب البسمة³.

وقال الأستاذ ابن بصخان: أي دون مهلة ، وليس المراد بالتنفس هنا إخراج النفس بدليل أن القارئ إذا أخرج نفسه مع السكت بدون مهلة لم يمنع من ذلك ، فدل على أن التنفس هنا بمعنى المهلة⁴.

وقال ابن جبارة : (دون تنفس) يحتمل معنيين أحدهما سكوت يقصد به الفصل بين السورتين لا السكوت الذي يقصد به القارئ التنفس ويحتمل أن يراد به سكوت دون السكوت لأجل التنفس أي أقصر منه أي دونه في المترلة والقصر ولكن يحتاج إذا حمل الكلام على هذا المعنى أن يعلم مقدار السكوت لأجل التنفس حتى يجعل هذا دونه في القصر⁵.

واختار ابن الجزري السكت ليكون دون تنفس حيث قال :
(الصواب حمل دون من قولهم : - دون تنفس - أن تكون بمعنى غير كما دلت عليه نصوص المتقدمين وما أجمع عليه أهل الأداء من المحققين من أن السكت لا يكون إلا مع عدم التنفس سواء قل زمنه أو أكثر)⁶.

تحقيق شريف أبو العلا العدوي ، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى، سنة : 1422 هـ - 2002 م : 08 .

¹ - النشر : 1 / 242 .

² - إبراز المعاني : 1 / 132 .

³ - كثر المعاني : 2 / 188 .

⁴ - النشر : 1 / 242 .

⁵ - المصدر نفسه : 1 / 242 .

⁶ - المصدر نفسه : 1 / 242 .

- مستنداً في هذا الاختيار على جملة قرائن منها :
- ما تقدم من النص عن الأعشى : (تسكت حتى يظن أنك قد نسيت) وهذا صريح في أن زمنه أكثر من زمن إخراج النفس وغيره .
 - قول صاحب المبهج: سكتة تؤذن بإسرارها ، أي بإسرار البسملة ، والزمن الذي يؤذن بإسرار البسملة أكثر من إخراج النفس بلا نظر .
 - أنه إذا جعل بمعنى (أقل) فلا بد من تقديره كما قدره بقولهم (أقل من زمان إخراج النفس) ونحو ذلك وعدم التقدير أولى .
 - أن تقدير ذلك على الوجه المذكور لا يصح لأن زمن إخراج النفس وإن قل لا يكون أقل من زمن قليل السكت والاختيار يبين ذلك .
 - أن التنفس على الساكن في نحو: الأرض، والآخرة، وقرآن ، ومسؤولاً ممنوع اتفاقاً كما لا يجوز التنفس على الساكن في نحو: والبارئ، وفرقان، ومسحوراً، إذ التنفس في وسط الكلمة لا يجوز ، ولا فرق بين أن يكون بين سكون وحركة أو بين حركتين¹ .
- وقال في موضع آخر مؤكداً اختياره :
- (والذي قرأتُ به وأخذ السكت عن جميع من روى عنه السكت بين السورتين سكتاً يسيراً من دون تنفس قدر السكت لأجل الهمز عن حمزة وغيره حتى أي أخرجت وجه حمزة مع وجه ورش بين سورتي (الضحى وألم نشرح) على جميع من قرأته عليه من شيوخه وهو الصواب والله أعلم)² .
- و السكت عند ابن الجزري ليس مطلقاً وليس قياساً بل هو مقيد بالسمع والنقل فلا يجوز إلا فيما صحت الرواية به لمعنى مقصود بذاته³ .

المسألة الثالثة : النقل في ميم الجمع

اختلف النحاة والقراء في النقل بعد الساكن الصحيح .

¹ - النشر : 242 / 1 .

² - المصدر نفسه : 252 / 1 .

³ - المصدر نفسه : 252 / 1 .

فالنسجة ذهبوا إلى حكم النقل مطلقا بعد الساكن الصحيح ، ولم يفرقوا بين ميم الجمع ، ولا غيرها .

فقد أجاز أبو إسحاق الزجاج¹ وأبو العافية النحوي وغيرهم نقل حركة الهمزة إلى ميم الجمع² .

وقال أبو بكر بن مهران في نقل ميم الجمع : فيه مذاهب :

أحدها وهو الأحسن : نقل حركة الهمزة إليها مطلقا ، فتضم تارة وتفتح تارة وتكسر تارة نحو: (ومنهم أميون - عليهم استغفرت - ذلكم إصري) .

ثانيها : تضم مطلقا ، وإن كانت الهمزة مفتوحة أو مكسورة حذراً من تحرك ميم بغير حركتها الأصلية .

ثالثها : تنقل في الضم والكسر دون الفتح ، لئلا يشبه لفظ التثنية ، فإن كانت الهمزة قبلها همزة وهما متفتحتان أو مختلفتان ، سهل الثانية بما تقتضيه ، لأنها في الكلمة الموقوف عليها³ .

وذهب القراء إلى خلاف ذلك فأجازوه في غير ميم الجمع نحو (قد أفلح) و (وقل إني) ، ومنعوا في نحو (عليكم أنفسكم) و (وذلكم إصري) .

قال أبو الحسن السخاوي : (لا خلاف في تحقيق مثل هذا في الوقف عندنا)⁴ .

وانتصر ابن الجزري رحمه الله للقراء واختار مذهبهم فقال : (وهذا هو الصحيح الذي قرأناه به وعليه العمل)⁵ .

وامتناع النقل عند ابن الجزري لأن ميم الجمع أصلها الضم ، فلو حركت بالنقل لتغيرت عن حركتها الأصلية ، لذلك يقول مستفيدا من رأي مخالفه :

(ولذلك آثر من مذهبه النقل صلتها عند الهمز ليعود إلى أصلها ولا تحرك بغير حركتها على ما فعل ورش وغيره)¹ .

¹ - إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج عالم بالنحو واللغة. ولد ومات في بغداد من كتبه : معاني القرآن ، والاشتقاق ، وخلق الإنسان توفي : 923 هـ . الأعـلام للزركلي : 40/1 .

² - الإقناع : 390 /1 .

³ - إبراز المعاني : 158 .

⁴ - فتح الوصيد : 334 .

⁵ - النشر : 442 /1 .

وانفرد الهذلي عن ابن جمار بوصل همزة (الله لا إله إلا هو) في أول آل عمران بميم (الم) كغيره من القراء¹.

وانفرد ابن مهران بعدم ذكر السكت لأبي جعفر في الحروف كلها².

وذكر أبو الفضل الرازي عدم السكت في السين من (طس تلك)³

واختار ابن الجزري : السكت لأبي جعفر في الحروف كلها فقال :

(والصحيح السكت عن أبي جعفر على الحروف كلها من غير استثناء لشيء منها)⁴ .

والحجة في ذلك كما قال : (وفاقاً لإجماع الثقات الناقلين ذلك عنه نصاً وأداء)⁵ .

وهو ما نسبه إلى نفسه قراءة وأخذاً .

المسألة الخامسة : الإدخال عند ابن ذكوان

اختلف أهل الأداء في إدخال الألف بين الهمزتين عند ابن ذكوان في حرفين هما : ﴿ أَنْ كَانَ ذَا

مَالٍ وَبَنِينَ ﴾⁶ ، و ﴿ عَاجِمِيَّ وَعَرَبِيَّ ﴾⁷ .

فذهب إلى الفصل فيهما - الإدخال - : مكّي ، وابن شريح ، وابن سفيان ، والمهدوي ، وأبو

الطيب بن غلبون ، وابن الباذش وغيرهم .

قال ابن الباذش : (وهو - الفصل بالألف - الذي تعطيه نصوص الأئمة من أهل الأداء ، ابن

بجاهد ، والنقاش ، وابن شنبوذ ، وابن عبد الرزاق ، وأبي الطيب التائب ، أبي طاهر بن أبي هاشم

اتصل رسماً وليست بمؤتلفة. وفي كل واحد منها سر من أسرار الله تعالى الذي استأثر الله تعالى بعلمه وأوردت مفردة من

غير عامل ولا عطف فسكنت كأسماء الأعداد إذا وردت من غير عامل ولا عطف فنقول واحداً اثنين ثلاثة أربعة

هكذا (النشر : 421 / 1 .

¹ - انظر النشر : 421 / 1 ، الكامل : 480 .

² - المبسوط في القراءات العشر ص 110 .

³ - النشر : 421 / 1 .

⁴ - المصدر نفسه : 421 / 1 .

⁵ - المصدر نفسه : 421 / 1 .

⁶ - سورة القلم الآية : 14 .

⁷ - سورة فصلت الآية : 44 .

وابن أشته ، والشذائي ، وأبي الفضل الخزاعي ، وأبي الحسن الدارقطني ، أبي علي الأهوازي ، وجماعة كثيرة من متقدم ومتأخر ، قالوا كلهم : بمهزة ومدّة¹ .
وكذلك ذكر الحافظ أبو العلاء عن ابن الأخرم والصوري² .
وذهب إلى ترك الفصل فيهما : الداني ، وابن شيطا ، وابن سوار ، وأبي العز ، وأبي علي المالكي وابن الفحام الصقلي وغيرهم .
قال الداني - في الجامع - في باب الهمز المزدوج في كلمة : (وقرأ الكوفيون وابن ذكوان عن ابن مجاهد بتحقيق الهمزتين في الباب كله من غير فاصل بينهما)³
قال الداني : (ليس ذلك بمستقيم من طريق النظر ، ولا صحيح من جهة القياس ، وذلك أن ابن ذكوان لما لم يفصل بهذه الألف بين الهمزتين في حال تحقيقهما مع ثقل اجتماعهما ، عُلِمَ أن فصله بها بينهما في حال تسهيله ، إحداهما مع خفة ذلك غير صحيح في مذهبه ، على أن الأخفش قد قال في كتابه عنه بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية ولم يذكر فصلاً في الموضوعين فاتضح ما قلناه⁴ ، ثم قال : وهذا من الأشياء اللطيفة التي لا يميزها ، ولا يعرف حقائقها إلا المطلعون ، بمذاهب الأئمة المختصون بالفهم الفائق ، والدراية الكاملة)⁵ .
وأما ابن الجزري رحمه الله تعالى فقد ذهب إلى ما ذهب إليه الداني واختاره ، وهو عدم الفصل بالألف لإبن ذكوان في هذين الحرفين ، لأن النص والقياس يوافق ذلك .
فقال : (فقول الداني أقرب إلى النص ، وأصح في القياس)⁶ .
وردّ على ابن الباذش في نقله عن أصحاب المذهب الأول القائلين بالفصل حيث قال ابن الباذش : (قالوا كلهم : بهمزة ومدّة) ، فاهمزة والمدّة لا تعني الفصل ولا تدلُّ عليه .

¹ - الإقناع : 364 / 1 .

² - النشر : 367 / 1 .

³ - جامع البيان ص 211 .

⁴ - ما ذكره الداني عن الأخفش قاله أيضا في الجامع : (وروى الأخفش عنه بتحقيق الهمزتين من غير ألف في الباب كله)

جامع البيان : 213 .

⁵ - التيسير : 447 - 448 .

⁶ - النشر : 368 / 1 .

قال ابن الجزري : (وليس نص من يقول : (بهمزة ومدّة) يعطي الفصل ، أو يدل عليه ، ومن نظر كلام الأئمة متقدمهم ومتأخرهم علم أنهم لا يريدون بذلك إلا بين بين ليس إلا)¹ .
فمراذ المدّ عند المتقدمين والمتأخرين - كما يقول ابن الجزري يعني : التسهيل ، يطلقون لفظ المدّ

وهم يريدون به الهمزة الملبّنة (بين بين)² .

وهكذا يتبين أن اختيار ابن الجزري في هذه المسألة هو : عدم الفصل بين الهمزتين لابن ذكوان في حرفي (أعجمي) و (أن كان ذا مال) ، وذلك يعني عدم إشباع المدّ³ .

وقاعدة الاختيار عند ابن الجزري هو اختيار ما اختاره شيخه السداني ومتابعة مذهبه في المسألة .

المسألة السادسة : السكت اللفظي عن حفص

اختلف أهل الأداء في هذا السكت عند حفص على ثلاثة مذاهب :
المذهب الأول :

وهو الذي يرى عدم السكت في الجميع ، وهو مذهب الجمهور⁴ .

والمذهب الثاني :

وهو الذي يرى السكت في حالات خاصة هي : أل ، شَيء⁵ ، وشَيْئاً¹ وما المنفصل نحو :

¹ - المصدر نفسه : 368 / 1 .

² - المصدر نفسه : 368 / 1

³ - مما قاله ابن الجزري في المسألة وأثبتته في كتابه النشر : أن قول الحسن بن حبيب صاحب الأخفش هو قريب من قول مكّي وأصحابه ، حيث قال ابن الجزري : (نعم قول الحسن بن حبيب صاحب الأخفش ، أقرب إلى قول مكّي وأصحابه فإنه قال في كتابه عن ابن ذكوان عن يحيى أنه قرأ (أعجمي) بمدّة مطوّلة كما قال ذو الرمة :
أن توهمت من خرقاء منزلة قال : فقال (أن) بهمزة طويلة .

قال ابن الجزري : فهذا يدل على ما قاله مكّي ، ولا يمنع ما قاله الداني ، لأن الوزن يقوم بهما ، وكلهم ينشده بالتسهيل ، ويستدل له به ، والوزن لا يقوم بالبدل) النشر : 368 / 1 .

⁴ - النشر : 424 / 1

⁵ - التجريد لبغية المريد في القراءات السبع : ابن الفحام ، تحقيق عبد الرحمان بدر ، دار الصحابة للتراث بطنطا ، مصر

مَنْ عَامَنَ² ، وِعْدَابُ أَلِيمٍ³ ، وهو مذهب الفارسي عن أبي طاهر في التجريد⁴ .
فالأشثاني عن عبيد عن حفص يسكتُ على الساكن سكتة خفيفة ، ثم يأتي بالهمزة .
وروى عبد الباقي عن أبيه ، عن أبي أحمد السامرّي عن الأشثاني السكت على ذلك وعلى
الممدود ، يعني المنفصل فانفرد بالممدود عنه⁵ .

والمذهب الثالث :

وهو الذي يرى السكت عام ، في كل ما يكون فيه السكت اللفظي من : (أل) ، (شيء) ،
(الساكن المفصول) ، (الساكن الموصول) ، وهو مذهب أبي طاهر من روضة المالكي ،
وتذكار ابن شيطا ، وزرعان من التذكار .
وهو اختيار الداني ، قال : (وقرأت أيضاً على أبي الفتح ، عن قراءته على عبد الله بن الحسين
عن الأشثاني بغير سكت في جميع القرآن ، وكذلك قرأت على أبي الحسن عن قراءته على الهاشمي
عن الأشثاني .
ثم قال : وبالسكت أخذ في روايته ، لأن أبا الطاهر بن أبي هاشم رواه عنه تلاوة ، وهو من
الإتقان والضبط والصدق ، ووفور المعرفة والحذق بموضع لا يجهله أحد من علماء هذه الصناعة
فمن خالفه عن الأشثاني فليس بحجة عليه⁶ .

الطبعة الأولى ، سنة 1426هـ / 2005 م : 89 .

1- سورة الرعد الآية : 8 .

2- سورة الكهف الآية : 88 .

3- سورة الحج الآية : 25 .

4- سورة آل عمران الآية : 120 .

5- التجريد : 89 ، النشر : 424 / 1 .

6- جامع البيان : 272 .

وأما ابن الجزري رحمه الله تعالى فقد اختار مذهب الجمهور القائل بعدم السكت لأنه الأكثر والأشهر .

قال : (فظهر ووضح أن الإدراج ، وهو عدم السكت ، عن الأشناني أشهر وأكثر ، وعليه الجمهور)¹ .

وردّ على الداني فيما ذكره في جامعه عن أبي طاهر الذي روى السكت تلاوة عن الأشناني . قال : (والأمر كما قال الداني في أبي طاهر ، إلا أن أكثر أصحابه لم يرووا عنه السكت تلاوة أيضاً كالنهراني ، وابن العلاف ، والمصاحفي وغيرهم ، وهم أيضاً من الإتقان والضبط والحدق والصدق بمحل لا يجهل ، ولم يصح عندنا تلاوة عنه إلا من طريق الحمّامي مع أن أكثر أصحاب الحمّامي لم يرووه عنه ، مثل أبي الفضل الرازي ، وأبي الفتح بن شيطا ، وأبي علي غلام الهراس ، وهم من أضبط أصحابه وأحذقهم)² .

المسألة السابعة : تسهيل همزة المفتوحة بعد فتح

أختلف أهل الأداء عن الأزرق عن ورش في كيفية تسهيل همزة المفتوحة بعد فتح ، والتي وقعت بعد همزة الإستفهام نحو ﴿ أَرَأَيْتُمْ ﴾³ ، و ﴿ أَرَأَيْتُمْ ﴾⁴ ، و ﴿ أَرَأَيْتَ ﴾⁵ ، ﴿ أَرَأَيْتُمْ ﴾⁶ حيث وقع .

فذهب فريق إلى إبدالها ألفاً خالصة ، والإبدال يعني مدّها مدّاً مشبّعاً لالتقاء الساكنين ، وهو ينسب إلى مكّي ، والشاطبي ، والداني ، وكذا مذهب بعض المصريين⁷ .

¹ - النشر : 424 / 1 .

² - المصدر نفسه : 424 / 1 .

³ - سورة الأنعام الآية : 40 .

⁴ - سورة القصص الآية : 71 .

⁵ - سورة الماعون الآية : 01 .

⁶ - سورة النجم الآية : 19 .

⁷ - تقريب النشر في القراءات ابن الجزري ، تحقيق محمد عبد الله الخليلي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى

قال مكّي : (وقد قيل عن ورش إنه يبدلها ألفاً ، وهو أحرى في الرواية ، لأن النقل والمشافهة إنما هو بالمد عنه ، وتمكين المد إنما يكون مع البدل ، وجعلها بين بين أقيس على أصول العربية)¹ .
وذهب فريق من أهل الأداء إلى تسهيلها : بين بين ، وهو مذهب الجمهور .
واختار ابن الجزري رحمه الله مذهب الجمهور وهو التسهيل .
حيث قال : (والبدل في هذا ، قياس البدل في (أنذرهم) وبابه ، إلا أن بين بين ، في هذا أكثر وأشهر وعليه الجمهور)² .
فإشارة ابن الجزري للبدل في (أرأيت) وأمثالها ، وقياسه على (أنذرهم) وبابه كانت توجيهها لمن قال أن تمكين المد إنما يكون مع البدل لمن مذهبه الإبدال³ .
وعليه فالمسألة في قراءة (أرأيت) وبابه بين المد بالإشباع ، وبين التسهيل ، واختار ابن الجزري القراءة بالثانية لأنها الأكثر والأشهر ، وهو اختيار جمهور أهل الأداء .

¹ - التبصرة : 493 .

² - النشر : 398 / 1 .

³ - فقد قال مكّي في الكشف : (حسن جواز البدل في الهمزة وبعدها ساكن ، أن الأول حرف مدد ولين ، فالمد الذي يحدث مع السكون يقوم مقام حركة يتوصل بها إلى النطق بالساكن) .
قال ابن الجزري : وقال بعضهم إنه غلط عليه أي غلط على نافع : بسبب أن ذلك يؤدي إلى الجمع بين ساكنين ، فإن الباء بعدها ساكنة .

قال أبو عبد الله الفارسي : ليس غلطاً عليه ، بل هي رواية صحيحة عنه ، فإن أبا عبيد القاسم بن سلام رحمه الله روى أن أبا جعفر ونافعاً ، وغيرهما من أهل المدينة يسقطون الهمزة ، غير أنهم يدعون الألف خلفاً منها ، فهذا يشهد بالبدل . وهو مسموع من العرب ، حكاه قطرب وغيره) .

الكشف عن وجوه القراءات السبع : مكّي ابن طالب القيسي تحقيق محي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق سنة 1394 هـ / 1974 م : 431 / 1 .

النشر : 398 / 1 .

الصدر المصون : 615 / 4 - 616 .

اللابي الفريدة في شرح القصيدة : أبو عبد الله الفاسي ، دراسة وتحقيق مقدمة لنيل درجة الماجستير في الكتاب والسنة من الطالب : عبد الله عبد المجيد نمكاني إشراف الدكتور حلمي عبد الرؤوف جامعة أم القرى سنة : 1420 هـ :

فالكثرة والشهرة ومذهب الجمهور هي من قواعد الاختيار عند ابن الجزري في الكثير من المسائل والأحكام .

المجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الرابع

منهج ابن الجزري في اختياراته

وفيه المباحث الآتية :

المبحث الأول : صيغ الاختيار عند ابن الجزري .

المبحث الثاني : وجوه وقواعد الاختيار عند ابن الجزري

المبحث الثالث : أهمية اختيارات ابن الجزري ومكانتها

العلمية .

تمهيد :

من خلال ما سبق تبين لنا أن العلامة ابن الجزري رحمه الله تعالى كان له اختيارات وترجيحات معتبرة في علم القراءة والتجويد قد حواها كتابه المشهور القيم : النشر في القراءات العشر . هذه الاختيارات التي تعددت أوجه بيانها ، منها ما كان بألفاظ صريحة واضحة بلفظ الاختيار ، دالةً بجلاء على اختياره لمسألة من المسائل ، ومنها - وهو أغلبها - ما كان بألفاظٍ أخرى كلفظ : الصواب ، والصحيح ، والأحسن وغيرها ، وهي أيضا تدل على اختياراته وترجيحاته لآرائه واجتهاداته .

كما أن هذه الاختيارات قد شملت كل أبواب القراءات وجزئياتها وكلياتها . ولا يختلف أحد أن ابن الجزري كغيره من الأئمة والأعلام الذين كان لهم تأثيرٌ بالغٌ ، ورأيٌ شاهدٌ وبارزٌ ، وضبطٌ وتدقيقٌ في المسائل والآراء ، حيث بلغوا هذه التحقيقات ، وحرروا هذه الاختيارات وفق رؤية واضحة ومنهجية ثابتة ، وطريقة مُحكَّمة ساروا عليها . وقد شملت دراستنا لمنهج ابن الجزري في اختياراته عناصر منها : صيغ وألفاظ الاختيار ، قواعده في الاختيار ، مصادر اختياراته ، مكانة وقيمة اختياراته . وهي موزعةٌ وفق المباحث والمطالب الآتية البيان والتفصيل ، ومُن الله التوفيقُ والتمكينُ .

المبحث الأول : صيغ الاختيار عند ابن الجزري

اعتمد ابن الجزري في إبراز اختياراته على مجموعة من الصيغ والألفاظ الدالة على ما رجح عنده من مسائل وأحكام وآراء .
هذه الاختيارات لا شك أنّ الإمام ابن الجزري رحمه الله تعالى قد أقرّها وقدمها من خلال تحقيقه ونظرة في كلام العلماء وتأثيره بآرائهم وميله لما اطمأن في مؤلفاتهم .
وفي هذا المبحث بيان لصيغ الاختيار .

المطلب الأول : اختيارات ابن الجزري بلفظ اختار

إنّ لفظ : اختار وما تصرف عنها من صيغ ، هو اللفظ الصريح والمباشر لاختيارات ابن الجزري وآراؤه التي تبناها ، ورجحها في علم القراءات من خلال كتابه النشر في القراءات .
والاختيار في اللغة : مشتق من الخير ، التي يدور مدلول مادتها (خ ي ر) حول معاني : الاصطفاء ، والعطف ، والميل ، والانتقاء ، والتفضيل ، والجودة¹ .
وأما في الاصطلاح : فيطلق على ترجيح الشيء وتخصيصه ، وتقديمه على غيره لحجة من الحجج أو لوجه من الوجوه العقلية أو النقلية أو اللغوية² .
وقد تكرر لفظ الاختيار في كتاب النشر في القراءات العشر أكثر من أربعين مرة بصيغ مختلفة ، كان الغالب منها يخص آراءه واجتهاداته في علم القراءات .

¹ - انظر :

- تاج العروس من جواهر القاموس : الزبيدي ، تحقيق مجموعة من المحققين ، دار الهداية : 1/ 2798 .
- لسان العرب : ابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، السنة 1414هـ : 4/ 264 .
- المفردات في غريب القرآن : الراغب الأصفهاني ، دار القلم / الدار الشامية ، دمشق ، بيروت ، الطبعة الأولى، السنة 1412 هـ : 1/ 160 .
- معجم مقاييس اللغة : ابن فارس ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر السنة : 1399هـ / 1979م : 2/ 232 .

² - انظر تعريف الاختيار ومدلوله بالتفصيل في الفصل الأول المبحث الثالث : 56 .

ومن هذه الصيغ :

- لفظ (المختار) حيث تكرر إحدى عشرة مرة ، ومن أمثلة ذلك :
1. قوله عن الاستعادة : (أن المختار عند الأئمة القراء هو الجهر بما عن جميع القراء ، لا نعلم في ذلك خلافاً عن أحد منهم إلا ما جاء عن حمزة وغيره)¹ .
 2. وقوله عن مذهبه في عدد مخارج الحروف : (فالصحيح المختار عندنا وعند من تقدمنا من المحققين كالخليل بن أحمد ومكي بن أبي طالب وأبي القاسم الهذلي وأبي الحسن شريح وغيرهم سبعة عشر مخرجاً)² .
 3. وقوله في حكم - السوء إلا - بقراءة الإبدال ثم الإدغام : (وهذا هو المختار رواية مع صحته في القياس)³ .
- لفظ (اختيار) وقد وردت عند قوله في لفظ الاستعادة :
- (وهو اختيار جميع القراء من حيث الرواية : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)⁴ .
- فهو اختيار جمع القراء وكذلك هو اختيار ابن الجزري لأنه لم يخالفه بقول أو رأي ، فدلّ على أنه هو اختياره⁵ .
- لفظ (أختار) حيث تكرر ستّ مرات ، ومن أمثلة ذلك :

¹ - النشر : 252 / 1 .

² - المصدر نفسه : 198 / 1 .

³ - المصدر نفسه : 383 / 1 .

⁴ - المصدر نفسه : 243 / 1 .

⁵ - سرد ابن الجزري من الأدلة والأسانيد التي تثبت وجاهة هذا الاختيار في لفظ الاستعادة ، كما ذكر أنه قد قرأ على شيوخه بذلك فقال : (.. وقد أخبرني بهذا الحديث أعلى من هذا شيخاي الإمامان ، الولي الصالح أبو العباس أحمد بن رجب المقرئ وقرأت عليه : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، والمقرئ المحدث الكبير يوسف بن محمد السومري البغداديان فيما شافهني به ، وقرأ على أبي الربيع بن أبي الحبش المذكور ، وأخبرني به عالياً جداً جماعة من الثقات منهم أبو حفص عمر بن الحسن بن مزيد بن أميلة المراغي ، وقرأت عليه أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، عن شيخه الإمام أبي الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد بن البخاري ..) ، كما قال رحمه في ثنايا المسألة ما يؤكد ترجيحه لاختيار جميع القراء : (ولا كان - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه يعدلون عن اللفظ المطابق الأول المختار إلى غيره ، بل كانوا هم أولى بالإتيان وأقرب إلى الصواب وأعرف بمراد الله تعالى) . انظر النشر : 243 / 1 - 248 .

1. قوله : (ولكتي أختار في (مصر) بالتفخيم ، وفي (القطر) الترقيق ، نظراً للوصل ، وعملاً بالأصل)¹ .
2. وقوله في موضع الإمالة عند الكسائي : (وإياه أختار)² .
3. وقوله في المد اللازم : (لا أمنع التفاوت في المد اللازم على ما قدمت إلا أني أختار ما عليه الجمهور)³ .

- لفظ (نختار) وقد تكرر ثلاث مرات ومن أمثلة ذلك :

1. قوله في إدغام الدال في الجيم : (وبه نأخذ وله نختار لقوة الكسرة)⁴
2. وقوله في الوقف على كل من كلمتي (أياً) و(ما) : (وهذا الذي نراه ونختاره ونأخذ به تبعاً لسائر أئمة القراءة)⁵ .

- لفظ (اختياري) وقد تكرر ثلاث مرات كما في :

1. قوله عن السكت لحمزة : (واختياري عنه السكت في غير حرف المد جمعاً بين النص والأداء والقياس)⁶ .
2. وقوله : (وأما الوقف فهو الأقيس وهو الأشبه بمذهب أهل الترتيل وهو اختياري في مذهب الجميع لأن أواخر السور من أتم التمام)⁷ .

¹ - المصدر نفسه : 106 / 2 .

² - المصدر نفسه : 85 / 2 .

³ - المصدر نفسه : 318 / 1 .

⁴ - المصدر نفسه : 291 / 1 .

⁵ - المصدر نفسه : 146 / 2 .

⁶ - المصدر نفسه : 423 / 1 .

⁷ - المصدر نفسه : 270 / 1 .

المطلب الثاني : الصيغ الدالة على معنى الاختيار بغير لفظ الاختيار

للتنقيص على القول المختار والراجح صيغ عديدة عند ابن الجزري ، تدل جميعها على بيان أفضلية قول وتقديمه على غيره ، ومن هذه الصيغ والعبارات :

1. العمل :

ويراد بالعمل : المهنة والفعل ، فأصل مادة (ع م ل) تطلق على كلِّ فِعْلٍ يُفْعَلِ ، وأَعْمَلَ رَأْيَهُ واستَعْمَلَهُ : عَمِلَ بِهِ ، ورجُلٌ عَمِلَ : ذو عَمَلٍ أو مَطْبُوعٌ عَلَيْهِ¹ .

فكلمة العمل يدور معناها على معنيين :

- الفعل مطلقاً .

- الدوام والاستمرار .

وقد استعمل ابن الجزري صيغة (العمل) كثيراً في كتابه النشر للدلالة على اختياره في العديد من المسائل ، وكان رحمه الله يُعَقِّبُ بما يؤكد اختياره كقوله : وبه آخذ ، أو لم يوجد نص بخلافه أو به قرأت وهكذا .

ومن أمثلة استعماله لهذه الصيغة :

1. في مسألة إلحاق كلمة ' يحي ' بأخواتها كـ " موسى وعيسى ' إمالة لأنها جميعاً على

وزن : فعلى ، وخالف غيره ذلك ، فقال : (والأول هو الذي عليه العمل ، وبه

نأخذ)² .

2. ومن ذلك مسألة ياء الزائدة من مثل قوله تعالى ﴿ ثُمَّ كَيْدُون ﴾³ ، فقال : (والحذف

عن ابن ذكوان هو الذي عليه العمل ، وبه آخذ)⁴ .

¹ - تاج العروس : 1/ 7358 ، لسان العرب : 11/ 474 ، مفردات ألفاظ القرآن : 1/ 348 ، مقاييس اللغة : 4/ 145 .

² - النشر : 2/ 158 .

³ - سورة الأعراف الآية : 195 .

⁴ - النشر : 2/ 398 .

3. كما ذكر كلمات في باب الفتح والإمالة فقال : (وأجمعوا على أن : مرضاتي ، ومرضاة ومشكاة مفتوح ، هذا الذي عليه العمل بين أهل الأداء ، وهو الذي قرأنا به ، ولم يختلف علينا في ذلك اثنان من شيوخنا من أجل أنهما واويان)¹ .
فهذه العبارة (عليه العمل) تدل أن في المسألة وجهان أو أكثر والذي عليه العمل هو المشهور والمختار والمقدم عن غيره .

2. الأخذ :

الأخذ من مادة (أخ ذ) ، الأخذُ : خلاف العطاء ، فيقال : أخذ الشيء آخذه أخذاً أي : حازه ، وجمعه ، وتناوله ، وحصله .
ويقال : فلان مأخوذ ، وبه أخذة من الجن ، وفلان يأخذ مأخذ فلان ، أي يفعل فعلة ويسلك مسلكه² .

وقد استعمل ابن الجزري صيغة الأخذ في العديد من الاختيارات كقوله :

1. في قراءة التحقيق عند الحديث عن مراتب التلاوة : (وهو الذي يستحسن ويستحب الأخذ به على المتعلمين من غير أن يتجاوز فيه إلى حد الإفراط)³ .
2. وقوله في كلمة (المتعال) حيث اختلف في يائها الزائدة أهل الأداء من قال بالإثبات في الحالتين وصلًا ووقفًا ، ومن قال بالحذف في الحالتين ، ومن قال بالحذف حال الوقف فقط : (والذي نأخذ به هو الأول)⁴ .

3. الأداء :

الأداء لغة يعني : الإيصال والتسليم : كقولك : أدتُ الأمانة أي : أوصلتها وسلمتها⁵ .
واصطلاحاً : قراءة القرآن ورواياته على المشايخ بعد الأخذ عنهم .

¹ - النشر : 50 / 2 .

² - تاج العروس : 363 / 9 ، لسان العرب : 470 / 3 ، مفردات ألفاظ القرآن : 12 / 1 - 13 ، مقاييس اللغة : 68 / 1 .

³ - النشر : 205 / 1 .

⁴ - النشر : 192 / 2 .

⁵ - تاج العروس : 57 / 37 ، لسان العرب : 24 / 14 ، مفردات ألفاظ القرآن : 14 / 1 .

- ويلحق بمصطلح الأداء مفردات كثيرة منها : أئمة الأداء ، وأهل الأداء ، أولو الأداء وغيرها¹ . وقد حوى كتاب النشر لابن الجزري ما لا يحصى عددا من هذه التسميات المقترنة بلفظ الأداء التي يدلل بها على جهة اختياره وخاصة إذا أردفها بما يؤكد ما رجح إليه من رأي أو وجه فمثلا :
1. الإدغام الكبير كـ (رحيم ملك) حيث جاء قبل الحرف المدغم ساكنا ، فاختلف أهل الأداء في حكمها بين الإخفاء والإدغام ، فقال ابن الجزري : (وكلاهما ثابت صحيح مأخوذ به ، والإدغام الصحيح هو الثابت عند قدماء الأئمة من أهل الأداء ، والنصوص مجتمعة عليه)² .
 2. حكم الإمالة في (ضعافا) عند حمزة من رواية خلاد ، فقال رحمه الله : (وبالفتح قطع العراقيون قاطبة ، وجمهور أهل الأداء ، وهو المشهور عنه)³ .

4. الشهرة :

- الشين والهاء والراء أصلٌ صحيح يدلُّ على وضوحٍ في الأمر وإضاءة ، ومنه الشهرة التي هي : وضوح الأمر ، وشهر فلانٌ في الناس بكذا ، فهو مشهور ، وقد شهِرُوهُ⁴ . فمدلول مادة (ش ه ر) يدور حول ظهور الشيء وانتشاره حتى يُصبح معلوماً ظاهراً جلياً . وأما في اصطلاح القراء فإن مدلول هذه الكلمة قريب من مدلول المشهور عند الفقهاء وهو : ما كَثُرَ قائله⁵ .
- ومن استعمالات ابن الجزري لصيغة الشهرة :

قوله في حكم الياء من قوله تعالى : ﴿ أَرَهْطِيْ أَعَزُّ عَلَيْكُمْ ﴾¹ : (والفتح أكثر وأشهر)² .

¹ - معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية : عبد العال المسئول ، دار السلام القاهرة ، الطبعة الأولى سنة : 1428 / 2007 م : 49 .

² - النشر : 1 / 299 .

³ - المصدر نفسه : 2 / 63 .

⁴ - تاج العروس : 12 / 262 ، لسان العرب : 4 / 431 ، مفردات ألفاظ القرآن : 1 / 269 ، مقاييس اللغة : 3 / 222 .

⁵ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : بن عرفة الدسوقي المالكي ، دار الفكر الطبعة (بدون عدد الطبعة وتاريخ) : 1 / 20 .

وقوله تعالى : ﴿ أَقْلًا تَعْقِلُونَ ﴾³ من سورة القصص بين الغيب والخطاب ، فقال رحمه الله : (إلا أن الأشهر عنه بالغيب)⁴ ، أي عن أبي عمرو البصري .

5. الكثرة :

الكثرة ، والكثرة ، والكثرة : نقيض القلة ، يقال : كثر وكثر الشيء جعله كثيراً ، وأكثر الرجل : أتى بكثير ، وقيل كثر الشيء وأكثره جعله كثيراً⁵ .

فمدلول (الكثرة) يدل على العدد الكثير الجامع للشيء الواحد الذي يحمل نفس الخصائص والمميزات ، وتدل كذلك على الفضل الكبير .

واستعمل ابن الجزري لفظ (الكثرة) في اختياراته بصيغ : أكثر ، وكثير :

1. فمن ذلك إذا اجتمع المد والهمز منفصلين عند حمزة مثل (بما أنزل) فقال ابن

الجزري : (وذهب الجمهور من أهل الأداء إلى التحقيق في هذا النوع وفي كل ما وقع الهمز فيه محركا منفصلا ، سواء كان قبله ساكن أو محرك ، وهو الذي لم يذكر أكثر المؤلفين سواه ، وهو الأصح رواية)⁶ ، فالكثرة مرجحة عند ابن الجزري إذا اقترنت بغيرها من القرائن والحجج .

2. وقال في مرتبة التدوير من مراتب القراءة : (وأما التدوير فهو عبارة عن التوسط

بين المقامين من التحقيق والحدرد ، وهو الذي ورد عن أكثر الأئمة ممن روى مد المنفصل ولم يبلغ فيه إلى الإشباع ، وهو مذهب سائر القراء وصح عن جميع الأئمة ، وهو المختار عند أكثر أهل الأداء)⁷ .

¹ - سورة هود الآية : 92 .

² - النشر : 2 / 166 .

³ - سورة القصص الآية : 60 .

⁴ - المصدر نفسه : 2 / 342 .

⁵ - تاج العروس : 1 / 3444 ، لسان العرب : 5 / 131 ، مفردات ألفاظ القرآن : 2 / 286 ، مقاييس اللغة : 5 / 160 -

161 .

⁶ - النشر : 1 / 207 .

⁷ - المصدر نفسه : 1 / 207 .

فالكثرة عند ابن الجزري من صيغ الاختيار والترجيح وذلك بالأخص ما لم يعقب برأي أو وجه بعد تعظيمه وتقديمه لمذهب غيره من الأئمة وأهل الأداء .

6. التعويل (المعول عليه) :

التعويل من (عوّل) بفتح العين وتشديد الواو للمبالغة : فهو من الاستعانة ، يقال عَوَّلْتُ به وعليه أي : استعنت ، ومنه قولك : عَوَّلَ عليّ بما شئت : أي استعن بي كأنه يقول احْمَلْ عليّ ما أحببت .

وأما التعويل: الاعتماد على الغير فيما يثقل¹ .

وقد استعمل ابن الجزري مدلول هذه اللفظة للدلالة على ما اعتمده من آراء وأوجه .

1. ومن ذلك اختياره في تفاوت مراتب المدود للثلاثة : القصر والتوسط والطول دون

غيرها فقال : (وهو الذي أميل إليه وآخذ به غالباً وأعوّل عليه)² ،

2. ومن ذلك إدغام اللام في النون من أمثال : ﴿ وَنَحْنُ لَهُ مُسْتَمُونَ ﴾³ على

مذهبين بين الإدغام والإظهار فقال رحمه الله تعالى : (والأول هو المعوّل عليه)⁴ .

7. الجمهور :

الجمهور من مادة (ج م ه ر) وتعني : الرمل الكثير المتراكم الواسع ، وجمهور كل شيء معظمه وقد جمهروه وجمهور الناس جلّهم ، وجماهير القوم أشرفهم ، وجمهرت القوم إذا جمعتهم وجمهرت الشيء إذا جمعته⁵ .

فمدلول كلمة (ج م ه ر) تطلق على معان ثلاث :

- الكثرة وضدها القلة .
- الجمع والغلبة كما يعبر عن ذلك : مُعْظَم ، جُلٌّ ، أَغْلَبُ ..

¹ - تاج العروس : 7364 / 1 ، لسان العرب : 481 / 11 ، مفردات ألفاظ القرآن : 139 / 2 .

² - النشر : 334 1 .

³ - سورة البقرة الآية : 133 .

⁴ - النشر : 295 / 1 .

⁵ - لسان العرب : 149 / 4 ، تاج العروس : 2634 / 1 .

- الأشراف والسادة أي أفاضل القوم .

والظاهر من استعمال ابن الجزري لصيغة (الجمهور) الدالة على الاختيار أنه لا يستعملها بمعنى : الأشراف ، إنما بمعنى : الكثرة والغلبة .
ومن ذلك :

1. إدغام اللام عند هشام حيث أظهرها عند الضاد والنون وأدغمها عند الستة

الأحرف الباقية¹ ، حيث قال ابن الجزري : (وهذا هو الصواب والذي عليه الجمهور وهو الذي تقتضيه أصوله)².

حيث جعل ما عليه الجمهور حجة ووجها للاختيار والترجيح في المسألة .

2. النون المفتوحة نحو : العالمين ، الذين ، المفلحون فمن الرواة من ذكر الوقف

عليها بالهاء عند يعقوب ، قال ابن الجزري موضحاً وجه اختياره بما ذهب إليه

الجمهور ومؤكداً بما كان العمل جارياً عليه فـ_____ قال : (والجمهور

على عدم إثبات الهاء عن يعقوب في هذا الفصل، وعليه العمل)³ .

8. الإجماع :

الإجماع من الجَمْع وهو: ضَمُّ الشيءِ بِتَقْرِيبِ بَعْضِهِ مِنْ بَعْضٍ ، ويقال: أَجْمَعَ والإِجْمَاعُ أَيِ إِجْمَاعِ الأُمَّةِ : الإِتِّفَاقُ ، ويقال : هذا أَمْرٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ : أَيِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ⁴ .

وعليه يكون مدلول مادة (ج م ع) : ضَمُّ الأشياءِ المُتقاربةِ إلى بعضها البعض ، ومن ثمَّ اتفاقها على رأي واحد .

¹ - فلام هل وبل : اختلف القراء في إدغامها وإظهارها عند ثمانية أحرف ، وهي: التاء ، والشاء، والزاي، والسين، والضاد،

والطاء، والظاء، والنون ومنها خمسة تختص بـ: بل وهي: الزاي، والسين، والضاد، والطاء، والظاء. وواحد يختص بـ:

هل ، وهو التاء، وحرفا يشتركان فيهما معا، وهما التاء والنون . انظر النشر : 2 / 6-7 .

² - النشر : 2 / 7 .

³ - النشر : 2 / 136 .

⁴ - تاج العروس : 1 / 3444 ، لسان العرب : 5 / 131 ، مفردات ألفاظ القرآن : 2 / 286 ، مقاييس اللغة : 5 / 160-

وأما معناه اصطلاحاً فهو عند الأصوليين : اتفاق مجتهدي الأمة بعد وفاة نبيها صلى الله عليه وسلم على حكم من الأحكام الشرعية¹ .

وكثيراً ما يستعمل القراء كلمة الإجماع في مؤلفاتهم وتحقيقاتهم ، إلا أن هناك فرق بين الإجماع الأصولي والإجماع القرائي:

فالأصولي موضوعه الأحكام الشرعية المستنبطة من أدلتها التفصيلية ، والمجمعون فيه هم المجتهدون من أهل العلم .

والقرائي موضوعه القراءات الصحيحة ، والمجمعون فيه هم رواة هذه القراءات الصحيحة.

وقد استعمل ابن الجزري في نشره صيغة الإجماع للدلالة على اختياره ومن ذلك :

1. قوله في إدغام الحاء في العين: (والإظهار هو الأصح وعليه العمل ، ويقويه

ويعضده الإجماع)² .

وعند ترجيحه الإدغام المحض في :

1. ﴿ أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ ﴾³ حيث قال : (.. هذا الوجه أصح قسياً على ما

أجمعوا في باب المحرك للمدغم من: خلقكم، ورزقكم ..)⁴ .

2. وفي الميم الساكنة مع الباء بين الإدغام والإخفاء بين القراء حيث

قال : (والوجهان صحيحان مأخوذ بهما إلا أن الإخفاء أولى

للإجماع على إخفائها عند القلب ، وعلى إخفائها في مذهب أبي عمرو حالة

الإدغام في نحو: ﴿ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ ﴾⁵)⁶ .

9. الرجحان :

¹ - انظر : إحكام الأحكام في أصول الأحكام : أبو الحسن الآمدي ، تحقيق عبد الرزاق عفيفي المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - لبنان : 280/14 ، وروضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل : ابن قدام

المقدسي ، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية 1423هـ/2002م : 116 .

² - النشر : 1 / 291 .

³ - سورة المرسلات الآية : 20 .

⁴ - النشر : 1 / 221 .

⁵ - سورة الأنعام الآية : 53 .

⁶ - المصدر نفسه : 1 / 222 .

الرجحان من مادة (ر ج ح) : والراء والجيم والحاء أصل واحد، يدلُّ على رَزَانَةٍ وزيادة. يقال: رَجَحَ الشيء، وهو راجِح، إذا رَزَن، وهو من الرَّجْحَانِ ، وأرَجَحَ الميزانَ أي أثقله حتى مال¹ . فمدلول الرجحان يتضمن : الميل ، والكثرة ، والشهرة ، والظهور وغيرها . وقد استعمل ابن الجزري هذه اللفظة بصيغة أفعال التفضيل ، فقال مثلاً : في اللام المتطرفة نحو : فصل ، ظل ، بطل عند الوقف عليها : (والوجهان صحيحان في هذا الفصل والذي قبله ، والأرجح فيهما التعليل)² أي وجه التعليل مرَّجَحٌ ومختار من الوجهين : الترقيق والترجيح .

10. الأولوية :

مادة (و ل ي) تدل على المقدم على غيره ، فيقال فلانٌ أولى بكذا : أي أحرى به وأجدر ، ويقال : فلانٌ أولى بهذا الأمر من فلانٍ أي أحق به³ . فالأولى ، والأولية تطلق على معنى : المقدم ، والأحق ، والأجدر . وقد استعمل ابن الجزري هذه الصيغة كثيراً في الحديث عن اختياراته ، ومن ذلك :

1. الحكم في باب الموصول من كلمة : " ويكأن " حيث ذهب إلى الوقف على الكلمة بأسرها وقال : (وهذا هو الأولى والمختار في مذاهب الجميع اقتداء بالجمهور وأخذاً بالقياس الصحيح)⁴ .
2. وكذلك قراءة الفصل بين (آيا) و (ما) من قوله تعالى : ﴿ أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾⁵ ، حيث قال رحمه الله تعالى : (.. وهو الأولى بالأصول وهو الذي لا يوجد عن أحد منهم نص بخلافه، وقد تتبعت نصوصهم فلم أجد ما يخالف هذه القاعدة)⁶ .

¹ - تاج العروس : 1 / 1584 ، لسان العرب : 2 / 445 ، مقاييس اللغة : 2 / 489 .

² - النشر : 2 / 114 .

³ - لسان العرب : 15 / 405 ، مفردات ألفاظ القرآن : 2 / 535 ، مقاييس اللغة : 6 / 140 - 141 .

⁴ - النشر : 2 / 152 .

⁵ - سورة الإسراء الآية : 110 .

⁶ - النشر : 2 / 145 .

11. العدل :

العدْلُ ما قام في النفوس أنه مُستقيم ، وهو ضدُّ الجور ، والعدْلُ الحُكْمُ بالحق يقال هو يَقْضِي بالحق وَيَعْدِلُ ، والعدْلُ من الناس المرْضِيُّ قوله وحُكْمُهُ¹ .

وعليه فإن مادة (ع د ل) يدور معناها على معان ثلاثة هي :

- المستقيم من الآراء .
- الحكم بالحق دون ظلم أو تعدي .
- المرضيُّ من الأقوال والأحكام .

وفي اختيارات ابن الجزري وردت هذه اللفظة بصيغة أفعال التفضيل (أعدل) ، وهي أقرب في معناها إلى المستقيم والمرضي من الأقوال والآراء والمذاهب .

فقال ابن الجزري في حديثه عن هاء الضمير في باب الوقف على مرسوم الخط : (..وأشار إليه أبو القاسم الشاطبي والداني في جامعه وهو أعدل المذاهب عندي)² .

12. الميل :

المَيْلُ : العُدولُ إلى الشيء والإقبالُ عليه ، والميل كذلك : العُدول عن الوسط إلى أحد الجانبين ، يقال : مالَ الشيءُ يَمِيلُ مَيْلاً ، التَّمْيِيلُ بين الشيئين : كالترجيح بينهما³ .

فمادة (م ي ل) تدل على معنى : الاختيار والترجيح بين أمرين في الأفعال والأقوال والأشياء عموماً .

وقد استعمل ابن الجزري هذا المعنى اللغوي للدلالة على اختياره .

فمما قاله في بيان مراتب المد المنفصل مثلاً : (وهو الذي أميل إليه وأخذ به غالباً وأعوّل عليه)⁴ .

13. القرب :

¹ - لسان العرب : 430/11 ، مفردات ألفاظ القرآن : 350 /1 ، مقاييس اللغة : 246 /4 .

² - النشر : 125 /2 .

³ - تاج العروس : 7526 /1 ، لسان العرب : 635 /11 ، مفردات ألفاظ القرآن : 478 /1 ، مقاييس اللغة : 290 /5 .

⁴ - النشر : 334 / 1 .

القُرْبُ نقيضُ البُعْدِ قُرْبَ الشيء بالضم يَقْرُبُ قُرْبًا ، يقال : قَرَبَ يَقْرُبُ قُرْبًا وَقُرْبَانًا وَقُرْبَانًا أَي دَنَا فهو قَرِيبٌ¹ .

فمادة (ق ر ب) تدل في معناها على الدنو ، وما تميل إليه النفس ، وترتاح إليه من الإنسان والمكان وغيرها .

وقد استعمل ابن الجزري هذه اللفظة للدلالة على ما اختاره ومال إليه من المذاهب والآراء ، حيث أوردتها بصيغة أفعل التفضيل (أقرب) .

فمثلا في ترجيح ما ذهب إليه في جعل إشارة (تأمنا) إشماما في مقابل من جعلوها روما وهم أصحاب القول الأول يقول رحمه الله تعالى :

(وبالقول الثاني قطع سائر أئمة أهل الأديان من مؤلفي الكتب، وحكاه أيضا الشاطبي - رحمه الله تعالى - وهو اختياري ؛ لأني لم أجد نصا يقتضي خلافه ولأنه الأقرب إلى حقيقة الإدغام وأصرح في اتباع الرسم)² .

14. الصواب :

الصواب من (صوب) : والصاد والواو والباء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على نزولِ شيءٍ واستقراره قراره . من ذلك الصَّوَابُ في القول والفعل ، ويقال : فلان أصابَ : جاء بالصواب ، وفلان أصابَ : أراد الصواب .

والصَّوَابُ ضدُّ الخطأ ، وصَوَّبَهُ : قال له أصبَّتْ³ .

وعليه فإن مادة (ص و ب) والتي تدل على معنى : الصواب ، والصواب يكون على وجهين : - باعتبار الشيء في نفسه محمودا ومرضيا ، وموافقا للعقل والشرع مثلا ، فيقال : هذا صواب ، وهو الصواب وهكذا .

- وباعتبار القاصد إذا أدرك ما يقصده ، فيقال : أصاب كذا أي وجد ما طلب .

¹ - تاج العروس : 842 / 1 ، لسان العرب : 662 / 1 ، مفردات ألفاظ القرآن : 400 / 1 ، مقاييس اللغة : 81 / 5 .

² - النشر : 304 / 1 .

³ - تاج العروس : 668 / 1 ، لسان العرب : 534 / 1 ، مفردات ألفاظ القرآن : 287 / 1 ، مقاييس اللغة : 317 / 3 .

والاعتبار الأول هو ما استعمله ابن الجزري كثيراً في كتابه النشر للدلالة على ما اختاره واستقر عليه .
ومن ذلك :

1. الوقف على التاء من أمثال : ذات لهب ، بذات الصدور فقال : (بل الصواب الوقف عليه بالتاء للجميع إتباعاً للرسم)¹ .
2. والوقف على النون المشددة في جمع الإناث عند يعقوب فقال : (وقد أطلقه بعضهم ، وأحسب أن الصواب تقييده بما كان بعد هاء ..)² .
3. وقوله في الوقف على المشدد المتطرف وكان قبله أحد حروف المد : (والصواب الوقف على ذلك كله بالتشديد والروم)³ .
4. وقد يذكرها بصيغة أفعل تفضيل (أصوب) كقوله عند تعقيبه على رأي أبي عمرو الداني في بيان إشارة (تأمنا) فقال : (وهذا أقرب إلى معنى الإشارة ، لأنه أعم في اللفظ ، وأصوب في العبارة)⁴ .

15. الصحيح :

الصحيح : من صحَّ - الصاد والحاء - وهي أصل يدلُّ على البراءة من المرض والعيب، وعلى الاستواء ، وصَحَّحه : " أزال مَرَضَه " ، والصَّحِيح والصَّحَّاح بمعنى .
ويقال : صحَّ الشيء جعله صحيحاً ، وصَحَّحْتُ الكتابَ والحسابَ تصحيحاً إذا كان سقيماً فأصلحت خطأه ، وأتيتُ فلاناً فأصَحَّحْتُهُ أي وجدته صحيحاً ، والصَّحِيح من الشَّعْر ما سَلِمَ من النقص⁵ .

وعليه فإن مادة (ص ح ح) تدل على السلامة من العيب ، والبراءة من النقص ، وما هو أصوب وأفضل من غيره قولاً وفعلاً .

¹ - النشر : 133 / 2 .

² - المصدر نفسه : 135 / 2 .

³ - المصدر نفسه : 128 / 2 .

⁴ - المصدر نفسه : 297 / 1 .

⁵ - تاج العروس : 1660 / 1 ، لسان العرب : 507 / 2 ، مقاييس اللغة : 231 / 3 .

وقد استعمل ابن الجزري هذا اللفظ كثيراً مرة بصيغة : أصح ، ومرة بصيغة : الصحيح ، ومن ذلك :

1. قوله في إدغام الحروف : (وَأَصَحُّ الْقَوْلِينَ عَدَمُ الصَّحَّةِ كَمَنْ قَرَأَ: الْحَمْدُ بِالْعَيْنِ أَوْ الدِّينِ بِالتَّاءِ أَوْ الْمَغْضُوبِ بِالْحَاءِ أَوْ بِالظَّاءِ)¹.
2. وقوله : (وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ إِلَّا أَنْ هَذَا الْوَجْهَ أَصَحُّ قِيَاساً)² في الإدغام المحض لـ : نخلقكم .
3. وقوله : (وَالْإِدْغَامُ الصَّحِيحُ هُوَ الثَّابِتُ عِنْدَ قَدَمَاءِ الْأَئِمَّةِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ ، وَالنُّصُوصُ مَجْتَمِعَةٌ)³ في إدغام : (الرَّحِيمُ مَلِكٌ) عند أبي عمرو البصري .
4. وقوله : (وَالصَّحِيحُ الثَّابِتُ رَوَايَةً فِي هَذَا النَّوْعِ هُوَ النُّقْلُ لَيْسَ إِلَّا وَهُوَ الَّذِي لَمْ أَقْرَأْ بِغَيْرِهِ عَلَى أَحَدٍ مِنْ شَيْخِي وَلَا آخِذٌ بِسِوَاهِ)⁴ ، في الهمز المتوسط المتحرك عند حمزة .

18. الجناح : أجنح

جَنَحَ : الجيم والنون والحاء أصلٌ واحد يدل على الميل والعدوان ، ويقال جَنَحَ إِلَى كَذَا : مال إليه . وَسُمِّيَ الْجَنَاحَانِ جَنَاحَيْنِ لِمَيْلِهِمَا فِي الشَّقَيْنِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَأَجْنَحْ لَهَا ﴾⁵ : أي إن مالوا إليك فمل إليها⁶ .

وعليه فيكون معنى الجنوح في المذاهب والآراء هو ما تميل إليه النفس من ذلك ، وقد استعمل ابن الجزري لفظ الجناح للتعبير عما اختاره ومال إليه من المسائل ومن ذلك :

1. قوله في تفاوت مراتب مد المتصل : (وَهَذَا الَّذِي أَجْنَحُ إِلَيْهِ وَعَاتَمَدُ غَالِباً عَلَيْهِ ، مَعَ أَبِي لَا أَمْنَعُ الْأَخْذَ بِتَفَاوُتِ الْمَرَاتِبِ)¹ .

¹ - النشر : 211 / 1 .

² - المصدر نفسه : 221 / 1 .

³ - المصدر نفسه : 299 / 1 .

⁴ - المصدر نفسه : 436 / 1 .

⁵ - سورة الأنفال الآية : 61 .

⁶ - تاج العروس : 349 / 6 ، لسان العرب : 428 / 2 ، مقاييس اللغة : 484 / 1 .

2. وفي الوقف على كلتا قال: (والوجهان جيّدان ، ولكني إلى الفتح أجنح)² .

19. الحسن :

الحُسْنُ نعتٌ لما حَسُنَ من الأفعال والأقوال ، فتقول حَسُنَ الشيءُ إذا كان مستحسنا مرغوبا فيه وهو ضدّ القبيح³ .

قال الراغب : (والحسنُ أكثرُ ما يقالُ في تعارفِ العامّةِ في المُستَحسِنِ بالبَصَرِ ، وأكثرُ ما جاءَ في القرآنِ في المُستَحسِنِ من جهةِ البصيرةِ)⁴ .

وعليه ف (ح س ن) أصل يدور معناه على كل جميل مستحسن تميل إليه النفوس ، ويزداد المعنى قوة ودلالة بزيادة مبناه .

وقد استعمل ابن الجزري لفظ " الحسن " في كتابه النشر ليدل على اختياره في موضعين هما :

1. في اختياره كلمة " رشداً " حيث قال : (وهذا في غاية الحسن)⁵ ، وذلك

عندما نقل نصا لأبي عمرو بن العلاء .

2. وفي باب الاستعاذة وهو يتحدث عن الأوجه وصلها أو الوقف عليها حيث قال :

(قلت هذا أحسن ما يقال في هذه المسألة ، ومراده بالسكت الوقف لإطلاقه

ولقوله في نفس واحد)⁶ ، بعدما نقل مذهب ابن الباذش .

¹ - النشر : 1 / 335 .

² - المصدر نفسه : 2 / 80 .

³ - لسان العرب : 13 / 114 ، مقاييس اللغة : 2 / 57 .

⁴ - تاج العروس : 34 / 418 .

⁵ - النشر : 2 / 312 .

⁶ - النشر : 1 / 252 .

** يمكن حصر الملاحظات الآتية حول صيغ الاختيار عند ابن الجزري ، وهي تعطي صورة شاملة لمنهجه فيها :

- كان ابن الجزري في النشر يكرر أحيانا أكثر من لفظة صريحة للاختيار في الموضوع الواحد كأن يقول هو المختار عندنا ، ثم يزيد في شرحه وبيانه فيقول في آخره وله نختار ، ومثل ذلك كان يجمع أكثر من صيغة في الموضوع الواحد كقوله : (وهو الذي أميل إليه وآخذ به غالباً وأعول عليه)¹ ، فقد جمع ثلاث صيغ هي : الميل ، والأخذ ، والتعويل .
- كما كان يجمع بين الصيغ التي تكون بلفظ اختار وبغيرها في الموضوع الواحد كأن يقول : (وهذا الذي نراه ونختاره ونأخذ به تبعاً لسائر أئمة القراءة)² ، فقد جمع في الصيغ بين لفظ (نختاره) ، ولفظ (نأخذ) .
- الغالب من الصيغ التي يستعملها ابن الجزري بغير لفظ الاختيار ، والأكثر استعمالاً في كتاب النشر لفظين هما : الصواب ثم لفظ الصحيح ثم لفظ الأصح .
- في بعض المسائل لا ينسب ابن الجزري لنفسه رأياً صريحاً أو اختياراً واضحاً ، لكن ذلك يفهم من سياق الكلام ، فمثلاً يذكر المسألة ويشير إلى أنها اختيار القراء والأئمة أو ينسبه إلى الجمهور أو إلى أكثر أهل الأداء كقراءة التدوير حيث قال : (وهو المختار عند أكثر أهل الأداء)³ أو بلفظ لا يكون من صيغ : اختار واختاري .. ، ولا يُعقَّب بشيء بعدها فهذا يدل على ميله لهذا المذهب ضمناً وخاصة إذا دَعَّمه بالأدلة وأسند له من الحجج ما يقويه ، كما يمكن أن

¹ - النشر : 1 / 334 .

² - المصدر نفسه : 2 / 146 .

³ - المصدر نفسه : 1 / 207 .

تسأنس بأن هكذا اختيار من ضمن اختياراته ما نبذه مؤكداً عنه في غير كتاب النشر كالمنجد أو تحبير التسيير أو غيرهما .

- أحيانا يذكر ابن الجزري لفظ (المختار) أو (الاختيار) وغيرهما ، ولا يريد به ترجيحاً أو انتقاءً بين الآراء في المسألة بل يريد به تعدد وجوه القراءة الجائزة مثل : الأوجه الجائزة في الأداء بين السورتين عند ورش من وصل وسكت وبسملة وهكذا .

- ونفس الشيء يقال عن لفظي : الصواب ، الصحيح وغيرهما في بعضها - ومن خلال السياق - لا يقصد الاختيار والترجيح بل يقصد أن ما نُقل وما ورد مثلاً صحيحٌ وصوابٌ ، كأن ينقل أقوال بعض العلماء ونصوصهم فيعقب عما قالوا ليس اختياراً بل تأكيداً لأقوالهم كالياء في (وبشّر عباد) ، قال ابن الجزري مخبراً عن يعقوب في المسألة : (وكل من الفتح وصلاً والحذف وقفاً ووصلاً صحيح عن السوسي ثابت عنه رواية وتلاوة ، ونصاً وقياساً)¹ .

- في الصيغ التي بغير لفظ الاختيار استعمل ابن الجزري فيها كثيراً أفعل التفضيل كقوله : الأقرب ، الأصوب ، الأعدل ، الأميل ، الأرجح .. وهي الأكثر في استعماله وهناك من الصيغ ما استعمل مرة واحدة ك : غاية الحسن ، المعول عليه ..

- من أسباب تنوع الصيغ عند ابن الجزري اختلاف الأدلة عنده من حيث القوة والضعف ، فعندما يترجح القول عنده بدليل صحيح وسند قليل الطعن من المخالف فإننا نجد ابن الجزري يستعمله بصيغ قطعية وقوية ك : الصواب ، والصحيح ، وإياه نختار ، ولا نأخذ بغيره ..

- لم أضبط منهاجاً محدداً في استعمال ابن الجزري في وضع الصيغ وتوزيعها على الموضوعات والمسائل والأحكام والوجوه ، ومن تمعّن في اختياره لهذه الصيغ لا يشك أن كل صيغة تحمل عند الإمام دلالة وقيمة في المسألة التي وصفت بها .

¹ - النشر : 190 / 2 .

- والذي رجح عندي من خلال مداومة النظر في هذه الصيغ أن ابن الجزري يستعمل صيغ : نختار واختاري ، واختار .. غالباً في أحكام الأداء وقراءة الحروف والوجوه ، ويستعمل غيرها كالصواب والصحيح .. غالباً في أحكام التجويد ومسائل القراءات ، فمثال الأول تغليظ اللامات وتفخيم الحروف ومثال الثاني جمع القراءات ، ومراتب التلاوة وهكذا .
- أن تنوع الصيغ عند ابن الجزري يكون أحياناً تنوعاً في الأسلوب على عادة العرب في إيراد المعنى الواحد بألفاظ متعددة، وبالتالي لا يتقيد بصيغة معينة لما ذكرته أعلاه .

المبحث الثاني : وجوه وقواعد الاختيار عند ابن الجزري

من خلال النظر والمتابعة في المسائل والأحكام التي كان لابن الجزري فيها اختيارات وترجيحات ظاهرة ، يتبين لنا بوضوح أن الاختيار عنده كان يعتمد على الأدلة والبراهين ، كما كان يعتمد على طريقة متميزة في عرض هذه الاختيارات وبيانها من خلالها تبرز سماته وقواعده في منهج الاختيار عنده .

وهو ما نريد بيانه من مُسَمَّى : وجوه وقواعد الاختيار عند ابن الجزري .

المطلب الأول : وجوه الاختيار

المراد بوجوه الاختيار هنا : الأدلة التي يتوصل بها إلى معرفة الراجح من الأقوال ، أو الطرق العامة التي سلكها ابن الجزري - رحمه الله - في اختياره أو ترجيحه لأحد المذاهب في مسائل القراءات ، كأن يكون الاختيار أو الترجيح بدلالة القرآن ، أو بدلالة الحديث ، أو بدلالة الأثر ، ونحو ذلك من الوجوه.

وعلى هذا تكون الوجوه أعم من القواعد ، فقد يكون الوجه دليلاً شرعياً من الكتاب أو السنة أو الإجماع ، وقد يكون دليلاً لفظياً مأخوذاً من اللغة ، وقد يكون قاعدة من القواعد التفسيرية ، وقد يكون قرينة من القرائن التي تعين على معرفة الراجح من الأقوال. وقد تبعت اختيارات ابن الجزري في كتابه النشر فوجدتها لا تخرج في الغالب من الوجوه الآتية :

الفرع الأول : الاختيار بدلالة القرآن الكريم

إن القرآن الكريم هو أفضل الكتب على الإطلاق ، والمقدم في الاستدلال والاحتجاج ، والمصدر الأول للتشريع والبيان ، لأنه كتاب رب العالمين الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ومن خلفه . وأول العلوم صلةً بكتاب الله : هي علوم القرآن والقراءات ، كيف لا وهي علوم ومعارف ميدانها القرآن قولاً وأداءً ورسمياً وفهماً . ولأن أفضل ما تعرف به علوم كتاب الله هو كتاب الله ، فإنه كان ولا بد من الابتداء بالقرآن دلالة واختياراً وترجيحاً .

و الظاهر أن ابن الجزري لم يستعمل آيات القرآن كثيراً في حججه واستدلاله على ما اختاره من مسائل ، وربما مرد ذلك أن المسائل والأحكام التي اختارها ابن الجزري إنما تتعلق بكيفية الأداء ، وطريقة القراءة والإقراء ، وما اختلف فيه من الوجوه بين القراء والرواة وأصحاب الطرق وهذه المسائل في معظمها لا تتطلب استدلالاً بنصوص قاطعة من الكتاب . ومن المواضيع القليلة التي احتج فيها ابن الجزري بالدلالة الكتاب :

1. عند اختاره الصيغة المشهورة من صيغ الاستعاذة ، والتي هي اختيار أكثر أهل الأداء

بحجة أنها وردت في النص القرآني في آية النحل وهي قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾¹ حيث قال ابن الجزري : (أن المختار لجميع القراء من حيث الرواية : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم كما ورد في سورة النحل)² .

2. عند بيان حكم قراءة القرآن بالتجويد³ ، فقد استدل بالآيات التي أشارت لهذا المعنى ومنها قوله تعالى : ﴿ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ﴾⁴ ، وقوله : ﴿ وَرَتَّلْهُ تَرْتِيلًا ﴾⁵ .

3. عند بيان المراد بالسبعة في حديث : (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف)⁶ حيث بين أنه ليس المقصود حقيقة العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص ، بل المراد السعة والتيسير .

وأنه لا حرج عليهم في قراءته بما هو من لغات العرب من حيث إن الله تعالى أذن لهم في ذلك ، والعرب يطلقون لفظ السبع والسبعين والسبعمئة ولا يريدون حقيقة العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص ، بل يريدون الكثرة والمبالغة من غير حصر قال تعالى : ﴿ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ ﴾⁷ ، وقوله تعالى : ﴿ إِنْ تَسْتَعِزَّ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ ﴾⁸ .

¹ - سورة النحل الآية : 98 .

2 - النشر : 243 / 1 .

3 - المصدر نفسه : 208 / 1 .

4 - سورة المزمل الآية : 4 .

⁵ - سورة الفرقان الآية : 32 .

⁶ - انظر صحة الحديث ودرجته في مسألة : اختياره في معنى الأحرف السبعة الفصل الثالث : 257- 258 .

⁷ - سورة البقرة الآية : 261 .

8 - سورة التوبة الآية : 80 .

الفرع الثاني : الاختيار بدلالة السنة النبوية

تعتبر السنة النبوية باتفاق العلماء هي المصدر الثاني - بعد القرآن - من مصادر التشريع ، فهي المفسرة للكتاب الله ، الشارحة لنصوصه ، المبيّنة لما أجمل من أحكامه .
ولمّا نالت السنة النبوية هذه المكانة والمقامة في الإيضاح والبيان لِمَا جاء في القرآن ، ثمّ لإتمامها التشريع لأن رسول الله -صلى الله عليه وسلم - مبلغ عن ربه ، كان الأمر بالأخذ بما جاءت به من أحكام وأفهام من الوضوح .
ومن أمثلة ما استدل به ابن الجزري بدلالة السنة النبوية :

1. في اللفظ المختار في صيغة الاستعاذة¹ حيث استدل عليه بالحديث الذي ورد في الصحيحين من حديث سُليمان بن صُرْدٍ رضي الله عنه قال: استب رجلان عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن عنده جلوس ، وأحدهما يسب صاحبه مغضباً قد احمر وجهه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم إني لأعلم كلمة لو قالها لذهب عنه ما يجده- لو قال- أعوذ بالله من الشيطان الرجيم² .
2. وفي حكم تجويد القرآن³ استدل بالحديث الذي رواه عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إن الله يحب أن يقرأ القرآن كما أنزل)⁴ .

وفي معرض حديثه أن قلة القراءة مع التدبر أفضل من كثرتها مع السرعة⁵ فاستدل بالحديث⁶ الذي رُوِيَ عن أبي الدرداء رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قام بآية يرددها حتى أصبح : ﴿ إِن تُعَدِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَعَوَّرَهُمْ لَهَمَّ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾⁷ .

1. وكذلك في موضوع القراءة بالتجويد ، ذكر ما ورد في صحيح البخاري عن أنس أنه سئل عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال: كانت مداً ثم قرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) بمد الله ، ومد الرحمن ، ومد الرحيم¹ .

1 - النشر : 243 / 1 .

2 - أخرجه البخاري في كتاب الأدب : باب الحذر من الغضب : 35 / 8 ، وهو عند مسلم في باب : من يملك نفسه عند الغضب 15 / 4 ، ورواه أحمد في باب : عمل اليوم والليلة في المسند 240 / 5 وغيرهم .

3 - النشر : 208 / 1 .

4 - لم أجد هذه الحديث بسند زيد بن ثابت كما ذكر ابن الجزري في صحيح ابن خزيمة ، والذي وجدته برواية عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله صلى الله عليه وسلم : (مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَطْبًا كَمَا أَنْزَلَ فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ أُمِّ عَبْدِ) . باب الجهر بالقراءة في صلاة الليل ، رقم الحديث : 1156 ، قال الأعظمي : إسناده صحيح ، صحيح ابن خزيمة ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي المكتب الإسلامي - بيروت : 2 / 186 .

5 - النشر : 209 / 1 .

6 - سبق تخريجه انظر : 297 .

7 - سورة المائدة الآية : 118 .

2. وفي مسألة : الأحرف السبعة ومعانيها² استعمل مجموعة من النصوص منها ما رواه عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرءوا ما تيسر منه). وفي لفظ مسلم عن أبي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (كان عند أضاة بني غفار فأتاه جبريل فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف ، فقال أسأل الله معافاته ومعونته وإن أمي لا تطيق ذلك ، ثم أتاه الثانية على حرفين فقال له مثل ذلك ، ثم أتاه الثالثة بثلاثة فقال له مثل ذلك ثم أتاه الرابعة ، فقال إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف فأيما حرف قرءوا عليه فقد أصابوا)³ .

الفرع الثالث : الاختيار بدلالة الأثر .

يراد بالأثر عند أهل العلم : ما روي عن الصحابة من أقوالهم وأفعالهم . وقيل : ما أضيف إلى الصحابي أو التابعي، وقد يراد به ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم مقيداً فيقال: وفي الأثر عن النبي صلى الله عليه وسلم⁴ . فالصحابه رضوان الله عليهم كانوا أعلم الناس بكتاب الله عز وجل وسنة النبي صلى الله عليه وسلم ، لمعاصرتهم التترييل ، وشهودهم حياة النبي عليه وسلم وسيرته وسنته ، فكان لهم بذلك أفضلية الفهم التام والعلم الصحيح . ومن هنا كان الاختيار والتمييز بين الآراء بدلالة آثار الصحابة متجلياً في منهج ابن الجزري وهو يدافع عن اختياراته ويستدل لها .

1 - صحيح البخاري ، باب مد القراءة ، رقم : 5046 .

2 - النشر : 1 / 20 - 22 .

3 - صحيح مسلم ، باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف وبيان معناه ، رقم : 274 .

4 - انظر : مصطلح الحديث : ابن العثيمين ، مكتبة العلم ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1415 هـ / 1994 م : 05 .

لقد اهتم ابن الجزري في معرض الاستدلال والاحتجاج على المسائل التي اختارها في علم القراءات بدلالة النقول والآثار الصحيحة التي وردت عن الصحابة الذين لهم رأي واضح ، ونقل صحيح ثابت .
ومن أمثلة هذا الوجه من الاختيار :

1. اختياره في مسألة اشتمال المصاحف العثمانية على الأحرف السبعة حيث اختار مذهب الجمهور القائل بأن هذه المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة .

وعقب ابن الجزري بقوله : (وهذا القول هو الذي يظهر صوابه ، لأن الأحاديث الصحيحة ، والآثار المستفيضة تدل عليه وتشهد له)¹.

وذكر بعدها الآثار الواردة في هذا الاتجاه ، ومنها على سبيل المثال : ما روى ابن الجزري نفسه بسند صحيح عن زر ابن حبيش قال : قال لي ابن عباس أي القراءتين تقرأ ؟ قلت الأخيرة ، قال : فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعرض القرآن على جبريل عليه السلام يعني في كل عام مرة ، قال : فعرض عليه القرآن في العام الذي قبض فيه النبي صلى الله عليه وسلم مرتين فشهد عبد الله يعني ابن مسعود ما نُسَخ منه وما بُدِّل ، فقراءة عبد الله الأخيرة².

2. اختياره في مسألة : هل الأفضل في الترتيل قلة القراءة أو السرعة مع كثرة القراءة ؟ ، وكان اختياره ما عليه معظم السلف والخلف وهو أن الترتيل والتدبر مع قلة القراءة أفضل من السرعة مع كثرتها لأن المقصود من القرآن فهمه ،

1 - النشر : 31 / 1

2 - عَرَضُ النبي صلى الله عليه وسلم القرآن على جبريل ، أخرجه البخاري في صحيحه في خلق أفعال العباد حديث رقم : 382 ، ومسلم رقم : 1308 ، والنسائي في فضائل القرآن رقم : 19 ، وأحمد في مسنده رقم : 2449 .
والحديث : صحيح الإسناد كما قال الحاكم وأقره الذهبي على ذلك ، أنظر المستدرک على الصحيحين كتاب التفسير رقم : 2903 ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا دار الكتب العلمية ، بيروت - الطبعة الأولى ، 1411 / 1990 : 250 / 2 .

والتفقه فيه ، والعمل به ، وتلاوته وحفظه وسيلة إلى معانيه ، واحتجّ لاختياره
بنصوص وآثار منها :

ما ورد منصوصاً عن عبد الله بن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما ، رغم أنه
لم يذكرهما نصاً ، كما ذكر آثاراً أخرى في المسألة عن ابن مجاهد ، وأبي حامد
الغزالي وغيرهم¹ .

3. كما نقل أثراً استدل به في معرض حديثه عن رفض البسملة في سورة براءة²
حيث ردّ عن القائلين بالجواز بقوله أنه : مخالف للأثر الذي جاء عن ابن عباس
رضي الله عنهما أنه سأل علياً: لِمَ لم تُكتب التسمية في أول براءة؟ فقال : لأن
بسم الله الرحمان الرحيم أمان ، وبراءة نزلت بالسيف ليس فيها أمان³ .

الفرع الرابع : الاختيار بدلالة الإجماع

للعلماء في الإجماع عدّة تعاريف ، ومن ذلك ما عرفه الزركشي بقوله :
(هو اتفاق مجتهدي أمة محمد صلى الله عليه وسلم بعد وفاته في حادثة على أمر من الأمور في
عصر من الأعصار)⁴ .

والإجماع من الأدلة المعتمدة بين العلماء ، فإذا ثبت الإجماع في مسألة ثبوتاً حقيقياً ، فلا عبرة
بالمخالف ، لشذوذه عمّا أجمع عليه العلماء .

1 - النشر 1/ 209 .

2 - المصدر نفسه : 1/ 209 .

3 - إبراز المعاني من حرز الأمانى : 68 .

4 - البحر المحيط في أصول الفقه : الزركشي ، دار الكتبي ، الطبعة الأولى ، سنة : 1414هـ / 1994م :

380 - 379 / 6 .

وابن الجزري في اختياراته قد استند إلى دلالة الإجماع في حكايته ، إلا أنه كان يكثر من دلالة الإجماع في علم القراءات ومسائلها وهو لا يخرج عن معنيين :

- في جانب الدراية ما أجمع عليه علماء القراءة وأهل التحقيق في أحكامها .
- في جانب الرواية ما أجمع عليه القراء العشرة المشهورون ، أو ما أجمع عليه الرواة أو ما أجمع عليه أهل الطرق ، فتجد ابن الجزري مثلاً يعبر عن أهل الرواية بـ : أهل الأداء ومن أمثلة هذا الوجه من الاختيار :

1. ففي إدغام الثاء في الذال لهشام ، والاختلاف في ذلك بين المغاربة والمشاركة ،

حيث حكى ابن الجزري الإجماع الذي ذكره أبو بكر بن مهران¹ في المسألة فقال : (وقد أجمعوا على إدغام الثاء في الذال من قوله (يُلَهْتُ ذَلِكَ)² إلا النقاش فإنه كان يذكر الإظهار فيه لابن كثير ، وعاصم برواية حفص ، ونافع برواية قالون ، وكذلك كان يذكر البخاري المقرئ لابن كثير وحده ، إلا أنه يقول بين الإظهار والإدغام على ما يخرج في اللفظ ، وقال الآخرون لا نعرفه إلا مدغماً ، وهو الصحيح والله أعلم.)³

2. إظهار الحاء عند العين في بعض الروايات من قراءة أبي عمرو البصري ، وقد

اختار ابن الجزري مذهب أكثر القراء ، وأهل الأداء وهو وجه الإظهار حيث قال : (والإظهار هو الأصحُّ وعليه العمل ، ويقويه ويعضده الإجماع)⁴ .

في الإخفاء الشفوي حيث اختار ابن الجزري مذهب القائلين بالإخفاء الميم الساكنة في الباء بعدها مع الغنة ، وحثته الإجماع حيث قال : (قلت : والوجهان صحيحان مأخوذ بهما إلا أن

1 - أحمد بن الحسين بن مهران ، أبو بكر الأصبهاني ، ضابط ، محقق ، ثقة ، صالح ، مجاب الدعوة من الأئمة الذين كان لهم شغل بالقراءات رواية ودراية وتأليفاً ومن ذلك : الغاية في القراءات العشر ، والمبسوط وغيرهما ، توفي سنة : 380 هـ - انظر الغاية : 50 - 49 / 1 .

2 - سورة الأعراف الآية : 176 .

3 - المبسوط في القراءات العشر : ابن مهران ، تحقيق سبيع حمزة حاكيمي ، مجمع اللغة العربية - دمشق ، عام النشر : 1981 م : 100 .

4 - النشر : 291 / 1 .

الإخفاء أولى للإجماع على إخفائها عند القلب ، وعلى إخفائها في مذهب أبي عمرو حالة الإدغام في نحو: ﴿ يَا عُلَمَ بِالشَّكْرِينَ ﴾¹ (2) .

الفرع الخامس : الاختيار بدلالة اللغة

إنّ كتاب الله أفصح الكلام ، نزل على لغة العرب - أفصح اللغات وأشهرها - قال تعالى : ﴿

بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾³ .

ومما شك فيه أن القراءات القرآنية عظيمة الصلة باللغة العربية ومعانيها المختلفة ، إلى حد اعتبارها ركناً أساساً في قبول القراءة الصحيحة المتواترة .

وقد اهتم القراء العشرة المشهورون ، كما اهتم علماء القراءات المحققين في مسائل علم القراءة وأحكامها باللغة العربية لذلك كانوا يستعملونها كثيراً في الاحتجاج ، والترجيح بين الاختيارات .

ومن هؤلاء ابن الجزري في اختياراته فقد كان للغة العربية موضع من وجوه الاختيار .

¹ - سورة الأنعام الآية : 53 .

² - المصدر نفسه : 222 / 1 .

³ - سورة الشعراء الآية : 195 .

ومن أمثلة هذا الوجه :

1. في مسألة الوقف على (واد النمل) عند الكسائي ، فاختلف الرواة بين الوقف بالياء أو بحذف الياء ، وأما ابن الجزري فقد أقر بصحة الوجهين عند الوقف إثبات الياء وحذفها ، واختار أصحابهما وهو مذهب إثبات الياء وقفا في (واد) .

فقال رحمه الله تعالى : (والأصح عنه هو الوقف بالياء على (وادي النمل) ، دون الثلاثة الباقية¹ ، وإن كان الوقف عليه بالحذف صحَّ عنه أيضاً² . واعتمد ابن الجزري في اختياره على حجج منها اللغة حيث ذكر أن الكسائي قال : لم أسمع أحداً من العرب يتكلم بهذا المضاف إلا بالياء³ .

2. وفي مسألة إمالة (الربا) فقد اختار رحمه الله ومال إلى ما ذهب إليه الجمهور وهو وجه الفتح ، حيث قال رحمه الله تعالى : (والجمهور على فتحه وجهاً واحداً وهو الذي نأخذ به)⁴ . وعلل ابن الجزري اختياره فقال : (فليل لأن من العرب من يُثني ما كان كذلك بالياء وإن كانت من ذوات الواو ، فيقول: ربيان وضُحيان، فراراً من الواو إلى الياء لأنها أخف)⁵ .

وفي مسألة : (ساقِيها ، السوق ، سوقه) نحو قوله تعالى : ﴿ عَلَى سُوْقِهِ ﴾⁶ ، حيث وقع الاختلاف بين القراء في همزة الألف والواو من هذه الكلمات الثلاث .

1 - وردت ﴿ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ ﴾ في موضعين في سورة طه الآية : 11 وسورة النازعات الآية : 16 ، و ﴿ الْوَادِ الْتَائِيْمِنَ ﴾ في سورة القصص الآية : 30 .

2 - النشر : 140/2 .

3 - التبصرة : 520 ، جامع البيان : 361 .

4 - النشر : 51 / 2 .

5 - النشر : 37 / 2 .

6 - سورة الفتح الآية : 29 .

وقد اختار ابن الجزري ما رواه قنبل من همز الألف والواو في الكلمات السابقة ، حيث قال رحمه الله : (وهذا هو الصحيح)¹ .
واستند في اختياره هذا على قوة اللغة لأن القراءة بالهمز هي لغة أبي حية النميري²
القائل : أحبُّ المؤقدين إليَّ مؤسى³ ، كما استأنس بقول أبي حيان النحوي : (بل همزها لغة جيدة فيها)⁴ .

الفرع السادس : الاختيار بدلالة القياس

يرادُ بالقياس : حمل الفرع على الأصل لعلة جامعة بينهما⁵ .
والأصل في القراءات أنها لا تعتمد على القياس ، كقياس ما يروى على ما روي ، نحو قياس أحكام الميم المقلوبة من النون والتنوين على الميم الأصلية ، فهذا القياس ممنوع ، ولا يجوز في القراءة لأن القراءة سنّة متبعة أساسها النقل والمشاهدة والرواية⁶ .
وابن الجزري في كتابه النشر كثيراً ما كان يحتج بالقياس ويستدل به في تقوية بعض اختياراته ، وإنّ ما يستعمله ابن الجزري هو نوع من المقارنة والشبه بين الألفاظ والكلمات والأحكام .

1 - النشر : 338 / 2 .

2 - أبو حية النميري : الهيثم بن الربيع بن زرارة ، شاعر فصيح من بني غنيم بن عامر بالبصرة ، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، مات في آخر خلافة المنصور سنة 158 هـ . الأعلام للزركلي : 103 / 8 .

3 - شرح الهداية : 456 / 2 .

4 - ليست العبارة بتمامها كما ذكر ابن الجزري ، فعبارة البحر المحيط هي : (ووجه همز السّوق من السّماع أنّ أبا حية النميري كان يهمز كل واو ساكنة قبلها ضمّة ، وكان ينشد : حُبُّ المؤقدين إلى مؤسى . ثم قال - أبو حيان الأندلسي وليست ضعيفة) ، فتبين أن ابن الجزري قد نقل العبارة بالمعنى لا بالحرف .

البحر المحيط في التفسير : أبو حيان الأندلسي ، تحقيق صدقي محمد جميل ، دار الفكر - بيروت ، طبعة ، سنة : 1420 هـ : 155 / 9 .

5 - البحر المحيط في أصول الفقه : 8 / 7 .

6 - مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات : إبراهيم الدوسري ، دار الحضارة للنشر والتوزيع ، الرياض الطبعة الأولى الأولى

1429 هـ / 2008 م : 99 .

وابن الجزري لا يستعمل القياس أصلاً في الاستدلال والاختيار إلا إذا كان مُقترناً مع غيره من وجوه الدلالة .

ومن أمثلة دلالة القياس في الاختيار عند :

1. في مسألة (نخلقكم) من سورة المرسلات التي اتفق القراء على إدغام القاف في

الكاف فيها إلا أنهم اختلفوا في بقاء صفة الاستعلاء عند إدغامها في الكاف .

حيث اختار ابن الجزري الوجه الثاني وهو: إدغام القاف في الكاف إدغاما محضا

كاملا وإذهاب صفة الاستعلاء في القاف ، وكان وجه استدلاله في هذا الموضوع

القياس حيث قال : (والوجهان صحيحان إلا أن هذا الوجه أصح قياساً على ما

أجمعوا في باب المحرك للمدغم من: خلقكم، ورزقكم، وخلق كل شيء)¹ ،

وقال في موضع آخر منه : (والإدغام المحضُ أصحُّ روايةً وأوجهُ قياساً)² .

2. في مسألة (أنبئهم ونبئهم) : فقد اختلف الأئمة عن حمزة في تغيير حركة الهاء في

كلمتين (أنبئهم) في البقرة ، و (نبئهم) في الحجر والقمر³ .

واختار ابن الجزري مذهب الضم حيث قال : (والضم هو القياس وهو

الأصح)⁴ .

والقياس الذي بنى عليه اختياره وفق ما ذكره من الرواية عن محمد بن يزيد

الرفاعي صاحب سليم فقال : (وإذا كان حمزة ضم هاء (عليهم واليهم ولديهم)

من أجل أن الياء قبلها مبدلة من ألف فكان الأصل فيها الضم: فضم هذه الهاء

أولى وأصل)⁵ .

1 - النشر : 221 / 1 .

2 - المصدر نفسه : 20 / 2 .

3 - سورة البقرة الآية : 33 ، وسورة الحجر الآية : 51 ، وسورة القمر الآية : 28 .

4 - النشر : 432 / 1 ، انظر الرسالة الغراء في ترتيب وجوه القراء : التلمساني ، تحقيق عبد العظيم محمود عمران عمران

مكتبة أولاد الشيخ للتراث ، الجزيرة مصر : 40 .

5 - النشر : 432 / 1 .

3. في مسألة الراء من كلمتي : القرية ، مريم حيث اختلف فيهما من حيث الترفيق والتفخيم بين الرواة عن ورش ، وقد اختار ابن الجزري مذهب الجمهور القائل بتفخيم الراء فيهما حيث قال : (وذهب المحققون وجمهور أهل الأداء إلى التفخيم فيهما ، وهو الذي لا يوجد نص على أحد من الأئمة المتقدمين بخلافه وهو الضواب ، وعليه العمل في سائر الأمصار ، وهو القياس الصحيح)¹ .

الفرع السابع : الاختيار بدلالة الرسم

يُرادُ برسم المصحف عند علماء القراءات :
المصاحف التي أرسل بها عثمان بن عفان رضي الله عنه إلى الأمصار ، وقد كانت مجردة من النقط والشكل² .
إذ أجمع الصحابة رضوان الله عليهم على كتابة المصحف بهذا الرسم الاصطلاحي ، وهو على أتم العلم والدراية بأصول الكتابة والخط .
و على هذا الأساس : جعل علماء القراءات موافقة رسم المصحف شرطاً من شروط القراءة الصحيحة ، وركناً من أركان قبولها .
قال ابن الجزري رحمه الله تعالى : (كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، وصح سندها ، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها

1 - المصدر نفسه : 102 / 2 .

2 - المرشد الوجيز المرشد علوم تتعلق بالكتاب العزيز : أبو شامة ، تحقيق طيار آلتي قولاج ، دار صادر - بيروت سنة ، النشر : 1395 هـ / 1975 : 64 .

بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين (1) .

فالرسم هو أحد أركان قبول القراءات ، فلا تقبل القراءة إلا إذا كانت موافقة للرسم العثماني وابن الجزري كان من منهجه في اختاره ورجحه من الوجوه والروايات ملتزماً بموافقة الرسم ، ومن أمثلة ما اختاره بدلالة الرسم ما يلي :

1. فقد روى بعض الرواة عن ابن كثير وأبي عمرو والكسائي ويعقوب أنهم يقفون على ﴿ ذَاتِ الشَّوْكَةِ ﴾² وأمثالها بالهاء دون غيرها من المواضع ، فقد ردَّ ابن الجزري عن ذلك محتجاً بالرسم حيث قال رحمه الله تعالى : (بل الصواب الوقف عليه بالتاء للجميع إتباعاً للرسم)³ .
 2. وفي الوقف على كلمة (مناة) فقد روى بعض رواة القراءة الوقف عليها بالتاء ، وكان اختيار ابن الجزري هو الوقف عليها بالهاء باعتبار الرسم ، حيث قال : (فالصواب الوقف عليه عن كل القراء بالهاء على وفق الرسم)⁴ .
 3. وفي كلمة (تأمنا) حيث اختلف أهل الأداء فيها : وقد أجمعت المصاحف على كتابتها بنون واحدة على خلاف الأصل⁵ ، وأجمعوا على الإدغام فيها ، بعضهم مع الإشارة ، وبعضهم من غير الإشارة ، ثم وقع الخلاف بين القائلين بالإشارة ، هل تكون روما أو إثمناً .
- أما ابن الجزري رحمه الله فقد اختار ما ذهب إليه أصحاب الفريق الثاني القائل بالإشمام مع الإدغام ، ومما احتج به في تقرير وتحقيق اختياره الرسم حيث قال :

1 - النشر : 09 / 1 .

2 - سورة الأنفال الآية : 07 .

3 - النشر : 133 / 2 .

4 - المصدر نفسه : 134 / 2 .

5 - هداية القارئ : 260 .

(وبالقول الثاني قطع سائر أئمة أهل الأداء من مؤلفي الكتب وحكاه أيضاً الشاطبي رحمه الله تعالى وهو اختياري لأني لم أجد نصاً يقتضي خلافه ولأنه الأقرب إلى حقيقة الإدغام وأصرح في اتباع الرسم وبه ورد نص الأصبهاني وانفرد ابن مهران عن قالون بالإدغام المحض كقراءة أبي جعفر وهي رواية أبي عون عن الحلواني وأبي سليمان وغيره عن قالون، والجمهور على خلافه)¹ .

الفرع الثامن : الاختيار بدلالات أخرى

الاختيار بدلالة كثرة العدد

مما يسند إليه ابن الجزري اختياراته أحيانا دلالة العدد ، فمرة يقول (أكثر القراء) ، ومرة (أكثر أهل الأداء) ، وثالثة يقول (وهو الأكثر والأشهر) وهكذا ، ولا شك أن هذه الدلالة تثبت ميل ابن الجزري إلى الكثرة العددية في اختيار الوجوه وترجيح المسائل والأحكام . والجماعة والكثرة لا تجتمع على خطأ أو ضلالة كما ورد النص بذلك² . ومن أمثلة استعمال ابن الجزري لدلالة الكثرة :

1. في مسألة إمالة هاء التأنيث الملحقة بالأسماء عند الكسائي في حروف

مخصوصة ، وبشروط معلومة ، حيث ذهب البعض إلى إطلاق الحكم دون

1 - النشر : 304 / 1 .

2 - ورد عن ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (إن الله لا يجمع أمتي - أو قال : أمة محمد - على ضلالة ، ويد الله على الجماعة) ، قال الألباني : صحيح . انظر بداية السؤل في تفضيل العز بن عبد السلام ، تحقيق الألباني المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، الطبعة الرابعة ، سنة : 1406 هـ : 70 .

استثناء ، أما الجمهور والأكثر من القراء وأهل الأداء فقد قيّدوا المسألة ، ومذهب ابن الجزري من المذهب الثاني فقد قال عن هذا الفريق : (وهذا الفريق : وهو مذهب أكثر الأئمة ، وجلة أهل الأداء ، من أمثال الإمام أبي بكر بن مجاهد ، وابن المنادى ، وأبي طاهر بن أبي هاشم ، وأبي الحسن بن غلبون ، وأبي محمد مكى ، وأبي العباس المهدي ، وابن مهران ، وابن فارس ، وابن سوار ، وابن الفحام الصقلي ، وهو اختيار أبي القاسم الشاطبي وأكثر المحققين)¹.

2. وفي مسألة ياء الإضافة في كلمة (ربي) التي وردت في قوله تعالى ﴿ وَلَئِن رُّجِعْتَ إِلَىٰ رَبِّيَ إِنَّ لِي عِنْدَهُ لَلْحُسْبَىٰ ﴾² ، حيث اختلف الرواة فيها عن قالون بين الفتح والإسكان .

وابن الجزري رحمه الله وافق على صحة ما ذهب إليه غيره من الرواة من الفتح والإسكان ، إلا أنه اختار مذهب القائلين بالفتح . فقال رحمه الله تعالى : (والوجهان صحيحان عن قالون ، قرأت بهما ، وبهما آخذ ، غير أن الفتح أشهر وأكثر وأقيس بمذهبه)³ .

الاختيار بدلالة قول الجمهور

هذه الدلالة يستند إليها ابن الجزري في العديد من اختياراته ، لكنه أحيانا يقرنها بغيرها من الأدلة ، وأحيانا أخرى يذكرها لوحدها ، ومن أمثلة ذلك :

1. في مسألة الوقف على : (ويكأن) و (ويكأنه) حيث اختلف أهل الأداء في الوقف عليهما عند الكسائي وأبي عمرو البصري بين الوقف

1 - النشر : 2 / 85 ، إبراز المعاني : 242- 247 ، الغاية : 51 ، السبعة : 149 ، التذكرة : 235 / 2 - 238 ،

التبصرة : 402 - 406 شرح الهداية : 1 / 120 ، العنوان : 218 ، الوافي في شرح الشاطبية : 158 .

2 - سورة فصلت الآية : 50 .

3 - النشر : 2 / 169 .

على (وي) دون كأن وكأته و (ويك) دون أن وأته أم أنهما موصولتان .

واختيار ابن الجزري رحمه الله تعالى الوقف على الكلمتين بأسرها ، لأن هذا الاختيار هو مذهب الجمهور من أهل الأداء ، والقياس الصحيح يدعّمه .

قال رحمه الله تعالى : (وهذا هو الأولى والمختار في مذاهب الجميع اقتداء بالجمهور وأخذاً بالقياس الصحيح)¹ .

2. وفي مسألة الوقف على النون المفتوحة عند يعقوب ، فقد ذهب الجمهور إلى عدم إثبات الهاء عن يعقوب في النون المفتوحة الموقوف عليها ، وهو اختياره حيث قال : (والجمهور على عدم إثبات الهاء عن يعقوب في هذا الفصل وعليه العمل)² .

الاختيار بدلالة أقوال المحققين

مما يقوّي به ابن الجزري القول المختار ترجيحه بدلالة أقوال المحققين ، إلا أنه لا يجعلها دليلاً مستقلاً بذاته ، وإنما يذكرها مقترنة مع غيرها من الأدلة ، ومن أمثلة ذلك :

1. اختياره في عدد مخارج الحروف وأما سبعة عشر مخرجاً حيث قال ما نصه :

(أما مخارج الحروف فقد اختلفوا في عددها ، فالصحيح المختار عندنا وعند من تقدمنا من المحققين كالحليل بن أحمد ومكي بن أبي طالب وأبي القاسم الهذلي وأبي الحسن شريح وغيرهم سبعة عشر مخرجاً ، وهذا الذي يظهر من حيث الاختيار وهو الذي أثبتته أبو علي بن سينا في مؤلف أفرده في مخارج الحروف وصفاتها)³ .

1 - المصدر نفسه : 151 / 2 .

2 - النشر : 136 / 2 .

3 - المصدر نفسه : 198 / 1 .

2. في مسألة إدغام الدال في الجيم من الموضعين : ﴿ دَاوُودَ جَالُوتَ ﴾¹ ﴿ دَارَ الْخُلْدِ جِزَاءً ﴾² .

قال ابن الجزري :

(وفي الجيم موضعان: " داود جالوت " و " دار الخلد جزاء " وقد روى إظهار هذا الحرف عن الدوري من طريق ابن مجاهد ، وعن السوسي من طريق الخزاعي من أجل اجتماع الساكنين ، والصحيح أن الخلاف في ذلك هو في الإحفاء والإدغام من كون الساكن قبله حرفاً صحيحاً .. وهذا مذهب المحققين ، وبه كان يأخذ ابن شنبوذ وابن المنادي وغيره من المتقدمين ومن بعدهم من المتأخرين ، وبه قرأ الداني ، وبه نأخذ وله نختار لقوة الكسرة)³ .

- 1 - سورة البقرة الآية : 251 .
- 2 - سورة فصلت الآية : 28 .
- 3 - النشر : 1 / 291 .

معالم منهج ابن الجزري في وجوه الاختيارات :

1. لم يخالف ابن الجزري غيره من العلماء ممن سبقوه في علم القراءات من اعتماده على الأدلة والحجج والقرائن من أجل ترجيح ما يراه صوابا وأقرباً إلى دلالات النصوص .
2. لا تكادُ تجد مسألة لابن الجزري له فيها ميل واختيار إلا وله ما يسندها من النقول والآثار الصحيحة من الصحابة ومن بعدهم من التابعين ، وإن لم يجد نظراً في أقوال شيوخه وعلماء عصره ما يدعم رأيه ويقوي حجته .
3. جمع ابن الجزري في منهج الاختيار عنده كل الوجوه والأدلة المعروفة من القرآن والسنة وأقوال الصحابة والإجماع واللغة والقياس وغيرها ، وفي ذلك دلالة على سعة إطلاعه وقوة استحضاره كما يدل على ما تتميز به من عقلية علمية عالية التحقيق والتدقيق .
4. قد يجمع ابن الجزري في تحريره للمسائل وتحقيقه لاختياراته أكثر من دليل يستند إليه

فمثلا في ترجيح قراءة الإدغام المحض في (نخلقكم) ، يقول : (إلا أن هذا الوجه أصح قياسا على ما أجمعوا في باب المحرك للمدغم من: خلقكم، ورزقكم، وخلق كل شيء..)¹ ، فقد جمع بين القياس وإجماع أهل الأداء .

وكقوله في روم وإشمام بعض الحروف : (وهذا مذهب الأكثرين من أهل الأداء واختيار جماعة المحققين، وهو الذي عليه العمل من عامة المقرئين، وهو الذي لم يذكر أكثر المؤلفين سواه)² فقد جمع بين الأكثرية ومذهب أهل التحقيق وهكذا .

5. الملاحظ أن منهج ابن الجزري في وجوه الأدلة التمييز الجلي بين مصطلح الكثرة (أكثر أهل الأداء ، أو أكثر القراء ..) وبين قول (الجمهور) وفي ذلك دقة فائقة في منهجه رحمه الله تعالى لها ما يسندها من اللغة وكلام العلماء وتعامل الفقهاء مع المسائل والآراء .

6. إذا اجتمع في مسألة مذهبان أحدهما للمحققين والثاني لجمهور القراء أو أهل الأداء فإن ابن الجزري في عاداته الجمع بينهما كما فعل ذلك في أوجه المد العارض للسكون فالجمهور قالوا بالقصر ، والتوسط هو مذهب أكثر المحققين وغيرهم قال بالإشباع ، وكان اختيار ابن الجزري هو الأخذ بالثلاث³ .

ومثل ذلك في هاء التأنيث هل هي مماله مع ما قبلها، أو أن الممال هو ما قبلها ، فجماعة من المحققين قالوا بالأول ، وذهب الجمهور إلى الثاني ، وجمع ابن الجزري بينهما إشادة وتحقيقا فقال : (الأول أقرب إلى القياس، والثاني أظهر في اللفظ، وأبين في الصورة، ولا ينبغي أن يكون بين القولين خلاف)⁴ .

1 - النشر : 221 / 1 .

2 - المصدر نفسه : 72 / 2 .

3 - النشر : 349 / 1 .

4 - المصدر نفسه 2 : 88 / 2 .

المطلب الثاني : قواعد الاختيار عند ابن الجزري

في هذا المطلب الثاني سننسط القول في استخلاص قواعد وسمات سار عليها ابن الجزري وهو يقرر اختياراته ويقدم ترجيحاته ويدافع عنها ، وقد جعلتها على نوعين الأول فيهما : طريقته في عرض اختياراته ، وثانيهما قواعده في الاختيار ، وتفصيلهما كالتالي :

الفرع الأول : خطواته في عرض اختياراته

عند النظر في المسائل التي عرضها ابن الجزري في كتابه النشر في القراءات العشر، وفحص طريقة تحليلها ، ووسيلة تحقيقها ، واستعمال أدلتها فإننا نخلص إلى الخطوات التالية :

أولاً : بسط المسائل والآراء بالتفصيل

في أغلب المسائل التي كان لابن الجزري فيها اختيار وترجيح ، كانت ميزته في عرضها وفرشها بسطها بكل أدلتها ، وبيانها مفصلة بما تحتويه من أقوال وأدلة وحجج حيث :

- يورد الأقوال في المسألة بما فيها الأقوال المخالفة بموضوعية ، وقد يذكر أدلتها قبل أن يناقش تلك الأدلة ، أو يحكم عليها أو لها.

فمن المسائل التي بسطها ابن الجزري طويلا في كتابه النشر، وذكر فيها آراء متعددة :

- 1- مسألة الاستعاذة وما يتعلق بها من أحكام فرعية : صيغتها ، والزيادة والنقصان فيها ، وحكمها بين الجهر والإسرار ، وحالاتها بين السورتين ، حيث ذكر كل الروايات الواردة في المسألة ، ومذاهب العلماء في حكمها مفصلاً أقوال المذاهب بأدلتها ونصوصها مناقشا ومحمرراً في كل فرع من فروعها¹ .
- 2- ومثل ذلك مسألة : الأحرف السبعة ، وروايات الأحاديث الواردة في المسألة وسبب ورودها ، ومعنى الأحرف وعددها ، ومذاهب العلماء في المقصود منها ، واشتمال المصاحف على بعضها أو كلها ، وكان رحمه الله بين ثنايا البيان والتفصيل ، وتحقيق المسائل والتنقيح والتحرير ، يختار منها ما ترجح عنده من أدلة وقرائن² .
- 3- ومن ذلك مسائل : جمع القراءات³ ، والإمالات⁴ ، والمدود⁵ وغيرها .
- قد يذكر في المسألة الواحدة العديد من الأقوال للمذهب الواحد من مصادر مختلفة ، وهذا يدل على ما عند الإمام من ثقافة متنوعة ، وذاكرة متعددة التحصيل والنظر والقراءة والبحث ، ومن أمثلة ذلك :

 - 1- قراءة كلمة (تأمنا) بالإشارة بين الروم والإشمام ، فذكر مذهب القائلين بالروم مع أقوالهم ، ومن بينهم الشاطبي وأبي شامة والداني⁶ .
 - 2- تسمية الإدغام بغنة (في الواو والياء) في باب النون الساكنة والتنوين : فبعض أهل الأداء ذهب إلى أنه : إدغام بغنة ، وآخرون ذهبوا إلى أنه إخفاء

1 - النشر : 1 / 251 - 259 .

2 - المصدر نفسه : 1 / 19 - 31 .

3 - النشر : 2 / 195 - 196 .

4 - المصدر نفسه : 1 / 313 - 362 .

5 - المصدر نفسه : 2 / 57 - 89 .

6 - المصدر نفسه : 1 / 304 .

وفي مذهب الإخفاء ذكر العديد من الأقوال كقول الداني والسخاوي وابن مجاهد وغيرهم¹ .

- إذا اختار حكماً من الأحكام أو مال لرأي من الآراء فإتّما يذكره بما استند إليه من حجج وبراهين من النصوص أو اللغة أو الرسم أو الإجماع أو الكثرة والشهرة .
 - وكان ابن الجزري قلماً يختار مذهباً أو رأياً دون ذكر الدليل على اختياره إلا في مسألة علاقتها بعلم القراءات جزئية فرعية ولا كلية .
- ومن ذلك :

اختياره صفة الانحراف لحرفي اللام والراء فقال فيها : (وحرفا الانحراف اللّام والراء على الصحيح ، وقيل : اللّام فقط ، ونُسب إلى البصريين)² ، ولم يذكر أي تفصيل أو تمثيل أو دليل لأن المسألة صلّتها باللغة أكثر من القراءة .

- لابن الجزري في ذكره اختياراته والفصل فيها طريقتان :

الأولى : وهو منهج أكثر أهل العلم المحققين في المسائل المتباينة وهي ذكر الآراء كلها بأدلتها وعند الخاتمة ذكر اختياره وترجيحه في تلك المسألة بما ثبت عند من حجج قوية وأدلة قطعية ، ومن أمثلة هذه الطريقة :

1- اختياره في المد اللازم ، ومثل ذلك اختياره في المد العارض للسكون³ .

2- إدغام الهاء في الهاء عند أبي عمرو⁴ ، وحكم الراء في قرية ومريم⁵ .

الثانية : وهي القطع باختياره أولاً ، ثم مناقشة الآراء المخالفة ، ومن ذلك اختياره عدد مخارج الحروف فقد ذكر اختياره ثم فصل أقوال المخالفين¹ ، وكذا المختار من لفظ الاستعاذة² .

1 - المصدر نفسه : 28 / 2 .

2 - المصدر نفسه : 204 / 1 .

3 - النشر : 334 / 1 و 335 / 1 .

4 - المصدر نفسه : 274 / 1 .

5 - المصدر نفسه : 100 / 2 .

واستعماله للطريقة الأولى أكثر .

ثانياً : نسبة الآراء لأصحابها

إنَّ السُّمة البارزة في منهج ابن الجزري وهو يستعرض الآراء ويناقشها في المسائل التي كان له فيها اختيار وترجيح هو: نسبة الأقوال لأصحابها ، وعزو الآراء المخالفة لقائلها من العلماء والباحثين . فلا تكاد تجد مسألة من المسائل إلا ذكر فيها ابن الجزري آراء مخالفيه في المسألة وحججهم ، والأدلة التي اعتمدوا عليها ، كل ذلك ينسبه ابن الجزري لأصحابه من أفواههم أو بالعزو لكتبهم ومؤلفاتهم التي أخذ منها .

ومن أمثلة ذلك على سبيل الاستشهاد لا الحصر :

1- في بيان معنى الأحرف السبعة واختلاف أهل العلم في المسألة فقد ذكرها

بتفصيلها وأسند الأقوال لأصحابها كأبي الفضل الرازي وابن قتيبة غيرهم³ .

2- و مسائل الاستعاذة والبسملة وما فيهما من اختيارات متباينة بين أهل الأداء

فقد ذكر ابن الجزري العديد من الأقوال ونسبها لأصحابها⁴ .

والأمثلة في هذه القاعدة كثيرة .

ثالثاً : الاستدراك والاعتراض .

من القواعد التي تجلّت في منهج ابن الجزري وهو يستعرض اختياراته ويناقش آراء مخالفيه قاعدة : التحقيق والتحرير في المسائل المختلف فيها ، والاعتراض والاستدراك عمن خالفه أو في خطأ جلي واضح ، ولو كان هذا الاستدراك على شيوخه ومن تعلّم بين أيديهم .

1 - المصدر نفسه : 198 / 1 .

2 - المصدر نفسه : 243 / 1 .

3 - النشر : 251 / 1 - 259 .

4 - المصدر نفسه : 19 / 1 - 31 .

ومن أمثلة ذلك :

1- في مسألة تكرير الراء المشددة حيث يبالغ بعض القراء في إخفائها فيبين ابن الجزري خطأ ذلك واعتراضه قائلاً : (وقد توهم بعض الناس أن حقيقة التكرير ترعيدُ اللسان بها المرّة بعد المرة فأظهر ذلك حال تشديدها كما ذهب إليه بعض الأندلسيين ، والصواب التحفظ من ذلك بإخفاء تكريرها كما هو مذهب المحققين ، وقد يبالغ قوم في إخفاء تكريرها مشددة فيأتي بها محصرمة شبيهة بالطاء ، وذلك خطأ لا يجوز ، فيجب أن يلفظ بها مشددة تشديداً ينبو بها اللسان نبوة واحدة وارتفاعاً واحداً من غير مبالغة في الحصر والعسر نحو: الرحمن الرحيم)¹.

2- في كلمة (هيت) من باب الفرش حيث استدرك ابن الجزري عن شيخه الداني فقال ابن الجزري : (وقال الداني في جامع البيان : وما رواه الحلواني من فتح التاء مع الهمزة وَهْمٌ ، لكون هذه الكلمة إذا همزت صارت من التهيء فالتاء فيها ضمير الفاعل المسند إليه الفعل فلا يجوز غير ضمّها . قلت : وهذا القول تبع فيه الدانيّ أبا علي الفارسي ، فإنه قال في كتابه الحجة : يشبه أن يكون الهمز وفتح التاء وهماً من الراوي لأنّ الخطاب من المرأة ليوسف ولم يتهياً لها ، بدليل قوله : (وراودتهُ) ، وكذا تبعه على هذا القول جماعة ، وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن الحسين بن محمد الفارسي : والقراءة صحيحة وراويها غير واهم ، ومعناها : " تهياً لي أمرك " ، لأنّها ما كانت تقدر على الخلوة به في كل وقت ، أو " حسنت هياتك " و (لك) على الوجهين بيان ، أي : " لك أقول " .

¹ - المصدر نفسه : 1 / 218 - 219 .

قلت: وليس الأمر كما زعم أبو علي ومن تبعه ، والحلواني ثقةٌ كبيرٌ حجةٌ خصوصاً فيما رواه عن هشام وقالون ، على أنه لم ينفرد بها على زعم من زعم ، بل هي رواية الوليد بن مسلم عن ابن عامر ، وروى الدجواني عن أصحابه عن هشام بكسر الهاء مع الهمز ، وضمّ التاء ، وهي رواية إبراهيم بن عباد عن هشام .

قال الداني في جامعه : وهذا هو الصواب¹ .

ففي هذا النص يُردُّ ابن الجزري على تعقيب الداني وأبي علي الفارسي اللذين وهما الراوي في رواية الهمز مع فتح التاء من قوله : (هتت) ، وعمدتم في توهيم الراوي أن الخطاب من المرأة ليوسف وهو لم يتهياً لها بدليل قوله : (وراودته) .

وقد اعتمد ابن الجزري في الردّ على هذا التوهيم بما يلي :

- الوجه في اللغة العربية : وهو ركن في قبول القراءة الصحيحة مما اشترطه ، حيث بين وجه قراءة الهمز مع فتح التاء في قوله (هتت) وذلك على لسان أبي عبد الفاسي حيث قال : (ومعناها : " هتياً لي أمرك " ، لأنها ما كانت تقدر على الخلوة به في كل وقت ، أو " حسنت هياتك " و (لك) على الوجهين بيان ، أي : " لك أقول ")² .

- صحة السند : فقد أبطل ابن الجزري زعم أبي علي الفارسي ومن تبعه بخصوص وهم الراوي في رواية فتح التاء مع المضمّر من (هتت) ، فاعتمد في ذلك على مكانة أبي الحسن الحلواني العلمية ومرتبته عند أهل القراءات

¹ - النشر : 294 / 2 .

² - النشر : 294 / 2 .

فقال فيه : (والحلواني ثقةٌ كبيرٌ حجةٌ خصوصاً فيما رواه عن هشام وقالون)¹ .

إضافة إلى ذلك فإن الحلواني لم ينفرد بهذه الرواية كما زعم بعضهم فقد رواها الوليد بن مسلم عن ابن عامر .

رابعاً : توظيف علوم مختلفة في عرض اختياراته ذات الصلة بعلم القراءات

من قواعد منهج ابن الجزري في بيان اختياراته ، وتفصيل ترجيحاته في علم القراءات وأحكام التجويد والأداء : توظيف علوم مختلفة في بيان اختياراته كعلم الحديث والفقه واللغة والأصول وغيرها

فلم يكن رحمه الله تعالى في عرضه للمسائل يكتفي بعلم التجويد والقراءة فقط بل كان يعرّج جانباً إلى متعلقاتها من العلوم والمعارف الأخرى دون التعميق والتطوير في بيان جزئياتها .

ولا شك أنّ هذا الجناح العلمي ، والسرمد التفصيلي في منهج ابن الجزري يدل على ما يملكه من موسوعة علمية ، وذاكرة معرفية عميقة ومتأصلة مكنته من استخدام كثير من العلوم أدوات تعينه في تقوية ما رجع عنده من الأحكام والمسائل القرائية ، إذ لم يكن حظه من العلم والنظر متوقفاً على علم القراءات الذي برز فيه ، وأصبح فيه إماماً متبعاً ومحققاً مدققاً .

وتناول ابن الجزري لهذه العلوم كان دون استطراد في المباحث الجانبية التي تبعده عن جوهره الموضوع ومسألة البحث .

ويدل من جهة ثانية على صلة علم القراءات بالعلوم الشرعية الأخرى .

ومن أمثلة ذلك :

- ففي مسائل علم الحديث كثيراً ما كان يتطرّق ابن الجزري إلى دراسة الحديث الذي

يستشهد به إلى دراسة متنه وسنده وحكم أهل العلم فيه من ناحية الصحة أو الضعف ،

ومن أمثلة ذلك مدارسته للأحاديث التي وردت في أحكام البسملة والاستعاذة ،

والأحرف السبعة ، وغيرها .

¹ - المصدر نفسه : 294 / 2 .

وابن الجزري كما كان قارئاً محققاً ، فقد كان محدثاً مُتَبَحِّراً .

- من اللغة العربية مثلاً حديثه عن مراد الأحرف السبعة التي وردت في الحديث الصحيح المأثور وإطلاق العدد سبعة ومعناه عند العرب فقال : (والعرب يطلقون لفظ السبع والسبعين والسبعمائة ولا يريدون حقيقة العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص بل يريدون الكثرة والمبالغة من غير حصر)¹ .

- ومن مسائل الفقه حديثه عن حكم الاستعاذة فقد ذكر كلام الفقهاء فيها فقال : (ذهب الجمهور إلى أن الاستعاذة مستحبة في القراءة في كل حال: في الصلاة وخارج الصلاة، وحملوا الأمر في ذلك على الندب، وذهب داود بن علي وأصحابه إلى وجوبها حملاً للام على الوجوب كما هو الأصل حتى أبطلوا صلاة من لم يستعد ، وقد جنح الإمام فخر الدين الرازي رحمه الله إلى القول بالوجوب وحكاه عن عطاء بن أبي رباح واحتج له بظاهر الآية من حيث الأمر ، والأمر ظاهره الوجوب وبمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليها ولأنها تدرأ شر الشيطان وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، ولأن الاستعاذة أحوط وهو أحد مسالك الوجوب ، وقال ابن سيرين إذا تعوذ مرة واحدة في عمره فقد كفى في إسقاط الوجوب وقال بعضهم كانت واجبة على النبي صلى الله عليه وسلم دون أمته)² .

ومن معاني التفسير : نحو ما سرده³ من شرح ومعنى حول كلمة " رشداً " التي وردت في قوله تعالى : ﴿ أَتَبْعُكَ عَلَىٰ أَنْ تَعَلِّمَنِي مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا ﴾⁴ .

¹ - النشر : 26 / 1 .

² - النشر : 257 / 1 - 258 .

³ - المصدر نفسه : 311 / 2 .

⁴ - سورة الكهف الآية : 66 .

خامساً : التأدب مع المخالفين

حقيقة الاختيار والترجيح إنما تكون من بين أقوال متميزة ، وآراء متباينة ، وقد تكون متعارضة متناقضة ، وتختلف مناهج العلماء في ردهم على أقوال المخالفين ، وكل ردّ من ردودهم يصطبغ بشخصية ذلك العالم ، فتعبّر تلك الردود والمواقف على شخصية ذلك العالم العلمية والأخلاقية والتربوية .

ومن خلال متابعة ابن الجزري في اختياراته ، ومناقشاته لمخالفه تبين أن الشيخ الإمام رحمه الله كان عظيم الأدب والسمت مع من يخالفه في الكثير من المسائل والأحكام ، لقد كان ذا طبع حلیم ، لا يعرف التشنيع أو التهجم على أصحاب الأقوال المخالفة ، وإنما ينتقد بأدب جم ، مثل قوله : سهو قلم ، وهذا خطأ واضح ، والصواب غير ذلك ..¹

الفرع الثاني : سمات منهجية في تقرير اختياراته

السمة الأولى : اختياره للنص

من قواعد الاختيار في علم القراءات عند ابن الجزري ، وخاصة عند تباين الآراء وتعدد مذاهبها قاعدة : الاختيار للنص أي اختياره وترجيحه كان بسبب ما ثبت عنده من نص صحيح منقول في المسألة .

والنص قد يكون قرآناً أو حديثاً أو أثراً صحيحاً ، كما قد يكون نصاً عن أهل الأداء والرواية في المسألة .

وفي المسائل التي اعتمد فيها ابن الجزري على النص كان يذكر النص في المسألة ، وأحياناً أخرى يشير إلى عبارة ولفظة " النص " دون ذكره .
ومن المسائل الذي جاء فيها ذكر النص التالي :

1- في مسألة : أيهما أفضل في القراءة : هل الترتيل وقلة القراءة ، أو السرعة مع

كثرة القراءة ؟ ، حيث اختار ابن الجزري رحمه الله تعالى مذهب ما عليه معظم السلف والخلف وهو : أن الترتيل والتدبير مع قلة القراءة أفضل

¹ - انظر النشر : 8 / 2 ، 11 / 2 ، 423 / 2 ، 407 / 1 .

- من السرعة ، وذكر مجموعة من النصوص منها قوله : (وثبت هـ — هذا الرأي نصاً عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم)¹ .
- 2- حكم الرء المضمومة عند رواة ورش فقد قال ابن الجزري فيها : (والترقيق هو الأصح نصاً وروايةً وقياساً)² .
- 3- في مسألة : الوقف في (واد النمل) عند الكسائي فقد قال رحمه الله تعالى : (والأصح عنه هو الوقف بالياء)³ .
- واعتمد ابن الجزري في اختياره على ما ثبت عنده من نصوص صحيحة ومن ذلك : أن سورة بن مبارك روى عن الكسائي نصاً قال فيه : الوقف على (وادي النمل) بالياء ، كما نص أن الكسائي قال : لم أسمع أحداً من العرب يتكلم بهذا المضاف إلا بالياء⁴ .
- وأكتفي بهذه الأمثلة فقد ذكرتُ في مبحث الاختيار بالوجوه أمثلة عديدة في الباب .
- وابن الجزري رحمه في عرضه لاختياراته لا يكاد يغفل عن إثبات نص فيما يميل إليه من المذاهب والآراء :
- 1- إما بالإشارة على نصيته كأن يقول في اختياره : (أفلا تعقلون) من سورة القصص حيث قال : (والوجهان صحيحان عن أبي عمرو من هذه الطرق ومن غيرها ، إلا أن الأشهر عنه بالغيب ، وبهما أخذ في رواية السوسي ، لثبوت ذلك عندي عنه نصاً وأداءً)⁵ .

1 - النشر : 1 / 208 .

2 - المصدر نفسه : 2 / 100 .

3 - المصدر نفسه : 2 / 140 .

4 - التبصرة : 520 ، جامع البيان : 361 .

5 - النشر : 2 / 342 .

2- وإما بذكر من نص عليه من الأئمة كقوله في مد التعظيم : (ونص على ذلك أبو معشر الطبري وأبو القاسم الهذلي وابن مهران والجاحاني وغيرهم ، وقرأت به من طريقهم وأختاره)¹ .

3- وإما بذكر النص حرفاً وقد سبق أن مثلنا لهذه النوع .

ولا شك أن اعتماداً على هذه القاعدة في اختياراته تزيدها قوة ورجاحة ومجانبة في ترك الخلاف .

السمة الثانية : النقل والتلقي والرواية .

من منهج ابن الجزري في القراءة الاعتماد كلياً على : النقل والتلقي والسماع ، وهذا المنهج ظهر بوضوح في اختيارات ابن الجزري عند تأكيده عليها وتقريره لها في مواضع عديدة . وهو منهج كل القراء منذ زمن النبي صلى الله عليه وسلم لأن القراءة سنة متبعة يأخذها الأول عن الآخر .

قال ابن الجزري نقلاً عن أبي عمرو الداني : (وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القراءة على الألفى في اللغة والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل ، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها)² .

فابن الجزري في مناقشاته وترجيحاته ، واختياراته يعتمد على الرواية وتلقي القراءة وملازمة الأثر ، ويستعمل القياس والنظر ، ويستشهد بأقوال النحويين ، غير أنه لا يقدم على صحيح الرواية قياساً ، ولا على ثابت الأثر نظراً ولا لغة لا لشيء إلا لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها .

والنقل والتلقي في القراءة يقترن دائماً بالأداء والسماع .

فمن أوجه الروايات التي ثبتت عن القراء والرواة وأصحاب الطرق ما ثبت نصاً وأداءً ، ومنها ما ثبت نصاً دون الأداء ، ومنها عكس ذلك

1 - المصدر نفسه : 345 / 1 .

2 - النشر في القراءات العشر : 11-10 / 1 .

فالتصية والنقل ما أشرنا إليه في القاعدة الأولى ، وأما الأداء فقد تروى القراءة أو الوجه عن الإمام أو الشيخ دون النص الصريح عليه منه ، أو ممن أخذ عنه ، ولكن يثبت بالتلقي والسماع أن الشيخ قد قرأ بهذا الوجه .

ومن أمثلة اعتماد ابن الجزري على قاعدة النقل والأداء في ترجيح اختياراته :

(1) ففي باب الاستعاذة حيث عرض الصيغ التي كان يسندها الشيخ لأصحابها بأدلتها المأثورة ، وفي ذلك إشارة واضحة منه أن الزيادة عما وردت في آية النحل وهي قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ ممكن وجائز ما دامت مقيدة بالرواية وغايتها التزيه كما قال الشاطبي :

..... وإن ترد ** لربك تزيلا فليست مجهلا¹

واختار مذهب جميع القراء من حيث الرواية وهي : (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)²

(2) في كلمة (نخلُكم) من سورة المرسلات فقد اتفق أهل الأداء على إدغام القاف في الكاف في هذه الكلمة ، لكنهم اختلفوا في إبقاء صفة استعلاء القاف عند إدغامها في الكاف .

واختار ابن الجزري : إدغام القاف في الكاف إدغاما محضا كاملا وإذهاب صفة الاستعلاء في القاف حيث قال : (والإدغام المحض أصح رواية وأوجه قياساً)³ .

(3) وعند حمزة في باب الهمز عندما يكون الساكن حرف علة مثل : (خلو إلى) و (ابني آدم) حيث اختار ابن الجزري مذهب النقل فقال : (والصحيح الثابت رواية في

¹ - الشاطبية رقم البيت : 96 .

² - النشر : 243 / 1 .

³ - النشر : 20 / 2 .

هذا النوع هو النقل ليس إلا وهو الذي لم أقرأ بغيره على أحد من شيوخي ولا آخذ بسواه¹ .

السمة الثالثة : عدم مخالفة الإجماع

لقد ذكرنا في مبحث الاختيار بدلالة الوجوه أنّ ابن الجزري رحمه الله تعالى قد اختار بدلالة الإجماع .

والإجماع في علم القراءة يعني : ما اتفق عليه القراء أو الرواة أو أهل الطرق في قراءة من القراءات أو رواية من الروايات أو وجه من الوجوه في الأداء في زمن من الأزمان بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم .

فالكثير من اختيارات ابن الجزري في وجوه أو في مسائل التجويد المتعدد الأوجه لا تخالف ما ثبت عن إجماع أو اتفاق بين أهل القراءة والأداء .

فالإمام ابن الجزري رحمه الله لم يخالف في اختياراته ما أجمع عليه .
ومن أمثلة ذلك :

1- في إدغام الهاء في الهاء عند أبي عمرو قال : (والصواب ما عليه

إجماع أهل الأداء من إدغام الباب كله من غير فرّق)² .

2- وفي الياء من قوله تعالى : ﴿ مَا لِي لَأَ أَرَى الْهُدَىٰ ﴾³ فقد

اختلف فيها الرواة بين فتحها وإسكانها عن هشام ، قال ابن

الجزري : (والصواب عنه هو السكون كما أجمع الرواة عليه)⁴

1 - المصدر نفسه : 1 / 436 .

2 - النشر : 1 / 284 .

3 - سورة النمل الآية : 20 .

4 - النشر : 2 / 175 .

1- في مسألة السكت بين السورتين حيث اختار ابن الجزري ما أجمع عليه المحققون من أهل الأداء من أن السكت لا بد أن يكون من دون تنفس حيث قال : (الصواب حمل دون من قولهم: - دون تنفس - أن تكون بمعنى غير كما دلت عليه نصوص المتقدمين وما أجمع عليه أهل الأداء من المحققين من أن السكت لا يكون إلا مع عدم التنفس سواء قل زمنه أو كثر)¹ .

السمة الرابعة : تقوية الحجج بالقياس

أشرنا في وجوه الاختيار عند ابن الجزري في المبحث السابق إلى اختياره بدلالة القياس ، حيث أنه كان كثير التكرار عنده في مسائل شتى . ومن خلال النظر والمتابعة لاختياراته التي احتج فيها بالقياس يمكن تحصيل القاعدة التالية في منهج ابن الجزري : أنه لا يستعمل القياس أصلاً ورأساً في الاحتجاج والاختيار بل يستعمله رحمه الله تعالى للتقوية وتدعيم ما ذهب إليه بعد ذكره لوجوه أخرى من الاستدلال . ويمكن إثبات ذلك من خلال الأمثلة التالية :

1- ففي مسألة : (ويكأن - ويكأنه) اختار ابن الجزري رحمه الله تعالى ما ذهب إليه من يرى بالوقف على الكلمتين بأسرها ، وقال رحمه الله تعالى : (وهذا هو الأولى والمختار في مذاهب الجميع اقتداء بالجمهور وأخذاً بالقياس الصحيح)² ، فقد استند في اختياره على حجتين هما : الأولى : متابعة الجمهور والثانية : القياس الصحيح ، وجعل القياس تابعاً وليس أصلاً .

¹ - المصدر نفسه : 242 / 1 .

² - النشر : 151 / 2 .

2- وفي مسألة ﴿بِالسُّوءِ إِلَّاءِ﴾¹ فقد وقع الخلاف في الهمزة الثانية عند قالون والبزي ، واختار ابن الجزري مذهب من يقول بالإبدال ثم بالإدغام حيث قال : (وهذا هو المختار رواية مع صحته في القياس)² .

1- فقدم صحة الرواية ، وقوى حجته بالقياس .
أختلف في الراء من كلمتي : القرية ، مريم من حيث الترفيق والتفخيم بين الرواة عن ورش ، واختار ابن الجزري مذهب التفخيم فقال : (وذهب المحققون وجمهور أهل الأداء إلى التفخيم فيهما ، وهو الذي لا يوجد نص على أحد من الأئمة المتقدمين بخلافه وهو الصواب ، وعليه العمل في سائر الأمصار وهو القياس الصحيح)³ .

حيث ذكر حججاً ثلاث لا اختياره وجعل آخرها القياس .
والمراد بالقياس الذي عناه ابن الجزري كمنهج متبع في بعض اختياراته هو : المتابعة في الأصول التي تُطرد ويكثر دورها ويجري المشابهة والمقارنة فيها ، فيحمل الوجه المختار مع نظرائه من الوجوه التي توافقه أو تشابهه .

والاستعانة بالقياس هكذا معنى ليس مُستقبِحاً ولا منكرّاً عند القراء وأهل الأداء قدبما وحديثاً كأمثال الداني في كتابه جامع البيان⁴ ، وابن الباذش في كتابه الإقناع⁵ ، وأبي شامة في إبراز

1 - سورة يوسف الآية : 53 .

2 - النشر : 383 / 1 .

3 - المصدر نفسه : 102 / 2 .

4 - جامع البيان : 1 / 50 ، 2 / 253 .

5 - الإقناع : 179 ، 215 ، 220 .

المعاني¹ ، والدمياطي في الإتحاف² ، و تاج الدين الواسطي في الكثر في القراءات العشر³ ،
والصفاقسي في غيث النفع⁴ .

المبحث الثالث : أهمية اختيارات ابن الجزري ومكانتها العلمية

في هذا المبحث نحاول أن نضع اختيارات ابن الجزري في الميزان ، بحيث نبحث عن قيمتها العلمية ومكانتها بين أقرانها ، ومن ثم معرفة تأثير ابن الجزري.من قبله ، وأثره فيمن بعده ، ثم نختتم المبحث بالإشارة إلى بعض الملاحظات والمآخذ في اختياراته .

¹ - إبراز المعاني : 84 ، 134 ، 310 .

² - إتحاف فضلاء البشر : 370 ، 392 ، 431 .

³ - الكثر في القراءات العشر : 79 /1 ، 666 /2 .

⁴ - غيث النفع : 36 ، 236 ، 355 .

المطلب الأول : المكانة العلمية لاختيارات ابن الجزري

لا شك أن اختيارات ابن الجزري في علم القراءات ، وترجيحاته وآراءه فيها لا تقل مكانة وأهمية عن مكانة وقيمة كتابه النشر في القراءات العشر الذي يعدُّ خلاصة اجتهاده ، وزبدة تحقيقاته وتحريراته .

وتتجلى هذه المكانة عاليةً لجملة من الأسباب التي فُيِّضت وتوفرت ، فكانت مساعدةً لبروزها وقبولها وانتشارها ، وتأثر الناس بها .
هذه الأسباب هي :

- تجديد مفهوم الاختيار في القراءات :

لقد عُرف هذا العلم بكثرة رواياته ، وتعدد وجوه القراءة والأداء فيه ، فالقراء عَشْرَةٌ ، ولكل قراءة روايات عديدة متواترة ، ناهيك عن الطرق التي قد تبلغ الألف¹ .

وأهل الأداء من القراء والعلماء المحققين في علم القراءة قد توزعت أزمانهم وكثرت مذاهبهم وآراءهم ، فالنقول والمؤلفات والمنظومات مشهورة معلومة لا يخلو منها زمان أو مكان .

من هنا كانت الحاجة ضرورية وماسة من أجل التحقيق والتمحيص ، وزيادة البحث والنظر في مسائل هذه العلم بفروعه وأصوله ، بكلياته وجزئياته ، والهدف الفصل في مسائله غير المحققة ، وتقديم أصح الوجوه ، وتأصيل ما كان فاقداً للحجة والدليل منها .

وقد أشار ابن الجزري رحمه الله تعالى إلى هذا المقصد من تأليفه وعمله فقال :

(وإني لما رأيت الهمم قد قصرت، ومعالم هذا العلم الشريف قد دثرت ، وخلت من أئمته الآفاق، وأقوت من موفق يوقف على صحيح الاختلاف والاتفاق ، وترك لذلك أكثر القراءات المشهورة، ونسى غالب الروايات الصحيحة المذكورة، حتى كاد الناس لم يثبتوا قرآناً إلا ما في الشاطبية والتيسير ولم يعلموا قراءات سوى ما فيهما من التزر اليسير، وكان من الواجب على التعريف

¹ - النشر : 192 / 1 .

بصحيح القراءات، والتوقيف على المقبول من منقول مشهور الروايات، فعمدت إلى أنبئت ما وصل إلي من قراءاتهم، وأوثق ما صح لدي من رواياتهم، من الأئمة العشرة قراء الأمصار، والمقتدى بهم في سالف الأعصار¹ .

وعليه فالاختيار في هذا العلم زاد اختيارات ابن الجزري قيمة وقوة لأنه ندر من أهل العلماء من بادر إليه ، وقل من القراء من سبق لهذا المنهج والطرح .

ناهيك أن اختياراته التي احتواها كتابه النشر في القراءات العشر جاءت في مرحلة متميزة من تاريخ الأمة من الناحية العلمية بصفة عامة ، ومن ناحية علم القراءات بصفة أخص ، وهي الفترة الممتدة من نهاية القرن السابع وبداية القرن الثامن الهجري .

ففي هذه المرحلة من تاريخ الأمة شهدت بروز مجموعة كبيرة من العلماء الكبار الذين كان لهم عظيم الأثر سواء قبل ابن الجزري أو في زمانه ومنهم : ابن تيمية² ، والنووي ، وابن قدامة ، والذهبي³ ، وابن قيم الجوزية⁴ ، وابن كثير ، وابن حجر¹ ، وأعداد أخرى كثيرة يصعب حصرها.

¹ - النشر : 54 / 1 .

² - أحمد بن عبد الحليم بن تيمية النميري الحرايي الدمشقي ، أبو العباس ولد سنة 1263 هـ ، وطُلب إلى مصر من أجل فتوى أفتى بها ، فقصدتها ، فتعصب عليه جماعة من أهلها فسجن مدة ، ونقل إلى الإسكندرية . ثم أطلق فسافر إلى دمشق سنة 712 هـ ، واعتقل بها سنة 720 هـ وأطلق ، ثم أعيد ، ومات معتقلا بقلعة دمشق ، فخرجت دمشق كلها في جنازته ، كان مصلحا عالما مقاتلا للمغول له مؤلفات كثير في علوم الدين : الفتاوى ، اقتضاء الصراط المستقيم .. انظر سير أعلام النبلاء : 218 / 16 ، والأعلام للزكلي : 144 / 1 .

³ - أبو عبد الله شمس الدين الذهبي حافظ ، مؤرخ ، علامة محقق ، تركماني الأصل ، من أهل ، مولده ووفاته في دمشق ، له مؤلفات كثيرة منها : سير أعلام النبلاء ، معرفة القراء الكبار ، الكبائر ، الإمامة الكبرى وغيرهم توفي سنة : 1334 هـ انظر الأعلام للزكلي : 326 / 5 .

⁴ - محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزُّرعيي الدمشقي ، أبو عبد الله ، شمس الدين أحد كبار العلماء ، مولده ووفاته في دمشق ، تتلمذ لشيخ الإسلام ابن تيمية ، له مؤلفات كثيرة منها : إلام الموقعين ، زاد المعاد ، تحفة المولود وغيرها كانت

ولا ننسى " دمشق " مسكن ابن الجزري ومسقط رأسه ، بلد نشأته وتعلمه ، حيث كانت دمشق في تلك الفترة قلعة من قلاع العلم ، وميداناً من ميادين تعليم القرآن والقراءات ، فتأسست مدارس التعليم ، وتوزعت دور القرآن في أحياء دمشق كلها تحفيظاً وتجويداً ، وقامت الحلقات في المساجد لنفس الغرض ، وكان للوقف الإسلامي دور بارز في استنجاح التعليم القرآني وانتشاره الذي شهدته دمشق في عهد ابن الجزري وقبله وبعده² .

ومع صحوة القرآن وانتشاره تعمق علم القراءات وبلغ أشده واستوى في ذلك الزمن ، وسبق ابن الجزري أعلام من أمثال : الشاطبي ، وابن مجاهد وغيرهم .

وكان الغالب في مدلول الاختيار عند من سبق ابن الجزري من العلماء هو : اختيارهم لوجوه ثابتة متواترة تكون لهم قراءة متبعة ، وخاصةً من كانت له الأهلية بذلك³ .

وأما الإمام ابن الجزري فقد كان له دورٌ بارزٌ في تجديد هذا العلم ، وتجديد معنى الاختيار ليكون بمعنى : التحقيق والنظر والتحرير والتمحيص وتمييز الصحيح من الضعيف .

فالزمان والمكان ، وطبيعة الاختيار الذي انتهجه ابن الجزري في معالجة مسائل القراءات ، وخوض غمار البحث فيها وتمحيصها كان له عظيم الأثر في زيادة الاهتمام والقبول والمتابعة لاختيارات ابن الجزري .

وتلك مزية شاهدة ، ومنقبة ساطعة تقوي من مكانة اختياراته وآرائه في علم القراءات .

وفاته سنة 1350 هـ . انظر الأعلام للزكلي : 56 / 6 .

¹ - أحمد بن علي بن محمد الكناي العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين، ابن حجر: من أئمة العلم والتاريخ ، أصله من عسقلان (فلسطين) ومولده ووفاته بالقاهرة ، ولي قضاء مصر مرات ثم اعتزل ، أما تصانيفه فكثيرة جليلة، منها : الدرر الكامنة ، لسان الميزان ، الإحكام لبيان ما في القرآن من الأحكام ، فتح الباري وغيرها كانت وفاته سنة : 1449 م .

انظر سير أعلام النبلاء : 501 / 11 والأعلام للزكلي : 178 / 1 .

² - انظر : الدارس في تاريخ المدارس النعمي ، تحقيق إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى سنة 1410 هـ / 1990 م : 11 / 1 ، و دور القرآن الكريم بدمشق : محمد مطيع الحافظ ، دار البيروني ، دمشق سوريا الطبعة الأولى ، سنة : 1430 هـ / 2010 م : 5 .

³ - انظر تعريف الاختيار ومدلوله من البحث : 56 .

- الإمام صاحب الاختيار :

إنّ أي مجهود علمي ، أو نبوغ فكري مهما كان صاحبه ، إنما تعظم درجته ، وتزداد قيمته عند التعرف على صاحبه ، وإدراك اجتهاده واختصاصه فيه .

وذاك مشهد بالغ الوضوح ، ثابت الوقوع في حياة وسيرة الإمام ابن الجزري الذي قد شهد له كبار الأئمة والعلماء بتميزه ونبوغه على غيره ، فقد كان آية من آيات الله في خلقه صدقاً وإخلاصاً واجتهاداً وحرصاً بما لم يكن عند غيره ممن سبقوه أو ممن شاهدوه .

ومن أمثلة هذا الاجتهاد الفائق ما قاله رحمه الله عند اختياره لمعنى الأحرف السبعة التي وقع حولها الاختلاف كثيراً بين أهل العلم فقال :

(ولا زلت أستشكل هذا الحديث وأفكر فيه وأمعن النظر من نيف وثلاثين سنة حتى فتح الله علي بما يمكن أن يكون صواباً إن شاء الله وذلك أني تتبعت القراءات صحيحها وشاذها وضعيفها ومنكرها فإذا هو يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه من الاختلاف)¹ .

فهذا المثال وغيره من الأمثلة من حياة ابن الجزري رحمه الله تعالى التي تدل دلالة من غير شك أو تردد ما بلغه رحمه الله من قدم راسخة ، وعين ثاقبة ، وقوة قاطعة الفهم والاستيعاب والاختيار والاستدلال في علم القراءات .

وهذه الأفضلية والأهلية التي حضي بها ابن الجزري في هذا العلم تثبت أهمية وقيمة لما اختاره وذهب إليه من آراء ووجوه .

- كتاب النشر :

لقد تحدثنا في المبحث الثاني من الفصل الأول عن كتاب النشر في القراءات العشر ، وفصلنا القول عن أصوله ومنهجه وما يمتاز به ، ولا نريد أن نكرر هنا ما ذكرناه سابقاً إلا بمقدار ما نشبت به زيادة قيمة وأهمية لهذه الاختيارات .

فكتاب النشر احتل مكانة متميزة ، ودرجة عالية في علوم القرآن والقراءات ، بل فاق كل الدراسات والمؤلفات ذات العلاقة بالقرآن وعلومه قديماً وحديثاً .

¹ - النشر : 1 / 26 .

لذلك نال الذكر الحسن من أهل زمانه من العلماء والمحققين وكذا من اكتشفوه بعد ذلك من أهل القرآن والقراءات في آفاق الدنيا شرقاً وغرباً .

يكفي شاهداً ما قاله علي محمد الضباع :

(سفر جل قدره، وفاح بين الأنام عطره، وعز على الزمان أن يأتي بمثله ، وعجزت الأقلام عن حصر فضله، فهو كتاب حقيق أن تشد إليه الرحال، لما حواه من صحيح النقول وفصيح الأقوال، جمع فيه مؤلفه رحمه الله تعالى من الروايات والطرق ما لا يعتوره وهن، ولا يتطرق إليه شك ولا طعن، على تواتر محكم، وسند متصل معلم، فهو البقية المغنية في القراءات، بما حواه من محرر طرق الروايات ، وهو البستان الجامع والروضة الزاهية، والإرشاد النافع والتذكرة الواقية..

هذا إلى ما انطوى في ثناياه من علوم الأداء، الجارية في فقه اللغة العربية مجرى الأساس من البناء، فمن علم مخارج الحروف وصفاتها، إلى علم الوقوف وأحكامها، إلى بحوث في الإدغامين، والهمزات واليائين، والفتح والإمالة والرسم، وفي الابتداء والختم، إلى غير ذلك .. ولما كان هذا الكتاب يجمع الطرق المتواترة عن رواة القراءات العشر: كان حقاً على المسلمين عموماً وجماعات حفاظ القرآن خصوصاً من أهل هذا العصر. أن يبادروا إلى حفظ هذه البقية الباقية ، ويسعوا إلى اقتناء هذه الدرة الصافية)¹ .

ومما زاد في قيمته وقوته أن ابن الجزري مؤلفه ومحرره قد أَلَّف قبله العديد من الكتب في نفس العلم نحو : تقريب النشر ، المقدمة ، والطيبة النشر .. لكن كتاب النشر لما جمع فيه من المسائل ، وما حواه من التحريات كان عصارة ما بلغه ابن الجزري من التحقيق والنظر ، وخلاصة ما وجده من تدقيق وبحث .

قال رحمه الله تعالى : (وجمعتها في كتاب يرجع إليه، وسفر يعتمد عليه، لم أَدع من هؤلاء الثقات الأثبات حرفاً إلا ذكرته، ولا خلفاً إلا أثبته، ولا إشكالاً إلا بينته وأوضحته، ولا بعيداً إلا قربته، ولا مفرقاً إلا جمعته ورتبته، منبهاً على ما صح عنهم وما شذ ، ما انفرد به منفرد وفذ ، ملتزماً للتحريير والتصحيح والتضعيف والترجيح معتبراً للمتابعات والشواهد ، رافعاً إيهام التركيب بالعزو المحقق إلى كل واحد جمع طرق بين الشرق والغرب، فروى الوارد والصادر بالغرب، وانفرد بالإتقان والتحريير، واشتمل جزء منه على كل ما في الشاطبية واليسير، لأن الذي فيهما عن

¹ - مقدمة كتاب النشر للمحقق محمد علي الضباع : 2/1

السبعة أربعة عشر طريقاً، وأنت ترى كتابنا هذا حوى ثمانين طريقاً تحقيقاً، غير ما فيه من فوائد لا تحصى ولا تحصر، وفرائد دخرت له فلم تكن في غيره تذكر، فهو في الحقيقة نشر العشر، ومن زعم أن هذا العلم قد مات قيل له حيي بالنشر¹ .

فلأن اختيارات ابن الجزري التي كان لها الأثر البالغ فيمن بعده خاصة قد احتواها كتابه ، وجمعها سفره النشر في القراءات العشر وهو المشهود له بهذا المقام والمقال والقرار في مسائل القراءات وأحكامها ، كان ولا بد من أن تنال هذه الاختيارات والاجتهادات نفس المقام والقيمة والدرجة وربما أكثر لمن درس هذه الاختيارات وتعمق فيها .

المطلب الثاني : تأثر ابن الجزري بمن قبله في اختياراته

إنّ مما تُعرف به مقامات الرجال ، وتُدرك به مكانة ما بلغوه من علوم وجهود : الوقوفُ عند من تأثروا بهم من الشيوخ والعلماء ، وأثرهم فيمن بعدهم من التلاميذ والأتباع .

وابن الجزري لا يختلف عن غيره من الجهابذة الفضلاء والسادة العلماء ، فرغم ما تميّز به من شخصية قوية محققة شاحخة الفهم والوعي إلا أنّ ذلك لم ينف تأثره بمن قبله .

وعند النظر والمتابعة في المسائل التي كان لابن الجزري رحمه الله تعالى فيها اختيار ورأي ، والأحكام التي انفرد فيها بمذهب وترجيح ، نجد رحمه الله كثير النقل والاستشهاد والتأثر بعلمين

¹ - النشر : 56 / 1 .

بارزين من كبار علماء القراءات وهما : الشاطبي والداني ، وفيما يلي أمثلة من تأثر ابن الجزري بهما :

أولاً : الإمام الشاطبي :

كان الإمام الشاطبي إماماً في علم القراءات رواية ودراية ، وقد اشتهرت قصديته : حرز الأمانى ووجه التهاني حتى بلغت الآفاق ، ونالت الرضا والقبول حتى أصبحت عمدة ومرجعاً للقراء والقارئين ، المحققين والدارسين.

وابن الجزري أحد أولئك المهتمين بها ، الحافظين لها ، الناقلين منها ، والمعتمدين عليها في العديد من اختياراته وآرائه ، فقد ثبت مدحه إياها حيث قال : (ولقد رزق هذا الكتاب من الشهرة والقبول ما لا أعلمه لكتاب غيره في هذا الفن، بل أكاد أن أقول: ولا في غير هذا الفن)¹.

كما كان حافظاً لها منذ بدايات اهتمامه بالقراءات ، إذ كان يقرأ بمضمونها على شيوخه² . وجعل ابن الجزري الشاطبية من طرق النشر الأساسية ، وكذا اعتماده على شروحاتها المشهورة من ذلك : شرح أبي الحسن السخاوي ، وأبي شامة ، وأبي العز الهمداني ، وأبي عبد الله الفاسي وغيرها³ .

ومن أمثلة تأثر ابن الجزري في اختياراته بالإمام الشاطبي نذكر :

- في اختياره المتعلق بلفظ الاستعاذة وكذا الزيادة فيها :

¹ - غاية النهاية : 2/ 22 .

² - يكرر ابن الجزري في ترجمة شيوخه عبارة : (قرأت عليه ختمة جمعاً بالقراءات السبع بمضمن الشاطبية والتيسير والعنوان ..) أو (قرأت عليه بمضمن الشاطبية ..) ، ومثل ذلك في حديثه عن من قرأ عليه : (قرأ علي بمضمن الشاطبية والتيسير ..) .

انظر النشر : 1/ 94 و 2/ 197 ، وغاية النهاية : 1/ 364 ، 2/ 248 ، 2/ 324 .

³ - انظر النشر: 1/61-64.

فلفظ الاستعاذة المشهور : (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) حيث ذهب ابن الجزري إلى اختيار ما ورد في سورة النحل وهو اختيار الشاطبي وغيره ، كما ذهب ابن الجزري إلى تقييد الزيادة فيه بالرواية المسندة ، وأشار الشاطبي في قصيدته إليها فقال :

على ما أتى في النحل يسراً وإن تزد لربك تزيهاً فليست مجهلاً¹ .

فقد فهم ابن الجزري أن الزيادة وإن أطلقها الشاطبي فهي مقيدة بالرواية كما فهمها شراح قصيدته من أمثال الجعيري² .

- في حكم الراء من كلمة (المرء) :

حيث اختلف فيها أهل الأداء بين ترقيقها وتفخيمها واختار ابن الجزري وجه التفخيم مستنداً على الشاطبي وغيره حيث قال : (هو الذي لم يذكر الشاطبي و الداني في التيسير ، و ابن شريح والمهدوي ، وصاحب الهداية ، وغيرهم من أهل الأداء سواه)³ .

- إمالة ألف التأنيث عند أبي عمرو :

حيث اختلف عن أبي عمرو في إمالة ألف التأنيث من (فعلى) كيفما أتت ، ولم تكن رأس آية ، ولا من ذوات الراء ، فذهب الجمهور ومنهم الإمام الشاطبي إلى الإمالة ووافقهم ابن الجزري على ذلك⁴ .

¹ - الشاطبية : 08

² - كثر المعاني في شرح حرز المعاني ووجه التهاني : الجعيري ، تحقيق أحمد الزبيدي ، طبعة المملكة المغربية سنة : 1419هـ - 1998 م : 174 .

³ - النشر : 103 / 2 .

⁴ - التيسير : 175 ، التبصرة : 386 ، التذكرة : 204 / 1 ، الإرشاد : 35 ، التلخيص : 185 ، الكافي : 43- 44 ، الغاية : 52 ، وقد سار صاحب التجريد على مذهب الجمهور إلا أنه ألحق ألف التأنيث من فعلى ، وفعلى بألف فعلى ،

- المد المنفصل :

وفي تفاوت مراتب مد المنفصل فقد لخص ابن الجزري اختياره قائلاً : (أن هذا التفاوت في المراتب مما لا يمكن ضبطه ، وكل ذلك يدل على شدة قرب كل مرتبة مما يليها ، وأن المنضبط من ذلك غالباً : القصر المحض ، والمد المشبع من غير إفراط عرفاً ، والتوسط بين ذلك)¹ .

ومما احتج به على ما ذهب إليه قوله : (وبه كان يأخذ الإمام أبو القاسم الشاطبي وكان منهجه في قصيدته الشاطبية)² .

فهذه بعض الأمثلة الدالة على تأثر ابن الجزري بآراء الإمام الشاطبي في العديد من المسائل التي اختارها وذهب إليها في علم القراءات .

حيث أعتمد عليه ابن الجزري في أكثر من : عشرين مسألة من اختياراته³ .

وأما في نقوله والإحالة إليه عموماً في كتاب النشر فلا تكاد تحصى عدد مرات ذكره .

ويمكن حصر تعامل ابن الجزري مع الإمام الشاطبي وهو يقرر اختياراته وفق العناصر التالية :

فأماها عنه بين بين من قراءته على عبد الباقي . انظر التجريد : 121 .

1 - النشر : 1 / 334

2 - فقد ذكر الإمام الشاطبي فيه ثلاثة أوجه : القصر والتوسط والطول ، فقال :

وما بعد همز ثابت أو مغير فقصر وقد يروى لورش مطولاً
ووسطه قوم كآمن هؤلاء ألهمه آتى للإيمان مثلاً .

الشاطبية : 171 - 172 .

3 - انظر الفصل الثاني والثالث من البحث وقد حوى كل اختيارات ، ومنها اختياراته التي استند فيهما على

الشاطبي ، أرقامهما على التوالي : 83 و 155 .

- × أحياناً يستدل بأبيات من قصيدته : حرز الأمانى ووجه التهاني حرفياً وينقلها لتقوية اختياره .
- × وأحياناً يشير إلى مذهبه - أي الشاطبي - في المسألة التي وقع فيها الاختلاف ، ثم يتبنى مذهبه ، ويرجح ما ذهب إليه .
- × وثالثةً يناقش المسألة ويخوض فيها ، وينشر أدلتها ومذاهبها ورجالها ، ويمنح لأحد الوجوه ليقول أخيراً أن ما اختاره وما مال إليه هو رأي الإمام الشاطبي .
- × ورابعاً لم يتوقف اهتمامه واستدلاله على الشاطبي رأساً ، بل يعتمد في بعض اختياراته عن نقول أخذها من شراح الشاطبية .

ثانياً : الإمام الداني :

يعتبر الإمام أبو عمرو الداني أيضاً من أئمة القراءات ، وأحد علمائها البارزين النابغين ، فهو الذي ذاع صيته ، وشاع صوته في علوم كثيرة اشتهر فيها بالسبق ، والنظر والتحقيق ، والجمع والتدقيق .

فقد برز في القرآن والقراءات ، والحديث ، والفقه وغيرها من الفنون التي كان فيها حافظاً متقدماً مشهوراً مبارزاً منصوراً .

قال عنه الإمام الذهبي :

(ما زال القراء معترفين ببراعة أبي عمرو الداني ، وتحقيقه ، وإتقانه ، وعليه عمدتهم فيما ينقله من الرسم ، والتجويد ، والوجه)¹ .

¹ - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام : شمس الدين الذهبي ، المكتبة التوفيقية (دون ذكر البلد وتاريخ الطبعة وعددها) : 659 / 9 .

وعُرف الداني بكثرة تأليفه ، وتعدد مصنفاته ومنها : جامع البيان في القراءات السبع ، والتيسر في القراءات السبع ، والمقنع في رسم المصحف و الوقف والابتداء ، و كتاب الفتح والإمالة ، و التحديد في الإتيان والتجويد وغيرها .

وقد تأثر ابن الجزري في عرض اختياراته ، ومناقشة مسائل القراءات المتعدد الوجوه والآراء بالإمام الداني من خلال النقول من مؤلفاته في علم القراءات و خاصة منها كتابان : التيسير في القراءات السبع ، و جامع البيان .

ومن أمثلة تأثر ابن الجزري في اختياراته بالإمام الداني مايلي :

وقع الاختلاف عن ورش في قوله تعالى : ﴿ كِتَابِيَهٗٓ إِنِّي ظَنَنْتُ ﴾ بين الإسكان والنقل وذهب ابن الجزري إلى الإسكان لأن هاء السكت لا يلحقها نقل فالأصل فيها الإسكان ، وفي اختياره متابعة للداني نقل عنه قوله في التيسير : (واستثنى أصحاب يعقوب عن ورش من ذلك حرفاً واحداً في الحاقة وهو قوله تعالى : كتابيه إني ظننت ، فسكنوا الهاء وحققوا الهمزة بعدها على مراد القطع والاستئناف)¹ .

وأصاف قائلاً : (وبذلك قرأت على مشيخة المصريين وبه آخذ)² .

- مسألة الإدخال عند ابن ذكوان

حيث اختلف أهل الأداء في إدخال الألف بين الهمزتين عند ابن ذكوان في حرفين هما : ﴿ أن ﴾ $\text{كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ}^3$ ، و ﴿ عَاجِمِي وَعَرَبِي }^4 ، أو عدم الإدخال .

¹ - التيسير في القراءات السبع للداني : 157 .

² - المصدر السابق : 157

³ - سورة القلم الآية : 14 .

⁴ - سورة فصلت الآية : 44 .

فاختار ابن الجزري عدم الإدخال كما اختار الداني ، قال الداني : - في الجامع - في باب الهمز المزدوج في كلمة : (وقرأ الكوفيون وابن ذكوان عن ابن مجاهد بتحقيق الهمزتين في الباب كله من غير فاصل بينهما)¹ .

فابن الجزري ذهب إلى ما ذهب إليه الداني واختاره ، وهو عدم الفصل بالألف لإبن ذكوان في هذين الحرفين ، لأن النصّ والقياس يوافق ذلك .

قال ابن الجزري : (فقول الداني أقرب إلى النصّ ، وأصحّ في القياس)² .

- إدغام اللام في الطاء

اختلف أهل الأداء عن حمزة في قوله تعالى : ﴿ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ ﴾³ بين إدغام اللام في الطاء وإظهارها .

وكان اختيار ابن الجزري لوجه الإدغام مسائراً لما اختاره الداني الذي قرأ به على أبي الفتح في رواية خلاد⁴ ، وقال في التيسير : (وبه أخذ)⁵ .

فاختار ابن الجزري مذهب الداني رغم أنه يخالف مذهب جمهور أهل الأداء .

- إدغام الضاد في الشين

اختلف في إدغام الضاد في الشين من قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا ﴾⁶ ، فبعض أهل الأداء يذهبون إلى إدغامها ، وآخرون ذهبوا إلى إظهارها ، ومنهم ابن الجزري لأنه مذهب الجمهور وكذا الداني الذي قال : (ولا خلاف في إظهاره لخفة فتحة الضاد)¹ .

¹ - جامع البيان : 211 .

² - النشر : 368 / 1 .

³ - سورة النساء الآية : 155 .

⁴ - جامع البيان : 282 .

⁵ - التيسير : 170 .

⁶ - سورة عبس الآية : 26 .

وفي تعامل ابن الجزري مع الإمام الداني في النقل والاستدلال يمكن حصر النقاط التالية :

× آراء الداني ومذهبه في علم القراءات : هو أكثر ما اعتمد عليه ابن الجزري في كتابه النشر وهو يدلّ ويفصل في المسائل ، ويقدم ويؤخر في المذاهب والآراء ، فلا تجد مسألة متباينة الوجوه إلا ورأي الداني فيها نصيب .

× في العديد من المسائل يذكر ابن الجزري بالعبارة الصريحة¹ اختيار الداني أو بما يدل عليه من غير تصريح كقوله : (وبه نأخذ) ، ثم يعتمد عليه ابن الجزري في اختياره .

× يكثر ابن الجزري من النقول عن الإمام أبي عمرو الداني في تفصيل المسائل المختلف فيها ، ومن كتب مختلفة ، وأحياناً يذكر المرجع وأحياناً لا يذكره كأن ينسب القول للداني فقط .

× النقول أو الاختيارات المنسوبة للداني مرة يذكرها ابن الجزري في تفصيل وتحليل المسائل بمذاهبها وأدلتها ، وأحياناً يذكرها بعدما يفصل ابن الجزري في اختياره ويجزم به فيجعل ما عند الداني دليلاً مرجحاً لما يراه ويختاره .

× ليست كل آراء الداني ووجوهه المختارة مقبولة راجحة عند ابن الجزري ، فهو - أي ابن الجزري - أحياناً يقبلها ويوافقها ، وثانية يعارضها ويعاكسها ، وثالثة يذكرها ويسكت عنها دون تعليق أو بيان لها .

¹ - جامع البيان : 172 .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الثالث : تأثير اختيارات ابن الجزري في من بعده

كان ابن الجزري يتميز بشخصية فذة شديدة التأثير في الغير ، بسبب ما حظي به من إحاطة علمية قوية بالدليل ، ومكانة متينة راسخة الفهم والتأصيل .
وتلك المقامة الفائقة التي تفرّد بها ابن الجزري في زمانه ، وأزمان مديدة عَقِبَتْ زمانه ، جعلته قبلة للطلاب والمتعلمين ، كما جعلت مؤلفاته مصدر اهتمام ونظر للباحثين والدارسين .

لقد تأثر به التلاميذ والطلاب الذين عايشوه وجالسوه في حلق الإقراء والتحديث وفي مقدمتهم أبناءه النجباء .

وكذلك كان عظيم الأثر فيمن جاءوا بعده ممن شرحوا كتبه وحققوها ، وحفظوا نُظْمه وفصلوها كعثمان بن عمر الزبيدي¹ صاحب الايضاح على متن الدرّة ، وكذلك أبي القاسم النويري² . وما زال تأثير ابن الجزري وعلمه يأخذ بألباب الطلاب والباحثين في زماننا ، فما من مشتغل بعلم القراءات كان مبتدئاً أو محققاً أو باحثاً إلا وهو عالة على ابن الجزري .

ولعل من بين العلماء البارزين في زماننا المتأثرين باختيارات ابن الجزري ، المكثرين من النقل عليه ، والموافقين له فيما ذهب له من آراء ووجوه :

- الشيخ متولي .

- الشيخ خليل الحصري .

واختياري للشيخين للتمثيل لا للحصر ، وإلا فالآخذون عن ابن الجزري ، والمتابعون له في تحقيقاته واختياراته ممن جاءوا بعده لا يحصى عددهم كثرة . وفي مايلي بيان تأثر كل منهما باختيارات ابن الجزري :

أولاً : الشيخ متولي

هو محمد بن أحمد بن عبد الله الشهير بالمتولي ، الضرير ، المصري القاهري المولد والنشأة والمدفن .

¹ - هو عثمان بن عمر الناشري الزبيدي ، ولد بزبيد باليمن ، صاحب ضبط وإتقان ، كان محققاً بارعاً وفقياً مقرأً ، أخذ القراءات عن ابن الجزري ، من مؤلفاته : الهداية إلى تحقيق الرواية وغيرها ، توفي سنة : 348 هـ .

انظر الضوء اللامع للسخاوي : 134 / 5 ، الأعلام للزركلي : 211 / 4 .

² - محمد بن محمد ، أبو القاسم ، محب الدين النويري : فقيه مالكي عالم بالقراءات ، ولد في الميمون (من قرى الصعيد بمصر) وتعلم بالقاهرة ، له مؤلفات منها : شرح طيبة النشر في القراءات العشر لشيخه ابن الجزري ، و القول الجاذ لمن قرأ بالشاذ ، و شرح الدرّة المضيئة في القراءات الثلاث المتممة للعشر توفي سنة : 857 هـ .

انظر الضوء اللامع 246 / 9 ، الأعلام : 47 / 7 .

من أئمة القراءات وعلماؤها حيث تميّز بقدرة فائقة في الحفظ وسعة الإطلاع والإقراء والتأليف نظماً وثرّاً ، وكان له اهتمام بالعلوم الشرعية بارزٌ فيها ، وبعلم القراءات خاصة فقد حفظ المتون وأقرأ الناس كثيراً ، وألف في العلم ما نُدّر في زمانه ، كان شغله الإقراء والتأليف ، فأجاد وأفاد ، وبلغت مؤلفاته زهاء الأربعين مؤلفاً في القراءات وغيرها من علوم القرآن كالتجويد والرسم والضبط والفواصل¹ .

كانت له مكانة مقدّمة ، وفاق أقرانه ، حتى أصبح إمام مدرسة القراءات في العصر الحديث ، وأثنى عليه أهل العلم كثيراً .

قال عنه الضبياع : (الأستاذ العالم العلامة ، الحبر البحر الفهامة ، المحقق المتقن الضابط ..)² .

ومن أمثلة تأثير الشيخ المتولي بابن الجزري في اختياراته مايلي :

- اختار المتولي ما اختاره ابن الجزري في قراءة (مصر - وعين القطر)

حيث اختلف أهل الأداء فيهما بين التفخيم والترقيق ، فابن الجزري ذهب إلى التفريق بين الكلمتين ، حيث قال : (ولكني اختار في (مصر) بالتفخيم ، وفي (القطر) الترقيق ، نظراً للوصل ، وعملاً بالأصل)³ .

عبّر المتولي رحمه الله عن اختياره في البيت بقوله:

ومِصْرَ فِيهِ اخْتَارَ أَنْ يَفْخِمًا ... وَعَكْسُهُ فِي الْقِطْرِ عَنْهُ فاعِلًا⁴ .

- حكم الرء المضمومة

1 - من مؤلفاته : فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن العظيم ، والروض النضير ، وغنية المعطي شرح مقدمة ورش المصري ، رسالة الضاد ، عزو الطرق ، الفوز العظيم .. غيرها وهذه التأليف منها المطبوع ، ومنها ما زال مخطوطاً .

انظر كتاب : الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات : 173 - 327 .

2 - فتح المعطي وغنية المقرئ في شرح مقدمة ورش المصري : المتولي تحقيق زيدان أبو المكارم حسن ، طبع مطبعة السعادة بمصر ، مكتبة القاهرة ، الطبعة الأولى سنة 1366هـ / 1947 م : 77 .

3 - النشر : 106 / 2 .

4 - فتح المعطي : 48 .

واختار المتولي ما اختاره ابن الجزري في حكم الراء المضمومة عند الأزرق عن ورش ، فقد اختلف أهل الأداء عن الأزرق بين تفخيمها وترقيقها .

وأما ابن الجزري رحمه الله تعالى فقد ذهب مذهب جمهور الرواة عن ورش وهو : وجه الترقيق لأنه الأصح نصاً ورواية وقياساً ، حيث قال : (والترقيق هو الأصح نصاً وروايةً وقياساً)¹ . وهو ما اختاره المتولي في نظمه :

وفي الراء ذات الضمّ رقق²

- مد التعظيم

اختياره ما اختار ابن الجزري في مد التعظيم فقد قال ابن الجزري رحمه الله تعالى : (ونص على ذلك أبو معشر الطبري وأبو القاسم الهذلي وابن مهران والجاجاني وغيرهم ، وقرأت به من طريقهم واختاره)³ . قال المتولي :

ومدّاً لتعظيم لبصريهم فدع ... بوصل كذا مع سكت يعقوب فاحظلاً⁴ .

فمد التعظيم يمتنع لأبي عمرو البصري مع الوصل بين السورتين ، وليعقوب مع السكت بينهما .. ويمتنع المد مع المنفصل للوسوسي مع الوصل بين السورتين لأصحاب الوصل المجمعون على القصر⁵ .

وهو اختيار ابن الجزري فمد التعظيم هو لأصحاب قصر المنفصل دون غيرهم .

ثانيا : الشيخ الحصري

1 - النشر : 100 / 2 .

2 - الروض النضير : 70 .

3 - النشر : 345 / 1 .

4 - الروض النضير : 42 .

5 - المصدر نفسه : 42 .

هو فضيلة الشيخ المقرئ محمود بن خليل الحصري ، عُرف رحمه الله واشتهر في الأوساط العامة والخاصة بـ : الحصري نشأ نشأة علمية وترعرع بين العلماء والقراء بمصر . ولد سنة 1335 هـ ، وحفظ القرآن وسنه ثمان سنوات ، ودرس بالأزهر حتى نال شهادة علوم القراءات العشر ، فاستمر عمله وعطاؤه ، فكان متميزاً عن أقرانه بحسن الصوت والإقراء ، وقوة البحث والنظر ، فعُين مراجعاً ومصححاً للمصاحف بالأزهر الشريف وتلك منقبة عظيمة للشيخ تدل على قوة علمه وسعة نظره وتدقيقه¹ .

كان الشيخ الحصري إماماً مقدماً في القراءات العشر الكبرى، وطرقها، ورواتها، وجميع أسانيدها ، تبوأ رحمه الله من العلم مكاناً علياً، جعل الطلاب يزدحمون على مجالسه، ويقبلون عليه من كل بقاع العالم يطلبون قراءاته ، ويرجون سنده العالي . كانت للشيخ تآليف كثيرة في علم القراءات منها : أحكام قراءة القرآن الكريم ، الوقف والابتداء وغيرها² .

ومن أمثلة تأثر الشيخ الحصري بابن الجزري في اختياراته مايلي :

- إدغام القاف في الكاف في (نخلقكم)

في مسألة إدغام القاف في الكاف في (نخلقكم) حيث اتفق أهل الأداء في الإدغام ولكنهم اختلفوا في إبقاء صفة الاستعلاء القاف - حال الإدغام - من عدمها . واختار ابن الجزري القول الثاني حيث قال : (والوجهان صحيحان إلا أن هذا الوجه أصح قياساً¹) أي : إذهاب صفة الاستعلاء القاف .

1 - انظر ترجمته في مقدمة كتاب أحكام قراءة القرآن الكريم للحصري ضبط وتعليق محمد طلحة بلال منيار دار البشائر الإسلامية بيروت لبنان الطبعة الثالثة سنة : 1417 هـ / 1997 م : 8 - 9 .

2 - للشيخ الحصري أكثر من عشر مؤلفات في علوم القرآن منها : القراءات العشر من الشاطبية والدرة ، و الفتح الكبير في الاستعاذة والتكبير ، مع القرآن الكريم ، قراءة ورش عن نافع المدني ، نور القلوب في قراءة الإمام يعقوب ، النهج الجديد في علم التجويد وغيرها ، كما له العديد من المقالات كان ينشرها في مجلة لواء الإسلام .

انظر المرجع السابق : 11 .

وسار الشيخ الحصري على مذهب ابن الجزري في المسألة حيث قال في كتابه القراءات العشر :
(والوجهان صحيحان ، إلا أنَّ الإدغام الخالص أصحُّ وأوجه ، بل ينبغي ألا يؤخذ
بسواه من طرقنا)².

- قراءة كلمة (كلتا)

اختلف أهل الأداء في لفظ (كلتا) من سورة الكهف في باب الفرش على مذهبين : فريق يرى
تقليلها لأنها ألف تأنيث جاءت على وزن (فعلى) ، وفريق يرى فتحها لأن ألفها ألف تنثية لا
تأنيث .

واختار ابن الجزري وجه الفتح مع صحة الوجهين قال رحمه الله : (والوجهان جيّدان ، ولكني
إلى الفتح أجحُّ)³.

وعليه سار الحصري حيث قال : (. . . والوجهان صحيحان وإن كان الأرحح الفتح)⁴.

- عدد مخارج الحروف

في عدد مخارج الحروف اختلاف واضح بين القراء والنحويين ، فبعضهم ذهب إلى أربعة عشر
مخرجا ، وبعضهم قال ستة عشر مخرجا ، وآخرون قالوا سبعة عشر ، ومنهم من قال تسعة
وعشرون مخرجا بعدد الحروف .

وكان اختيار ابن الجزري سبعة عشر مخرجا حيث قال ما نصه : (أما مخارج الحروف فقد
اختلفوا في عددها ، فالصحيح المختار عندنا وعند من تقدمنا من المحققين كالخليل بن أحمد ومكي
بن أبي طالب وأبي القاسم الهذلي وأبي الحسن شريح وغيرهم سبعة عشر مخرجا ، وهذا الذي يظهر

¹ - النشر : 221 / 1 .

² - القراءات العشر : الحصري ، مكتبة السنة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، سنة : 1425 هـ / 2004 م : 41 .

³ - النشر : 80 / 2 .

⁴ - رواية ورش : الحصري ، مكتبة السنة القاهرة ، الطبعة الأولى ، سنة : 1423 هـ / 2003 م : 67 .

من حيث الاختبار وهو الذي أثبتته أبو علي بن سينا في مؤلف أفردته في مخارج الحروف وصفاتها¹ .

وهو اختيار الحصري أيضا حيث قال : (.. مذهب الأكثرية من النحويين والقراء ، وعلى رأسهم المحقق الإمام ابن الجزري ، وهو المذهب المختار المعمول به أنها سبعة عشر مخرجاً)² .

- محل الغنة في الإدغام الناقص

ومن المسائل التي اختار فيها الشيخ الحصري ما اختاره الإمام ابن الجزري مسألة : محل الغنة في الإدغام الناقص في باب أحكام النون الساكنة والتنوين .

فقد اختلف العلماء : هل الغنة في الإدغام الناقص هي غنة المدغم أو غنة المدغم فيه ؟ .

ذهب ابن الجزري إلى أنها غنة المدغم فيه وهو الميم ، حيث قال : (وذهب الجمهور إلى أن تلك الغنة غنة الميم لا غنة النون والتنوين لانقلابهما إلى لفظها وهو اختيار الداني والمحققين وهو الصحيح)³ .

وقال الحصري : (والخلاصة أن الغنة .. في الميم غنة المدغم فيه على الصحيح)⁴ .

وفي خاتمة هذا المطلب نجمع بعض الملاحظات حول نقول الشيخين : متولي والحصري وتأثرهما بالإمام ابن الجزري واختياراته انطلاقاً من كتابه النشر في القراءات العشر :

× يكاد يجمع المتأخرون من أهل القراءات دراية ورواية عما حققه ابن الجزري واختاره من مسائل وآراء في علم القراءات والتجويد التي حواها كتابه النشر خاصة ، وباقي كتبه من

1 - النشر : 1 / 198 .

2 - أحكام قراءة القرآن الكريم الحصري : 34 .

3 - النشر : 2 / 26 .

4 - أحكام قراءة القرآن الحصري : 143- 144 .

الطبية والتمهيد والتقريب والمقدمة عامة، وما الشيخان : متولي والحصري إلا مثالان بارزان لهذا التأثير والمتابعة .

× بلغت متابعة وموافقة الشيخ متولي لابن الجزري مبلغا عظيما ، تجاوزت العلوم ونقل الفهوم إلى الحب الوجداني الشديد تجلى ذلك في أشعاره ومدحه لابن الجزري¹ وتأثره به حتى لُقّب في زمانه بـ : ابن الجزري الصغير² .

× إذا كان الحصري قد غلب عليه نقل أقوال ابن الجزري بحرفيتها في مسائل القراءة وأحكامها ومن أمثلة كتبه الشاهدة على ذلك : أحكام قراءة القرآن العظيم ، فإن الغالب عند متولي هو تحويل تلك الآراء والاختيارات إلى منظومات شعرية ثم شرحها بعد ذلك كالقوز العظيم ، وغنية المعطي في قراءة ورش المصري .

× تفوّق وبرز وبرع متولي على الحصري وكل علماء وقراء عصره بالخوض في ميدان التحارير³ في باب القراءة .

× تأثر الشيخين بابن الجزري في اختياراته وآرائه تكون أحيانا جلية العبارة بلفظ " اخترت و أختار و اختيارنا ..

¹ - من ذلك قوله : وهذا على ما اختاره شمس ديننا ... هو الجزري الخير واصغ لما انحلا وقوله : لقد سطعت عن شمس فكر مؤلف ... هو الجزري الصدر عمدة من تلا انظر الروض النضير : 07 ، وفريدة الزهر في تأصيل القراءات العشر : 688 / 1 .

² - انظر : المتولي وجهوده في علم القراءات : 93 .

³ - التحارير أو التحريرات مفرد تحرير ، ومن المجاز عند أهل العربية أن يقال : (تحرير الكتاب وغيره تقويمه وتخليصه بإقامة حروفه وتحسينه بإصلاح سقطه) . والمراد عند المقرئين تنقيح مسائل القراءات وتخليصها من الخطأ ، وهذا التنقيح هو الذي عناه ابن الجزري عند ذكره لأسانيد كتابه النشر بقوله : (ومن نظر أسانيد كتب القراءات ، وأحاط بتراجم الرواة علما ، عرف قدر ما سيرنا ونقحنا واعتبرنا وصححنا ، وهذا علم أهمل ، وباب أغلق ، وهو السبب الأعظم في ترك كثير من القراءات ، والله تعالى يحفظ ما بقي) .

= انظر تاج العروس : 588 / 10 ، النشر : 192 / 1 ، معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلق به : 119 .

وأحيانا يكون بتبني الرأي المختار ونقله دون تصريح والإعلان بأنه لابن الجزري .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الخاتمة

جامعة الأمير عبد القادر العلوم الإسلامية

الخاتمة

بعد هذه الجولة العلمية مع الإمام ابن الجزري رحمه الله تعالى واختياراته في القراءات من خلال كتابه : النشر في القراءات العشر ، فإنني أجمع في هذه الخاتمة نتائج البحث مقسمة إلى جزأين عامة ، وخاصة باختيارات ابن الجزري ، وأنبئه في القسم الثالث على بعض التوصيات المفيدة للطلاب والباحثين .

فأقول وبالله أستعين :

أولاً : نتائج تتعلق بالبحث عموماً

1. تبين من خلال البحث : المتزلة الرفيعة التي تميز بها الإمام ابن الجزري فقد كان عالماً مُحققاً بارعاً في علم القراءات وغيرها من العلوم الخادمة لها كاللغة والحديث ، لقد أُوتِيَ من الحجة والدليل وقوة النظر ، وسعة الإطلاع ما جعله يتفوق على معاصريه وسابقيه من العلماء ، فرحمه الله لم يكن مقلداً ولا متأثراً بغيره بل كان في مقام الاجتهاد والتحقيق.

يسسطُ الآراء ، ويناقش الأدلة ، ويحقق النصوص ، ويسندها لأصحابها ، ويُرجح ويختارُ ويستخرج الفوائد ، ويفصلُ في الأحكام ، ويقدم ، ويؤخر كل ذلك وفق عقلية علمية محكمة غير متعصبة لا تميل لرأي أو هوى ولا تركز لشخص أو مذهب ، وإنما سبيلها ما صحَّ من الدليل وتقوى من إصابة الفهم والاستدلال .

2. لقد جمع ابن الجزري في كتابه : " النشر في القراءات العشر " مسائل القراءات وأحكامها وجزئياتها وتفصيلاتها ما لم يجمعه في مؤلف آخر من مؤلفاته ، وحرر فيه من الأحكام والوجوه ما لم يذكره من سبقه من علماء القراءة والأداء .

فقد ذكر فيه كل ما يتعلق بالقراءات من حيث أنواعها : المتواترة ، والمشهورة والشاذة وحكم كل نوع منها .

وتحدّث عن القراء وتاريخهم من نُسبتَ القراءات لهم ، وفصّلَ أسانيد القراء والرواة .
وبسط كل أحكام التجويد فلم يستثن منها حكماً .

واختلاف القراءات بين القراء في الأحكام والوجوه والفرش والأداء والمقدم والمرّجح في كل ذلك وغيرها من المسائل كعلم الرسم ، والوقف والابتداء ، والجمع والتركيب والتكبير ..

وقد أجمع العلماءُ قديماً وحديثاً - تقريباً - على قيمة ومكانة وأهمية كتاب النشر إذ اعتبروه عمدة علم القراءات ومصدرها الأساسي للمبتدئ والمتنهي .

3. لم يستعمل ابن الجزري رحمه الله تعالى مصطلح الاختيار لاختيار قراءة مشهورة أو وجوه منها رجحت عنده ، وإنّما الذي عُرف به وأشتهر ، ونال به قصب السبق هو اختياره وترجيحه لمسائل في القراءات وأحكامها .

فلم يكن له رحمه الله اختياراً في قراءة من القراءات رغم ما أُوتي من شروط الاختيار ، وحظيَ به من أهلية ومرتبّة علمية متميزة في النقل والحفظ والرواية .

بل كان متأسياً بالإمام ابن مجاهد قبله حيث سئل من بعض تلاميذه - وقد بهرتم سعة رواياته للقراءات ، وعلمه بوجوهها ، وضبط حروفها ، فقليل له : لم لا تختار لنفسك قراءةً تُحملُ عنك ؟ فقال ابن مجاهد : (نحن إلى أن نُعملَ أنفسنا في حفظ ما مضى عليه أئمتنا أحوجُّ منه إلى اختيار حرف يقرأ به من بعدنا) .

ذلك هو ابن الجزري - رحمه الله - وهبَ نفسه ووقته وجهده للوقوف على القراءات ، فأستوعبها وحررها وحقّق أصولها وفهومها ، ولم يفكّر في أن ينفرد لنفسه بقراءة أو اختيار يشتهر ويعرف به ولو فكّر لاستطاع .

وعليه فإن الاختيار في جانب القراءة الذي اشتهر به ابن مجاهد والداني والشاطبي وبعدهم ابن الجزري ومن بعدهم من العلماء ، إنّما هو من حيث الدراية لا من حيث الرواية ، إذ مقام الرواية رفيعٌ بعيد المنال عن أيدي التشكيك والاعتراض .

4. لقد كان لابن الجزري اختياراتٌ وترجيحاتٌ في أحكام القراءة ومسائل الإقراء والأداء ضمَّها كتابه النشر في القراءات العشر شملت كل أبواب الكتاب تقريباً وتجاوز عددها المائة اختيار ، حيث وردت عنه بصيغ مختلفة ، فبعضها بصريح لفظ الاختيار كقوله (أختار ، وهو المختار عندنا ، واختياري ..) ، وأكثرها بألفاظ أخرى دالةً على الاختيار كقوله (الصحيح ، والأصح ، والأصوب ، والراجح ..) ، وبعضها ما يفهم بإشارة أو عبارة على أنه اختيار أو ترجيح منه للمسألة .
5. اعتمد ابن الجزري في اختياراته على مجموعة من الأدلة والقرائن كالاختيار بالنص قرآناً أو سنّةً ، والاختيار بدلالة الأثر واللغة والقياس ، وبدلالة قول الجمهور ، وبدلالة كثرة العدد وغيرها ، حيث لم يخالف ابن الجزري غيره في مثل استعمال هذه الدلائل والقرائن عند الاختيار والترجيح .
6. أهم معالم منهج ابن الجزري في اختياراته أنه لا يخالف النص أبداً ، ولا يقدم عنه غيره بأي حُجّةٍ من الحجج ، وخاصة إذا كان الوجه المختار أو المسألة المرجحة جمعت في نقلها بين النص والأداء .
- كما أنه في بعض اختياراته وترجيحاته لا يناقض الإجماع ، ويفرّق في بعضها الآخر بين قول الحققين ، وقول الجمهور ، والكثرة من أهل الأداء .
- ويرفضُ رحمه الله في منهجه القياس في القراءة ، ويحرص على ملازمة الإتيان ، كما قال الشاطبي :
- وما للقياس في القراءة مدخلٌ فدونك ما فيه الرضى متكفلاً .
- وأما استعماله - أي القياس - في مساندة الاحتجاج العقلي ، وتقوية ما رجع عنده من مسائل في علم القراءات والتجويد فلم يكن يمنعه عند البحث والتحقيق .
7. لقد برزَ من كثرة نقول ابن الجزري عند بسط المسائل ، وجمع المذاهب والآراء ومناقشتها شدّةُ تأثره ببعض من سبقوه وخاصّة منها الإمامان : أبو عمرو الداني والشاطبي ، فقد كان ينقل عنهما كثيراً ، ويستشهد بكلامهما ، ويعتمد ما صححاه ، وفي بعض المسائل يختار اختيارهما وفي البعض الآخر يجتهد رأيه مخالفاً لها أو مستدركا عليها .

ثانياً : نماذج من اختيارات ابن الجزري في القراءات

1- فمن اختياراته في المدود :

- الإشباعُ للمد اللازم .
- ومدُّ التعظيم من لفظ (إله) في كلمة التوحيد نحو (لا إله إلا أنت) (لا إله إلا هو) لاستحباب العلماء المحققين ذلك .
- وفي المد العارض للسكون بجواز الثلاثة : القصر والتوسط والطول جمعاً لكل المذاهب .

2- ومن اختياراته في الموصول والمقطول :

- الفصل بين (آيا) ، و (ما) من قوله تعالى (آيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى) سورة الإسراء .
- ومثل ذلك بين (ما) و (ل) في أربعة مواضع معلومة منها قوله تعالى : (مالِ هؤلاء القوم) سورة النساء .
- واختار الوصل في (ويكأن) و (ويكأنه) في القصص .

3- ومن اختياراته في باب الإدغام والإظهار :

- ترك النقل في قوله تعالى : (كتابيه إني ظننت) في المعارج .
- والإبدال ثم الإدغام في (السوء إلا) سورة يوسف .

4- ومن اختياراته في التفتيح والترقيق :

في أحكام الراء

- التفتيح في (مصر) والترقيق في (القطر) في كل القرآن .
- وكذا ترقيقها من كلمة (حصرت) في قوله تعالى : (حصرت صدورهم) سورة النساء .
- وتفتيحها في (قرية ، مريم ، والمرء ، وفرقة) عند ورش .

في الحروف :

الألف لا توصف بتفخيم أو ترقيق مجردة إلا بحسب ما يأتي قبلها من حرف فتأخذ صفته ترقيقاً وتفخيماً .

5- ومن اختياراته في باب المخارج والصفات :

- اختار سبعة عشر مخرجاً للحروف موافقاً من تقدمه من العلماء والنحاة كالفرهيدي والمكي ، حيث جمع في اختياره بين مذهب الخليل ومذهب سيويه في الحروف الجوفية .

- وجعل الحروف الجوفية حروف المد الثلاثة (الألف الساكنة المفتوح ما قبلها ، والواو الساكنة المضموم ما قبلها ، والياء الساكنة المكسور ما قبلها) دون الهمزة .

6- ومن اختياراته في الياءات :

- اختارَ وجه إسكان الياء من (محياي) عند قالون .

- وإثباتُ الياء وقفاً في (واد) من قوله تعالى : (واد النمل) سورة النمل .

- وإثباتها وصلاً ووقفاً عند قبيل في (المتعال) سورة الرعد .

7- ومن اختياراته في الوقف :

- مال لوجه الوقف بين الأنفال والتوبة لأنه الأقيس والأشبه لمذهب أهل الترتيل .

- وفي الوقف (بذات) بالتاء دون الهاء للجميع متابعة للرسم .

- وجنح إلى الوقف على (كلتا) بالفتح دون التقليل .

8- ومن اختياراته في الأحرف :

- فاختار لمعنى الأحرف السبعة أنها : سبعة أوجه من الاختلاف والتغاير لا يخرج عنها

من اختلاف في الحركات ، واختلاف في الحروف ، واختلاف في التقديم والتأخير

واختلاف في الزيادة والنقصان ، دون أن يضيف ما ذكره من سبقوه كالرازي وابن

قتيبة من اختلاف في الإظهار والإدغام والروم والإشمام ، والتخفيف والتسهيل ..

حيث استخرج هذه الأوجه من النظر والتتبع للقراءات بأنواعها صحيحها وشاذها

وضعيفها ومنكرها .

- واختار ابن الجزري في مسألة : الأحرف الباقية في المصاحف ، أن الباقي من الأحرف ما يحتمله رسم المصاحف العثمانية مما ثبت في العرصة الأخيرة دون ما يحتمله ، وهو في ذلك موافق لقول جمهور العلماء من السلف والخلف .

9- ومن اختياراته في القراءة والأداء :

- فقد اختار قراءة التدبر مع قلتها وقدمها على القراءة بالسرعة مع كثرتها .
- وذهب إلى عدم صحة قراءة وصلاة من يبذل في قراءته حرفاً بحرف كاستبدال الحاء بالعين وهكذا .
- وفي تركيب القراءات فإنه رحمه الله يفرق بين مقام الرواية وغيرها ، فإن كان على سبيل الرواية فقد اختار منعه لأنه كذب في الرواية وتخليط على أهل الدراية وتغيير للمعاني بغير مقصود الشرع .
- وإن لم يكن على سبيل النقل والرواية ، بل على سبيل القراءة والتلاوة ، فقد ذهب فيه إلى الجواز والصحة ، فلا مانع منه ولا حظر هو من باب التخفيف والتيسير في القراءة .

ثالثا : توصيات ومقترحات

- 1) العمل على تحقيق وخدمة كتاب النشر في القراءات العشر : فالكتاب ما زال لم تعط له العناية الكافية .
- 2) البحث في مصادر النشر التي " أصول النشر " والعمل على تحقيقها لأن ذلك من شأنه أن يزيد كتاب النشر في القراءات العشر وكذا مؤلفه بياناً وقيمة وحجة .
- 3) اعتماد كتاب النشر في القراءات العشر لابن الجزري مرجعاً أصلياً ، ومادة أساسية للطلاب في تخصص القراءات في الجامعات والمعاهد الشرعية .
- 4) أوصي بإكمال البحث في اختيارات ابن الجزري في القراءات فيما تبقى من مؤلفاته الأخرى المنظوم منها والمنثور .

- (5) كتابة وتأليف : موسوعة اختيارات ابن الجزري في علم القراءات تكون جامعة وشاملة لكل آرائه وترجيحاته في مسائل القراءات وأحكامها كلها .
- (6) من موضوعات البحث والنظر : المقارنة بين اختيارات ابن الجزري والدايني في علم القراءات من جهة و مقارنة بين اختيارات ابن الجزري والشاطبي في علم القراءات من جهة ثانية .
- (7) أكثر صيغ الاختيار استعمالاً عند ابن الجزري في كتابه النشر : الصحيح والأصح ، وهذا يصلح أن يكون بحثاً في مرحلة الماجستير مثلاً بعنوان : تصحيحات ابن الجزري في علم القراءات .
- (8) التوصية : بإخراج فيلم سينمائي أو وثائقي للتعريف بشخصية الإمام ابن الجزري كما حظي بذلك الكثير من الأئمة والأعلام .
- هذه بعض النتائج التي ظهرت لي من خلال هذه الدراسة ، و مازال في كتاب النشر الكثير من النفائس والكنوز ، أسأل الباري تعالى أن يُهيئَ له من يقوم بدراسته في جوانب علمية أخرى تظهر جواهره ودرره ، وتكشف يواقيته وحلله .
- كما أسأله سبحانه وتعالى أن يجعل عملي هذا صالحاً ولوجهه خالصاً ، وأن يجعله في موازين أعمالي يوم ألقاه .
- والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

الفهارس

- 1 فهرس الآيات القرآنية
- 2 فهرس الأحاديث والآثار
- 3 فهرس الأعلام
- 4 فهرس المصادر والمراجع
- 5 فهرس الموضوعات

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

رقم الصفحة	رقم الآية	الآيات (مرتبة وفق ترتيب المصحف)
سورة البقرة		
298	البقرة 1-2	﴿ أَمْ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا يَرِيبُ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾
165	البقرة 02	﴿ فِيهِ هُدًى.. ﴾
232	البقرة 04	﴿ ..بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ .. ﴾
231	البقرة 14	﴿ ..خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ .. ﴾
232	البقرة 29	﴿ ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ .. ﴾
177 – 95	البقرة 26	﴿ .. مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ ﴾
201	البقرة 27	﴿ أَنْ يُوَصَلَ وَيُفْسَدُونَ .. ﴾
118	البقرة 30	﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾
208	البقرة 42	﴿ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾
120	البقرة 43	﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ .. ﴾
298	البقرة 61	﴿ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ .. ﴾
118	البقرة 71	﴿ مُسَلِّمَةٌ لَا شَيْءَ فِيهَا ﴾
119	البقرة 74	﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾
167	البقرة 83	﴿ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ .. ﴾
167	البقرة 92	﴿ بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ .. ﴾
194	البقرة 103	﴿ يَفْرُقُونَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ﴾
75	البقرة 109	﴿ فَتَلَقَىٰ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾
163	البقرة 128	﴿ ..مُسْلِمِينَ لَكَ.. ﴾
163	البقرة 133	﴿ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾

الفهارس

120	البقرة 138	﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً ﴾
164	البقرة 138	﴿ ونحن له عابدون ﴾
164	البقرة 139	﴿ ونحن له مخلصون ﴾
121	البقرة 143	﴿ وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيْهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ﴾
118	البقرة 173	﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ .. ﴾
124	البقرة 185	﴿ شهر رمضان الذي .. ﴾
242	البقرة 186	﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ .. ﴾
201	البقرة 243	﴿ فلما فصل .. ﴾
124	البقرة 251	﴿ قتل داوود جالوت ﴾
121- 118	البقرة 261	﴿ .. كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ .. ﴾
118	البقرة 228	﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾
170	البقرة 230	﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا .. ﴾
200	البقرة 233	﴿ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا .. ﴾
165	البقرة 239	﴿ فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ .. ﴾
263	البقرة 259	﴿ وَأَنْظِرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا .. ﴾
298	البقرة 269	﴿ .. فَقَدْ أُوتِيَ .. ﴾
119	البقرة 286	﴿ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ .. ﴾
سورة آل عمران		
276	آل عمران 08	﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا .. ﴾
121	آل عمران 35	﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ .. ﴾
198	آل عمران 37	﴿ كلما دخل عليها زكـر ربياء المحراب .. ﴾
121	آل عمران 49	﴿ أَنَسَى أَخْلَقَ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ ﴾
208	آل عمران 79	﴿ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴾
164	آل عمران 84	﴿ ونحن له مسلمون ﴾

الفهارس

293	آل عمران 101	﴿ وَمَنْ يَعْصِمِ بِاللَّهِ .. ﴾
248	آل عمران 115	﴿ وما تفعلوا من خير فلن تكفروه .. ﴾
80	آل عمران 120	﴿ إن الله بما تعملون محيط ﴾
298	آل عمران 151	﴿ .. من إملاق .. ﴾
119	آل عمران 154	﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ .. ﴾
122	آل عمران 156	﴿ لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ ﴾
246	آل عمران 160	﴿ فمن ذا الذي ينصركم من بعده .. ﴾
168	آل عمران 185	﴿ فَمَنْ زُحِرَ عَنِ النَّارِ .. ﴾
سورة النساء		
96	النساء 78	﴿ مَالٍ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ .. ﴾
189	النساء 90	﴿ أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾
159	النساء 102	﴿ .. وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ .. ﴾
200	النساء 128	﴿ لا جناح عليهما أن يصلحا .. ﴾
170	النساء 171	﴿ والمسيح عيسى بن مريم .. ﴾
276	النساء 206	﴿ فمن لم يستطع .. ﴾
سورة المائدة		
170	المائدة 03	﴿ .. وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ .. ﴾
231	المائدة 27	﴿ وَأَثَلُ عَلَيْهِمْ نَبَأُ ابْنِي آدَمَ .. ﴾
118	المائدة 54	﴿ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾
161	المائدة 59	﴿ هَلْ تَنْقِمُونَ .. ﴾
275	المائدة 118	﴿ إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرَ لَهُمْ .. ﴾
سورة الأنعام		
246	الأنعام 109	﴿ وما يشعركم أهما إذا جاءت .. ﴾
201	الأنعام 119	﴿ فلما فصل .. ﴾

الفهارس

256	الأنعام 139	﴿ وَإِنْ يَكُنْ مَيِّتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ .. ﴾
237	الأنعام 162 - 163	﴿ قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ .. ﴾
سورة الأعراف		
298	الأعراف 1-2	﴿ أَلَمْصُ كِتَابَ أَنْزَلِ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ .. ﴾
121	الأعراف 66	﴿ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ .. ﴾
120	الأعراف 32	﴿ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً ﴾
95	الأعراف 37	﴿ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ .. ﴾
136	الأعراف 55	﴿ ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً .. ﴾
120	الأعراف 69	﴿ وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَصُطَةً .. ﴾
56	الأعراف 155	﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا أَلِيمِقَاتِنَا ﴾
246	الأعراف 157	﴿ يَا مَعْرُوفُ بِالْمَعْرُوفِ وَبِئْنَهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ .. ﴾
333	الأعراف 176	﴿ يَلْهَثُ ذَلِكَ .. ﴾
243	الأعراف 195	﴿ قُلْ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونَ .. ﴾
سورة الأنفال		
205	الأنفال 01	﴿ ..ذَاتِ بَيْنِكُمْ .. ﴾
194	الأنفال 24	﴿ ..بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ .. ﴾
205 - 121	الأنفال 07	﴿ وَتَوَدُّونَ أَنْ غَيْرَ ذَاتِ الشُّوْكَةِ تَكُونَ لَكُمْ .. ﴾
321	الأنفال 61	﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا .. ﴾
سورة التوبة		
121	التوبة 01	﴿ بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ .. ﴾
328	التوبة 80	﴿ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ .. ﴾
198	التوبة 107	﴿ إِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ .. ﴾
120	التوبة 123	﴿ وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً .. ﴾
118	التوبة 16	﴿ وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ ﴾

الفهارس

سورة يونس		
170	يونس 81	﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصَلِّحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ .. ﴾
115	يونس 87	﴿ مِمَّا مَكَّرَ بِيُوتًا .. ﴾
سورة هود		
262	هود 78	﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ .. ﴾
236	هود 92	﴿ قَالَ يَا قَوْمِ أَرَهْطِي أَعَزُّ عَلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ .. ﴾
160	هود 114	﴿ أقم الصلاة طرفي النهار .. ﴾
سورة يوسف		
159	يوسف 09	﴿ .. يَخْلُ لَكُمْ .. ﴾
106	يوسف 11	﴿ قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى .. ﴾
161	يوسف 18	﴿ .. بَلْ سَوَّلَتْ .. ﴾
249	يوسف 23	﴿ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ معاذَ اللَّهِ .. ﴾
113	يوسف 54	﴿ بالسوء إلا .. ﴾
115	يوسف 99	﴿ ادخلوا مصر .. ﴾
122	يوسف 111	﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةً لِأُولِي الْأَلْبَابِ .. ﴾
سورة الرعد		
245	الرعد 09	﴿ عالمُ الغيبِ والشَّهادةِ الكبيرُ المتعالِ .. ﴾
162	الرعد 16	﴿ .. هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ .. ﴾
سورة إبراهيم		
215	إبراهيم 37	﴿ .. بَوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ ﴾
سورة الحجر		
278	الحجر 09	﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾
208	الحجر 54	﴿ فِيمَ تُبْشِرُونَ ﴾
سورة النحل		

الفهارس

289 - 132	النحل 98	﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾
سورة الإسراء		
122	الإسراء 50	﴿ قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا .. ﴾
118	الإسراء 71	﴿ سُنَّةَ مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا ﴾
92	الإسراء 110	﴿ أَيَا مَا تَدْعُو فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾
سورة الكهف		
251	الكهف 10	﴿ وَهِيَءَ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴾
197	الكهف 16	﴿ وَيُهَيِّئْ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مِرْفَقًا ﴾
205	الكهف 18	﴿ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشَّمَالِ ﴾
259-120	الكهف 22	﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةَ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾
251	الكهف 24	﴿ لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا .. ﴾
212	الكهف 33	﴿ كَلْنَا الْجَحْتَيْنِ آتَتْ أَكْلَهَا .. ﴾
121 - 96	الكهف 39	﴿ مَالِ هَذَا الْكِتَابِ .. ﴾
252	الكهف 95	﴿ قَالَ عَاتُونِي أُفْرِغْ .. ﴾
سورة مريم		
111	مريم 57	﴿ وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا ﴾
165	مريم 65	﴿ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ .. ﴾
سورة طه		
214	طه 11	﴿ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ .. ﴾
200	طه 86	﴿ أَفْطَالٍ عَلَيْكُمْ الْعَهْدِ .. ﴾
سورة الأنبياء		
170	الأنبياء 81	﴿ وَاسْلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً .. ﴾
200	الأنبياء 44	﴿ حَتَّى طَالَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ .. ﴾
89	الأنبياء 87	﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ .. ﴾

الفهارس

سورة الحج		
205	الحج 02	﴿ ذات حمل .. ﴾
سورة المؤمنون		
68	المؤمنون 25	﴿ فَتَرَبَّصُوا بِهِ حَتَّىٰ حِينٍ .. ﴾
205	المؤمنون 50	﴿ وذات قرار .. ﴾
سورة النور		
119	النور 07	﴿ وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾
177	النور 33	﴿ ..مِّن مَّالِ اللَّهِ ﴾
سورة الفرقان		
96	الفرقان 07	﴿ مَالِ هَذَا الرَّسُولِ .. ﴾
285	الفرقان 32	﴿ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا ﴾
سورة الشعراء		
196	الشعراء 63	﴿ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ ﴾
335	الشعراء 195	﴿ ..بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾
215	الشعراء 225	﴿ ..فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴾
سورة النمل		
214	النمل 18	﴿ .. وَادِ النَّمْلِ .. ﴾
240	النمل 20	﴿ وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهَدْيَ أَمْ .. ﴾
253	النمل 40	﴿ وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقِيهَا ﴾
163	النمل 44	﴿ ..مَعَ سُلَيْمَانَ .. ﴾
119	النمل 54	﴿ وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ ﴾
205	النمل 60	﴿ ذَاتَ بَهْجَةٍ .. ﴾
سورة القصص		
214	القصص 30	﴿ الْوَادِ الْأَيْمَنِ .. ﴾

الفهارس

190	القصص 46	﴿ لَتُنذِرَ قَوْمًا .. ﴾
253	القصص 60	﴿ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾
56	القصص 86	﴿ وَرَبِّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ﴾
100	القصص 82	﴿ يَقُولُونَ وَيُكَانُّ اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾
سورة العنكبوت		
164	العنكبوت 46	﴿ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾
سورة الروم		
199	الروم 15	﴿ فَهُمْ فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ ﴾
سورة لقمان		
263	لقمان 26	﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴾
سورة الأحزاب		
111	الأحزاب 50	﴿ لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ .. ﴾
111	الأحزاب 53	﴿ وَبِوَيْتِ النَّبِيِّ إِلَّا .. ﴾
سورة سبأ		
115	سبأ 12	﴿ وَأَسْلَمْنَا لَهُ عَيْنَ الْقَطْرِ ﴾
119	سبأ 15	﴿ بَلَدَةٌ طَيِّبَةٌ .. ﴾
262	سبأ 19	﴿ رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا ﴾
سورة يس		
298	يس 61	﴿ فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ .. ﴾
263	يس 35	﴿ وَمَا عَمَلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾
سورة الصافات		
118	الصافات 46	﴿ يَبْيَضُاءَ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ ﴾
سورة ص		
202	ص 20	﴿ ..وفصل الخطاب ﴾

الفهارس

275	ص 29	﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ .. ﴾
253	ص 33	﴿ .. بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴾
سورة الزمر		
284	الزمر 28	﴿ قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾
سورة غافر		
95	غافر 73	﴿ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَشْرِكُونَ .. ﴾
سورة فصلت		
237	فصلت 50	﴿ وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّي إِنَّ لِي عِنْدَهُ لَلْحُسْنَىٰ ﴾
124	فصلت 28	﴿ دَارِ الْخُلْدِ جِزَاءً .. ﴾
299	فصلت 44	﴿ أَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ .. ﴾
سورة الزخرف		
298	الزخرف 1-2	﴿ حَمِّ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴾
190	الزخرف 05	﴿ .. الذُّكْرَ صَفْحًا ﴾
122	الزخرف 35	﴿ وَالْآخِرَةَ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ ﴾
115	الزخرف 51	﴿ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ ﴾
170	الزخرف 89	﴿ فَاصْفَحْ عَنْهُمْ .. ﴾
سورة محمد		
89	محمد 19	﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾
سورة الفتح		
161	الفتح 12	﴿ بَلْ ظَنَنْتُمْ .. ﴾
121	الفتح 24	﴿ وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنَّا وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ .. ﴾
253	الفتح 29	﴿ عَلَىٰ سُوْقِهِ يَعِجِب .. ﴾
سورة ق		
121	ق 14	﴿ وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ وَقَوْمٌ تُبَع .. ﴾

الفهارس

263	ق 17	﴿ وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ .. ﴾
سورة الذاريات		
205	الذاريات 07	﴿ .. وذات الحبك ﴾
سورة الطور		
246	الطور 32	﴿ أم تأمرهم أحلامهم بهذا أم هم قوم طاغون ﴾
سورة النجم		
121	النجم 53	﴿ وَالْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَى ﴾
121	الواقعة 20	﴿ وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴾
سورة الواقعة		
263	الواقعة 29	﴿ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ﴾
سورة الحديد		
200	الحديد 16	﴿ فطال عليهم الأمد .. ﴾
سورة الحشر		
89	الحشر 22	﴿ لا إله إلا هو .. ﴾
سورة الجمعة		
168	الجمعة 05	﴿ التَّوْرَةَ ثُمَّ .. ﴾
سورة الطلاق		
163	الطلاق 10	﴿ .. أَرْضَعْنَ لَكُمْ ﴾
سورة الملك		
205	الملك 14	﴿ .. بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾
246	الملك 20	﴿ أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جَنْدٌ لَكُمْ يَنْصُرُكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ .. ﴾
سورة القلم		
299	القلم 14	﴿ أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ .. ﴾

الفهارس

سورة الحاقة		
103	الحاقة 19 - 20	﴿ هَاؤُمْ أَقْرُؤُوا كِتَابِيَهٗٓ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي .. ﴾
سورة المعارج		
96	المعارج 63	﴿ فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا.. ﴾
سورة نوح		
198	نوح 18	﴿ .. ثُمَّ يَعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴾
سورة المزمل		
285	المزمل 04	﴿ وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ﴾
سورة المدثر		
190	المدثر 01	﴿ أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنْذِرْ ﴾
119	المدثر 29	﴿ لَوَاحِةً لِلْبَشْرِ ﴾
سورة المرسلات		
316	المرسلات 20	﴿ أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ .. ﴾
سورة النبأ		
176	النبأ 01	﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ .. ﴾
سورة النازعات		
255	النازعات 11	﴿ ..عِظَامًا نَخْرَةً ﴾
سورة عبس		
120	عبس 01	﴿ فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاحَّةُ.. ﴾
374	عبس 26	﴿ ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا ﴾
سورة التكويد		
293	التكويد 22	﴿ وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ ﴾
سورة المطففين		
161	المطففين 36	﴿ هَلْ تُؤْتَوْنَ الْكُفَّارَ .. ﴾

الفهارس

سورة الطارق		
176	الطارق 05	﴿ .. مِمَّ خُلِقَ .. ﴾
سورة الأعلى		
75	الأعلى 15	﴿ وذكر اسم ربه فصلي ﴾
سورة الغاشية		
298	الغاشية 01	﴿ هل أتاك حديث .. ﴾
سورة الفجر		
215	الفجر 09	﴿ .. الذين جابوا الصخر بالواد ﴾
198	الفجر 14	﴿ إن ربك لبلمرصاد ﴾
سورة القدر		
118	القدر 01	﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾
سورة الكافرون		
239	الكافرون 06	﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾
سورة المسد		
205	المسد 03	﴿ .. ذَاتَ لَهَبٍ ﴾

فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	الحديث
133	« استب رجلان عند رسول الله صلى الله عليه وسلم .. »
257	« أقرأني جبريلُ على حرفٍ فراجعتُهُ ، فلم أزل أستزیده.. »
128	« إنَّ الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض.. »
341	« إن الله لا يجمع أمتي - أو قال: أمة محمد - على ضلالة.. »
329	« إن الله يحب أن يقرأ القرآن كما أنزل .. »
330	« أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان عند أضاءة بني غفار.. »
268	« إن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يُغازي أهل الشام .. »
273	« أن عثمان بن عفان قرأ القرآن في ركعة .. »
67	« إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه.. »
285	« الترتيل هو تجويد الحروف ، ومعرفة الوقوف »
274	« تعلم عمر بن الخطاب البقرة في ثنتي عشرة سنة .. »
285	« جودوا القرآن وزينوه بأحسن الأصوات »
285	« زينوا القرآن بأصواتكم »
274	« سألت أنساً عن قراءة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . . »
257	« سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .. »
270	« قال لي ابن عباس أي القراءتين تقرأ ؟ قلت : الآخرة »
275	« قام النبي صلى الله وسلم بآيات يُرَدُّهَا حتى أصبح »
262	« كان الكتاب الأول نزل من باب واحد ، وعلى حرف واحد .. »
276	« لا صلاة لمن يقرأ بفاتحة الكتاب .. »
289	« لم لم تكتب التسمية في أول براءة ؟ فقال : لأن .. »

278	« من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد »
329	« مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَطْبًا كَمَا أُنْزِلَ فَلْيَقْرَأْهُ .. »
273	« مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، فَلَهُ بِهِ حَسَنَةٌ .. »
274	« وسئل مجاهد عن رجلين قرأ أحدهما البقرة والآخر البقرة وآل عمران .. »

عبد القادر للعطوم الإسلامية

فهرس مصطلحات القراءات والتجويد

الصفحة	المصطلح
257	الأحرف السبعة
107	الاختلاس
56	الاختيار
293	الإخفاء الشفوي
165	الإدغام
131	الاستعاذة
183	الاستعلاء
107	الإشمام
183	الإطباق
223	البت
127	التحقيق
127	التدوير
189	الترقيق
279	تركيب القراءات
75	التركيب والتلفيق
183	التفخيم
185	التكرير
149	جمع القراءات
86	الحد
260	الحرف
157	الحرفان المتقاربان
178	الحروف الجوفية

188	الحصرمة
339	الرسم
107	الروم
144	السكت
165	الصلة
246	الفرش
64	القراءة
60	المبدئ
137	مخارج الحروف
89	مد التعظيم
217	مد العدل
85	المد اللازم
85	المد اللازم الحرفي المثلث
85	المد اللازم الحرفي المخفف
85	المد اللازم الكلمي المثلث
85	المد اللازم الكلمي المخفف
222	مد المنفصل
92	المقطوع والموصول
60	المنتهي
104	النقل
117	هاء التأنيث
129	الهذرمة
153	الوصل
153	الوقف
236	يئات الإضافة

242	ياعات الزواتد
-----	---------------

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الأعلام المترجم لهم

الصفحة	العلم
159	إبراهيم بن أحمد ، أبو إسحاق الطبري
17	إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن فلاح الاسكندراني
17	إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد ابن عبد المؤمن الشامي الحريري
279	إبراهيم بن السري بن سهل ، أبو إسحاق الزجاج
134	إبراهيم بن زربي الكوفي
249	إبراهيم بن عباد التميمي البصري
17	إبراهيم بن عبد الله أبو إسحاق الحموي
108	إبراهيم بن يحيى بن المبارك ، أبو إسحاق بن أبي محمد اليزيدي
279	ابن الحاجب ، عثمان بن عمر بن أبي بكر
20	ابن قدامة المقدسي
19	أبو الفداء إسماعيل ، ابن كثير
181	أبو بكر بن أيدغدي بن عبد الله الشمسي ، الشهير بابن الجندي
336	أبو حية التميمي ، الهيثم بن الربيع بن زرار
364	أبو عبد الله شمس الدين الذهبي
141	أبو علي ، الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا
21	أبو بكر بن أحمد بن مصبح الحموي
65	أبو عبد الله بن أبي عمر ، الأنـدرابي
17	أحمد بن إبراهيم بن داود بن محمد المنبجي ، المعروف بابن الطحان
134	أحمد بن إبراهيم بن مروان بن مردوية ، أبو العباس القصباني
279	أحمد بن أحمد بن الطبي
333	أحمد بن الحسين بن مهران ، أبو بكر الأصبهاني
82	أحمد بن الحسين بن مهران ، الأستاذ أبو بكر الأصبهاني

173	أحمد بن المحسن بن محمد بن علي ، أبو الحسن الحمامي
63	أحمد بن المنادي ، أبو الحسن
163	أحمد بن جبير ، أبو جعفر
18	أحمد بن رجب بن الحسن بن محمد السلامي ، أبو العباس البغدادي
363	أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية النميري الحراني الدمشقي ، أبو العباس
159	أحمد بن عبد الرحمن بن الفضل بن البختری ، أبو بكر العجلي
32	أحمد بن علي العسقلاني ، أبو الفضل ، شهاب الدين ، ابن حَجَر
93	أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر بن سوار ، أبو طاهر البغدادي
92	أحمد بن عمار بن أبي العباس الإمام ، أبو العباس المهدي
56	أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي
159	أحمد بن فرح بن جبريل ، أبو جعفر الضرير البغدادي
18	أحمد بن محمد الأصبحي العنابي
32	أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني
21	أحمد بن محمد بن أحمد الأشعري
50	أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي ، شهاب الدين البناء
23	أحمد بن محمد بن محمد ، أبو بكر بن الجزري
38	أحمد بن موسى بن العباس التميمي ، أبو بكر بن مجاهد
159	أحمد بن نصر بن منصور ، أبو بكر الشذائي البصري
230	أحمد بن نصر بن منصور ، أبو بكر الشذائي البصري
157	أحمد بن يزيد الحلواني ، أبو الحسن المقرئ
63	أحمد بن يعقوب الأنطاكي ، أبو الطيب ، ابن التائب
134	إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن ، أبو محمد المسيبي المخزومي
145	إسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران ، الشيخ أبو طاهر النحوي
98	إسماعيل بن عبد الله بن عمرو بن سعيد بن عبد الله أبو الحسن النحاس
244	أيوب بن تميم بن سليمان بن أيوب ، أبو سليمان التميمي الدمشقي

248	بكر بن شاذان بن عبد الله ، أبو القاسم البغدادي الحرمي
90	ابن جبارة ، أحمد بن محمد
255	جعفر بن محمد بن أسد ، يعرف بابن الحمامي
85	حامد بن علي بن حسنويه ، أبو الفخر الجاجاني القزويني
238	الحسن بن القاسم بن علي ، أبو علي الواسطي ، المعروف بـ غلام الهراس
93	الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز ، أبو علي الأهوازي
159	الحسن بن علي بن عبد الله ، أبو علي العطار البغدادي
174	الحسين بن عبد العزيز بن محمد ، ابن أبي الأحوص
56	الحسين بن محمد بن المفضل أبو القاسم الأصفهاني المعروف بالراغب
160	الحسين بن محمد بن سكرة ، أبو علي الصديقي
109	حماد بن أحمد بن حماد ، أبو الحسن الكوفي الضريير
228	خلف بن إبراهيم بن محمد بن جعفر بن خاقان ، أبو القاسم
101	الخليل بن أحمد الفراهيدي ، أبو عبد الرحمن
256	زيد بن علي بن أحمد بن محمد ، أبو القاسم العجلي
23	سلمى بنت محمد بن محمد ، أم الخير
216	سورة بن المبارك الخراساني الدينوري
135	شجاع بن أبي نصر البلخي المقرئ الزاهد ، أبو نعيم
140	شريح بن محمد بن شريح بن أحمد بن الحسن الرعيني الإشبيلي
22	صدقة بن سلامة بن حسين الضريير
104	ظاهر بن عبد المنعم بن عبيد بن غلبون ، أبو الحسن
22	ظاهر بن عرب بن إبراهيم بن أحمد ، أبو الحسين الأصفهاني
134	الطيب بن إسماعيل أبو حمدون الذهلي البغدادي
249	الطيب بن إسماعيل بن أبي تراب ، أبو حمدون الذهلي البغدادي
145	عبد الجبار بن أحمد بن عمر بن الحسن ، أبو القاسم الطرسوسي
32	عبد الحي بن أحمد بن محمد ، ابن العماد العكري الحنبلي

49	عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ، جلال الدين السيوطي
58	عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن ، أبو الفضل، الرازي
12	عبد الرحيم بن الحسن ، الشيخ جمال الدين الأسنوي
98	عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم ، أبو الأزهر العتقي
229	عبد العزيز بن جعفر ، بن خواسي ، أبو القاسم الفارسي
173	عبد العزيز بن علي بن محمد ، أبو الأصغ الإشبيلي
70	عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد ، أبو معشر الطبري
249	عبد الله بن داود ، أبو عبد الرحمن الهمداني الخريبي
20	عبد الله بن سعد بن محمد بن عثمان القزويني
239	عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة عمرو أبو الحارث المخزومي
238	عبد الملك بن بكران بن عبد الله بن العلاء ، أبو الفرج النهرواني
70	عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك ، أبو الطيّب
288	عبد الواحد بن الحسين بن أحمد ، بن شيطا ، أبو الفتح البغدادي
108	عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم ، أبو طاهر البغدادي
09	عبد الوهاب بن يوسف ، ابن السلار ، أبو محمد
376	عثمان بن عمر الناشري الزبيدي
137	عثمان بن عمر بن أبي بكر ، أبو عمرو بن الحاجب الكردي
14	عثمان بن قطلوبك بن طور
192	علي بن عبد الغني ، أبو الحسن الفهري القيرواني الحصري
171	علي بن محمد بن إسماعيل ، أبو الحسن الأنطاكي
29	علي بن محمد بن حسن بن إبراهيم ، الملقب بالضباع
76	علي بن محمد بن سالم ، أبو الحسن النوري الصفاقسي
13	عمر بن رسلان بن نصير ، سراج الدين أبو حفص العسقلاني
49	عمر بن قاسم بن محمد بن علي الأنصاري ، سراج الدين النشار
101	عمرو بن عثمان بن قنبر ، أبو بشر، الملقب بسيويه

225	غياث بن فارس بن مكّي بن عبد الله ، أبو الجود اللخمي المنذري
104	فارس بن أحمد بن موسى بن عمران ، أبو الفتح الحمصي
167	القاسم بن عبد الوارث ، أبو نصر البغدادي
364	محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزُرعي الدمشقيّ
377 - 29	محمد بن أحمد بن الحسن بن سليمان ، الشهير بالمتولي
182	محمّد بن أحمد بن بصخان
22	محمد بن أحمد بن شهريار ، المنعوت بأمين الدين
18	محمد بن أحمد بن علي ، أبو المعالي بن اللبان
108	محمد بن إدريس بن المنذر ، أبو حاتم الحنظلي الرازي
158	محمد بن إسحاق ، أبو عبد الله البخاري
225	محمد بن إسرائيل بن أبي بكر أبو عبد الله السلمي ، المعروف بالقصاع
208	محمد بن الحسن بن يعقوب ، المشهور بابن مقسم
163	محمد بن الحسين بن محمد ، أبو عبد الله الكارزيني الفارسي
94	محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن ، أبو بكر بن الأنباري
67	محمد بن جرير ، أبو جعفر الطبري
159	محمد بن جعفر بن عبد الكريم ، أبو الفضل الخزاعي الجرجاني
94	محمد بن سعدان ، أبو جعفر الضرير الكوفي
19	محمد بن صالح بن إسماعيل ، شيخ الإقراء بالمدينة
13	محمد بن عبد البر بهاء الدين ، أبو البقاء السبكي
15	محمد بن عبد الرحمان بن علي بن الصائغ
32	محمد بن عبد الرحمان بن محمد ، شمس الدين السخاوي
104	محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن شبيب ، أبو بكر الأصبهاني
57	محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي ، أبو الفيض ، الملقب بمرتضى
108	محمد بن عبد الله بن محمد بن محمد بن اشتة ، أبو بكر الأصبهاني
23	محمد بن علي بن محمد الرومي

167	محمد بن عمر بن عبد الله بن رومي
134	محمد بن غالب الأنماطي ، أبو جعفر البغدادي
23	محمد بن محمد بن محمد بن محمد ، أبو الفتح بن الجزري
23	محمد بن محمد بن محمد بن محمد ، أبو الخير بن الجزري
22	محمد بن محمد بن ميمون ، أبو عبد البلوي
173	محمد بن محمود بن محمد بن أحمد ، شمس الدين السمرقندي
208	محمد بن هارون بن نافع ، أبو بكر الحنفي البغدادي يعرف بالتمار
379	محمود خليل الحصري
50	مصطفى بن عبد الرحمن بن محمد الإزميري
22	مظفر بن أبي بكر بن مظفر
63	مكي بن أبي طالب بن حيوس القيسي القيرواني
86	موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان ، أبو مزاحم الخاقاني البغدادي
186	نصر بن علي بن محمد ، ابن أبي مریم ، أبو عبد الله الفارسي
207	نصير بن يوسف بن أبي نصر ، أبو المنذر الرازي
28	النويري ، أبو القاسم محب الدين
208	هبة الله بن جعفر بن محمد بن المهيثم ، أبو القاسم البغدادي
135	يحيى بن المبارك اليزيدي ، أبو محمد البصري
91	يحيى بن شرف النووي ، أبو زكريا محيي الدين
205	يوسف بن علي بن جبارة ، أبو القاسم الهذلي
98	يوسف بن عمرو بن يسار ، أبو يعقوب المدني ، المعروف : بالأزرق

فهرس المراجع والمصادر

القرآن الكرم : برواية حفص عن عاصم .

1. الإبانة عن معاني القراءات : مكى بن أبى طالب ، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلى دار نهضة مصر للطبع والنشر (دون تاريخ) .
2. أبحاث فى علوم القراءات : غانم قدورى حمد ، دار عمار ، عمان - الأردن الطبعة الأولى سنة : 1426 هـ - / 2006 م .
3. إبراز المعاني من حرز الأمانى فى القراءات السبع : أبو شامة المقدسى ، تحقيق إبراهيم عطوه ، عوض دار ، الكتب العلمىة (دون تاريخ) .
4. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر : أحمد البنا ، تحقيق شعبان محمد إسماعيل ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى سنة 1407 هـ / 1987 م .
5. الإتحاف فى علوم القرآن : السيوطى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرىة العامة للكتاب ، طبعة سنة : 1394 هـ / 1974 م
6. الأحرف السبعة ومترلة القراءات منها : ضياء الدين عتر ، دار البشائر الإسلامىة ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، سنة 1409 هـ / 1988 م .
7. إحكام الأحكام فى أصول الأحكام أبو الحسن الأمدى ، تحقيق عبد الرزاق عفىفى المكتب الإسلامى ، بيروت - دمشق - لبنان (دون تاريخ) .
8. الأحكام الفقهىة الخاصة بالقرآن الكرم : عبد العزىز الحجيلان ، دار ابن الجوزى (دون رقم الطبعة والتارىخ) .
9. أحكام قراءة القرآن الكرم : خليل الحصرى ، المكتبة المكىة ، مكة ، ودار البشائر ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثالثة ، سنة : 1412 هـ / 1997 م .
10. الاختىار فى القراءات والرسم والضبط : محمد بالوالى ، طبعة وزارة الأوقاف

- والشؤون الدينية بالمملكة المغربية ، سنة : 1418 هـ / 1997 .
11. الأذكار : النووي ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان سنة : 1414 هـ / 1994 م.
12. إرشاد المبتدئ وتذكرة المنتهي : أبي العز القلانسي ، تحقيق جمال الدين محمد شرف دار الصحابة للتراث ، طنطا - مصر ، سنة : 2003 م .
13. إرشاد المرید في مقصود القصید : محمد الضباع ، دار الصحابة للتراث بطنطا ، (دون رقم الطبعة والتاريخ) .
14. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل : ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، سنة : 1405 هـ / 1985 م .
15. الإضاءة في بيان أصول القراءة : علي الضباع ، المكتبة الأزهرية للتراث ، الطبعة الأولى ، سنة : 1422 هـ / 1999 م .
16. إعجاز القرآن والبلاغة النبوية : مصطفى صادق الرافعي ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثالثة ، سنة : 1425 هـ / 2005 م .
17. الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت - لبنان ط 15 ، سنة : 2002 م
18. الإقناع في القراءات السبع : ابن الباذش ، دار الصحابة للتراث ، (دون رقم الطبعة والتاريخ) .
19. الإمام متولي وجهوده في علم القراءات : إبراهيم الدوسري ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، سنة : 1420 هـ / 1999 م .
20. إنباء الغمر بأنباء الغمر في التاريخ : ابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عبد المعيد خان ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2 ، سنة : 1406 هـ / 1986 م .
21. أيسر المنفصل لرواية الإمام حفص بقصر المنفصل : عبد القيوم السندي ، الطبعة الأولى ، سنة : 1423 هـ .

22. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل : ابن الأبياري ، تحقيق محي الدين عبد الرحمان رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، سنة : 1291هـ / 1971م .
23. البحر المحيط في أصول الفقه : الزركشي ، دار الكتبي ، الطبعة الأولى ، سنة : 1414هـ / 1994م .
24. البحر المحيط في التفسير : أبو حيان الأندلسي ، تحقيق صدقي محمد جميل دار الفكر بيروت ، طبعة سنة : 1420هـ .
25. بدائع الفوائد : ابن القيم ، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان ، (دون تاريخ) .
26. بداية السؤل في تفضيل الرسول صلى الله عليه وسلم: العز بن عبد السلام ، تحقيق الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان الطبعة الرابعة ، سنة : 1406هـ .
27. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع : محمد الشوكاني ، تحقيق محمد حسمن حلاق ، دار ابن كثير ، دمشق - بيروت ، ط1 ، سنة : 1427هـ / 2006م .
28. البدور الزاهرة في القراءات العشر التواترة : سراج الدين النشار ، تحقيق على محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، سنة : 1412هـ / 2000م .
29. البرهان في علوم القرآن : بدر الزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، سنة : 1391هـ / 1972م .
30. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : جلال الدين السيوطي ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية - لبنان صيدا ، (دون تاريخ) .
31. تاج العروس من جواهر القاموس : محمد مرتضى الزبيدي ، تحقيق عبد الكريم العزباوي ، مطبعة حكومة الكويت ، سنة : 2004م .
32. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام : شمس الدين الذهبي ، المكتبة التوفيقية ، (دون رقم الطبعة والتاريخ) .

33. تأملات في تحريرات العلماء للقراءات : عبد الرزاق بن على بن إبراهيم ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، سنة 1413 هـ .
34. تــــأويل مشكل القرآن : ابن قتيبة ، دار التراث ، القاهرة ، الطبعة الثانية سنة : 1339 هـ - 1973 م .
35. التبصرة في القراءات العشر : مكى بن أبى طالب القيسي : تحقيق محمد غوث الندوي ، دار السلفية ، الهند ، الطبعة الثانية ، سنة : 1402 هـ / 1982 م
36. التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان : طاهر الجزائري ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الرابعة ، سنة : 1425 هـ .
37. التجريد لبغية المريد في القراءات السبع : ابن الفحام ، تحقيق عبد الرحمان بدر ، دار الصحابة للتراث بطنطا ، مصر الطبعة الأولى ، سنة : 1426 هـ / 2005 م .
38. تجبير التيسير في القراءات العشر : ابن الجزري ، تحقيق أحمد محمد مفلح القضاة ، دار الفرقان - الأردن - عمان ، الطبعة الأولى ، سنة : 1421 هـ - 2000 م
39. التحديد في الإتقان والتجويد: الداني ، تحقيق غانم قدوري الحمد ، دار عــــمار عمان الأردن ، الطبعة الأولى ، سنة : 2000 م / 1421 هـ .
40. تحرير النشر : محمد الأزميري ، تحقيق خالد السعيد أبو الجود ، دار أضواء السلف ، الطبعة الأولى ، سنة : 1428 هـ 2008 م .
41. تذكرة في القراءات الثمان : ابن غلبون ، تحقيق أيمن سويد ، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم ، جدة السعودية ، الطبعة الأولى ، سنة : 1412 هـ / 1991 م .
42. تــــقريب الشاطبية : إيهاب فكري ، المكتبة الإسلامية ، الطبعة الثانية (دون تاريخ) .
43. تقــــريب النشر في القراءات : ابن الجزري ، تحقيق محمد عبد الله الخليلي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، سنة : 1423 هـ / 2002 م
44. تلاوة القرآن المجيد فضائلها آدابها خصائصها : عبد الله سراج الدين ، مطابع الرشيد

- المدينة المنورة ، الطبعة الثالثة ، سنة : 1402 هـ .
45. تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع : ابن بليمة ، تحقيق سبيع حمزة حاكمي ، دار البقلة ، جدة السعودية ، الطبعة الأولى ، سنة : 1409 هـ / 1988 م .
46. التمهيد في علم التجويد : ابن الجزري ، تحقيق غانم قُدوري حمد ، مؤسس الرسالة ، بيروت - لبنان الطبعة الأولى ، سنة : 1421 هـ 2001 م .
47. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد : ابن عبد البر، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري ، نشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب ، عام : 1387 هـ .
48. تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين : نوري الصفاقسي ، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله ، تونس ، سنة : 1974 م .
49. تزيه الشريعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة: نور الدين ابن عراق الكناني، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، وعبد الله محمد الصديق الغماري ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى، سنة : 1399 هـ .
50. التيسير في القراءات السبع : أبو عمرو الداني ، تحقيق أوتو تريزل ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية، سنة : 1404 هـ / 1984 م .
51. جامع البيان عن تأويل آي القرآن : ابن جرير الطبري ، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي ، دار الهجرة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، سنة : 1422 هـ / 2001 م .
52. جامع البيان في القراءات السبع : أبو عمرو الداني ، جامعة الشارقة - الإمارات ، الطبعة الأولى، سنة : 1428 هـ / 2007 م .
53. الجامع لأحكام القرآن : أبي عبد القرطبي ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان الطبعة الخامسة ، سنة : 1417 هـ / 1996 م .

54. جهد المقل : المرعشي ، تحقيق سالم قدوري الحمد ، دار عمار ، المملكة الأردنية
الطبعة الثانية ، سنة : 1429 هـ / 2008 م .
55. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ابن عرفة الدسوقي المالكي ، دار الفكر ، (بدون رقم الطبعة والتاريخ) .
56. الحجة في القراءات السبع : بن خالويه ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق
- بيروت ، الطبعة الرابعة ، سنة : 1401 هـ .
57. الدارس في تاريخ المدارس : النعيمي ، تحقيق إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية
الطبعة الأولى ، سنة : 1410 هـ / 1990 م
58. الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة : ابن حجر العسقلاني ، تحقيق محمد عبد المعيد
خان ، مجلس دائرة المعارف العثمانية ، الهند ، سنة : 1392 هـ / 1972 م .
59. دور القرآن الكريم بدمشق : محمد مطيع الحافظ ، دار البيروني ، دمشق - سوريا
الطبعة الأولى ، سنة : 1430 هـ / 2010 م .
60. ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي لتلميذه : الحافظ أبي المحاسن الحسيني الدمشقي ، دار
الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، (دون رقم الطبعة والتاريخ) .
61. الرسالة الغراء في ترتيب وجوه القراء : التلمساني ، تحقيق عبد العظيم محمود عمران
مكتبة أولاد الشيخ للتراث ، الجزيرة - مصر ، (دون رقم الطبعة والتاريخ) .
62. رسالة في لحن القراء : للأمير السنباوي ، مكتبة أولاد الشيخ للتراث ، (دون رقم
الطبعة والتاريخ) .
63. رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية : غانم قدوري الحمد ، الطبعة الأولى ، سنة
1402 هـ / 1982 م .
64. رواية ورش : خليل الحصري ، مكتبة السنة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، سنة :
1423 هـ .
65. الروض النضير في تحرير أوجه الكتاب المنير : محمد المتولي ، تحقيق خالد حسن أبو
الجود ، سنة : 1425 هـ / 2004 م .

66. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل : ابن قدامة المقدسي ، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية 1423هـ / 2002 م .
67. زاد المعاد في هدى خير العباد : ابن قيم ، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط ، دار الرسالة ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثالثة ، سنة : 1417 هـ / 1998 م .
68. السبعة في القراءات : ابن مجاهد ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الثانية ، سنة : 1400 هـ .
69. سنن للنسائي (السنن الصغرى) : : أبو عبد الرحمن النسائي ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، الطبعة الثانية، سنة : 1406 هـ 1986 م .
70. سنن ابن ماجه المؤلف: ابن ماجه القزويني ، تحقيق (شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمد كامل قره بللي - عبد اللطيف حرز الله) ، دار الرسالة العالمية ، الطبعة الأولى، سنة : 1430 هـ / 2009 م .
71. سنن أبي داود : أبو داود السجستاني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت ، (دون رقم الطبعة والتاريخ) .
72. سنن الترمذي : الترمذي ، تحقيق وتعليق (أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة) ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى ، البابي الحلبي - مصر ، الطبعة الثانية، سنة : 1395 هـ / 1975 م
73. شذرات الذهب في أخبار من ذهب : ابن العماد الحنبلي، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط ومحمود الأرنؤوط ، دار ابن كثير ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، 1413هـ / 1993 م .
74. شرح التسهيل للمرادي ، تحقيق محمد عبد النبي أحمد عبيد ، مكتبة الإيمان ، المنصورة

- مصر ، الطبعة الأولى ، سنة : 2006م / 1427 هـ .
75. شرح السنة : الإمام السبغوي ، تحقيق شعيب الأرنؤوط و محمد زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، دمشق - بيروت ، الطبعة الثانية ، سنة : 1403هـ / 1983م .
76. شرح الهداية : أحمد بن عمار المهدي ، تحقيق حازم سعيد حيدر ، مكتبة المرشد ، (دون رقم الطبعة والتاريخ) .
77. الشرح الوجيز على المقدمة الجزرية : غانم قدوري حمد ، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي ، جدة السعودية ، الطبعة الأولى ، سنة 1430 هـ / 2009 م .
78. شرح طيبة النشر في القراءات العشر : أحمد ابن الجزري ، ضبطه وعلق عليه الشيخ أنس مهرة ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية ، سنة 1420هـ / 2000م .
79. شرح طيبة النشر في القراءات العشر : محب الدين التويري ، تحقيق: الدكتور مجدي مد سرور سعد باسلوم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، سنة : 1424 هـ / 2003 م .
80. الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية : طاش شكيري زاده ، دار الكتاب العربي بيروت - لبنان ، سنة : 1395 هـ / 1975 م .
81. شيخ القراء الإمام ابن الجزري : محمد مطبع الحافظ ، دار الفكر ، دمشق - سوريا الطبعة الأولى ، سنة : 1416هـ / 1995م .
82. صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهودهم في تعليم القرآن والعناية به : أنس أحمد كرزون ، دار ابن حزم ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، سنة 1424 هـ / 2003 م .
83. صحيح ابن خزيمة : ابن خزيمة ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي ، المكتب الإسلامي بيروت ، (دون رقم الطبعة والتاريخ) .

84. صحيح البخاري : أبو عبدالله البخاري ، : تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة ، الطبعة: الأولى، سنة 1422هـ .
85. صحيح مسلم : مسلم بن الحجاج ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، (دون رقم الطبعة والتاريخ) .
86. صحيح موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان : الألباني ، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى، سنة : 1422 هـ / 2002 م .
87. صفحات في علوم القراءات : عبد القيوم السندي ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت لبنان ، الطبعة الثالثة ، سنة : 1422هـ / 2001 م .
88. ضعيف سنن الترمذي : الألباني ، المكتب الاسلامي بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى سنة : 1411 هـ / 1991 م
89. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع : شمس الدين محمد بن عبد الرحمان السخاوي منشورات، دار مكتبة الحياة ، بيروت - لبنان، (دون رقم الطبعة والتاريخ) .
90. طبقات الحفاظ : جلال الدين السيوطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان الطبعة الأولى ، سنة : 1403 هـ .
91. طبقات المفسرين : الداوودي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، (دون رقم الطبعة والتاريخ) .
92. علم التجويد : يحيى عبد الرزاق الغوثاني ، مكتبة دار الغوثاني ، دمشق سوريا ، الطبعة الرابعة، سنة : 1425 هـ / 2004 م .
93. علم القراءات نشأته أطواره أثره في العلوم الشرعية : إبراهيم بن سعيد الدوسري مكتبة التوبة ، الرياض - السعودية ، الطبعة الأولى ، سنة: 1421 هـ / 2000 م
94. العميد في علم التجويد : محمود بن علي بسّة ، تحقيق محمد الصادق قحماوي ، دار العقيدة ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى، سنة : 1425 هـ / 2004 م .

95. غاية النهاية في طبقات القراء : محمد بن الجزري - عني بشره ج - برجستراسر - دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، سنة : 2006م / 1427 هـ
96. الغاية في القراءات العشر : ابن مهران ، تحقيق جمال الدين محمد شرف ، دار الصحابة للتراث ، طنطا - مصر ، سنة : 2003م .
97. غيث النفع في القراءات السبع : أبو الحسن النوري الصفاقسي ، تحقيق أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، سنة : 1425هـ / 2004 م .
98. فتح الباري شرح صحيح البخاري : بن حجر العسقلاني ، دار المعرفة ، بيروت ، سنة : 1379 هـ .
99. فتح المعطي وغنية المقرئ في شرح مقدمة ورش المصري : المتولي ، تحقيق زيدان أبو المكارم حسن ، طبع مطبعة السعادة بمصر ، مكتبة القاهرة ، الطبعة الأولى ، سنة : 1366 هـ - 1947 م .
100. فتح الوصيد في شرح القصيد : السخاوي ، تحقيق مولاي محمد الإدريسي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، سنة 1423هـ / 2002 م .
101. فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات : محمد إبراهيم محمد سالم ، دار البيان العربي القاهرة ، الطبعة الأولى ، سنة : 1424 هـ / 2003 م .
102. فضائل القرآن : ابن كثير ، تحقيق أبو اسحاق الحويني ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة الطبعة الأولى ، سنة : 1416 هـ .
103. فضل ماء زمزم : سائد بكداش ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت - لبنان (دون رقم الطبعة والتاريخ) .
104. فن الترتيل وعلومه : أحمد الطويل ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف المدينة المنورة ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض - المملكة السعودية ، الطبعة الأولى ، سنة : 1420 هـ / 1999 م

105. فهرس الفهارس والأثبتات ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات : عبد الحی الكتانی ، تحقق إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامی، بیروت - لبنان ، الطبعة الثانية سنة : 1982 م .
106. فی علوم القراءات : سید رزق الطویل ، المكتبة الفیصلیة ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، سنة : 1405 هـ / 1985 م .
107. القاری إلى تجوید كلام الباری : عبد الفتاح السید عجمی المرصفي ، مكتبة طيبة المدينة المنورة ، الطبعة الثانية (دون تاریخ) .
108. القاموس المحیط : أبو طاهر الفیروزآبادی ، تحقيق مكتب تحقيق التراث فی مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسى ، مؤسسة الرسالة ، بیروت - لبنان ، الطبعة الثامنة، سنة : 1426 هـ / 2005 م .
109. القراءات العشر : خليل الحصري ، مكتبة السنة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، سنة 1425 هـ / 2004 م .
110. القراءات القرآنية : عبد الحلیم قابة ، دار الغرب الإسلامی ، بیروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، سنة : 1999 م .
111. القراءات القرآنية تاریخ وتعریف : عبد الهادي الفضلي ، طبعة دار القلم ، بیروت - لبنان الطبعة الثانية ، سنة 1980 م .
112. القصید فی القراءات السبع : محمد الضباع ، دار الصحابة للتراث ، طنطا ، (دون رقم الطبعة والتاریخ) .
113. قواعد التجوید : عبد العزيز القارئ ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، الطبعة الخامسة سنة 1410 هـ .
114. القواعد و الإشارات فی أصول القراءات : الحموي ، تحقيق عبد الكريم بن محمد الحسن بكار دار القلم، دمشق ، الطبعة الأولى، سنة : 1406 هـ .
115. الكافي فی القراءات السبع : اين شريح ، تحقيق جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث ، طنطا - مصر سنة : 1427 هـ / 2006 م .

116. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : حاجي خليفة ، مكتبة المثنى ، بغداد
سنة : 1941 م .
117. الكشف عن وجوه القراءات السبع : مكي ابن طالب القيسي ، تحقيق محي
الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، سنة : 1394 هـ
118. الكفاية الكبرى في القراءات العشر : أبي العز ، مراجعة وتعليق جمال الدين محمد
شرف ، دار الصحابة للتراث بطنطا ، مصر ، الطبعة الأولى ، سنة : 2003 م .
119. كتر المعاني شرح حرز الأمانى ووجه التهاني : الجعبري ، تحقيق أحمد
اليزيدي، وزارة الأوقاف المملكة المغربية ، سنة 1419 هـ / 1998 م .
120. لسان العرب : ابن منظور ، دار صادر ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثالثة ، سنة
1414 هـ .
121. لسان الميزان : ابن حجر العسقلاني ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر
الإسلامية ، الطبعة الأولى ، سنة : 2002 م .
122. لطائف الإشارات لفنون القراءات : القسطلاني ، تحقيق عامر السيد عثمان وعبد
الصبور شاهين ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، سنة : 1972م /
1392 هـ .
123. المبسوط في القراءات العشر : بن مهران ، تحقيق سبيع حمزة حاكيمي ، مجمع اللغة
العربية - دمشق ، عام النشر: 1981 م .
124. مجموع الفتاوى : ابن تيمية ، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، مجمع الملك
فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية ، طبعة سنة :
1416هـ/1995م .
125. المجموع شرح المذهب : النووي ، تحقيق محمد نجيب المطيعي ، مكتبة الإرشاد
للمملكة العربية السعودية ، (دون رقم الطبعة والتاريخ) .
126. محاسن التأويل : جمال الدين القاسمي ، تحقيق محمد فواد عبد الباقي ، دار

- إحياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى ، سنة: 1376هـ / 1957م .
127. مختار الصحاح : الرازي ، تحقيق يوسف الشيخ محمد ، المكتبة العصرية ، الدار النموذجية، بيروت - صيدا ، الطبعة الخامسة، سنة : 1420هـ / 1999م .
128. المختصر الجامع لأصول رواية ورش عن نافع : عبد الحليم قابة ، دار البلاغ الجزائر طبعة سنة : 2011 م
129. مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات : إبراهيم الدوسري ، دار الحضارة للنشر والتوزيع ، الرياض ، الطبعة الأولى، سنة : 1429 هـ / 2008 م .
130. مختصر بلوغ الأمانة : علي الضباع ، تحقيق جمال محمد شرف ، دار الصحابة للتراث طنطا ، مصر ، الطبعة الأولى ، سنة 1425 هـ / 2005 م .
131. مدخل في علوم القراءات : السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية ، الطبعة الأولى 1405هـ / 1985م .
132. المرشد الوجيز المرشد علوم تتعلق بالكتاب العزيز : أبو شامة ، تحقيق طيار آلي قولا ج دار صادر - بيروت ، سنة النشر : 1395 هـ / 1975 م .
133. المستدرك على الصحيحين : الحاكم ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى، 1411 هـ / 1990 م .
134. المستنير في القراءات العشر : ابن سوار ، تحقيق جمال الدين محمد شرف شرف ، دار الصحابة للتراث طنطا ، مصر ، سنة 2003م .
135. مسند الإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار الحديث ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، سنة : 1416 هـ / 1995 م
136. مشكاة المصابيح : التبريزي ، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثالثة، سنة : 1985 م .
137. مصطلح الحديث : ابن العثيمين ، مكتبة العلم، القاهرة ، الطبعة الأولى ، سنة : 1415 هـ / 1994 م .

138. المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام : أحمد ابن الجزري ، تحقيق مكتبة التوبة المملكة العربية السعودية ، طبع عام 1410 هـ / 1990 م .
139. المصنف : عبد الرزاق الصنعاني ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، المجلس العلمي، الهند ، الطبعة الثانية، سنة : 1403 هـ .
140. معترك الأقران في إعجاز القرآن : جلال الدين السيوطي ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، سنة : 1408 هـ / 1988 م .
141. معجم البلدان : ياقوت الحموي ، دار صادر ، بيروت - لبنان ، (دون رقم الطبعة والتاريخ) .
142. المعجم المؤسس للمعجم المفهرس : ابن حجر العسقلاني ، تحقيق يوسف عبد الرحمان المرعشلي ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، سنة : 1415 هـ / 1994 م .
143. معجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات : إبراهيم بن سعيد الدوسري جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض - المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، سنة : 1425 هـ / 2004 م .
144. معجم حفظ القرآن الكريم عبر التاريخ : محمد سالم محسين ، دار الجيل ، بيروت الطبعة الأولى ، سنة : 1412 هـ / 1992 م .
145. معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية : عبد العلي المسئول ، دار السلام ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، سنة : 1428 هـ / 2007 م .
146. معجم مقاييس اللغة : أحمد بن فارس : تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر سنة : 1399 هـ / 1979 م .
147. معرفة القراء الكبار عرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار : الذهبي ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، سنة : 1417 هـ / 1997 م .

148. مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم : أحمد بن مصطفى الشهرير بطاش كبرى زاده ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، سنة : 1405هـ / 1985 م .
149. المفردات في غريب القرآن : الراغب الأصفهاني ، تحقيق صفوان عدنان الداودي ، دار القلم، الدار الشامية - دمشق - بيروت ، الطبعة لأولى، سنة : 1412 م .
150. المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية : ملا محمد القارئ ، مكتبة ومطبعة مصطفى البلي الحلبي وأولاده ، مصر ، الطبعة الأخيرة ، سنة : 1367 هـ .
151. الموسوعة الفقهية الكويتية ، دار السلاسل ، الكويت ، الطبعة الثانية سنة 1404 هـ .
152. الميسر في علم التجويد : غانم قدروي ، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي ، جدة - السعودية ، الطبعة الأولى ، سنة : 1430 هـ / 2009 م .
153. الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر : محمد سالم محيسن ، دار الجيل بيروت ، الطبعة الأولى ، سنة : 1417 هـ / 1997 م .
154. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، (دون رقم الطبعة والتاريخ) .
155. الوقف والابتداء : الأشموني ، تحقيق شريف أبو العلا العدوي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى، سنة : 1422 هـ / 2002 م .

رسائل ومقالات :

- ابن الجزري وجهوده في علم القراءات للطلاب : رابع دفرور قسم الكتاب والسنة ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، قسنطينة ، بحث لنيل درجة الدكتوراة ، سنة : 2003م .
- أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية / تاج العروس نموذجاً : الدكتور عبد الرازق بن حمودة القادوسي ، رسالة دكتوراه بإشراف الأستاذ الدكتور رجب عبد الجواد إبراهيم - قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة حلوان عام النشر: 1431هـ / 2010م .
- العنوان في القراءات السبع أبي طاهر: دراسة وتحقيق ، الطالب عبد المهين طحان ، إشراف الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شليبي ، رسالة بحث مقدمة لنيل درجة الماجستير في الكتاب والسنة ، بجامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية ، سنة : 1403هـ .
- الفريدة البارزية في حل القصيدة الشاطبية : ابن البارزي رسالة بحث لنيل درجة الماجستير للباحث عبد الله السليماني ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية سنة 1417هـ .
- المبهج في القراءات الثمان سبط الحياط : دراسة وتحقيق ، الطالبة وفاء عبد الله قزمار ، إشراف الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شليبي ، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة في اللغة العربية بجامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية ، سنة : 1404هـ .
- منهج ابن الجزري في كتابه النشر في القراءات العشر مع تحقيق قسم الأصول للطالب محمد بن محفوظ بن محمد أمين الشنقيطي ، إشراف الدكتور : عبد القيوم عبد الغفور السندي لنيل درجة الماجستير في علم القراءات بجامعة ، أم القرى المملكة العربية السعودية ، سنة : 1425هـ / 2044م .
- النشر في القراءات العشر " دراسة وتحقيق من أول باب فرش الحرف إلى آخر الكتاب " للطالب سالم محمد محمود أحمد الشنقيطي ، إشراف الدكتور : إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري ، لنيل درجة الماجستير قسم القرآن وعلومه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المملكة العربية السعودية سنة : 1421هـ .

- مقال : مخارج حروف العربية عددها وترتيبها بين الدرس القديم والدرس الحديث للدكتور غانم قدروي الحمد ، مجلة الحكمة، المدينة المنورة العدد : 38 : تاريخ : محرم 1430 هـ .
- مقال : القصيدة الطاهرة في القراءات العشر ، عرض ودراسة : سالم بن غرم الله الزهراني ، مجلة البحوث والدراسات القرآنية ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، العدد : 11 سنة السابعة والثامنة .
- مقال : شمس الدين ابن الجزري: فهرس مؤلفاته ومن ترجم له: محمد مطيع الحافظ ، مجلة من آفاق الثقافة والتراث-العدد(3) - رجب 1414هـ-ديسمبر 1993 م .

فهرس الموضوعات

	مقدمة :
01	الفصل الأول : التعريف بابن الجزري وكتابه النشر ومصطلح الاختيار
03	تمهيد
03	المبحث الأول: التعريف بابن الجزري
03	المطلب الأول : حياة بن الجزري الشخصية
03	الفرع الأول : اسمه ونسبه وموطنه
03	اسمه
04	نسبه
05	لقبه وكنيته
05	موطنه
05	الفرع الثاني : مولده ونشأته وأسرته
05	مولده
06	نشأته
07	أسرته
09	الفرع الثالث : صفاته ووفاته
09	صفاته
10	وفاته
12	المطلب الثاني : حياة ابن الجزري العلمية
12	الفرع الأول : طلبه للعلم وشيوخه
12	طلبه للعلم
14	رحلاته
16	شيوخه
20	الفرع الثاني : تلاميذه وآثاره العلمية

20	تلاميذه
23	آثاره العلمية
27	الفرع الثالث : مكتاتته العلمية وثناء العلماء عليه
27	من ثناء معاصريه
28	من ثناء تلاميذه ومن جاء بعده
29	ثناء علماء آخرين عليه
31	المبحث الثاني : تعريف كتاب النشر في القراءات العشر
31	المطلب الأول : تسمية الكتاب والغاية من تأليفه
31	الفرع الأول : تسمية الكتاب ونسبته إلى مؤلفه
31	تسمية الكتاب
32	نسبة الكتاب إلى مؤلفه
33	الفرع الثاني : هدف الكتاب وتاريخ تأليفه
33	الغاية من تأليفه
34	تاريخ ومكان تأليف الكتاب
35	المطلب الثاني : منهج ابن الجزري في كتابه والمصادر التي اعتمد عليها
35	الفرع الأول : موضوعات ومنهج ابن الجزري في كتابه النشر
35	موضوعات كتاب النشر
37	منهج ابن الجزري في النشر
38	الفرع الثاني : المصادر التي اعتمد عليها
46	المطلب الثالث : مكانة كتاب النشر العلمية ومميزاته
46	الفرع الأول : الدراسات التي اعتنت بكتاب النشر
46	كتاب النشر المخطوط
47	كتاب النشر المنظوم
49	الأبحاث والدراسات
51	تحريرات النشر

51	الفرع الثاني : المكانة العلمية لكتاب النشر
52	الذين أثنوا على كتاب النشر
53	الفرع الثالث : مميزات كتاب النشر
56	المبحث الثالث : معنى الاختيار
56	المطلب الأول : تعريف الاختيار لغة واصطلاحاً
56	تعريف الاختيار لغة
58	تعريف الاختيار اصطلاحاً
61	التعريف المقترح للاختيار اصطلاحاً
62	مصطلح الاختيار واختيارات ابن الجزري في النشر
64	الفرق بين القراءة والاختيار
64	الذين قالوا بالترادف
65	الذين قالوا بعدم الترادف
67	المطلب الثاني : نشأة الاختيار
72	المطلب الثالث : أسباب الاختيار وشروطه
72	أسباب الاختيار
73	شروط الاختيار
74	شرط المختار
78	المطلب الرابع : أعلام الاختيار ومقياس اختياريهم
78	أعلام الاختيار
81	مقياس الاختيار
83	الفصل الثاني : اختيارات ابن الجزري بلفظ : الاختيار
84	تمهيد
85	المبحث الأول : اختياراته في المد والقصر
85	المطلب الأول : اختياره في المد اللازم
89	المطلب الثاني : اختياره مد التعظيم

92	المبحث الثاني : اختياراته في المقطوع والموصول
92	المطلب الأول : اختياره في قراءة (آيا ما)
96	المطلب الثاني : اختياره في القراءة بالوقف على (ما) من كلمة (مَالِ)
100	المطلب الثالث : اختياره في قراءة ويكأن - ويكأنه
103	المبحث الثالث : اختياراته في الحروف والكلمات
103	المطلب الأول : اختياراته في قراءة بعض الكلمات
103	الفرع الأول : اختياره في قراءة (كتابيه إني ظننت)
106	الفرع الثاني : اختياره في قراءة كلمة (تأمنا)
111	الفرع الثالث : اختياره في قراءة كلمة (النبي) في سورة الأحزاب
113	الفرع الرابع : اختياره في قراءة (بالسوء إلا)
115	المطلب الثاني : اختياراته في أحكام بعض الحروف
115	الفرع الأول : اختياره في قراءة الراء في (مصر وعين القطر)
117	الفرع الثاني : اختياره في إمالة هاء التأنيث عند الكسائي
124	الفرع الثالث : اختياره في إدغام الدال في الجيم
127	المبحث الرابع : اختياراته في الاستعاذة والسكت وغيرها
127	المطلب الأول : اختياره في مرتبة التدوير في القراءة
131	المطلب الثاني : اختياره في صيغة الاستعاذة
134	المطلب الثالث : اختياره في الجهر بالاستعاذة
137	المطلب الرابع : اختياره في عدد مخارج الحروف
144	المطلب الخامس : اختياره السكت عند حمزة
149	المطلب السادس : كيفية الأخذ بالجمع في القراءات
153	المطلب السابع : اختياره وجه الوقف بين الأنفال وبراءة
155	الفصل الثالث : اختيارات ابن الجزري بغير لفظ الاختيار
156	تمهيد
157	المبحث الأول : اختياراته في الإظهار والإدغام وما يتعلق بهما

157	المطلب الأول : اختياراته في إدغام بعض الحروف وإظهارها
157	المسألة الأولى : إدغام الثاء في الذال
158	المسألة الثانية : إدغام الثاء في الظاء
161	المسألة الثالثة : إدغام اللام في الضاد والنون
162	المسألة الرابعة : إدغام النون في اللام
165	المطلب الثاني : اختياراته في الإدغام الكبير
165	المسألة الأولى : إدغام الهاء في الهاء
167	المسألة الثانية : إدغام التاء في الثاء
168	المسألة الثالثة : إدغام الحاء في العين
171	المطلب الثالث : اختياراته في مسائل متعلقة بالإدغام
171	المسألة الأولى : إلحاق النون بحروف الإدغام
172	المسألة الثانية : تسمية الإدغام بغنة في الواو والياء
175	المسألة الثالثة : غنة المدغم أم المدغم فيه ؟
178	المبحث الثاني : اختياراته في أحكام الحروف
178	المطلب الأول : مخارج الحروف وصفاتها
178	المسألة الأولى : حروف الجوف
181	المسألة الثانية : حكم الألف ترقيقاً وتفخيماً
183	المسألة الثالثة : حروف التفخيم
185	المسألة الرابعة : صفة التكرير لحرف الراء
189	المطلب الثاني : أحكام اللام والراء
189	الفرع الأول : أحكام الراء
189	المسألة الأولى : تفخيم الراء في (حصرت صدورهم)
190	المسألة الثانية : ترقيق الراء المضمومة التي سبقت بكر أو ساكن
191	المسألة الثالثة : حال الراء في كلمتي قرية ومريم
194	المسألة الرابعة : حكم الراء في كلمة (المرء)

165	المسألة الخامسة : تفخيم الراء في (فرقة)
196	المسألة السادسة : ترقيق الراء في كلمة (فرق)
197	المسألة السابعة : ترقيق الراء في كلمة (مرفقا)
200	الفرع الثاني : أحكام اللامات
200	المسألة الأولى : فصلا وطال
201	المسألة الثانية : اللام المتطرفة الموقوف عليها
203	المسألة الثالثة : تغليظ اللام في (صلصال)
205	المبحث الثالث : اختياراته في الوقف والإمالة والمدود
205	المطلب الأول : اختياراته في الوقف
205	الفرع الأول : الوقف على مرسوم الخط
205	المسألة الأولى : الوقف على التاء من (ذات)
206	المسألة الثانية : الوقف على (مناة)
208	المسألة الثالثة : الوقف على النون المفتوحة
210	المطلب الأول : اختياراته في الوقف
210	الفرع الثاني : الوقف على آخر الكلم
210	المسألة الأولى : الوقف على المشدد المتطرف
211	المسألة الثانية : الوقف على (كلتا)
213	المسألة الثالثة : الوقف على (الدار والنار والنهار ..)
214	المسألة الرابعة : الوقف على (واد النمل) عند الكسائي
217	المطلب الثاني : اختياراته في باب المدود
217	المسألة الأولى : المد اللازم
220	المسألة الثانية : الوقف بالبدل في المتطرف
222	المسألة الثالثة : تفاوت مراتب مد المنفصل
228	المسألة الرابعة : المد العارض للسكون
231	المطلب الثالث : اختياراته في باب الهمز

231	المسألة الأولى : الهمز المتوسط المتحرك الساكن ما قبله
234	المسألة الثانية : كلمة (أنبتهم) و (نبئهم)
236	المبحث الرابع : اختياراته في الياءات والفرش
236	المطلب الأول : ياءات الإضافة
236	المسألة لأولى : (محياي)
237	المسألة الثانية : (أرهطي أعز)
238	المسألة الثالثة : (ما لي لا أرى الهدهد)
239	المسألة الرابعة : (إلى ربي إن)
239	المسألة الخامسة : (ولي دين)
242	المطلب الثاني : ياءات الزوائد
242	المسألة الأولى : (الداع إذا دعان)
243	المسألة الثانية : (كيدون)
245	المسألة الثالثة : (المتعال)
246	المطلب الثالث : فرش الحروف
246	المسألة الأولى : (بارئكم)
248	المسألة الثانية : (وما تفعلوا من خير فلن تكفروه)
249	المسألة الثالثة : (وإن يكن ميتة)
250	المسألة الرابعة : (هيت لك)
252	المسألة الخامسة : (رشدًا)
253	المسألة السادسة : (ردما)
253	المسألة السابعة : (ساقبها ، السوق ..)
254	المسألة الثامنة : (أفلا تعقلون)
256	المسألة التاسعة : (نخرة)
257	المبحث الخامس : اختياراته في مسائل أخرى متفرقة
257	المطلب الأول : اختياراته في الأحرف

257	المسألة الأولى : المراد بالأحرف السبعة
267	المسألة الثانية : اختياره في اشتغال المصحف على الأحرف السبعة
273	المطلب الثاني : اختياراته في القراءة أداءً وجمعاً
273	المسألة الأولى : اختياره في كيفية القراءة من حيث السرعة والبطء
275	المسألة الثانية : اللحن في القراءة (من يبدل حرفاً بحرف)
279	المسألة الثالثة : تركيب القراءات
283	المسألة الرابعة : حكم تجويد القرآن
287	المطلب الثالث : اختياراته في البسمة والاستعاذة وما يتعلق بهما
287	المسألة الأولى : الوقف على الاستعاذة
288	المسألة الثانية : البسمة لسورة براءة
289	المسألة الثالثة : النقص في صيغة الاستعاذة والزيادة فيها
261	المسألة الرابعة : مفهوم إخفاء الاستعاذة
293	المطلب الرابع : اختياراته في الإخفاء والسكت والقطع وغيرها
293	المسألة الأولى : الإخفاء الشفوي
294	المسألة الثانية : ضابط السكت بين السورتين
296	المسألة الثالثة : النقل في ميم الجمع
298	المسألة الرابعة : السكت عند أبي جعفر
299	المسألة الخامسة : الإدخال عند ابن ذكوان
301	المسألة السادسة : السكت اللفظي عن حفص
303	المسألة السابعة : تسهيل الهمزة المفتوحة بعد الفتح
305	الفصل الرابع : منهج ابن الجزري في اختياراته
306	تمهيد
307	المبحث الأول : صيغ الاختيار عند ابن الجزري
307	المطلب الأول : اختيارات ابن الجزري بلفظ : اختار
310	المطلب الثاني : الصيغ الدالة على الاختيار بغير لفظ اختار

326	المبحث الثاني : وجوه وقواعد الاختيار عند ابن الجزري
326	المطلب الأول : وجوه الاختيار
326	الفرع الأول : الاختيار بدلالة القرآن الكريم
329	الفرع الثاني : الاختيار بدلالة السنة النبوية
331	الفرع الثالث : الاختيار بدلالة الأثر
333	الفرع الرابع : الاختيار بدلالة الإجماع
335	الفرع الخامس : الاختيار بدلالة اللغة
337	الفرع السادس : الاختيار بدلالة القياس
339	الفرع السابع : الاختيار بدلالة الرسم
341	الفرع الثامن : الاختيار بدلالات أخرى
345	معالم منهج ابن الجزري في وجوه الاختيارات
347	المطلب الثاني : قواعد الاختيار عند ابن الجزري
347	الفرع الأول : خطواته في عرض اختياراته
355	الفرع الثاني : سمات منهجية في تقرير اختياراته
362	المبحث الثالث : أهمية اختيارات ابن الجزري ومكانتها العلمية
362	المطلب الأول : المكانة العلمية لاختيارات ابن الجزري
368	المطلب الثاني : تأثير ابن الجزري بمن قبله في اختياراته
368	أولاً : الإمام الشاطبي
371	ثانياً : الإمام الداني
376	المطلب الثالث : تأثير اختيارات ابن الجزري في من بعده
377	أولاً : الشيخ متولي
379	ثانياً : الشيخ الحصري
384	الخاتمة :
393	الفهارس :
394	فهرس الآيات القرآنية

406	فهرس الأحاديث والآثار
408	فهرس الأعلام
413	فهرس مصطلحات القراءات والتجويد
414	فهرس المصادر والمراجع
430	فهرس الموضوعات

الأمير عبد القادر للعوم الإسلامية

اختيارات ابن الجزري في القراءات من خلال كتابه النشر في القراءات العشر

- دراسة تحليلية مقارنة -

يعتبر الإمام شمس الدين بن الجزري الدمشقي المولد والموطن من أئمة القراءة وعمدة أهل الأداء والرواية ، حيث اشتغل رحمه الله تعالى بالقراءات إقرأً وتحقيقاً وتدقيقاً وتأليفاً ، فهو الحافظُ الحجّةُ شيخُ القراء ومحققُ القراءات والأسانيد ، صاحب التصانيف التي لم يسبق مثلها .

تعلّم على شيوخٍ كثيرٍ ورحل من أجل طلب العلم وتعليمه ، حيث انتقل رحمه الله بين بلدان كثيرة وغلب عليه السفر والترحال إلى أوطان عديدة كمصر ، وبلاد الروم ، ومكة ، والعراق وغيرها حتى كاد ينسب لكل قطر ومصر .

وكتابه : النشر في القراءات العشر ، الذي ألفه في آخر حياته ، جمع فيه خاتمة تحقيقاته وزبدة آرائه وترجيحاته في القراءات ، فقد حوى اختيارات عديدة ، تجاوز عددها المائة اختيار ، حيث وردت عنه بصيغ مختلفة ، فبعضها بصريح لفظ الاختيار كقوله (أختار ، وهو المختار عندنا ، واختياري ..) ، وأكثرها بألفاظ أخرى دالة على الاختيار كقوله (الصحيح ، والأصح ، والأصوب ، والراجح ..) ، وبعضها ما يفهم بإشارة أو عبارة على أنه اختيار أو ترجيح منه للمسألة .

هذه الاختيارات توزعت على كل أبواب علم التجويد والقراءات وجزئياتها وكلياتها من ذلك : تعريف القراءات وأنواعها وذكر القراء وأسانيدهم في القراءة وأحكام الاستعاذة والبسملة وأحكام الحروف ، وبسط اختلافات أئمة القراءة في كل وجه من وجوه الأداء ، كما تحدّث عن الرسم والجمع والتركيب في القراءات وغيرها .

ولم يكن ابن الجزري في اختياراته مُقلداً أو تابعاً لمن سبقوه أو عاصروه بل كان مجتهداً محققاً بارزاً يناقش الأدلة ، ويحقق النصوص ، ويسندها لأصحابها ، ويُرجح ويختار ويستخرج الفوائد ، ويفصّل في الأحكام ، ويقدم ، ويؤخر كل ذلك وفق عقلية علمية محكمة غير متعصبة لا تميل لرأي أو هوى ولا تركز لشخص أو مذهب ، ومنهج علمي ثابت وراسخ يتبع فيه ما صحّ من الدليل وتقوى من إصابة الفهم والاستدلال .

وهو بذلك أصبح مدرسةً فريدة فاصلة في تاريخ القراءات من خلال اختياراته وتحقيقاته للعديد من المسائل والأحكام ، ونال مكانة علمية رفيعة بين العلماء ، وتقديراً وتبجيلاً لكل من جاء بعده من أهل العلم ، وخاصة في علم القراءات حيث يعد كل من جاء بعده عالة عليه .

Ibn El Djaziri's choices in readings throughout his book

« The publication of the ten readings ».

Analytic and Comparative Study.

Chemsdine Ibn El Djaziri, who was born in Damascus, is considered as one of the most famous leaders in the field of readings, dealing with analysis, authoring and investigation. He is taken for the most trusted scientist who gathered the different readings and asked for their roots and their origin; he was the one who classified the various readings according to objectivity and proofs in a way which cannot be compared to .

Ibn El Djaziri was a hard working student in different fields; he learnt from well known teachers and visited many countries and cities such as Egypt , Irak, Roma and Mecca.

His book <<The publication in the ten readings>> which he wrote during his last days, deals with his last conclusions in his investigations in the different readings; it includes various choices in reading such as: I choose thus I make a choice and a facultative choice which means "can be taken or let down" . Words and terms were used to make and show the choice like the right-the righteous- the exact – the precise, the most precise...Readers, therefore, understand that there is a choice .

These choices have been displayed and dispatched in the field of readings and phonology sounds of the Holy Quran; This way, it became easy and possible to determine the readings, to recognize the author and his references and to focus on the legislations of the < Under the Name of the LORD >. These choices may also throw out the different opinions of scientists and readers in readings according to letter writings, frame and shape of words and applications.

Ibn El Djaziri was not an imitator or a follower of scientists who preceeded him or lived with him; he was a hard working investigator whose discussions and talks were tightly linked to proof and objectivity. He was objective, too, when classifying various legislations in a strict and neutral method , looking only for truth ,proof, reason and comprehension.

All these qualities display the fact that Ibn El Djaziri was a real builder of the only school which symbolises the various readings. He was seen as a great scientist because of his works, especially in the field of readings.